مشكلة الحكم في العراق

تحليل للعوامل الطائفية والعنصرية
في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق
والحلول الضرورية للتغلب عليها

عبد الكريم الازري



مشكلة الحكم في العراق

عبد الكريم الأزري

الإهداء

لم يساورني أدنى شك وأنا أُدوّن كلمات هذا المؤلَّف، أنّ أولى من يستحقّ الإهداء هم أولئك الثوّار الأبطال الذين انتفضوا في وجه الظلم والطغيان، في وجه التعسّف والإرهاب، في وجه الدكتاتورية المجرمة المتسلّطة على رقاب الناس، في وجه النظام الجائر المستبدّ الجاثم على صدر العراق فسقطوا صرعى سلاحه الغاشم وهم يذودون عن كرامة شعب بأسره، أُهدِرت كرامته، وسُلِبَتْ حُرّياته، ودُنِّسَتْ مقدّساته، بل دُمِّرت حياته تدميراً، فأشعلوا نار الثورة في العراق من جنوبه الى شماله بعربه وأكراده، فضربوا مثلاً رائعاً في في التضحية والفداء، الى أولئك الشهداء الأبرار الخالدين الذين افتدوا الحياة بالموت في سبيل الحرّية والكرامة، مقتدين بمن سبقهم في الاستشهاد في ثورة العشرين الخالدة وما تلاها من ثورات، الى أرواحهم الطاهرة الزكيّة التي ستكون نبراساً يستضيء به شباب الغد، أهدي هذا الجهد المتواضع تخليداً لذكراهم.

لندن في ٤ تشرين الاول ١٩٩١

عبد الكريم الأُزري

محتويات الكتاب

الأسباب الحقيقية لثورات الفرات.

انقلاب بكر صدقي والإطاحة بوزارة يس الهاشمي الثانية. تأليف وزارة حكمة سليمان.

اغتيال بكر صدقي والاطاحة بوزارة حكمة سليمان.

الوزارة المدفعية الرابعة التي اطاح بها الانقلاب العسكري الذي دبره نوري السعيد مع طه الهاشمي ونفر من ضباط الجيش.

وزارات نوري السعيد الثالثة ثم الرابعة ثم الخامسة.

مقتل الملك غازي في حادث مريب. اندلاع الحرب العالمية الثانية.

مقتل رستم حيدر- وزير المالية.

انفجار الخلافات الحادة بين الوصي على العرش ورؤساء الوزراء السابقين وغيرهم من المعتدلين من جهة وبين رشيد عالي الكيلاني وبعض ضباط الجيش من جهة ثانية. هروب الوصي الى الديوانية. استقالة رشيد عالي الكيلاني. وزارة طه الهاشمي. اكراهه على الاستقالة. هروب الوصي الى الحبانية ومنها الى البصرة ومنها الى خارج العراق.

حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني.

تنحية الأمير عبد الاله عن وصاية العرش. انتخاب الشريف شرف وصيا على العرش. اندلاع الحرب العراقية البريطانية في مايس ١٩٤١.

اندحار الجيش العراقي واحتلال العراق مجددًا من القوات المسلحة البريطانية.

تواري ضباط الجيش عن المسرح السياسي.

انفجار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مقتل الامير عبد الاله والملك فيصل الثاني ونوري السعيد.

المقـــدّمـة

يدور البحث في هذا الكتاب حول تحليل وضع الدولة العراقية الحديثة التي كانت السلطات البريطانية قد أكرهت على اقامتها، استجابة للمطلب الرئيس لثورة ١٩٢٠ الوطنية التي لعب شيعة العراق الدور الرئيس فيها. وقد اقيمت الدولة الجديدة بالتفاهم بين السلطات البريطانية وبين فريق من العراقيين مؤلّف اكثره من السنّة العرب، كان مقتنعا بقبول حلول أو تسوية وسطى توفّق بين المصالح البريطانية وبين تأمين مقدار من الاستقلال للدولة الجديدة، على ان يكون هذا المقدار خطوة أولى في طريق الاستقلال التام. وقد تمّت هذه التسوية، أو الحلول الوسطى، بمعزل عن الجهة الشيعية الرافضة لها، اي للتسوية والحلول الوسطى والمصرّة على الانسحاب البريطاني الكامل من العراق.

وحرصا من البريطانيين على استمرار هذه التسوية، وخوفا عليها من أن تتعرّض إلى أيّ خلل، اذا ما أشرِكت في ادارة الدولة الجهة الشيعية الرافضة للتسوية والحلول الوسطى الآنفة الذكر، وقناعة منهم بقدرة الفريق الذي تعاون واياهم على تحقيقها، مكنّوه، اي الفريق المتعاون معهم، من تركيز وجوده في الحكم والهيمنة عليه. وهكذا نشأت العلّة الأساسيّة، "العلّة الأم"، منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١. وقد اطلقت على هذا الترتيب وعلى نظام الحكم الذي أقيم على اساسه إسم "صيغة ١٩٢١ السياسية".

وقد بيّنت كيف ان الملك فيصل الأول، كان الوحيد بين رجال الحكم الذي أدرك خطر هذا النهج على مستقبل الدولة العراقيّة، وتمكّن ان يسمو فوق الخلفيّات والرواسب الموروثة، وأن يخطّط، كما يبدو من مذكّرته الشهيرة، التي أثبتُّ نصها، لتغيير هذا النهج، ولكنه مات قبل ان يحقّق هذا الهدف النبيل. وقد علّقت على هذه المذكرة التي اصبحت في الواقع وصيّة بعد وفاة الملك فيصل الأول، في الفصل

الأول من هذا الكتاب .

ثم بينّتُ كيف ان الذين تداولوا الحكم بعد وفاته اهملوا وصيّته وتجاهلوا وجود المشكلة، ولم يظهر من بينهم رجل واحد بعيد النظر يدرك ابعاد الخطر الذي كان الملك فيصل الأول يراه ماثلا امامه بوضوح، فيعمل على تلافيه قبل فوات الأوان، وقد كانت النتيجة الحتميّة لهذا التجاهل والاهمال، وأد التجربة الديمقراطية السياسية الليبرالية التي جاء بها القانون الأساسي العراقي (الدستور) لسنة ١٩٢٥، على ماكان يشوبها في النصّ والتطبيق من مآخذ واخطاء لايمكن انكارها او المكابرة فيها، اذ إنها لم تكن اكثر من تجربة في الديموقراطية السياسية الليبرالية في مجتمع متخلّف منقسم على نفسه طائفيّا وعرقيّا، يعمّه الجهل وتسوده الأميّة ويتحكم في مقدّراته جيش تنتسب الاكثرية الساحقة من ضباطه الى أقليّة حاكمة مسيطرة تخاف على مراكزها وسلطتها من هذه الديموقراطية الليبرالية، مما ادى الى تعثّرها، اي الديموقراطية الليبرالية، ثم في نهاية المطاف، الى الغائها على ايدي الضباط الذين فجّروا ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، والى تتابع الدكتاتوريات واحدة تلو الآخرى التي حرمت الشعب العراقي من كل مساهمة في الحكم، وجردّته مما كانت قد وفّرته له تلك التجربة ،وهو غير قليل، من حريّات ديموقراطية ومن حماية قانونية لحياة المواطنين وكراماتهم وحقوقهم، لم تُقدّر حق قدرها، إلا بعد فقدانها. وسيرى القارئ الكريم، ان ماتمخّضت عنه ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، وما تلاها من ثورات وانقلابات، من فشل في تحقيق الديموقراطية السياسية الليبرالية، كان نتيجة محتّمة للنهج الآنف الذكر الذي تمادى حتى أوصلنا في نهاية المطاف الى هذا الوضع المأساوي الذي نعيشه الآن ونعاني من ويلاته مانعاني.

كما بحثت في التطّورات التي حدثت في الحقبة التي تلت مباشرة وفاة الملك فيصل الأول والصراعات على الحكم بين رجال الفئة الحاكمة وزجهّم العشائر والجيش في أتون هذه الصراعات، وما أدى اليه هذا الامر من ثورات وتمرّدات خلال الثلاثينات ولاسيما خلال الفترة التي تولّت فيها وزارة يس الهاشمي الثانية الحكم، وماكشفت عنه من تململ الأكثرية الشيعيّة العربيّة، جرّاء الحيف الممضّ الذي كانت

تكابد منه نتيجة "صيغة ١٩٢١ السياسية"، وماأسفرت عنه من اختلال سياسي.
وشرحت كيف ان الوزارة الآنفة الذكر فشلت فشلا ذريعا وخيّبت الآمال المعقودة عليها، ولاسيما على رئيسها يس الهاشمي، فمهدّت السبيل لتدخّل الجيش في شؤون الحكم مما قضى ليس فقط على الديموقراطية الليبرالية فحسب، بل حتى على أوليّات الحكم المدني وسيادة القانون.

وقد تطرّقت في بحثي الى وثيقة النجف (٢٣ آذار ١٩٣٥) التي كان قد وجهها الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى رئيس الوزراء يس الهاشمي باسم فريق من المواطنين الشيعة، ولاسيما قسم من رؤساء قبائل الفرات الاوسط، وقد تضمّنت بعض مطاليب الأكثريّة الشيعيّة، وكيف ان الوزارة الهاشمية الثانية، بعد ان قمعت الثورات التي سبق أن أتينا على ذكرها، تجاهلت تلك الوثيقة، ولم تعرها أيّ التفات او إهتمام، مما دلّ على أنّ الأقليّة الحاكمة، كانت جاهلة او متجاهلة لخطورة ماكانت تعاني منه اكثرية الشعب، ومتمسكة اشدّ التمسّك بامتيازاتها، ولم تجد في تلك الثورات الدامية والمطاليب الملحّة سوى تحدّ لاحتكارها للحكم واستئثارها به من دون اكثريّة الشعب، مما كان لابد أن ينتهي في نهاية المطاف، الى هذه النهاية المحزنة التي نعيشها الآن.

ثم تطرّقت الى الانقلاب العسكري الذي دبّره حكمة سليمان وبكر صدقي والذي اطاح بوزارة يس الهاشمي الثانية وجاء بوزارة حكمة سليمان الى الحكم التي اشترك فيها جعفر ابو التمّن وكامل الجادرجي وجماعة الأهالي.

ثم ناقشت في ثلاثة فصول مواقف كامل الجادرجي في السياسة العراقية:-
اولا- موقفه من مشكلة الطائفيّة السياسية، وقد استندت في ما كتبت عنه أولا على ماورد في كتاب "مذكرات كامل الجادرجي وتأريخ الحزب الوطني الديموقراطي"(١)، لاسيما "المذكرة السريّة للغاية"(٢) (الصفحات ١٩٣-٢٢٥) التي

---

(١) دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الثاني(يناير) ١٩٧٠.
(٢)الذي يلفت النظر في هذا الباب، هو حرص كامل الجادرجي على حجب هذه المذكرة عن انظار الناس والحيلولة دون اطلاعهم عليها.

كان قد وجهها كامل الجادرجي بتاريخ ١٥-٨-١٩٤٧، بصفته رئيسا للحزب الوطني الديموقراطي، إلى اعضاء اللجنة الأدارية المركزية للحزب، وثانيا على ماورد في كتاب "من اوراق كامل الجادرجي"(١) الذي كان قد قدّم له ولده نصير الجادرجي.

لقد كشفت تلك المذكرات والاوراق عن حقيقة موقف كامل الجادرجي من الطائفية السياسية، ومن النزعة الطائفيّة بصورة عامة، وهي حقيقة تختلف تماما عمّا كان معروفا عنه لدى الناس، وأنا من بينهم. ولاأريد أن استبق شرح تفاصيل هذه الحقيقة وأترك للقارئ الكريم أن يلمسها بنفسه من قراءة الفصل الخاص بها.

ثانيا- الدور الذي لعبه في انقلاب بكر صدقي واشتراكه مع جعفر ابو التمن في وزارة حكمة سليمان. وفي هذا الفصل نبذة عن كيفية تغريره بجعفر ابو التمن وزجّه في النشاط السري الانقلابي.

ثالثا- تقييم موقف كامل الجادرجي وصحبه من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

كذلك تطّرقت الى المذكرة التي وجهّها الشيخ محمد رضا الشبيبي الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز في سنة١٩٦٥، وقد أثبتّ نصها، وبيّنت كيف ان تردّي الأوضاع، قد دفع شخصا معروفا بالإتزان والاعتدال، مثل الشيخ محمد رضا الشبيبي، الى توجيه تلك المذكرة الصريحة.

ثم بيّنت كيف أنّ كامل الجادرجي، بعد أن وجّه الشيخ محمد رضا الشبيبي مذكرته الآنفة الذكر، لم ير بدًامن شجب السياسة التي درج عليها الحكم وقتئذ، فاجتمع بالشيخ محمد رضا الشبيبي، وحاول التوصل معه الى وضع ميثاق وطني يجمع عليه مختلف الزعماء الوطنيين، وقد كتب مسوّدته بنفسه، وعرضها على الشيخ محمد رضا الشبيبي، الذي ،على حدّ قول كامل الجادرجي، وافق عليها، ووعد بتوقيعها، بعد رجوعه من سفرة كان مزمعا عليها الى مصر، ولكنّه توفي مباشرة على إثر رجوعه منها، ولم يتيسّر له توقيعها، وقد اقتبست فقرات من

---

(١) دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٧١ صفحة (٦٣-٧٦).

نصوصها التي يعترف فيها كامل الجادرجي بصراحة، بفشل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في تحقيق الهدف الذي اعلنه القائد العام لتلك الثورة في البيان الذي أذيع بالنيابة عنه في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨، ألا وهو تحقيق الديموقراطية السياسية الليبرالية. وقد شرحت الأسباب التي عرقلت نجاح تلك التجربة في العراق، وأهمّها، وجود النظام العسكري الذي تسيطر عليه، ولاسيما على هيئة ضباطه، لأسباب تأريخية، فئة واحدة، تمثّل أقليّة من الشعب العراقي لاتقبل بالديموقراطية السياسية الليبرالية، لأنها، تهدّد استئثارها بالحكم وانفرادها بممارسة سلطاته، وتفتح الأبواب لمشاركة أبناء الشعب عامّة في الحكم.

كذلك قد تطرّقت الى موقف ساطع الحصري من الطائفيّة السياسية، أو على الأصح، من النعرة الطائفيّة بصورة عامة، خلال الفترة التي وجد فيها في العراق، والتي تولّى فيها مختلف المناصب والوظائف في وزارة المعارف العراقية. وقد استندت فيما كتبت عنه على مذكرات ساطع الحصري نفسه، وعلى ماطّلعت عليه بنفسي من كتابات واجراءات ساطع الحصري عندما توليّت أمانة (سكرتارية) وزارة المعارف. ولا أريد ايضا أن أستبق هنا ماكتبت، وأترك للقارئ الكريم ان يكتشف حقيقة موقف ساطع الحصري، وقد كان موظفا اداريا، ولم يتول منصبا سياسيا، والدور السياسي الخطير جدا الذي لعبه في تنشيط النزعة أو النعرة الطائفية في وزارة المعارف، وفي دوائر الدولة العراقية الأخرى، وفي المجتمع العراقي بصورة عامة، بوصفه مربيًا ومفكرا مرموقا تصدّى لتوجيه الرأي العام العربي، وتبنىّ فكرة القومية العربية والدفاع عنها.

وقد تطرقت بعد ذلك الى التبدّل او التغيير الجوهري الذي حدث في موقف ساطع الحصري وانتقاله من الايمان بالعثمانية الأممية Cosmopolitan الى الايمان بالقومية العربية.

وقد تطرقت كذلك الى الرسائل التي كان قد كتبها ووجّهها علي محمود الشيخ علي الى صديقه ناجي شوكة، سفير العراق في انقره، خلال الثلاثينات، والتي

كشف فيها عن الاجواء السائدة في العراق في تلك الفترة العصيبة. وقد جئت على ذكر علي محمود الشيخ علي لأنّه ،في تفكيره، كان يمثّل قطاعا مهمّا من الفئة الحاكمة وقتئذ وعنصرا نشطا في تأجيج حركة الطائفية السياسية.

ثم ناقشت الاجراءات الاشتراكية، او على الأصح اجراءات التأميم، التي اعلنت ونفذت في ١٤تموز ١٩٦٤، والى دوافعها، وشرحت كيف أنّ الطائفية السياسية لعبت دورا كبيرا في هذا الموضوع. وأن تلك الاجراءات كانت بداية أو فاتحة لعهد جديد مظلم من التطرّف الطائفي السياسي ضد الشيعة العرب باسم الاشتراكية في بادئ الأمر، ثم باسم القومية المذهبية العنصرية.

ثم تطرقت الى قيام البعض ممن ينتمون الى الأقليّة الحاكمة، ومن بينهم الدكتور عبد العزيز الدوري، وعبد الرحمن البزّاز، إلى اثارة موضوع الشعوبية (وقد حصل ذلك قبل عشرين عاما من اندلاع الحرب العراقية الايرانية)، وتوجيه فرية الشعوبية الى الاكثرية الشيعيّة العربية في العراق، متهمين إيّاها بميول فارسية، وولاء سياسي لايران، وشرحت الدوافع الكامنة وراء توجيه هذه التهمة الباطلة الى شيعة العراق، الذين يكوّنون قرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق، والذين بدونهم يصبح العرب في العراق أقليّة صغيرة من مجموع السكان، ومن بين هذه الدوافع هاجس الخوف المستحوذ على هذه الأقليّة الحاكمة من احتمال افلات زمام الحكم من ايديها وهي التي ورثته من العهد العثماني وحافظت عليه بمساعدة البريطانييّن وأستأثرت به من دون اكثرية شعب العراق لمدة سبعين عاما، اي منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ لحد الان، إذا ماأقيم نظام حكم ديموقراطي ليبرالي تعدديّ يحقّق للشعب العراقي، بجميع افراده وفئاته، حقوقهم المشروعة في المساهمة العادلة الفعّالة في الحكم.

ثم تطرقت الى بحث الجذور التأريخية للحركة الشعوبية وشرحت العوامل والظروف التأريخيّة التي تسببّت في ظهورها، ثم العوامل والظروف التاريخيّة التي أدّت الى زوالها منذ اكثر من ألف عام، وبيّنت أنّ إحياء موضوع الشعوبيّة في الوقت الحاضر، وتوجيه فرية الشعوبيّة الى شيعة العراق العرب، أمر يدعو الى

الاستغراب حقا، لأنه لايستند الى أيّ اساس تاريخي او واقعي ، وليس له مايبرّره اطلاقا، إلاّ الاعتبارات التي ذكرناها لدى الفئة الحاكمة في العراق وأعوانها. فلم يكن للشيعة العرب تاريخيًا أيّة علاقة أو دور بالحركة الشعوبية، لاإبتداءً، ولا انتهاءً. فقد بدأها، قبل ان تبدأ الحركة الشيعيّة، وهي حركة عربية محضة، قوميّون فرس، في اوائل الحكم الأموي، أو على الاصح، مباشرة بعد الفتح العربي الاسلامي لايران، بهدف تحريرها ،اي ايران، من الحكم العربيّ، ولم تكن ايران وقتئذٍ شيعية. ثم زالت الحركة الشعوبيّة بفعل الطوفان التركي، ثم المغولي، الذي غمر ايران والشرق الاوسط برّمته، واغرق العرب والفرس معا في لجّته وذلك قبل خمسمائة سنة من صيرورة ايران شيعية في سنة ٩٠٥هـ (١٥٠١م). ولهذا لاأعرف أي سبب موجب لأثارة هذا الموضوع في الوقت الحاضر، والصاق هذه الفرية الظالمة بشيعة العراق العرب ، إلاّ ان يكون وراء هذه الاثارة جهل بالتاريخ أو أحقاد موروثة من الصراع التركي الفارسي، أو اغراض طائفية دفينة، تستهدف الطعن بالشيعة من عرب العراق وتشويه سمعتهم، بهدف استبعادهم أو حرمانهم من المساهمة في الحكم، ابتغاء إبقائه الى الأبد حكرا على الأقلية الحاكمة.

ثم بحثت في قمّة المآسي التي اقترفها المهووسون الطائفيون -اعني القانون رقم ٦٦٦ الصادر في ٧مايس ١٩٨٠ والقاضي باسقاط الجنسية العراقية عن الآلاف من الشيعة العراقيين والعراقيات ممن اطلق عليهم الحكم البعثي اسم" التبعيّة" ، وهم العراقيون والعراقيات الشيعة الذين يرجعون الى آباء واجداد كانوا في سابق الازمان من حملة الجنسية الايرانية ثم اكتسبوا الجنسية العراقية بحكم القانون وبدون اختيارهم، او باختيارهم بموجب قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤وتعديلاته. وبعد اسقاط الجنسية العراقية عنهم ابعدوا الى ماوراء الحدود العراقية. وقد استخدمت في ابعادهم اساليب وحشية لاأنسانية فاقت في قساوتها كل وصف، واصبحت وصمة عار في تاريخ الدولة العراقية.

ثم بيّنت كيف ان الحكام البعثيين، في مقابل هذا التهجير للشيعة العراقيين، كانوا يسعون جاهدين لجلب اكبر عدد من المصريين والسودانيين والمغاربة من ابناء

السنّة الى العراق وتقديم مختلف التسهيلات والترغيبات لهم وذلك بهدف اجراء تغيير في ديموغرافيّة العراق المذهبيّة.

هذا ونظرا للدور الخطير الذي لعبته المؤسسة العسكرية في تقرير مصير الدولة العراقية ولاسيما منذ استلام حزب البعث زمام الحكم في سنة ١٩٦٨، فقد رأيت ان اضيف بحثا خاصا حول هذه المؤسسة يجده القارئ الكريم في الملحق رقم (٢) من هذا الكتاب.

ثم جئت الى بيت القصيد في بحثي، وهو الحل للمشكلة العراقية: قلت فيه، هناك حل واحد لاغيره لهذه المشكلة، اذا اردنا اقامة دولة ينعم فيها جميع المواطنين، لافئة متميزة منهم، على حياتهم وحرياتهم وكراماتهم واموالهم، وهو النظام الديموقراطي اللبرالي التعدّدي. ثم جئت على شرح مضمون هذا الحل وعناصره تفصيلا.

ثم بحثت في ضرورة توفير بعض الشروط الضرورية لتأمين نجاح النظام الديموقراطي الليبرالي في العراق ومنها:

١- تشريع قوانين لمكافحة التمييز أو التفرقة بمختلف انواعها بين المواطنين.

٢- تشريع عقوبات قانونية ضد كل من يمارس التفرقة أو التمييز الطائفي او العنصري او الاجتماعي أو غيره او حتى الجنسي، اي بين الرجل والمرأة، وهو في دست الحكم ومركز السلطة والمسؤولية.

٣- تأسيس دائرة مراقب عام Ombudsman لمراقبة تنفيذ التشريعات ضد التفرقة أو التمييز بين المواطنين.

٤- ضرورة تصديق المجلس التشريعي الثاني على التعيينات من درجة معينة فما فوق قبل ان تصبح نافذة المفعول.

٥- واهم من كل ذلك، مشاركة جميع الفئات مشاركة عادلة في هيئة ضباط الجيش العراقي.

لقد حاولتُ جاهدا في هذا الكتاب، ان اصارحَ القراء الكِرام بما يجول في خاطري وما اعتقده في قرارة نفسي ووجداني، وما توصّلتُ اليه من دراستي

وتتمهاتي إنّ العلّة الاساسية التي يعاني منها المجتمع العراقي والدولة العراقية، هي علّة الفرقة الطائفية التي اعتبرها علّة العلل وأم الكبائر. هذه العلّة التي فرّقت وحدة المجتمع العراقي بين عربه واكراده وفتّت وحدة الاكثرية العربية في العراق، ودمّرت الدولة العراقية، وكانت السبب الرئيسي في تعثّر التجربة الديمقراطية الليبرالية التي جاء بها القانون الاساسي العراقي (الدستور) لسنة ١٩٥٢، ومن ثمّ في الغائها على ايدي الضباط الذين فجّروا ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وما تلاها من دكتاتوريات، كانت كل واحدة منها اسوء من التي سبقتها، وكانت آخرها هذه الدكتاتورية الفرديّة الغاشمة الباغية المجنونة الجاثمة الآن على صدر العراق، والتي اقترفت من الجرائم والمآثم والمظالم والمنكرات بحق الشعب العراقي بصورة عامة، وبحق الاكثرية الشيعية العربية والأقليّة الكردية بصورة خاصة، مايعجز القلم عن وصفه.

وكانت اشدّ المآسي هي الدخول في حرب مع ايران والتي تسبّبت في قتل وتشويه مئات الألوف من العراقيين والايرانيين جنوداً ومدنيين، رجالا ونساء واطفالا، ومن تدمير هائل حلّ بالبلدين الجارين، واخيرا احتلال الكويت واندلاع حرب الخليج وما سببّته هي الأخرى من قتل وتشويه لمئات ألوف آخرين من العراقيين جنوداً ومدنيين، رجالا ونساء واطفالا، ومن تدمير يفوق كل وصف لمرافق العراق الاقتصادية والعمرانية ولاسيما مشاريعه الحيوية لتوليد الطاقة الكهربائية وتنقية المياه والمجاري وغير ذلك، وما سينشئ عن هذا التدمير من اوبئة وامراض سيذهب ضحيتها عشرات الالوف من الضحايا ولاسيما الاطفال. الى غير ذلك من المآسي التي تدمي القلب وتمزّق الاحشاء، وضياع منجزات سبعين عاما من الجهود المضنية والأتعاب ومليارات الدنانير من الخسائر المادية هباء.

هذه الاوضاع المحزنة المؤلمة التي آل اليها المجتمع العراقي والدولة العراقية على يد هذا الطاغية السفّاح، المتسلط حاليًا على العراق، هي التي دفعتني الى مخاطبة القرّاء الكرام بالصراحة التي يتميّز بها هذا الكتاب والى تسمية الأشياء باسمائها، وقلتُ لنفسي، اذا لم يكن هذا وقت المصارحة، فمتى يحين ذلك؟ وكليّ أمل ان يحمل القرّاء الكرام هذه الصراحة على محمل الاخلاص وان يكونوا على يقين باني

أمقتُ التفرقة الطائفية العنصرية مقتاً شديداً من اية جهة جاءت واعتبرها مرضاً خبيثاً ينبغي التخلّص منه مهما كلّف من تضحيات لذلك. وان الطريق الوحيد السليم للتخلّص من هذا المرض الخبيث، هو الحكم الديمقراطي الليبرالي النيابي التعدّدي القائم على العدالة والمساواة وتوفير الحريات الديمقراطية العامة والخاصة لجميع الأفراد والفئات ومشاركتها في الحكم مشاركة عادلة منصفة، كما حلّلناها في مختلف فصول هذا الكتاب، واعتبار ارادة الشعب كما يُعبّر عنها في الانتخابات الديمقراطية الحرّة النزيهة، المصدر الوحيد للشرعية وكل ماعداها يكون حكماً غير شرعي ليس له على الناس حق الولاء والطاعة.

هذا وقبل ان اختم كلمتي هذه، أوّد أن اعبّر عن شكري وامتناني لكل من ساعدني في اصدار هذا الكتاب ولاسيما أخي وصديقي العزيز الاستاذ عبد الغني الدلّي الذي افادني كثيراً بملاحظاته القيّمة وتنقيداته السديدة. اما محتويات هذا الكتاب، وماورد فيه من آراء واستنتاجات ومقترحات، فهي لي، وعلى مسؤوليتي وحدي.

عبد الكريم الأزري

القسم الأول

الفصل الأول

الملك فيصل الاول الربّان الماهر

مذكرته التي اصبحت وصيّة من بعده

لقد خبر الملك فيصل الاول الوضع العراقي عن كثب، وتمرّس في شؤون الدولة العراقية، التي لعب دورا اساسيا في تكوينها مدة اثني عشر عاما. وقد انعكست هذه الخبرة والتجربة في مذكرة وضعها في سنة ١٩٣٢، ضمّنها خلاصة تجاربه وتقييمه للوضع انذاك، وعرضها في زمن الوزارة السعيدية الثانية على ساسة العراق البارزين الذين عاصروه وتعاونوا معه او عارضوه، ومنهم ياسين الهاشمي، وناجي السويدي، وتوفيق السويدي، ورشيد عالي الكيلاني، وعلي جودة الأيّوبي، وجميل المدفعي، وجعفر ابو التمّن، ومحمد الصدر، وحكمة سليمان، وغيرهم، بالاضافة الى اعضاء الوزارة نفسها، وكانت تضمّ: بالاضافة الى نوري السعيد، ناجي شوكة، ورستم حيدر، وجعفر العسكري، وجمال بابان ومحمد أمين زكي، وعبد الحسين الجلبي، وطلب اليهم ان يدرسوها بدقّة وعناية ويمعنوا النظر فيما ورد فيها من تشخيص للعلل والمشاكل التي كانت تعاني منها الدولة العراقيّة الناشئة، ومن اقتراحات لمعالجة تلك المشاكل والعلل، ويقدموا اليه انتقاداتهم وملاحظاتهم عليها.

وقد تسنّى لي، عندما كنت معاونا لرئيس الديوان الملكي، ان اطّلع على اجوبة جميع الساسة المذكورين المتضمنّة ملاحظاتهم عليها، وان كنت لا اتذكّر تفاصيلها الان. وكان الواجب يقضي أن أنقل تلك الاجوبة واحتفظ بها خدمة للتاريخ. وقد حاولت جاهدا بعد ثورة١٤ تموز ١٩٥٨ أن أعثر على الملفين الخاصين بتلك الاجوبة لدى المركز الوطني لحفظ الوثائق، فلم اتوفّق ،ويظهر أنهما كانا بين الملفات والاوراق التي ضاعت، أو سرقت، او أتلفت. ولقد ظهر بعد ذلك من تلك الأجوبة،

جواب ناجي شوكة وقد نشر في مذكراته(١)، وجواب ناجي السويدي وقد نشرته في هذا الكتاب وعلقت عليه(٢)، وثالثها جواب جعفر العسكري وقد نشر في كتاب مذكرات جعفر العسكري(٣)· وادرج فيما يلي نص المذكرة:

نص مذكرة الملك فيصل الأول

"كنت منذ زمن طويل احس بوجود افكار وآراء حول كيفية ادارة شؤون الدولة، عند بعض وزرائي، ورجال ثقتي، غير افكاري، وآرائي· وكثيرا مافكرت في الاسباب الباعثة لذلك· وفي الاخير ظهر لي بان ذلك كان ولم يزل ناشئا عن عدم وقوفهم تماما على افكاري،وتصوراتي ونظري في شؤون البلاد،وفي كيفية تشكيلها، وتكوينها، والسير بها، نظرا الى ماأراه من العوامل والمؤثرات المحيطة بها والمواد الأنشائية المتيسرة، وعوامل التخريب والهدم التي فيها كالجهل، واختلاف العناصر، والاديان والمذاهب والميول والبيئات· · لذلك رأيت من الضروري ان افضي بافكاري، واشرح خطتي في مكافحة تلك الامراض، وتكوين المملكة على اساس ثابت، واطلع عليها اخصائي، ممن اشتركوا واياي في العمل، واني الخص خطتي مختصرا، بجملة تحت هذا، وبعد ذلك اتقدم الى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي:

١- ان البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والمليّة والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها ان يكونوا حكماء مدبّرين، وفي عين الوقت اقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسيات او اغراض شخصية، او طائفية، أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معا، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي، لاينقادون الى تأثرات رجعية، او الى افكار متطرفة تستوجب رد الفعل·

٢- في العراق افكار ومنازع متباينة جدا تستوجب رد الفعل:

---

(١)سيرة وذكريات - ثمانون عاما ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة دار الكتب، بيروت-لبنان

(٢)انظر الصفحات ٢٦١-٢٨٢ من هذا الكتاب

(٣) مذكرات جعفر العسكري· نشرته دار اللام في لندن في سنة ١٩٨٨ تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة- لقد تبين ان الجواب المنشور في مذكرات جعفر العسكري هو الجواب الذي كتبه ناجي السويدي ولايعود لجعفر العسكري·

١) الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة
٢) المتعصبون
٣) السنّة
٤) الشيعة
٥) الاكراد
٦) الاقليات غير المسلمة
٧) العشائر
٨) الشيوخ
٩) السواد الاعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة او محاكمة

ان شبان العراق القائمين بالحكومة، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين، يقولون بوجوب عدم الالتفات الى افكار وآراء المتعصبين، وأرباب الافكار القديمة، لانهم جبلوا على تفكير يرجع عهده الى عصورخلت. يقولون بوجوب سوق البلاد الى الامام، بدون التفات الى اي رأي كان، والوصول بالامة الى مستواها اللائق، وبالاعراض عن القيل والقال، طالما القانون، والنظام والقوة بيد الحكومة ترغم الجميع على اتباع ماتمليه عليهم.

ان عدم المبالاة بالرأي بتاتا ،مهما كان حقيرا، خطيئة لاتغتفر. ولو ان بيد الحكومة القوة الظاهرة، التي تمكنها من تسيير الشعب رغم ارادته، لكنت واياهم، وعليه فاننا لحين مانحصل على هذه القوة، علينا ان نسير بطريقة تجعل الامة مرتاحة، نوعا ما، بعدم مخالفة تقاليدها كي تعطف على حكومتها في النوائب.

ان المثل الصغير الذي ضربه لنا «الاضراب العام» يكفينا لتقدير حسياتها، ووضعها موضوع الاعتبار، وكذلك يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لاخماد هياج مسلح، ماقاسيناه ابان ثورة الشيخ محمود والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنئذ. كل ذلك يضطرني ان اقول بان الحكومة اضعف من الشعب بكثير. ولو كانت البلاد خاليةمن السلاح لهان الامر، لكنه يوجد في المملكة مايزيد على المائة الف بندقية يقابلها خمسة عشر ألف بندقية حكومية، ولايوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه. هذا النقص جعلني اتبصر ،وادقق، وادعو انظار رجال الدولة ومديري دفة البلاد للتعقل وعدم المغامرة.

المحت فيما تقدم الى افكاري الخاصة، وافكار رجال الحكومة، والشبان، وحالة الشعب، كل ذلك توطئة لما سأقوله فيما يلي. وتصوير البلاد كما اراها في الوقت الراهن، وكما اشخص امراضها، وبعد ذلك ابيّن ايضا ما اراه ضروريا لمعالجتها.

٣- العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على انقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا اكثريته جاهلة، بينه اشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى انها ليست من عنصرهم. واكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا الى نفس الحكومة، الا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم، وعدم التمرّن عليه، والذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين ، كل ذلك جعل مع الاسف هذه الاكثرية، او الاشخاص الذين لهم مطامع خاصة، الدينيون منهم، وطلاب الوظائف بدون استحقاق، والذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة، ويشوقون هذه الاكثرية للتخلي عن الحكم الذي يقولون بانه سيء بحت، ولاننكر مالهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل.

اخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان، بقطع النظر عن الاقليات الاخرى المسيحية، التي يجب ان لاتهملها، نظرا للسياسة الدولية التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك، وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر: كردية، وشيعية، وسنية، لايريدون الا التخلي من كل شكل حكومي، بالنظر لمنافعهم، ومطامع شيوخهم، التي تتدافع بوجود الحكومة.

تجاه هذه الكتل البشرية، المختلفة المطامع والمشارب، المملوءة بالدسائس، حكومة مشكّلة من شبان مندفعين، اكثرهم متهمون بانهم سنيون أو غير متدينين، او انهم عرب، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم، ولايريدون ان يعترفوا بما يتهمون به، ولايوجد بتلك الفوارق، وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها. يعتقدون بانهم اقوى من هذا المجموع والدسائس التي تحرك هذا المجموع، غير مبالين ايضا بنظر السخرية التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم.

اخشى ان اتهم بالمبالغة، ولكنه من واجبي ان لاادع شيئا يخامرني، خاصة لعلمي بأنه سوف لايقرأ هذا الا نفر قليل،، ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم. ولاارغب ان ابرر موقف الاكثرية الجاهلة من الشيعة، وانقل ماسمعته الوف المرات، وسمعه غيري من الذين يلقون في اذهان اولئك المساكين البسطاء من الاقوال التي تهيجهم وتثير ضغائنهم، ان الضرائب على الشيعي، والموت على الشيعي والمناصب للسني ماالذي هو للشيعي؟ حتى ايامه الدينية لا اعتبار لها، ويضربون الامثلة على ذلك مما لا لزوم لذكرها.

اقول هذا على سبيل المثال، وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها

المفسدون، وهناك حسيات مشتركة بين افراد الطوائف الاسلامية، ينقمون بمجموعهم على من لايحترمها، وهناك فهو هذا «سانس اشورية، كلدانية، ويزيدية، والتعصب للتفرقة بين هؤلاء الجهلاء توهن قوى الحكومة تجاه البسطاء». كما ان العقول البدوية، والنفوذ العشائري الذي للشيوخ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة، كل هذه الاختلافات وكل هذه المطامع والاحتراصات تشتبك في هذا الصعيد او تصطدم، وتعكر صفو البلاد وسكونها، فاذا لم تعالج هذه العوامل باجمعها وذلك بقوة مادية وحكيمة معا، ردحا من الزمن، حتى تزول هذه الفوارق وتتكون الوطنية الصادقة، وتحل محل التعصب المذهبي والديني، هذه الوطنية التي سوف لاتكون الا بجهود متمادية، وبسوق مستمر من جانب الحكومة، بنزاهة كاملة، فالموقف خطر.

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن اسى، انه في اعتقادي لايوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية، خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد واباطيل دينية، لاتجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميّالون للفوضى مستعدون دائما للانتقاض على اية حكومة كانت، فنحن نرى، والحالة هذه، ان نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذا الظروف، يجب ان يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين وهذا التشكيل.

هذا هو الشعب الذي اخذت مهمة تكوينه على عاتقي، وهذا نظري فيه، وان خطتي في تشكيله وتكوينه هي كما يلي:

في اعتقادي ان العمل وان كان شاقا ومتعبا، الا انه ليس مما يوجب اليأس والتخوف، اذا عولج بحكمة وسداد رأي واخلاص.

اذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة، سارت عليها بجد وحزم، فان الصعوبات تجابه، وبارقة الامل في الرسوخ السياسي تزداد نورا.

والاحظ ان منهاجا يقرب مما سأذكره ادناه يكون كافلا لمعالجة المهمة والنجاح. واليك بالاختصار اولا ثم بالتفصيل:

١- تزييد قوة الجيش عددا، وبشكله الحاضر، بحيث يصبح قادرا على اخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد على الاقل في منطقتين متباعدتين.

٢- عقب اتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة تعلن الخدمة الوطنية.

٣- وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد، مهما امكن، واحترام

الطوائف الاخرى.

٤- الاسراع في تسوية مشكلة الاراضي.

٥- توسيع المأذونية لمجالس الالوية والبلديات بقدرالامكان على نموذج القانون العثماني

٦- الاسراع في تشكيل مدرسة الموظفين.

٧- الاعمال النافعة وحماية المنتوجات.

٨- المعارف.

٩- تفريق السلطة التشريعية والسلطة الاجرائية.

١٠- تثبيت ملاك الدولة.

١١- وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد اجراءات الحكومة في الصحف والاحزاب.

١٢- العدل والنظام والطاعة عند الموظفين، والعدل عند قيامهم بوظائفهم.

١- بدأت بالجيش، لاني اراه العمود الفقري لتكوين الامة، ولانني اراه في الوقت الحاضر اضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدده، من ان يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه، وهي حفظ الامن والاطمئنان الى امكانية كفاءته، نظرا الى ماتتطلبه المملكة، ونظرا الى العوامل المختلفة الموجودة، والتي تجب ان تجعلنا دائما متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت.

انني لا اطلب من الجيش ان يقوم بحفظ الامن الخارجي في الوقت الحاضر الذي سوف نتطلبه بعد اعلان الخدمة العامة، اما ما سأطلبه منه الان، هو ان يكون مستعدا لاخماد ثورتين تقعان (لاسمح الله) في آن واحد، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما. انني غير مطمئن الى اننا بعد ستة أشهر، وبعد ان تتخلى انكلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد، نتمكن من الوقوف لوحدنا، مادامت القوة الحامية هي غير كافية. ولايمكنني ان اوافق على تطبيق الخدمة العامة او القيام بأية اجراءات اخرى هامة، او محركة، او مهيجة، مالم اكن واثقا بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون، او اي اجراءات اخرى، وعليه أرى من الضروري ابلاغه لحد يتمكن معه من اجابة رغبتي المار ذكرها وذلك بشكله الحاضر.

ارى من الجنون القيام بانشاءات واصلاحات عظمى في البلاد، قبل ان نطمئن الى كفاية القوة الحامية لهذه الاعمال. امامنا حركات بارزان في الربيع القادم، ومن الضروري ان ارى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة اي طارئ اخر يحدث في المملكة.

٢- علينا ان نطمئن معنويات اخواننا الشيعة بالكيفية الآتية:

-اعطاء التعليمات الى قاضي بغداد ،كما عمل، ان يسعى لتوحيد ايام الصيام والافطار وهذا ممكن وشرعي.

-تعمير العتبات المقدسة، حتى يشعروا ان الحكومة غير مهملة لتلك المقامات، التي هي،مقدسة لدى الجميع، والتي هي من الاثار التاريخية التي تزين البلاد، فعلى الحكومة من كل الوجوه محافظتها من الخراب.

- ان رجال الدين من الشيعة ليس لهم اي ارتباط مع الحكومة، وهم في الوقت الحاضر اجانب عنها، خاصة حيث يرون ان رجال الدين السنيون، يتمتعون باموال هم محرومون منها والحسد (خاصة في الطبقة الدينية) معلوم، فعلينا مادمنا غير قادرين على تقسيم الارقاف فيما بينهم، ان نفكر في ايجاد اوقاف خاصة، ومن رأي ان ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت بها غير ان الظروف حالت بيني وبين تحقيقها.

٣- ان احترام الشعائر العامة غير عسير، خاصة في ايام رمضان، والحيلولة دون تفشي الموبقات، واذا تمكنت الحكومة من سد بيوت الخنا، لقامت باكبر عمل يربط العامة بها.

٤- لم اتكلم عن الضرائب اذ ان قانون ضريبة الاستهلاك قطع قول كل مفسد، وانه لاكبر عمل جرئ ولسوف نقتطف ثماره ان شاء الله.

٥- ان مشكلة الاراضي وحلها سيربط الاهالي بالاراضي، وهو ذو مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم، ولالزوم للاسهاب بمنافعه، ويجب الاسراع بتطبيقه، على قدر المستطاع، كما انه يجب ان لايحس الشيوخ والاغوات بان قصد الحكومة محوهم،بل بقدر ماتسمح لنا الظروف يجب ان نطمئنهم على معيشتهم ورفاهيتهم.

٦- يجب ان تكون قضية المدرسة مطمئنة لكل سكان العراق، بانهم سيشتركون فعلا في خدمات الدولة، والاشتراك في خيرها وشرها مع اهل بغداد والموصل بصورة متساوية ونزول تهمة (الحكومة السنية او العربية) كما يقول اصحاب الاغراض من اكراد وشيعة.

٧- اقول بتحفظ: انه اذا امكن اعطاء صلاحيات للالوية، شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني،فسيكون ذلك من جملة اسباب تشويق سكان الالوية للاشتراك في الحكم.

٨- لقد بحثنا كثيرا حول تفريق السلطة التشريعية عن السلطة الاجرائية ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الاساسي.

٩- علينا ان لاندع مجالا للاحزاب (المصطنعة) والصحف والاشخاص، ليقوموا باعتقادات غير معقولة، وتشويه الحقائق، وتضليل الشعب، وعلينا ان نعطيهم مجالا للنقد النزيه المعقول، وضمن الادب، ومن يقوم بامر غير معقول يجب ان يعاقب بصرامة

١٠- على موظفي الدولة ان يكونوا آلات مطيعة، ونافعة، حيث هم واسطة الاجراءات. ومن يحس منه انه يتداخل مع الاحزاب المعارضة، ان يشوق ضد الدولة، ينحى عن عمله. وعليه ان يعلم انه موظف قبل كل شيئ وخادم لاية حكومة كانت.

١١- النافعة ،اتيت بهذا الاسم الجديد ،ورجعت الى التعبير التركي،حيث رأيت انه(اشمل) للاعمال المختلفة من مرافق الامة. حسنا عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للاعمال الرئيسية، ولا ننكر ان ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة، على ان يكون قابلا للتحوير، والتبديل في بعض مواده، خاصة الابنية والطرقات.

اقول بكل اسف ان الزراعة افلست في بلادنا، بالنظر لبعد مملكتنا عن الاسواق. لقد وضعنا الملايين لانشاءات الري، ولكن ماذا نريد ان نعمل بالمحاصيل؟ اننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف مابايدينا من منتوجات اراضينا، فكيف بنا بعد اتمام هذه لمشروعات العظيمة؟ هل القصد تشكيل اهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرج عليها؟ ماذا تكون فائدتنا منها اذا لم نتمكن من اخراجها الى الاسواق الاجنبية واستهلاكها في الداخل على الاقل؟ ماالفائدة من صرف تلك الملايين قبل ان نهيئ لها اسواقا تستهلكها ونحن مضطرون الى جلب الكثير من حاجاتنا من الخارج.

اعتقدانه من الضروري اعادة النظرمن جديد في موقفنا الاقتصادي،نرى جيراننا الاتراك والايرانيين،باذلين اقصى جهودهم للاستغناء عن المنتوجات الاجنبية، كم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول المنتوجات الاجنتبيتوكم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الاموال الاجنتبية بلادهم وكيف لايبالون بصرف الاموال الطائلة لانشاء المعامل لسد حاجتهم.

علينا ان نقلع عن السياسة الخاطئة التي اتتنا عن سبيل تقليد الامم المتشبثة، وعلينا ان نعاون المتشبثين من ابناء الوطن بصورة عملية فعالة وعلينا ان نعطي الانحصارات لابناء البلاد الى مدد معينة للذين فيهم روح التشبث. واذا لم يظهر طالب او راغب لانشاء عمل صناعي ترى الحكومة انه مربح فعليها ان تقوم هي به ومن مالها الخاص او مع رؤوس اموال وطنية اذا امكن والا فاجنبية او كلاهما معا.

على الحكومة ان تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف

انواعها كبيرة كانت او صغيرة ونبدأ بينا . الاهم فالمهم ترشد الاهلين الى كيفية التشبث بالاعمال الصغرى وتقوم هي بالاعمال الكبرى اذا تعذر القيام بها من قبل الاهالي

انه لمن المحزن والمضحك والمبكي معا ان نقوم بتشييد ابنية ضخمة بمصاريف باهظة وطرق معبدة بملايين الروبيات ولاننسى الاختلاسات ونصرف اموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئا من حاجاتها وإني احب ان ارى معملا لنسج القطن بدلا من دار حكومة و اود ان ارى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي.

بغداد اذار ١٩٣٢

فيصل

بعض معالم السياسة الفيصلية

لقد ادرك الملك فيصل الأول،انه لم يكن يوجد في العراق شعب عراقي بالمعنى الصحيح وان سكان العراق كانوا وقتئذ مؤلفين من فئات متعددة متنافرة متباينة في طراز تفكيرها ومصالحها وولاءاتها الدينية والمذهبية والعشائرية والاقليمية والعنصرية، وتتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرا في مستوياتها الحضارية. وان مهمة الملك الاولى هي توحيد هذا الشتيت وصهره في وحدة وطنية وتكوين شعب موحد منه يصلح ان يكون اساسا قويما لبناء دولة عصرية. وكانت خطته لتحقيق هذا الهدف النبيل تتألف من اثنتي عشرة فقرة، تتفاوت في درجة اهميتها واذكر فيما يلي ملاحظاتي على بعض الفقرات المذكورة:

الجيش

ان الجيش في رأي الملك فيصل الاول، بعد الخبرة القاسية التي سبق ان عاناها في سورية، يعدّ العمود الفقري للدولة، ولذلك ركّز اهتمامه عليه فرأى ان يزاد عَدده وتستكمل عُدده الى حد يكون قادرا على حفظ الامن والاستقرار والاطمئنان في المملكة، وان يكون في امكانه اخماد ثورتين، اذا مانشبتا في آن واحد، في منطقتين متباعدتين في العراق. وبعد ان يصل الجيش الى هذا الحد الكافي في عَدده وعُدده تشرع وتطبق الخدمة الوطنية -خدمة العلم- الا ان الغريب ان مذكرة الملك فيصل الاول اكدت على زيادة عدد الجيش واستكمال تجهيزاته دون ان تتطرق الى نوعية الجيش وتركيبه الاجتماعي. ان هذا قد يثيرالدهشة في اول الامر،ذلك ان الملك فيصل قد خبر حكم العراق مدة اثني عشرة سنة قبل كتابة هذه المذكرة. وكان المتوقع منه ان يؤكد ان يكون هذا الجيش جيشا وطنيا بكل معنى الكلمة تتمثل فيه بدون تفريق ولاتمييز جميع فئات الشعب وطوائفه وعناصره وطبقاته واقاليمه لاجيشا يقتصر، في هيئة ضباطه خاصة، على فئة واحدة، ويكون اداة لسيطرة تلك الفئة على الدولة واستئثارها بسلطتها واجهزتها، كما حصل في الواقع. ولكن الملك

فيصل الاول، وهو المعروف بالدهاء وبعد النظر، كان في الواقع منتبها لهذا الامر.
وقد حاول منذ الابتداء ان يجعل المقبولين في الكلية العسكرية من مختلف الفئات والطوائف والاقاليم. وكان من جملة اجراءاته ان اقنع في سنة ١٩٢٧ وزارة الدفاع ان تفتح فصماً تمهيديا في الكلية العسكرية تكون مدة الدراسة فيه سنتين يقبل فيه متخرجو الدراسة المتوسطة او مايعادلها من ابناء رؤساء العشائر، واكثرهم من العرب الشيعة، ومن مختلف الالوية (المحافظات)، وذلك بقصد اكمال دراستهم الاعدادية او مايعادلها فيه تمهيدا لقبولهم في الكلية العسكرية مع خريجي الاعداديات من ابناء المدن. وكان يقصد من ذلك اولا ربط العشائر بالجيش، وثانيا، وهو الاهم، تسهيل ادخال عدد من ابناء العشائر الشيعية في الكلية المذكورة. ومع ذلك لم يكن يوجد فيها من ابناء العشائر سوى احد عشر طالبا، وقد تقرر ان يقبل في سنة ١٩٣٢ خمسة عشر تلميذا من ابناء العشائر. وكان الملك فيصل يحث رؤساء العشائر على ادخال اولادهم في الكلية العسكرية، وكانوا يجيبونه انهم كانوا يراجعون رئيس الكلية ولكنه كان يتلكأ في قبول اولادهم. ولكي يطمئن الملك الى تنفيذ المسؤولين لتوجيهاته، امر رئيس ديوانه، رشيد عالي الكيلاني، ان يوجه رسالة الى وزارة الدفاع يطلب فيها اسماء الطلاب المقبولين في تلك السنة في الكلية العسكرية، مع ذكر اسم المدرسة التي سبق ان تخرج منها كل منهم، وجاء رد الوزارة متضمنا قائمة باسماء الطلاب الذين قبلوا في تلك السنة في الكلية العسكرية مع ذكر اسم المدرسة التي سبق ان تخرج منها كل منهم[٢] وتبين من ذلك الجواب ان عدد المقبولين في الصف المستجد[٣] كان تسعة طلاب، ستة منهم من بغداد وثلاثة من

---

(١) مجلة الكلية العسكرية الملكية ١٩٢٤-١٩٢٩ صفحة ٢١ بغداد نقلا عن :
Eliezer Be"eri , Army Officers in Arab Politics and Society p330
- مطبعة الجامعات، القدس ١٩٦٩.

(٢) كتاب وزارة الدفاع رقم ٣٢٦٥ تاريخ ٨ ايلول ١٩٣٢ الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء. ملف ١٢/٥ المركز الوطني لحفظ الوثائق.

(٣) يقصد بـ«الصف المستجد» الصف الاول من الكلية العسكرية الذي يقبل فيه خريجوا الاعداديات (المدارس الثانوية).

الموصل وكان من بين المقبولين عبد الكريم قاسم واحمد صالح العبدي واحمد محمد يحيى اما الطلاب المقبولون في صف الاحتياط، الصف التمهيدي، فكان عددهم سبعة عشر طالبا، ١٤منهم من بغداد وواحد من الموصل، وواحد من كركوك، وواحد من الناصرية (مركز لواء المنتفك -محافظة ذي قار حاليا) . وبعد ان اطلع الملك على القائمة أمر رئيس ديوانه ان يوجه كتابا شديد اللهجة الى وزارة الدفاع ينتقد فيه تلكأ المسؤولين في قبول ابناء العشائر الى المدرسة العسكرية وقد جاء في الكتاب المذكور(١) مايلي:

"يلاحظ من كتابكم المرقم ٣٢٦٥ والمؤرخ في ١٩٣٢/٩/٨ انه اشير الى مراجعة عدد من ابناء الشيوخ لقبولهم في صف الاحتياط مع انه تبين من قائمة الطلاب الذين قبلوا في الصف المذكور (والمرسلة في كتابكم المشار اليه اعلاه) انه لم يكن بينهم من ابناء الشيوخ سوى طالب واحد(٢) كما انه يظهر ان المستوى العلمي لسائر من قبل من الطلاب لم يكن بدرجة تمكنهم من الاحاطة بما يدرس فيها من العلوم في حين انه كان في الامكان - على مايظن- انتقاء الطلاب المذكورين من درجة أعلى، لذلك قد أمرت ان أرجو منكم اتخاذ مايلزم لعدم حدوث مايماثل ذلك في المستقبل".

من هذا يتبين ان الملك فيصل الاول كان يولي موضوع القبول الى الكلية العسكرية اهتمامه الشخصي ويراقبه بعين يقظة. وبالرغم من ذلك تصرفت السلطات المسؤولة عن قبول الطلاب الى الكلية المذكورة تصرفا مغايرا لرغبة الملك مما استوجب توجيه كتاب التقريع الانف الذكر. ولو كان الله امدّ بحياة الملك فيصل الاول لكان اتخذ اجراءات اقوى بكثير من الاجراءات البسيطة غير المجدية التي اتخذها من اجل اشراك جميع الجهات والفئات في الكلية العسكرية اشراكا عادلا. وبوفاة الملك فيصل انتهت كل رقابة على موضوع القبول في الكلية العسكرية ولم يبق في مركز السلطة العليا من يسهر على ضمان اشراك مختلف الفئات، ولاسيما الشيعة الذين كان الحكم العثماني قد تعمد استبعادهم من هذه المؤسسة التي يتوقف عليها مستقبل التوازن السياسي في الدولة.

---

(١)كتاب الديوان الملكي ف/٢٥ تاريخ ١٦تشرين الثاني ١٩٣٢ الموجه الى وزارة الدفاع. ملف ١٢/٥ المركز الوطني لحفظ الوثائق.

(٢) عبد الحميد الحصونة

وبعد وفاة الملك فيصل في سنة ١٩٣٣ استمرت السلطات المسؤولة، لسنتين او ثلاث على ماظهر، على الاحتفاظ بمبدأ قبول عدد من ابناء العشائر الى الكلية العسكرية ولكننا لانعرف مدى تنفيذ هذا المبدأ في الواقع، ولاسيما بعد ثورات ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧ في الفرات الاوسط. فكان قد تقرر قبول عشرة طلاب من أبناء العشائر في المدرسة العسكرية في سنة ١٩٣٤ (١) وعشرة طلاب في سنة ١٩٣٥(٢) وبعد سنة ١٩٣٥ انهى العمل بهذا المبدأ حسب مايظهر.

وبالمقابل تدفق خلال الثلاثينات عدد كبير من التلاميذ على الكلية العسكرية حتى بلغ عدد الضباط الذين تخرجوا منها بين دورة ١٩٣٢ ودورة ١٩٤١ ألف وعشرة ضباط. ولكن السلطات المسؤولة ليس فقط لم تسع الى توفير تسهيلات خاصة لادخال عدد من الشباب الشيعي العربي في الكلية العسكرية، او على الاقل معاملتهم، كسائر المتقدمين للانتساب الى الكلية المذكورة، معاملة متساوية بعيدة عن التمييز أو التحيز، فانها وضعت مختلف العراقيل للحيلولة دون انضمامهم الى الكلية العسكرية. وكانت نتيجة هذه السياسة المتحيزة ان اصبحت الاكثرية الساحقة لهيئة ضباط الجيش العراقي من فئةواحدة تقريبا،هي الفئة العربية السنية،مما أدى الى اختلال في التوازن السياسي في الدولة العراقية،وكانت النتيجة

---

(١) كتاب وزارة الدفاع رقم ٨٨٣ تاريخ ١٠أيار ١٩٣٤ الموجه الى وزارة الداخلية. المركز الوطني لحفظ الوثائق. واوراق البلاط الملكي السابق. . لقد كان توزيع العدد المخصص للعشائر على مختلف الالوية -المحافظات- على الشكل التالي: ١لواء المنتفك (محافظة ذي قار حاليا)، ٢لواء الديوانية (محافظتا القادسية والمثنى حاليا)، ٢لواء العمارة(محافظة ميسان حاليا)، ١لواء الكوت(محافظة واسط حاليا)، ١لواء الحلة(محافظة بابل حاليا)،و ١لواء السليمانية، ١لواء اربيل. ولااعرف هل نفذ القرار والى اي حد.

(٢)كتاب وزارة الدفاع رقم ١٦٤١ تاريخ ٢١تموز ١٩٣٥ الموجه الى وزارة الداخلية. اما توزيع العدد على الالوية فقد كان على الشكل التالي: ١لواء المنتفك، ٢لواء الديوانية، ١لواء العمارة،١لواء الكوت، ٢لواء الحلة، ١لواء اربيل، ١لواء السليمانية. ولا اعرف هل نفذ القرار والى اي حد.

وأد التجربة الديموقراطية التي هدف اليها القانون الاساسي(الدستور) العراقي لسنة ١٩٢٥، وهدر حقوق الاكثرية الشيعية العربية.

ولو كانت توفرت لدى الشيعة زعامة سياسية واعية لخطورة هذه المؤسسة،اعني الكلية العسكر ية، على مستقبل التوازن السياسي في الدولة العراقية،وعلى تأمين حقوق مختلف فئات الشعب،ومنهاالاكثرية الشيعية العربية،فيها ،لكانت قامت هي، اي الزعامة السياسية الواعية، بممارسة هذه الرقابة، بعين يقضة، حتى اذا وجدت تحيزا او سوء تصرف متعمد لتفضيل شباب اية فئة على غيرهم من شباب الفئات الاخرى، او لحرمان شباب أية فئة من الدخول فيها، لكانت أقامت الدنيا واقعدتها حتى ترجع الحق الى نصابه. ولكن مثل هذه الزعامة السياسية الواعية لم تكن متوفرة لدى الشيعة العرب في حينه مع الأسف، وهكذا غمط حق الشباب من جميع الفئات، ولاسيما الشباب الشيعي العربي، في الدخول الى هذه الكليةوغيرها من كليات القوات المسلحة. وهكذا اصبحت الاكثرية الساحقة من هيئة ضباط الجيش وهيئات ضباط القوات المسلحة الاخرى مؤلفة من فئة واحدة. وهكذا اختل التوازن السياسي في الدولةالعراقية،واصبحت القوة، اعني قوة الجيش وبقية القوات المسلحة الاخرى، في أيدي فئة واحدة اصبحت هي الفئة الحاكمة بدون منازع لها.

الخدمة الالزامية في الجيش - خدمة العلم

اما بشأن مقترحات الملك فيصل الأول بتشريع قانو ن الخدمة الالزامية في الجيش او خدمة العلم فانه من المؤكد ان الملك فيصل الاول، وهو الذي تمرس بالحكم ومشاكله، كان يربط بين هذه الخدمة الوطنية والعاملين الضروريين لضمان نجاحها وهما: نشر التعليم بمراحله المخلتفة في مختلف ارجاء العراق لأيقاظ الوعي الوطني ولتمكين المواطن ان يعي وجود الدولة ومفهومها ورسالتها، وثانيهما غرس قناعة لدى المواطنين بان سياسة الدولة متجهة نحو تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية

والاقتصادية، ذلك انه من غير المعقول ان يطلب الى المواطن التضحية بحياته في سبيل هدف لايعيه، او اذا كان قد وعاه لايجد فيه من العدالة والمساواة مايستحق التضحية في سبيله.

مدرسة اعداد الموظفين

اماتأسيس مدرسة لتخريج الموظفين فانه لم يكن، في واقع الامر، الا واحدا من الاقتراحات الايجابية التي كان يفكر فيها الملك فيصل الاول لمعالجة الوضع العراقي الخاص الذي جابهه، والذي كان يتميز بتفاوت كبير في المستوى الثقافي والكفاءة لممارسة المسؤوليات والاعمال الحكومية بين الاقاليم والفئات التي يتكون منها المجتمع العراقي، فتوصل الملك فيصل الاول الى انه، اذا اريد تأسيس كيان مستقر ومجتمع متوازن سياسيا ،فانه لابدمن تدخل الحكومة،او بالاحرى تدخله هو بالذات، باعتباره ملكا وأبا للجميع، ويفترض فيه الحياد والترفع عن الطائفية والاقليمية، تدخلا ايجابيايهدف الى اعداد افرادمن جميع الفئات،ولاسيماالفئات التي كانت عند تأسيس الدولة العراقية،محرومة من الاعداد والتهيئة لممارسة الاعمال والمسؤوليات الحكومية. ومن هذه المساعي والاقتراحات التي كان يفكر فيها الملك فيصل الاول والتي لم يحقق منها الا شيئا زهيدا ، سعيه الحثيث لتوفير تسهيلات خاصة لادخال عدد من ابناء العشائر في الكلية العسكرية، وسعيه لتقسيم الاوقاف العامة بين الطائفتين الشيعية والسنية،وقد جوبه بمعارضة شديدة في هذا المسعى ،فلم ينجح فيه، وحاول الاستعاضة عنه بمسعى اخر هو ايقاف قسم من املاك الدولة، وخاصة من اراضيها الزراعية، على المؤسسات الدينية الشيعية، كما دعا الى تسهيل ادخال عدد من خريجي المدرسة الجعفرية الى كلية الحقوق، الا ان الموت عاجله قبل ان يحقق شيئا من هذه الأهداف.

ان هذه المساعي على بساطتها اثارت معارضة شديدة في بعض الاوساط الحاكمة. واذكر في هذا لشأن النقاش الذي دار وقتئذ حول مشروع مدرسة اعداد الموظفين، بين رئيس الديوان الملكي رستم حيدر،الذي كان يعبّر عن رأي الملك، وبين وزارة المعارف التي كان وزيرهاوقتئذ توفيق السويدي. لقد كان رئيس الديوان الملكي قد وجه مذكرة الى سكرتارية مجلس الوزراء برقم -/٠/٠٠٤ وبتاريخ ٢٢

تشرين الثاني ١٩٢٨ مع نسخة منها الى وزارة المعارف، عرض فيها الفكرة التي كانت تجول في ذهن الملك فيصل الاول حول تأسيس مدرسة لتخريج الموظفين. وقد جاء في المذكرة الآنفة الذكر الاقتراح التالي:

١- ينتخب من مجموع متخرجي المدارس الثانوية في العراق العدد المطلوب توظيفه في دوائر الدولة مع مراعاة النسبة العددية لسكان الالوية، وفي الالوية التي لايوجد فيها مدارس ثانوية، ينتخب عدد طلابها من مأذوني (خريجي) المدارس الابتدائية على ان تشكل لهم صفوف تجهيزية يتحضرون فيها.

٢- تكون التربية في المدرسة المذكورة على نمط المدارس العسكرية فيدرّب التلميذ فيها على تحمل المشاق والاطاعة واحترام النظام والشعور بالواجب وتدرس فيها العلوم العسكرية ماعدا فن التعبئة وسوق الجيش وماشاكل ذلك مما هو مختص بالجندية.

٣- يتضمن التعليم عدا القوانين الادارية والمالية مبادئ هندسة الطرق والانشاءات والزراعة مما يجب على كل مأمور اداري ان يلم بها.

٤- ان الفائدة من تشكيل مدرسة كهذه:

آ- تدارك موظفين للدولة مشرّبين بروح واحدة وتعليم واحد.

ب ابعادخريجي باقي المدارس عن فكرة التوظيف ممايجعلهم يهيئون انفسهمللاعمال الحرة

ج- قطع دابر كل شغب من قبل طلاب الوظائف غير القديرين الذين يتذرعون بذريعة القومية والطائفية لنيل مقاصدهم الخسيسة.

د- جعل سكان العراق كافة مشتركين بنسبة واحدة في تحمل المسئوليات واقتطاف الثمرات وازالة كل التماس وتصاحب في التوظيف.

لقد تحادثت مع بعض المفكرين حول هذا الموضوع فرأيت قسما عظيما منهم يحبذ هذه الفكرة والقسم الاخر يميل الى فتح قسم في مدرسة الحقوق للقيام بهذه المهمة. الا انني لااشترك مع من يقول بالفكرة الاخيرة لاني اعتقد ان مدرسة الحقوق مهما اصلحنا في دروسها لاتأتي بالنتيجة المطلوبة. اذ القصد ليس فقط اعطاء دروس .كما كانت تعمل الحكومة العثمانية في المدرسة الملكية- بل القصد تدريب الشبان تدريبا شبيها بالتدريب العسكري لتقوية روح الاعتماد على النفس من جهة، واعطائهم حس التفادي وتضحية النفس في سبيل الغير من جهة أخرى، ثم تشريك (يقصد اشراك) كل الالوية وجميع ابناء العراق ممن سيخدمون الدولة في محيط واحد واعطائهم تربية واحدة وتخليص باقي الشبان من السعي وراء الوظائف. هذه الصفات لايمكن ان نجدها في مدرسة الحقوق.

هذه فكرة يرغب صاحب الجلالة الى رئيس الوزراء ان يدرسها درسا ضافيا ويوافيه بفكره عنها" .

ان هذا المقتبس من مذكرة رئاسة الديوان الملكي، ولاسيما الفقرتان الأولى والرابعة يوضّح بجلاء الهدف من اقتراحه تأسيس مدرسة لاعداد الموظفين الاداريين، الاوهو،اعداد كوادرمن جميع الفئات، ولاسيما من الفئات التي كان قدحرمها الحكم العثماني من الاعداد والتهيئة،ومنها الاكثرية الشيعية العربية، تمهيدا لاشراكها في ادارة الدولة واجهزة الحكم. كان الملك فيصل الاول يهدف في هذا المشروع وغيره الى تغيير الوضع الذي كان سائدا عند تأسيس الدولة العراقية، والذي كان يتميز بشبه احتكار فئة واحدة لادارة الدولة واجهزة الحكم وحرمان الفئات الأخرى منها. لقد كان الملك يرى ان استمرار هذا الوضع الأستثشاري يهدد الوحدة الوطنية ويتنافى والتوازن والاستقرار السياسيين المنشودين.

لقد بعث وزير المعارف، توفيق السيودي، مذكرة مطولة يرد فيها على مذكرة رئاسة الديوان الملكي ويحاول فيها تفنيد فكرة الملك فيصل بتأسيس مدرسة لاعداد الموظفين، ونقتبس منها مايلي(١):

" .....

٦- اما نفس اقتراح صاحب الجلالة بخصوص مدرسة الموظفين، فاني اود ان ابحثه فيما يأتي:

١- انتخاب مجموع معيّن من متخرجي المدارس الثانوية مع مراعاة النسبة العدديّة لسكان الالوية الخ.. لا أعتراض لي على انتخاب طلاب المدرسة العتيدة من متخرجي الثانويات لأن هؤلاء هم المرشحون الطبيعيون للمدارس العالية. لكنني لم استطع قبول النسبة العددية لسكان الالوية لمغايرة هذا الترتيب لمبدأ الكفاءات الحقيقية.

يعلم الجميع ان المدارس الثانوية الكاملة موجودة في مركز كل لواء. واذا اخذنا بهذا المبدأ وجب علينا ان نقبل في مدرسة الموظفين شباناغير مستكملي المعلومات مما يؤدي الى

----

(١)كتاب وزارة المعارف رقم ٧٢٧ تاريخ ٧شباط ١٩٢٩ الى سكرتارية مجلس الوزراء مع صورة الى رئاسة الديوان الملكي-المركز الوطني للوثائق، رقم الملف ١٨٩٢- الوثيقة ٢٩

فمط حقوق الشبان الحائزين على كل الصفات والاهليات بترجيحنا اناس (اناسا) دونهم في كل شيء لسبب كونهم من لواء أوطأ ثقافة من لوائهم، ومعنى ذلك اننا نشجع الجهل وخلق طائفية جديدة وهي الطائفية اللوائية فوق الطائفيات التي اجمع العموم على مقتها. هذا من جهة، ومن جهة اخرى لنفرض ان العدد الواجب اخذه الى مدرسة الموظفين سبعون طالبا في السنة، مما يجعل لكل لواء خمسة طلاب، فماذا تكون النتيجة؟ النتيجة ان لواء بغداد الذي فيه خمسون طالبا متخرجا من الثانوية ولهم الكفاءة التامة للدخول في مدرسة الموظفين سوف لايعني ذلك الا الخمسة منهم فقط ويبقى الباقون محرومين مما يؤمن مستقبلهم في بلاد فقيرة اقتصاديا كالعراق، ليس فيها من وسائل العيش المهمة سوى خدمة الحكومة. اما الخمسة طلاب من كل من لواء السليمانية واربيل أو الكوت مثلا فانهم لم يتصفوا بأية كفاءة مطلوبة لان في الويتهم لم تكن ثانوياتها كاملة ولان ثانوياتهم اذا كانت كاملة فسيرجحون بالرغم من وجود اناس اكفأ منهم ومستعدون للدخول في المسابقة معهم لاثبات رجحانهم عليهم، لكنهم لايستطيعون ذلك لانهم ليسوا من اهالي السليمانية او اربيل او الكوت، فهل هذا الترتيب يكفل العدل ويشجع العلم في بلاد تحتاجه قبل كل بلاد العالم؟

يترا ءى لي انه من الامور المسلمة ان تتحكم العاصمة والمدن العظيمة في بلاد ما بمقدّرات الاقسام الاخرى التي اقل شأنا منها وهذا قانون اصطفا ء طبيعي في العالم. وتحكم العاصمة والمدن الكبرى في تلك البلاد ليس سببه كونها عاصمة او مدن (مدنا) كبيرة، بل لان الثقافة لابد وان تكون راقية اكثر من المدن الاخرى في تلك البلاد، والتحكم المذكور لايكون الا بنتيجة مباراة مادية تحوز العاصمة فيها قصب السبق. وقد يكون في العاصمة اناس ليسوا في الحقيقة من اهلها الاصليين ولكنهم يستفيدون من قوة العاصمة المادية والعلمية اكثر ممن لم يكن فيها.

اما التدبير المقترح لانشا ء صفوف تجهيزية لاحضار من لم يكمل الثانوية من اولاد الالوية فاعتقد انه تدبير لايأتي بالفائدة بل قد يؤدي لبعض الاضرار لان الاعتنا ء بالتدريس قد لايكون متوفرا بقدر ماهو في الثانويات."

مما تقدم يتبين ان توفيق السويدي امّا انه لم يستوعب الهدف الاساس الذي كان قد استهدفه الملك فيصل من فكرته أو اقتراحه، أو انه استوعبه ولكنه تجنب الدخول

في مناقشته مناقشة صريحة، ودخل بدلا عنها، في مناقشة جانبية، واخذ يفند تفاصيل الاقتراح، مع علمه أن الاقتراح كان لايزال مجرد فكرة ابتدائية معروضة للدرس والمناقشة ولم يكن قد تبلور بعد في مشروع كامل، كما اوضح ذلك صراحة كتاب رئاسة الديوان الملكي الذي سبق ان نوهنا به.

وقد اجابت رئاسة الديوان الملكي بكتاب مطول[1] ترد فيه على مذكرة وزير المعارف توفيق السويدي، جاء فيه:

" لانحب ان نعترف بانه من المحتم ان يسيطر شبان العاصمة على انحاء المملكة من حيث الثقافة، واذا كانت هناك فروق عظيمة فمن الواجب انقاصها بقدر ماتسمح به الظروف وليس من وسيلة انجع في ازالة الفروق الطائفية من تعميم الثقافة في انحاء المملكة وبين جميع طبقات الامة..

ومن رأي صاحب الجلالة انه يترتب على الوزارة المسؤولة ان تنتبه قليلا الى الفروق القائمة مابين مخصصات المعارف بالنسبة الى الالوية فتختص كل لواء بمقدار وافر من المال يكون متناسبا، بقدر ماتسمح به الظروف، مع مايقدمه الى خزينة الدولة العامة من ايرادات. وبذلك تتقارب الكفاءات ويسهل اشراك شبان الالوية الى حد محدود في القيام باعباء الوطن. اننا لنقدر ما للعاصمة بطبيعة مركزها وازدحام نفوسها من حق في استنفاذ نسبة عالية على معاهدها العلمية المتنوعة ولكن يجب ان لانجحف الى درجة عظيمة بحقوق بقية الالوية. ولانظن ان هذايسدابواب العيش امام شبان العاصمتبحيث يجعلهم في خطر الموت من الجوع. ان البلاد وان كانت لاتزال فقيرة، الا ان ابواب الرزق فيها متسعة على شرط ان نهيئ الشبان لمجابهة الصعاب وعدم استهجان الاشغال مهما كان نوعها.

....

ان المذكرة التي وضعها صاحب الجلالة تتضمن اقتراحا عاما بتأسيس مدرسة الموظفين وكان الغرض منها توجيه الانظار الى اهمية هذا المشروع مع بيان بعض النقاط الاساسية التي يجب -بحسب رأي جلالته- ان يستند اليها. وقد ظهر من الردود التي بعثتم بها

---

(1) كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم/ج/٦٢، المؤرخ في ٢٧شباط ١٩٢٩ الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء مع صورة الى وزارة المعارف. المركز الوطني للوثائق رقم الملف ١٨٩٢/وع رقم الوثيقة ٤٢

الينا ان الوزارات من حيث العموم محبذة للمشروع، ماعدا وزارة الاوقاف، فانها اشارت الى عدم موافقتها دون ان تبين رأيا مفيدا حول الموضوع. ولقد نقد بعض الوزراء بعض النقاط الواردة في المذكرة واشاروا اولا الى عدم امكان قبول مبدأ النسبة العددية لسكان الالوية لانه مغاير لمبدأ الكفاءات الحقيقية. ولانه يولد طائفية لوائية جديدة ويؤدي الى حرمان شبان العاصمة من خدمة الحكومة وهي الوسيلة الوحيدة المهمة لتأمين معيشتهم. ثانيا الى عدم الفائدة من انشاء صفوف تجهيزية لاحضار (تحضير) من لم يكمل الثانوية من اولاد الالوية، لان العناية بالتدريس والامتحانات قد لاتتوفر فيها بقدرما هي متوفرة في الثانويات. ثم عدم استطاعة الحكومة في الوقت الحاضر من ان تقوم بتأسيس المدرسة الادارية المذكورة لقلة وسائطها العلمية والدليل على ذلك نقصان المؤهلات في مدرسة الحقوق.

لانحب ان ندخل في تفنيد هذه الملاحظات بصورة مطولة. ولقد سبق لنا ان قلنا ان القصد من مذكرة صاحب الجلالة هو توجيه الانظار الى اهمية المشروع في الدرجة الاولى حتى اذا تم الاتفاق عليه، امكن عندئذ تأليف لجنة لاجل وضع منهاج له يحتوي على جميع النقاط التعليمية. ومع ذلك لانحبّ ان تمر هذه الفرصة دون ان نشير الى هذه الملاحظات ونبدي رأيا بصددها بجمل مختصرة:

اولا، النسبة العددية، لاندري لماذا تصور البعض انه يجب حتما تقسيم عدد تلاميذ مدرسة الموظفين على الالوية بنسبة واحدة، كأن يؤخذ من بغداد خمسة ومن كربلاء خمسة ومن كركوك خمسة وهلم جرا. ليس من اعتراض على اتخاذ اية نسبة علمية اخرى شرط ان يحتفظ بمبدأ قبول عدد من الطلاب من الالوية بقدر ماتسمح به الظروف والمؤهلات. ولابأس من حذف الصفوف التجهيزية اذا امكن اخذ عدد من الطلاب اليها، من الالوية التي فيها ثانويات غير مستكملة وادخالهم في صفوف الثانويات المستكملة. ولانعلم لماذا فهم بعضهم اننا نريد ان نزجّ بتلاميذ مدارس ابتدائية مع تلاميذ مدارس ثانوية، بحيث نجعلهم، على مابينهم من تفاوت في التعليم والتربية، في صعيد واحد. لم يكن القصد من اقتراحنا احداث صفوف تجهيزية سوى درأ هذا المحذور وتقريب الكفاءات بعضها من بعض قدر المستطاع. ثم لاندري لماذا يعتبر اشراك الالوية ضمن الشروط التي نوهنا بها سابقا مغايرا لمبدأ الكفاءات الحقيقية ومؤديا لتوليد طائفية لوائية. ان وزراة المعارف نفسها متخذة نفس الخطة في دار معلميها وهي الدار التني تنتظر منها المملكة اعظم الخدمات. وفي كل سنة تأتي بعدد من متخرجي الابتدائية وتضعهم على رحلة واحدة

بالرغم من تفاوت بيئاتهم ووسائط تعليمهم. ومع ذلك لم نسمع ان هذا التدبير ادى الى ايجاد طائفية لوائية. واهم سند في وزارة المعارف تستند اليه في تبرير سياستها هذه هو ان اولاد الالوية يذهبون الى القرى والقصبات بسهولةاكثرمن اولاد المدن الكبرى،اذ يصعب على الوزارة ان تسوق هؤلاء كمعلمين الى المحلات النائية. فما ندري لماذا لاينطبق على مدرسة الموظفين ماينطبق على دار المعلمين، ووزير المعارف نفسه لايرى من الانصاف سوق البغداديين الى اطراف البلاد حيث المشاكل والصعوبات. ولاندري كيف يمكننا ان نحقق فكرة معاليه بحصر الوظائف في اهل العاصمة وبعض المدن الكبرى في الوقت الذي لايرى من الانصاف سوقهم الى المواقع البعيدة. ومن قال انه يجب ان يعين الحلي في الحلة والمنتفكي في المنتفك والاربيلي في اربيل وهلم جرا حتى نتصور ان هناك خطرا على البلاد من ايجاد طائفية لوائية. انه ليخال لنا ان التخوف من بقاء تلاميذ بغداد من دون شغل اذا لم تترك خدمات الحكومة وقفا عليهم ليس في محله. ولعل هذا التخوف يسوق النشأ الذي يعقد على كفاءته وزير المعارف كل امل في خدمة البلاد الى اهمال الاعمال الحرة كبيرة كانت او صغيرة والتواكل على ابواب الحكومة مهما كان موردها حقيرا وفي النهاية الى احداث تلك الطائفية التي يخشى منها وزير المعارف وقد بدأت مع الاسف اثارها مابين طبقة الافندية في بغداد وسكان جميع الالوية.

ومن رأينا ان مدرسة الموظفين التي تضم شبان البلاد من جميع الالوية ستكون خير اداة للحيلولة دون تلك الطائفية التي يخشى من ظهورها. واما نقصان المؤهلات في مدرسة الحقوق فلا يجب ان يكون (اساسا) مثبطا للمشروع ولاندري من هو المسؤول عن هذا النقصان. ولعل احتكار الوظائف وحصرها في طائفة واحدة دون التطلع الى مايفيد من الخارج القريب او البعيد هو سبب ذلك النقصان.

ان صاحب الجلالة لايزال يعتقد بفوائد المشروع من حيث الاساس ويصر على وجوب القيام به اذ يرى في ذلك منفعة عظيمة للمملكة يمتد اثرها الى مدى بعيد."

لكن المشروع لم يتحقق على الرغم من اصرار الملك فيصل الاول عليه لانه كان سيمّس جوهر النظام القائم على احتكار اجهزة الدولة المدنية منها والعسكرية من فئة واحدة تقريبا. وبوفاة الملك فيصل الاول في سنة ١٩٣٣ ماتت الفكرة معه. على ان الامر المهم في هذا الموضوع ليس المشروع بحد ذاته فربما كان المشروع في رأي الاختصاصيين في التربية والتعليم، ومنهم الدكتور محمد فاضل الجمالي،

وغيره.. عرضة للانتقاد من وجهات عديدة، وربما كان المشروع عديم الجدوى في تحقيق الاهداف المرجوة منه. اما الامر المهم في هذا الموضوع هو الفكرة التي كان يعبر عنها المشروع، وهي فكرة سياسية لاتربوية، وهي تمكين جميع الفئات، ولاسيما الفئات المحرومة، من الاشتراك في اجهزة الحكم التي كانت، في واقع الامر، شبه محتكرة من فئة واحدة. كان الملك فيصل الاول غير مرتاح من هذا لاحتكار وكان يريد انصاف جميع الفئات. ولكن القدر لم يمهله لتحقيق ماكان يصبو اليه.

وعندما كنت سكرتيرا لوزراة المعارف، اقنعت وزير المعارف وقتئذ، السيد عبد المهدي المنتفكي،على ان يتبنى المشروع،كما عرضه الملك فيصل الاول،من حيث المبدأ، ووجه كتابا الى سكرتارية مجلس الوزراء يؤيد فيه فكرة المشروع ويؤكد اهدافه النبيلة، وصدر الكتاب برقم س/٢١٨ وتاريخ ١٩٣٣/٨/١٦وقد جاء فيه:

" بما ان الدراسة العالية لايمكن لن يتمتع بها، لاسباب عديدة، الا نفر محدود من الشعب(١)، لذلك يجب اولا: ان نحرص على ان يكون هذا النفر المحدود مؤلفا من انبغ الافراد وانبههم. وثانيا: يجب ان لايكون هذا النفر المحدود محصورا لا بمكان ولاباقليم معين، ولابفئة أو طبقة معينة، اي ان يكون ممثلا للشعب باجمعه، بجميع فئاته وطبقاته واقاليمه، وذلك لان الغاية الرئيسية من التعليم العالي هي تكوين رجال تؤهلهم ثقافتهم العالية لتسلم مناصب المسؤولية في الدولة وقيادة الشعب سواء في خدمة الحكومة او خارجها في ميادين اخرى. وعليه لايمكن ان يترك التعليم العالي عرضة لظروف المكان او لظروف اقتصادية او لظروف اخرى غيرها. بل يجب ان تهيئ الدولة الوسائل التي تمكنها اولا، من انتقاء انبغ الشبان وافضلهم من جميع الوجوه للدراسة العالية مهما ابعدهم مكانهم وأنآهم وضعهم الاقتصادي عن نيلها، وثانيا من اشراك جميع الاقاليم مهما بعدت عن المركز في هذه الدراسة التي معناها الاخير اشراكهم في مناصب المسؤولية العامة والقيادة الثقافية والفكرية والسياسية في الدولة.

ان هذه الاسباب هي التي دعت رئيس الديوان الملكي الى تقديم اقتراحه بناء على رغبة صاحب الجلالة بتأسيس مدرسة للموظفين في بغداد... ذلك اننا لو فكرنا مليّا في

---

(١)كتب هذا الكتاب عندما كانت ميزانيّة الدولة لاتتجاوز وقتئذ بضعة ملايين دينار تعد على اصابع اليد.

في الوضع الحاضر لرأينا انه لايدعو الى الارتياح بتاتا. فالمعاهد العالية على قلتها، بحكم كونها متمركزة بطبيعة الحال في العاصمة، فقد اقتصرت على سكان بغداد وعلى نزر قليل من خارج بغداد ممن مكنهم الحظ من التمتع بالدراسة العالية ولاتوجد وسائل او هيئات تمكن النابهين من خارج العاصمة من الاشتراك في المعاهد العالية. وكانت النتيجة المحتمة لوضع مثل هذا، بطبيعة الحال، اختلال في التوازن في سير الدولة وتقدمها وتذمر محق من جانب سكان المحلات النائية عن العاصمة. فالمعاهد الوطنية العالية في العاصمة يجب ان تكون وطنية باسمها وحقيقتها اي فيها من الوسائل ماتمكن الشعب على اختلاف فئاته وطبقاته واقاليمه من الاشتراك في الثقافة العالية والقيادة الثقافية والسياسية.. فان اعتقادي ان فقدان هذا التوازن في التثقيف سيؤدي الى شيئ من عدم الاستقرار في الوضع وان العلاج الوحيد الناجع هو جعل مؤسسات الثقافة العالية وطنية تماما او تأسيس مؤسسات اخرى غيرها تؤدي نفس الغرض. الخ..

وقد تفضل صاحب الجلالة تلافيا للنقص الموجود ببيان رغبته الملّفة بكتاب رئاسة الديوان الملكي رقم/٠/٤٠٠ والمؤرخ في ١٩٢٨/١١/٢٢ بتأسيس مدرسة وطنية عالية للموظفين يجلب اليها من الشباب من جميع الالوية من امتاز بنباهته وصفاته الاخرى العالية ليحصلوا فيها على تربية معينة وطنية...

واختتم الكتاب بالمطالبة بتأليف لجنة من الوزارات ذات العلاقة لوضع منهاج المدرسة ونظامها الذي يعين درجتها وطريقة الانتساب اليها الى غير ذلك. "

وقد عرض الكتاب على مجلس الوزراء فاقرّ تأليف لجنة وزارية للمذاكرة في الموضوع وصدر كتاب من سكرتارية مجلس الوزراء برقم ٣٤٤٤ وتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٢ يشعر بتأليف اللجنة الوزارية. غير ان اللجنة لم تجتمع وماتت الفكرة منذئذ.

مشكلة الاراضي

من اهم ماورد في مذكرة الملك فيصل الاول والذي يلفت النظر قوله:

" ان مشكلة الاراضي وحلها سيربط الأهالي بالأراضي وهو ذو مساس كبير بالشيوخ ولا لزوم للاسهاب بمنافعه ويجب الاسراع في تطبيقه قدر المستطاع. كما يجب ان لايحس الشيوخ والاغوات بان قصد الحكومة محوهم، بل بقدر ماتسمح الظروف يجب ان نطمئنهم على معيشتهم ورفاههم. "

وحسب مايظهر من مفهوم هذه الفقرة ان الملك فيصل الاول كان يريد ان تمنح الدولة حقوقا تصرفية في الاراضي التي كانت تملكها لجميع الأهالي شيوخا واغوات وفلاحين وعشائر. وعبارة «يجب ان لايحس الشيوخ والاغوات بان قصد الحكومة محوهم بل بقدر ماتسمح الظروف يجب ان نطمئنهم على معيشتهم» هي من باب التأكيد لأولئك الشيوخ بان هدف الحكومة لم يكن هدفا راديكاليا متطرفا بقصد الى حصر توزيع الأراضي بالفلاحين فقط وحرمان الشيوخ والاغوات من كل نصيب فيها ،وانما كان يهدف الى انصاف الجميع. ولكن تشريع قانون تسوية حقوق الأراضي رقم. ٥لسنة١٩٣٢ ،وقانون منح اللزمةرقم٥١لسنة١٩٣٢بماتضمناه من احكام خالية من كل تحديد للمساحة التي يجوزمنح حق التصرف فيها بدون ثمن للفرد الواحد، وبما تضمناه من غموض في تعريف التصرف Usufruct(١) وبما تضمناه من صراحة في اعتبار صاحب المضخة مالكا للأرض مالم تبرز بينّة خطية او اتفاق خطي بقسم الارض بين صاحب المضخة وبين سكان الارض الاصليين(٢)، وخلو القانونين من كل مايضمن حصة في الاراضي للفلاحين خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، كل هذه وغيرها جاءت مغايرة لما كان يهدف اليه الملك فيصل الاول وأدت الى تنفيذ القانونين اسوأ تنفيذ ممكن. وقد كانت نتيجة تشريعهما وتنفيذهما هذا التنفيذ السيئ استيلاء الشيوخ والاغوات والمتنفذين بسلطة الحكومة من رجال المدن وأصحاب رؤوس الأموال على معظم الأراضي وحرمان الفلاحين منها- في

١-يظهر من هذا ان معنى التصرف الذي اخذت به لجان تسوية حقوق الاراضي هو ادارة المزرعة وتهيئتها للزراعة (تسقامها حسب الاصطلاح العراقي) ودفع الرسوم المفروضة عليها للحكومة أما جهود الفلاحين في الحراثة والبذاروالاسقاء والحصاد والتذرية وغيرذلك فلم تؤخذ بنظر الاعتبار.

٢- في معظم الحالات كان سكان الأرض الأصليون يعتبرون صاحب المضخة مجهزا للمياه، الأمر الذي كان يخوله الحصول على نصف المحصول فقط وكانوا يعتبرون أنفسهم اصحاب الارض، الى ان صدر قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ سنة ١٩٣٢ وقانون منح اللزمة رقم ٥١سنة ١٩٣٢، اللذان اعتبرا صاحب المضخة صاحب الارض وجرد السكان الاصليين من كل حق فيها.

٣-في سنة١٩٣٨صدرقانون تسويةحقوق الاراضي تضمن بعض الاحكام في محافظةحقوق سكان الارض الاصليين تجاه اصحاب المضخات ولكنها كانت تعديلات طفيفة غيرمجدية وجاءت متأخرة

بعض المناطق وعلى الأخص في وسط العراق وجنوبه- حرمانا يكاد يكون تاما . كما كانت هذه النتيجة السيئة لتشريع القانونين الآنفي الذكر وتنفيذهما على النحو الذي جرى كقنبلة موقوتة نشرت التذمر والاستياء والسخط في أوساط الفلاحين وكذلك في الأوساط الواعية، وكانت من أهم العوامل في تهيئة الجو للثورة التي اندلعت في ١٤تموز ١٩٥٨. ولاشك ايضا ان هذه النتيجة السيئة لتشريع وتنفيذ القانونين الانفي الذكر متناقضة مع ماكان يخطط له الملك فيصل الأول في منهاجه الاصلاحي من تشريع قانون الخدمة الوطنية في القوات المسلحة، لأنها جعلت دعوة الفلاح للخدمة الوطنية في الجيش أمرا مثيرا للسخرية والسخط معا. ذلك انه لم يعد منسجما مع المنطق دعوة الفلاح للخدمة في الجيش دفاعا عن أرض لايملك حصة منها -أي دفاعا عن حرمانه منها. وكمايقول الشاعر العراقي المعروف الحاج عبد الحسين الأزري:

. كيف ترجو الذود منه عن حمى وهو لايملك منه قدما

الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

اما الفقرة الخاصة بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية فقد كان الملك فيصل الاول يقصد بها، حسب مادلت عليه تحرياتي، ان يلغى الشرط الذي نص عليه القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ في المادة ٦٤ من ان الوزير يجب ان يكون عضوا في أحد مجلسي الامة في خلال ستة اشهر من تاريخ تعيينه وزيرا، والا سقطت عنه الوزارة. اني اعتقد ان رأي الملك فيصل الاول كان عين الصواب مادام الوزير والوزارة يبقيان مسئولين امام مجلس النواب، لانه قد لاتتوفر في كثير من الاحيان في اعضاء مجلس الامة الكفاءات المطلوبة، لمنصب الوزارة.

ويلاحظ من تدقيق الفقرة الآنفة الذكر ان الملك فيصل الاول، من خلال تجربته للحكم في العراق لمدة اثنتي عشرة سنة، كان يرى ان النظام الديمقراطي،بما يتضمنه من حريات دستورية -كحرية الصحافة، وحرية تأليف الاحزاب، وحرية الاجتماع

[illegible]
متخلف مثل العراق لم يستوف بعد الحدود والشروط الدنيا التي يتطلبها النظام الديمقراطي، والذي ، اي الشعب العراقي، يتألف سكانه من فئات متعددة المشارب والاهداف والولاءات الدينية والمذهبية والعشائرية والاقليمية والعنصرية، وتتفاوت كثيرا في مستوياتها الحضارية، ولذلك كان يؤكد على تعزيز السلطة الاجرائية التي يرأسها هو،على حساب السلطة التشريعية، وعلى حساب الحياة الديمقراطية.
كان يميل ،حسب الظاهر من التجارب التي مر بها شخصيا ، الى اعتبار السلطة الاجرائية القوية، في بلد متخلف، اقدر على تنفيذ الاصلاحات والمشاريع العمرانية والنهوض بالمهمات الصعبة كلما تحررت من القيود التي يفرضها الحكم الديمقراطي، ومنها الحريات الديمقراطية، كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الاحزاب الى غير ذلك. وربما لم يخطر في بال الملك فيصل ان هذه السلطة القوية غير المقيدة قد يظفر بها في يوم من الايام اشخاص يتميزون بحب السيطرة وبالظلم والطغيان والانانية وقصر النظر ويفضلون مصالحهم الخاصة أو الفئوية على المصلحة الوطنية والقومية كما حدث في الواقع فيما بعد.

والواقع ان تسلط الحكام المستبدين على مقاليد الحكم، واستغلال السلطة لجرّ مغانم شخصية أو أسروية أو فئوية كان هو الصفة الغالبة في تاريخ البشرية، وان هذا التاريخ حافل بكفاحات مريرة من الشعوب على مدى آلاف السنين، من اجل وضع القيود والاحترازات الديموقراطية على ممارسة الحكم والسلطة الاجرائية من اجل التخلص من مظالم المتسلطين على الحكم واستغلالاتهم، وان الناس لم يلجأوا الى هذه القيود الديمقراطية على ممارسة السلطة الاجرائية تشهيًا ، وانما دفعوا اليها بدافع الاضطرار المحض، وان المجتمعات المتخلفة كالمجتمع العراقي الذي يتألف من فئات متعددة احوج الى الرقابة الديموقراطية على السلطة الاجرائية من المجتمعات المتقدمة المتطورة، لانه اكثر تعرضا للتسلط والاستبداد والاستغلال من تلك المجتمعات، كما ثبت من الواقع المرير الذي نعيشه الان.

الملك فيصل الاول وسياسة الاعمار

ان فكرة الاعمار والتنمية، كانت من ابرز الافكار التي تميّزت بها مذكرة الملك فيصل الاول، ولم يكن يرى الملك فيصل، في ذلك الوقت، مانعا من ان تنهض الحكومة ببعض الصناعات، من اموال الدولة، دون خوف من ان يتهم، في ذلك الوقت بالاشتراكية، كما لم ير مانعا من ان تنهض الحكومة ببعض الصناعات بالاشتراك مع رؤوس الاموال الوطنية او الاجنبية، كما اقترح على الحكومة، في ذلك الوقت المبكر، ان تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف انواعها، كبيرة كانت او صغيرة، وان تبدأ ببناء الاهم فالمهم وترشد الاهلين الى كيفية التشبث بالاعمال الصغرى وأن تقوم هي بالاعمال الكبرى -ايضا دون خوف من ان يتهم بالاشتراكية- اذا تعذّر القيام بها من قبل الاهالي.

وختم مذكرته بالعبارة التالية -ولاننسى ان المذكرة كتبت في سنة ١٩٣٢ والتي تدل على مبلغ ابتعاده عن الفخفخة والبهرجة-:

"... وتصرف اموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئا من حاجاتها واني احب ان ارى معملا للنسيج القطني بدلا من دار حكومة، واود ان ارى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي".

الملك فيصل الاول ومعالجة المشكلة الطائفية

كان الملك فيصل الاول اكثر من أي سياسي آخر في العراق، مدركا لخطورة مشكلة الطائفية السياسية ولمبلغ الاستياء والتذمّر المتفشيين في اوساط الاكثرية الشيعية نتيجة الاجحاف الذي اصابها في نظام الحكم منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، ولمبلغ استئثار الفئة الحاكمة بالحكم وانفرادها بممارسة سلطاته. كما كان، اكثر من اي سياسي آخر في العراق، مدركا لمدى انقسام الشعب العربي في العراق على نفسه. وقد عبّر عن هذا الانقسام بعبارته الشهيرة "كان يفصل بين فئتيه المذهبيتّن «خندق عميق»." لقد كان للحكومة التركية العثمانية باضطهادها الاكثرية الشيعية العربية في العراق، وحرمانها من الاشتراك في الحكم والتمرس فيه، يد كبرى في تكوين هذا الخندق العميق الذي لم يحاول رجال الحكم في العراق، بعد وفاة الملك فيصل الاول، أن يردموه ويجمعوا شمل العرب في وحدة متماسكة. فاستمرت الاكثرية الشيعية التي تؤلف قرابة ٨٠٪ من عرب العراق، على تحسسها العميق بالغبن والحرمان من المشاركة الفعالة في السلطة السياسية وفي الحكم وفي اجهزته، واستمرت الاقلية السنية العربية على استئثارها بالحكم وانفرادها بالسلطة، وعدم اهتمامها وعدم مبالاتها بالاستياء والتذمر الشيعيين.

ولننظر الان في الاقتراحات التي فكر فيها الملك فيصل الاول لمعالجة مشكلة الطائفية السياسية:"

كان اعتماد الملك فيصل الاول بالدرجة الاولى على تعميم التعليم العصري في جميع انحاء العراق، وعلى تشكيل مدرسة الموظفين التي سبق أن اوضحنا فكرتها، في حل هذه المشكلة بما سيهيّؤه التعليم لجميع الفئات من مؤهلات تمهد لاشتراك الجميع في الحكم واجهزته وفي السلطة السياسية اشتراكا فعالا. وكم كنت اتمنى لو ان الملك فيصل الأوّل بقي على قيد الحياةليرى بام عينيه أن المشكلة الطائفية اعمق بكثير من أن يعالجها تعميم التعليم بين جميع الفئات والطوائف، كما كان يتصور

الملك فيصل الأول. فقد انتشر التعليم (ماعدا التعليم العسكري الذي بقي محصورا تقريبا في الفئة العربيّة السنيّة الحاكمة) بين جميع الفئات والطوائف ولاسيما لدى الاكثرية الشيعية، ومع ذلك فقد استمر حرمان الشيعة وغيرهم من المشاركة العادلة الفعالة في الحكم واجهزته المدنية والعسكرية، ولاسيما في السلطة السياسية العليا. فما هو السبب ياترى؟ ان سبب ذلك هو استمرار التمييز ضد خريجي الدراسة الثانوية من الشيعة بغية الحيلولة دون دخولهم في الكلية العسكرية وكليات القوات المسلحة الاخرى، الا بنسبة ضئيلة جدا. وكانت النتيجة ان اصبحت ،كما سبق ان قلنا، هيئة ضباط الجيش وهيئات ضباط القوات المسلحة الاخرى مقتصرة على فئة واحدة هي الفئة العربية السنية الحاكمة. واصبح الجيش الذي وضع الملك فيصل الأوّل فيه كل آماله في جمع شمل الشعب ولمّ شتاته وصهره في وحدة وطنية متراصة، وجعل توسيع هذا الجيش وتقويته في رأس قائمة اهتماماته الاصلاحية، أقول اصبح هذا الجيش نفسه اداة لاستئثار فئة واحدة هي الفئة العربية السنية بالسلطة السياسية والحكم واجهزته المدنية والعسكرية، الامر الذي اساء الى الوحدة الوطنية التي لايمكن ان تتحقق الا على اساس المساواة والمشاركة العادلة الفعالة من جميع الفئات في هيئات ضباط الجيش وبقية القوات المسلحة.

اما اقتراحات الملك فيصل بتوحيد أيّام الصيام والافطار، وكذلك بتعمير العتبات المقدسة فانها معالجات لاتمس جوهر المشكلة.

ثم تقدم الملك فيصل الاول بعدد من المقترحات الاخرى اذكر منها : اقتراحاته الخاصة بالمؤسسات الدينية والاوقاف، ومقارنته بين وضع رجال الدين من السنّة ورجال الدين من الشيعة فانها جديرة بالتأمل والتفكير. ولكن هذه الاقتراحات لم تحض باي اهتمام من الساسة الذين تعاقبوا على كراسي الحكم بعد وفاة الملك فيصل الاول. لقد كتب الملك في مذكرته الآنفة الذكر " بان رجال الدين من الشيعة ليس لهم اي ارتباط بالحكومة، وهم في الوقت الحاضر اجانب عنها، وخاصة حيث يرون بان رجال الدين السنيين يتمتعون باموال هم محرومون منها . . . ، فعلينا مادمنا غير قادرين على

تقسيم الاوقاف فيما بينهم، ان نفكر في ايجاد اوقاف خاصة بالشيعة، وفي رأيي ان ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت فيها غير ان الظروف حالت بيني وبين تحقيقها.*

لقد كانت الحكومة العثمانية حكومة طائفية متحيِّزة ومضطهدة للشيعة الجعفريين، فاوقفت بحكم ولايتها على اموال الدولة، على المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية السنية من جوامع ومساجد وتكايا ومياتم ومدارس وغير ذلك، قسما غيرقليل من الاملاك العقارية والاراضي الزراعية وغيرها التي تعود ملكيتها للدولة. وهذه كما نعلم،تؤلف القسم الاكبرمن الاوقاف التي تديرها مديرية الاوقاف العامة. كما اوقفت السلطات العثمانية، بالاضافة الى ذلك، بفرمانات شاهانية على بعض تلك المؤسسات، وكذلك على بعض الأسر لاسباب تاريخية او دينية، كالاسرة الجليلية في الموصل والاسرة الكيلانية في بغداد وغيرهما، ضريبة الاعشارعلى بعض المقاطعات والاراضي الزراعيةوكانت حصيلة هذه الاعشار قبل ايقافها،تذهب، بطبيعة الحال، الى الخزينة العامة. وقد حرمت الاكثرية الشيعية العربية من جميع هذه الاوقاف حرمانا تاما. وعندمااحتل البريطانيون العراق في الحرب العالميةالاولى ارادوا ان يغيرواهذا الوضع الظالم بحق اكثرية السكان،وفعلا فاتحوا بعض علماء الدين الجعفريين -المجتهدين- بهذا الموضوع. غير ان موقف علماء الدين المذكورين والمقاومة العنيفة التي ابداها الشيعة -لاسيما في الفرات الاوسط- للاحتلال البريطاني حمل البريطانيين على تغيير رأيهم والاعراض عن تصحيح هذا الغبن.

وعندما تأسست الحكومة الوطنية كان المفروض فيها ان تبادر فورا الى تصحيح المظالم المذكورة والى رفع الغبن والاجحاف اللذين الحقهما ذلك الحكم العثماني بالشيعة. ولكن الحكومات العراقية، ومن ورائها السلطات البريطانية المحتلة، لم تحرك ساكنا، بل تمسكت بالامتيازات التي كان قد أغدقها الحكم العثماني الطائفي على الجهة السنية، ولم تقبل ان تمس هذه الامتيازات بتاتا. لقد كان الملك فيصل وحيدا في شعوره بضرورة تصحيح هذه الاخطاء، واراد ان يعمل شيئا من اجل

التفرقة الطائفيّة

في

تعديل قانون ضريبة التركات

لم تكتف السلطة الحاكمة في العهد «الثوري» باهمال مطاليب الشيعة في تصحيح الاجحاف والغبن اللذين خلفهما العهد العثماني ورا ء في حق الشيعة بحرمانهم من الاوقاف العامة، بل زادت عليها بان اختطت سياسة تثبيط همة كل من يريد الاقدام على ايقاف قسم من امواله الخاصة على المشاريع الخيرية او الدينية او التثقيفية. والهدف المقصود بالدرجة الاولى هو حوزة النجف الدينية، وغيرها من المدارس الدينية او المؤسسات الخيرية الشيعية. فقد اصدرت الحكومة العراقية في عهد الرئيس عبد السلام عارف القانون رقم ١٣٠لسنة ١٩٦٤ (قانون تعديل قانون ضريبة التركات والمواريث رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩) الذي نصّت الفقرة ٦ من المادة الثالثة منه على مايلي

" تعفى من الضريبة (اي ضريبة التركات والمواريث) الاموال التي يثبت ان المورث أوقفها أو أوصى بهاأو وهبها للمعاهد والمؤسسات العراقية الدينية او الخيرية أو العلمية على ان لاتزيد على خمسة الاف ديناروتخضع الزيادة فقط للضريبة ويكون الاعفاء مطلقا وغير مقيّد اذا تم لجهة رسمية او شبه رسمية".

ان المقصود بالجهة الرسمية «الحكومة»، وشبه الرسمية، مديرية االاوقاف العامة. وعليه فان الشيعي الذي يوقف او يوصي او يهب من امواله الخاصة لمعاهد او مؤسسات دينية أو خيرية أو علمية لاتديرها الحكومة العراقية أو مديرية الاوقاف العامة، كجامعة النجف، أو يّة مدرسة أو مسجد أو ميتم أو مستشفى غير حكومي، لم يكن يعفى بموجب القانون المذكور من ضريبة التركات والمواريث الا بحدود خمسة الاف دينار، ومازاد على ذلك يكون خاضعا لضريبة التركات والمواريث. اما الذي يوقف أو يوصي أويهب من أمواله الخاصة الى مؤسسات دينية أو خيرية تديرها الحكومة العراقية، أو مديرية الاوقاف العامة، فان جميع المبالغ

الموقوفة أو الموصى بها أو الموهوبة تكون معفاة من ضريبة التركات والمواريث. فالشيعي مخيّر بين ان يوقف أو يهب الى مؤسسات تديرها مديرية الاوقاف العامة وهي مديرية ذات طابع طائفي خاص، لكي يتمتع بالاعفاء الكامل من ضريبة التركات والمواريث، وبين أن يوقف أو يوصي باموالة الى مؤسسات لاتديرها مديرية الاوقاف العامة، وعندئذ يقتصر اعفاؤه من ضريبة التركات والمواريث على خمسة الاف دينار فقط.

لقد كان وزير المالية الذي جرى تشريع هذا القانون في وقته الدكتور محمد جواد العبوسي. وكان السبب في تشريع هذه المادة ان الحاج عبد العزيز البغدادي، الثري العراقي المعروف وقتئذ كان قد شيّد مدرسة دينية في النجف وجعل الوصي المشرف عليها المرجع الديني الأكبر وقتئذ السيد محسن الحكيم الطباطبائي. وكان الحاج عبد العزيز البغدادي قد أنفق من امواله الخاصة على هذه المدرسة مبلغا كبيرا، كما اوقف بعض الاملاك ليصرف ريعها على ادارة هذه المدرسة. وصادف ان توفي الحاج عبد العزيز البغدادي بعد صدور هذا القانون بمدة وجيزة، وبذلك اصبحت المبالغ المنفقة على المدرسة المذكورة وجميع الاوقاف التابعة لها خاضعة لضريبة التركات، باستثناء خمسة آلاف دينار منها. الامر الذي اثار الاستنكار لدى كل منصف عرف بالامر.

ومع ان الهدف الظاهر من هذه الاجراءات والتدابير كان مكافحة كل مؤسسة دينية أو علمية أو خيرية، لاتشرف عليها مديرية الاوقاف العامة،إلا انها في الواقع كانت موجهة بصورة خاصة ضد حوزة النجف الدينية التي كانت اكبر مركز ثقافي ديني شيعي في العالم الاسلامي..

ويعود الفضل الى المرحوم عبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء الاسبق، والى وزير ماليته السيد شكري صالح زكي في الغاء هذه الفقرة من القانون الآنف الذكر. وقد جعلا الالغاء ذا اثر رجعي كما سارعا الى تخفيض ضريبة التركات الى حدود معتدلة ومقبولة.

الحل العادل لمشكلة الأوقاف

هنالك حل واحد لمعالجة مشكلة الاوقاف العامة، وهو الحل الذي اقترحه المرحوم ناجي السويدي في مذكرته الجوابية على مذكرة الملك فيصل الأول(١) وذلك بجعل مديرية الاوقاف العامة دائرة غير حكومية وتأسيس مجلس اسلامي سنيّ وتفريق أوقاف الشيعة وربطها بمجلس اسلامي جعفري خاص. اذكر ماجاء في نص مذكرة السويدي:

" وضع التقاليد والشعائر الدينية في ميزان واحد-لقد عرضت رأيي فيما تقدم بلزوم معاملة الحكومة لكافة الطوائف على السواء، وعدم وضع طابع مذهبي او ديني خاص على اجراءاتها وترك ممارسة هذه الاعمال الى مجالس الطوائف الاسلامية نفسها كما هي متروكة الى الطوائف غير المسلمة. وعليه ارى ان الانسب جعل دائرة الاوقاف غير حكومية وتأسيس مجلس اسلامي سني وتفريق اوقاف الشيعة وربطها بمجلس جعفري خاص، وان تناط الاحوال الشخصية بقضاة او مفتين او نواب عن المجتهدين تابعين لهذه المجالس كل حسب طائفته كما هي الحال الان لدى الطوائف غير المسلمة وان تترك حماية الشعائر وتعمير المزارات والعتبات وترفيه احوال العلماء، وطلاب العلم الى المجالس المذكورة وان تحتفظ الحكومة بالاشراف عليها وتنفيذ مقرراتها الموافقة للاصول وتأييد اجراءاتها وتشبثاتها الملائمة للمصلحة العامة حتى لاتبقى الحكومة مسؤولة بصورة مباشرة عن كافة النتائج المتعلقة بهذه الامور او عن المسائل التي يتطلبها البعض من هذه الطوائف وليس بالامكان اسعافها بل تكون التبعة ملقاة حينئذ على عاتق المجالس المذكورة التي هي من الطائفة نفسها. "

ان هذا الحل الذي تقدم به المرحوم ناجي السويدي ينطوي على مزايا مهمة(١) ولكن نظرا لخطورة الموضوع وحساسيته فانه يحتاج الى درس عميق من مختلف النواحي. كما أنه لابد لنجاح المشروع ان يكون المجلس المنبثق عنه مستقلا تماما عن الحكومة وعن نفوذها وان يكون نابعا من ارادة الناس ومعبّرا عنها.

---

(١) انظر الملحق رقم ١ من هذا الكتاب

وهذا الحل يتطلب خطوة ثانية وهي ان تخصص الدولة اوقافا خاصة للمجلس الاسلامي الجعفري اذا وجد من الصعب تقسيم الاوقاف التي تديرها مديرية الاوقاف العامة بين الطائفتين.

أما استمرار الوضع على ماهو عليه الآن فانه أمر غير معقول ولا مقبول، اذ ليس من المعقول ان تكون لاحد الفريقين دائرة رسمية خاصة يعطي لها حق الاشراف على شؤون المؤسسات التابعة للفريق الاخر، ويبقى الفريق الاخر محروما من أية مؤسسة ترعى شؤونه الدينية والثقافية والخيرية.

قانون الاصلاح الزراعي والاوقاف

لقد استثنت حكومة الثورة التي سنّت قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ من القانون المذكور الاراضي الزراعية الموقوفة. ومن الأمور المعروفة ان جميع الاراضي الزراعيّة الموقوفة، حسب علمي، موقوفة على جهات من طائفة واحدة، وكانت قد اوقفت في زمن الحكم العثماني.

وهكذا استمر رجال الدين من طائفة واحدة يتمتعون برعاية الدولة وعنايتها، وترعى شؤونهم وشؤون مؤسساتهم الدينية والخيرية والتعليمية دائرة رسمية تتمتع بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الدوائر الرسمية الأخرى في الدولة، وتحصل من الاوقاف التي كان الحكم العثماني المتحيّز قد أوقفها عليها في وقته من اموال الدولة على سبيل فائض من الايرادات التي تؤمن جميع حاجات المؤسسات الدينية والخيرية والتثقيفية العائدة لتلك الطائفة بينما تحرم المؤسسات الدينية الشيعية من كل رعاية وعناية ومن كل مصدر للايراد عدا التبرعات الخيرية التي يجود بها الخيّرون من الناس.

مما تقدم يتبين ان معظم الرجال الذين تداولوا الحكم، عدا الملك فيصل الاول، لم يدركوا أن التمسك بالامتيازات التي خلفها الحكم العثماني الطائفي المندثر وراءه لفئة واحدة تمثّل أقلية من السكان أمر مخالف للمنطق والعدالة، ولايمكن أن يدوم، ولابد ان يثير تبرّم الفئات الاخرى، ولاسيما الفئة التي تمثل اكثرية السكان العرب المسلمين، ويترك اسوأ الاثار على وضع الدولة العراقية.

لقد اصبح من اوجب الواجبات، إزالة هذا الإجحاف الذي اصاب الاكثرية الشيعية بتطبيق مااقترحه ناجي السويدي بتأسيس دائرة ترعى شؤون العتبات المقدسة والشؤون الدينية للاكثرية الشيعية

تصفية الوقف الذري

شرّعت الحكومة العراقية في سنة ١٩٥٥ مرسوما لتصفية الوقف الذري رقم ١ لسنة ١٩٥٥ والذي نصت المادة الثامنة منه على مايلي:

آ- تخصص عشرة في المائة من كل وقف جرت تصفيته وتسلم هذه الحصة الى المحكمة المختصة نقدا أو عينا حسب الاحوال على ان يعين بنظام خاص وجهة صرفها لجهات خيرية اجتماعية.

ب- اذا كان الوقف مشتركا وعيّن الواقف حصة الخيرات بجزء نسبي يخصص للجهة الخيرية هذا الجزء مضافا اليه عشرة في المائة من الباقي.

ج- اذا لم يعين الواقف من الوقف المشترك جزءا نسبيا يخصص من الوقف مايكفي لتنفيذ شرط الواقف للجهة الخيرية وادامتها ويستعان لذلك بذوي الخبرة.

د- مع مراعاة ماورد في الفقرة (آ) اعلاه، تسلّم حصص الجهات الخيرية المبينة في الفقرات السابقة الى دائرة الوقف لتنفيذ غرض الواقف في الخيرات، حسب شروط وتدخل في عداد الاوقاف المضبوطة ان كانت عينا ويشتري بها وقف آخر ان كانت نقدا.

هـ- يوزع مايبقى من الوقف بعد اخذ ماخصص للجهة الخيرية على المرتزقة وفق احكام هذا المرسوم.

وهكذا تجمعت من هذا المورد الذي يعود قسم كبير منه للشيعة ملايين الدنانير لكي تؤسس بها أوقاف جديدة تديرها مديرية الاوقاف العامة (التي لها صفة طائفية) حسب المادة السادسة من نظام صرف الحصّة الخيريّة من الوقف الذري لسنة ١٩٥٦.

الملك فيصل الأول

ورستم حيدر وتوفيق السويدي

لقد جاء في كتاب توفيق السويدي الذي صدر حديثا بعنوان «وجوه عراقية عبر التأريخ» مايلي:

" ومن اسباب ضعفه (اي ضعف الملك فيصل الأوّل) اعتقاده بصحّة بعض الاقوال بأن الجعفريين مغموطوا الحقوق، واذا فرض أن هذا الغمط موجود، فانه لم يوفّق لمعالجته بالطريق المعقول، اذ كان يريد الطفرة ليدخل العناصر الجعفريّة (اي الشيعة) في الحكم بدون اشتراط كفاءة وتحقيق مقدرة، باعتبار أن هؤلاء قد فاتهم السهم في الماضي فوجب الاستعجال بشأنهم للتعوض. وقد كان عمله هذا مناقضا لمبادئه التي بشّر بها في احترام القانون والمعاملة بالعدل المتكافئ مابين الرعية. وقد اقدم بالفعل على تنفيذ نظريّته هذه فلم تزد من شأنه، بل زادت في النقمة عليه. "(١)

كذلك جاء في كتاب مذكرات رستم حيدر التي حققها وكتب لها مقدمة عن سيرة رستم حيدر ومقتله، الاستاذ المحقق نجدة فتحي صفوة، الفقرة التالية المنقولة من كتاب مخطوط بعنوان وجوه عراقية اطلعه عليه الاستاذ المؤرخ خيري العمري الذي أملى المرحوم السويدي الكتاب عليه.

" لم ينفك (يقصد رستم حيدر) عن التفكير بكونه رجلا غير عراقي جاء الى العراق وهو لايعرف عنه شيئا. ولما اخذ في استقصاء اموره وجده متأخرا جاهلا، ووجد نفسه منساقا الى مجاراة السياسة الانكليزية في السياسة الطائفية لاعتقاده ان الاكثرية، وهم الجعفرية، بعيدون عن الحكم. ولاأعتقد ان تأييده لهذه السياسة منبعث عن شيعيّته، بل بسبب أنه جاء من الخارج، واعتقد لابد من حساب الاغلبيّة، ولكنّه تسرّع في اعداد العناصراللازمة لتطبيق هذه السياسة، فأخذ يأتي بشباب من الشيعة من المقاهي والحوانيت،وهم متعلمون

---

(١) كتاب "وجوه عراقية عبر التاريخ " تأليف توفيق السويدي ص٢٤، صدر في لندن في ١٩٨٧ عن دار رياض الريّس للكتب والنشر.

تعليما بسيطا لادخالهم في خدمة الدولة." (١).

هذا نموذج يمثل في الواقع تفكير فريق كبير من رجال الفئة الحاكمة التي كانت تتداول الحكم في حياة الملك فيصل الأول وبعد وفاته في موضوع تهيئة واعداد الشعب العراقي للاشتراك في الحكم. انهم لم يدركوا الحاجة الملحة لاشراك الشيعة، وهم يؤلفون اكثرية الشعب واكثرية العرب منه، في الحكم وذلك بتهيئتهم واعدادهم بما يمكن من السرعة لهذا الاشراك تحقيقا للديموقراطية اللبرالية التي جاء بها القانون الاساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥،وأن أي تلكؤ في هذا الاعداد وهذه التهيئة سيبقى الدستورالأنف الذكر، في واقع الأمر،معطلاويعرّض الحكم الى عدم الاستقرار. وأغرب مافي الأمر ان توفيق السويدي كان يعتبر اهتمام الملك فيصل الاول ورستم حيدر باعداد نفرمن الشيعة للاشتراك في الحكم بما يمكن من السرعة انسياقا ومجاراة للسياسة الانكليزية في حين يعلم الجميع ان السياسة الانكليزية كانت تقف من الاكثرية الشيعية موقفا سلبيا، بل عدائيا، وكانت تعمل جاهدة لاستبعادهم وحرمانهم من الاشتراك في الحكم. ولا ادري من اين جاء توفيق السويدي بهذا الرأي.

ويتساءل المرء ماهي الاجراءات المستعجلة التي قام بها الملك فيصل الأول، والتي استوجبت هذا الانتقاد، بل هذا التقريع، من توفيق السويدي له؟ انها ،على حد علمي، ثلاث اجراءات:-

اولها انّه أمر باعتبار شهادة المدرسة الجعفريّة معادلة لشهادة الدراسة الثانوية لاثنين وعشرين طالبا فقط من خريجي المدرسة الجعفرية في العهد العثماني، بغية افساح المجال لهم للدخول في كلية الحقوق، وقد انخرطوا فيها وتخرّجوا منها، ومنهم صالح جبر، وسعد صالح،و جعفر حمندي، ومحمد حسن كبّه،و احمد زكي الخيّاط، وصادق البصّام، وعبدا الرزّاق الازري، وعباس مهدي، ومحمد الشمّاع،

---

(١) كتاب مذكرات رستم حيدر. حققها وقدم لها مقدمة عن سيرة رستم حيدر ومقتله، الاستاذ نجدة فتحي صفوة. صفحة ٤٦: الدار العربية للموسوعات بيروت ١٩٨٩.

وغيرهم. هؤلاء هم الذين سمّاهم توفيق السويدي عديمي الكفاءة والذين جيء بهم من المقاهي والحوانيت، على حد قوله.

ثاني الاجراءات، انه ،اي الملك فيصل الأول، أمر ، في سنة ١٩٢٧ بفتح صف تمهيدي في الكلية العسكرية لابناء العشائر وغيرهم ممن اكملوا الدراسة المتوسطة او مايعادلها، ولم يكملوا الدراسة الثانوية الاعدادية، على ان تكون مدة الدراسة فيه، اي الصف التمهيدي، على حد علمي، سنتين، وذلك بغية اعدادهم للدخول في الكليّة العسكرية. وكان هدفه من هذا ربط العشائر، ولاسيما الشيعية منها، بالجيش. وقد قُبِل في هذا الصف، كما سبق أن قلنا، عدد محدود جدا من أبناء العشائر، ربما لايتجاوز اصابع اليد. واكثر الذين استفادوا من هذا الصف التمهيدي هم ابناء الضباط، ومعلموا المدارس الريفية، وقسم كبير منهم من ابناء تكريت الذين كانوا قد تخرجوا من المدرسة الابتدائية في تكريت والتحقوا بدار المعلمين الريفية التي كانت تهيئ المعلمين للمدارس الريفية، والتي كانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية، فاعتبرت شهادتها معادلة لشهادة الدراسة المتوسطة، وكان المقبولون يتعهدون، عند قبولهم في الدار، الآنفة الذكر ،ان يخدموا، بعد تخرجهم منها، في التعليم في المدارس الريفيّة، ضعف المدة التي يمضونها في دراستهم، أي ست سنوات، وذلك في مقابل انفاق الحكومة على تعليمهم واسكانهم والباسهم واطعامهم، فاعفوا، بجهود العين مولود مخلص، من المدد المتبقية عليهم من تعهّدهم، وتركوا مهنة التعليم، وقبلوا في الصف التمهيدي الآنف الذكر. وبعد ان تخرجوا منه،التحقوا بالكلية العسكرية، واصبحوا، بعد تخرجهم منها، ضباطا في الجيش العراقي. واغلب الظن أن احمد حسن البكر وطاهر يحيى كانوا من بين هؤلاء المعلمين الذين تركوا مهنة التعليم والتحقوا بالصف التمهيدي ثم بالكلية العسكرية واصبحوا ضباطا واخيرا استولوا على الحكم وعلى الدولة العراقية فيما بعد. وهكذا حرم ابناء العشائر من الفرصة التي كان قد هيأها لهم الملك فيصل الأول،واستفاد منها ابناء الضباط وخريجو دار المعلمين الريفية واغلبهم من تكريت.

ثالث الاجراءات، محاولة الملك فيصل الأول تأسيس مدرسة لاعداد الموظفين الاداريين. وقد بحثنا في هذا الموضوع تفصيلا في صفحات سابقة من هذا الكتاب. وعلى كل فان الفكرة لم تنفذ، والمدرسة لم تؤسس.

هذه الاجراءات الطفيفة المتواضعة هي التي أثارت انتقاد توفيق السويدي للملك فيصل الاول ولرستم حيدر، فوصفها بالاجراءات المناقضة لاحترام القانون وللعدالة بين الرعيّة. أما الظلم الصارخ الذي اقترفته الحكومة العثمانيّة بحق رعاياها من شيعة العراق، وذلك بحرمانهم من فرص التعليم في مدارسها، ولاسيما كلياتها العسكرية، طيلة عهدها، ممّا أدى الى حرمانهم من الثقافة العصرية، والخبرات العسكرية والادارية المدنية، فان هذا الظلم وما أسفر عنه من نتائج وخيمة بحق الشيعة، لم يكن، في رأي توفيق السويدي، يستحق حتى هذه الاجراءات الطفيفة المتواضعة التي فكر فيها واقترحها الملك فيصل الاول ورستم حيدر. لقد كان من نتائج هذا الظلم الصارخ أنه لم يكن يوجد بين الضباط العسكريين في الجيش العثماني ولاضابط عسكري شيعي واحد، كما لم يكن يوجد في الجهاز الاداري المدني لتلك الحكومة ولاموظف مدني شيعي واحد. وعندما انهارت الامبراطورية العثمانية في سنة ١٩١٨، اثر الحرب العالمية الاولى، لم يكن يوجد،على حد علمي، في جميع الاجهزة الحكومية العسكرية والمدنية التي خلفّتها تلك الامبراطورية وراءها في العراق، ولاضابط عسكري شيعي واحد، ولا موظف مدني شيعي واحد!!

الملك فيصل الأول ومشكلة الطائفية السياسية

في مقدمة مذكرته التي اثبتنا نصّها وعلّقنا عليها، يعترف الملك فيصل الأول بصراحة ان الحكم في العراق حكم عربي سني تستأثر به،من دون اكثرية الشعب،فئة حاكمة هي الفئة العربية السنية(١). وان اكثرية الشعب، ومنها الاكثرية، العربية الشيعية، والاقلية الكردية الكبيرة، محكومة من تلك الفئة الحاكمة. كذلك يقول الملك فيصل الأول في هذه المقدمة صراحة بأن الشعب العربي في العراق منقسم على نفسه انقساما سياسيا على أساس طائفي مذهبي، وان خندقا عميقا، على حد تعبيره، يفصل بين طائفتيه المذهبيتين. ويرجع سبب هذا الوضع الى سياسة الاضطهاد الطائفي المذهبي التي كانت تتبعها الحكومة العثمانية ضد الشيعة طيلة مدة حكمها للعراق، ومنها حرمانهم من التعليم في مدارسها الحكومية، ونتيجة لذلك، حرمانهم من المؤهلات المطلوبة للاشتراك في الحكم واجهزته. وكان الملك فيصل الأول يأمل، بعد زوال الحكم العثماني المتحيّز ضد الشيعة، وتأسيس الدولة العراقية، وانتشار التعليم العصري في جميع انحاء العراق، وفي جميع الاوساط، ومنها الاوساط الشعبية، وبما سيهيؤه هذا التعليم للشيعة ولجميع الطوائف من

---

(١) كانت اغلبية الفئة الحاكمة في اول تأسيس الدولة العراقية،بغدادية موصليّة. (اي من سكان مدينتي بغداد والموصل السنييّن الذين كان بعضهم يرجع الى انساب غير عربية). وقد تطورت هذه الفئة الحاكمة بمرور السنين،وبفعل تدفق الهجرة على العاصمة بغداد من سنجق دجلة، وهو القسم الشمالي من محافظة بغداد سابقا (تكريت، الدور، سامراء الخ..)، ومن سنجق الفرات -محافظة الانبار- (الفلوجة،. الرمادي، هيت، كبيسه، راوه، عانه الخ..)، وكذلك من المحافظات الاخرى،فغلب عليها،اي الفئة الحاكمة،في نهايةالأمر، الطابع العربي السني العشائري. اما الهجرة الواسعة التي تدفقت على بغداد من المحافظات العربيّة الشيعية الجنوبيّة بدافع اقتصادي هو البحث عن عمل، فانها لم يكن لها أي تأثير لا على تركيب الهيئة الحاكمة، ولا على طابع الحكم، وانما اثارت شعورا معكوسا من الامتعاض والضيق لدى الفئة الحاكمة.

مؤهلات تمكنهم من الاشتراك في الحكم واجهزته اشتراكا فعّالا، ان تزول بمرور الزمان الفوارق بين الطائفتين المذهبيتين العربيتين، وان يردم، الخندق العميق الذي يفصل بينهما ،وان يزول الطابع الطائفي المذهبي للحكم. ولهذا السبب كان الملك فيصل الأول شديد الاهتمام بنشر التعليم العصري بغية تزويد المحرومين، وفي مقدمتهم الاكثرية العربية الشيعية، بالمؤهلات التي تمكنهم من اللحاق بالفئة العربية السنيّة الحاكمة، وبهذا الدافع فكّر في انشاء مدرسة لاعداد الموظفين الاداريين، التي سبق البحث بشأنها(١)، وفي فتح صف تمهيدي في الكلية العسكرية لابناء العشائر، ولاسيما أبناء العشائر الشيعية(٢)، الى غير ذلك. وبينما كان الملك فيصل الاول يشمّر عن ساعد الجد لمعالجة هذه المشكلة، عاجله الموت في ٨ أيلول ١٩٣٣، قبل ان يحقق الاصلاحات التي كان مصمما على تحقيقها، وترك هذه المهمة الى الرجال الذين عاصروه واشتغلوا بمعيّته في الحكم. ولكن اولئك الرجال تقاعسوا عن تحقيق المهمة التي خلفّها لهم وراءه الملك فيصل الاول.

لقد مرّت فترة من الزمان مابين ١٩٤٥ الى ١٩٥٨ كانت تلوح فيها على الأفق بوادر تبشّر بقرب حلول انفراج في هذه المشكلة. فقد تولى خلال هذه المدة، لاول مّرة، بعض رجال الشيعة منصب رئاسة الوزارة. وكان الناس يتوقعون ان تتحقق تدريجيا مشاركة عادلة في الحكم تساهم فيها جميع الفئات، وان يزول تدريجيا احتكار الحكم من فئة واحدة، وان يردم الخندق العميق الذي يفصل بين الطائفتين العربيتين المسلمتين، وان تطبق الديموقراطية اللبرالية التي جاء بها القانون الاساسي (الدستور) العراقي لسنجة ١٩٢٥. ولكن سرعان ماتلاشت تلك الآمال باندلاع ثورة ١٤تموز ١٩٥٨. فقد الغي القانون الاساسي (الدستور) الآنف الذكر، وتلاشت فكرة الديموقراطية اللبرالية، وزال كل أمل باشتراك الشعب بمختلف فئاته في الحكم اشتراكا عادلا، وحل محله حكم دكتاتوري تسيطر عليه وتسانده هيئة ضباط الجيش الذين يمثلون فئة واحدة، هي الفئة العربية السنية، خلافا لجميع

---

(١)راجع الصفحات ١٦-٢٤ من هذا الكتاب.

(٢) راجع السفحات ١١-١٤ من هذا الكتاب.

أصبحت بمرور السنين، الاكثرية الساحقة من هيئات ضباط الجيش العراقي وسائر القوات المسلحة العراقية الأخرى من فئة واحدة هي الفئة العربية السنية الحاكمة وأصبح الجيش الذي وضع الملك فيصل الاول، كما سبق ان قلنا، كل آماله فيه لجمع شمل الأمة ولمّ شتات فئاتها المتعددة وصهرها في وحدة وطنية متراصة، وجعل توسيع هذا الجيش وتقويته في رأس قائمة اهتماماته الاصلاحية، اقول، اصبح هذا الجيش اداة بيد فئة واحدة سخرته للسيطرة على الحكم والسلطة السياسية وحرفته عن مهمته الأساسية وهي الدفاع عن الدولة وعن الشرعية الدستورية وعن النظام الديموقراطي النيابي الذي اطاح به هذا الجيش، في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨.

لقد كان الملك فيصل الاول شديد التفاؤل بامكان حل المشكلة الطائفية والسبب في ذلك انه لم يكن يعرف حقيقتها، ولم يسبق له أن تعرّف على بواطنها وكان من جهة أخرى شديد الاعتقاد بترفّع الرجال الذين عاصروه واشتغلوا بمعيّته عن العصبية الطائفية الجاهلية. ولكن الحوادث التي تتابعت بعد وفاة الملك فيصل الاول قد دلّت على أن تفاؤله كان في غير محلّه. لأن المشكلة اعقد بكثير مما كان يتصور. فالفئة العربية السنيّة الحاكمة ولاسيما الجيل الجديد الذي خلّفته، وعدد كبير منهم، كما سبق أن قلنا، كان من ابناء الذين وفدوا الى بغداد من المناطق النائية وكانوا قد نشأوا في اجواء متشبعة بالعصبية العشائرية الجاهلية المتخلفة من جهة، وبالعصبية الطائفية المذهبية الضيقة من جهة ثانية، وبعد ان انضموا الى مختلف الكليات ولاسيما الكلية العسكريّة، وتغذوا بالعصبية العنصرية الشوفينية المنتشرة في اجوائها من جهة ثالثة، أقول كانت الفئة الحاكمة الآنفة الذكر، والجيل الجديد الذي خلفته، شديدي الحرص على الاستئثار بالحكم. واذا كان ولابد من مشاركة الفئات الأخرى حسب دستور ١٩٢٥، فان هذه المشاركة ينبغي ان تكون، في نظرها، أي الفئة الحاكمة، ضمن حدود رمزيّة ضيقة.

ولايعني هذا ان الشيعة يخلون من العصبية المذهبية الجاهلية. كلا، لقد كانت هذه العصبية، ولاتزال، موجودة لدى الطرفين، وان بمقاييس متفاوتة. ولكن الفرق بينهما، ان الفئة العربيّة السنيّة، لاسباب وظروف تاريخية معروفة، كانت ولاتزال

تسيطر على الحكم وتستأثر به وبسلطاته وأجهزته وقواته وتسخرها جميعا لتحصين وجودها وتثبيت هيمنتها وتأمين مصالحها ومغانمها. بينما الاكثرية الشيعية، كانت ولاتزال، ولاسباب وظروف تأريخية معروفة ايضا، محرومة من الاشتراك في الحكم وفي سلطاته وأجهزته وقواته، وتعاني من مرارة الغبن، والاجحاف، وهضم الحقوق، والتحيّز والتمييز ضدّها،ومنذ الانقلاب البعثي في سنة ١٩٦٨، أصبحت تقاسي من مرارة الاضطهاد، والقتل، والتعذيب، والسبي، والتهجير، والتشريد الى خارج العراق، ومصادرة الأموال والاملاك الى غير ذلك. كما سنشرح ذلك في محل آخر من هذا الكتاب.

وهكذا فان الفرق بين الطائفيّتين كبير جدا: بين طائفية الحاكم المتمكن وطائفية المحكوم الاعزل. ومسؤلية هذا الوضع المحزن المؤلم تقع على الطائفية الاولى التي ولّدت شعورا أو طائفية معاكسة في المقابل، هي رد فعل للطائفية الاولى. فطائفيّة الحاكم المستأثر بالحكم تولّد لدى المحكوم المحروم من حقه في المشاركة العادلة في الحكم طائفية معاكسة، وطائفية الغابن تولد لدى المغبون طائفية معاكسة. وهكذا !! والسبيل الوحيد لالغاء هذا المسلسل الرهيب، وقطع دابره، هو الغاء الفعل لكي يزول تلقائيا رد الفعل. فينبغي ازالة التحيّز والتمييز بين المواطنين على اسس طائفية لكي تزول ردود الفعل لهما. والا فما دامت سياسة التفرقة الطائفية المنكرة مستمرة فان ردود الفعل لها ستستمرالى ان تزول سياسة التفرقة الطائفية المنكرة. ومعنى هذا اغراق الدولة في مسلسل رهيب من الفوضى والدمار والمشاحنات وغياب الاستقرار والازدهار، بل غياب الدولة برمّتها.

يذهب البعض من الشيعة الى ان الملك فيصل الأول كان عديم المبالاة بالغبن السياسي الذي اصاب الشيعة في نظام الحكم، ويذهب البعض الآخر منهم الى ابعد من ذلك، فيتهمونه بالطائفية، وبالتحيز ضد الشيعة، ويوردون برهانا على ذلك، دعوته الواردة في مذكرته الآنفة الذكر لتهيئة الجيش ليكون قادرا على قمع ثورتين اذا مانشبتا في آن واحد في منطقتين بعيدتين عن بعضهما. ويفسّرون هذه

الدعوة، كما فسرها بالفعل كامل الجادرجي في مذكراته[1]، بانها دعوة تنطوي على التخوف والتحذير من امكان حدوث مؤامرة شيعية كردية لتفجير ثورة شيعية في الجنوب تتزامن مع ثورة كردية في الشمال، تهدف الى القضاء على الهيمنة السنية العربية على الحكم في العراق. ويتساءل اخرون ماهي الاجراءات التي اتخذها الملك فيصل الاول، وماهي الانجازات التي حققها، وقد دام حكمه قرابة اثني عشرة عاما، لازالة الغبن السياسي الذي اصاب الشيعة منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١؟ ويجيبون على هذا السؤال بانه لم يتخذ اي اجراء مهم للتخفيف من هذا الغبن.

وكما اتهمه بعض الشيعة بالتحيز للسنّة، كذلك قد اتهمه بعض السنة بالتحيز للشيعة، واوردوا براهين على ذلك: منها اقتراحاته العديدة لمساعدة الشيعة، ومنها اقتراحه بتأسيس مدرسة الموظفين الاداريين،واقتراحه بفتح الصف التمهيدي في الكلية العسكرية لقبول ابناء العشائر، واقتراحه لتقسيم الاوقاف التي تديرها مديريةالاوقاف العامةمناصفةبين الطائفتين المذهبيتين،الشيعة والسنّة،الى غيرذلك. ولكن الحقيقة ان الملك فيصل الاول لم يكن متحيزا بتاتا لأية فئة طائفية مذهبيّة. ولذلك فاني اعتقد ان الانتقاد واللوم والتهم الموجهة اليه، سواء من الشيعة أو السنّة، غير محقّة وبعيدة كل البعدعن الحقيقة والانصاف. . لقد كان الملك فيصل الاول، بدون ادنى شك، مدركا لابعاد المشكلتين الطائفية والعنصرية واخطارهما على مستقبل الدولة العراقية، وعلى العرش الذي كان يتربع عليه، وكان في هذا يتميز عن سائر الرجال الذين عملوا بمعيته، او عارضوه، في الحقل السياسي. فلم يسبق لأي من اولئك الرجال، سواء من الشيعة او السنّة، وسواء في حياة الملك فيصل الأول، أو بعد وفاته، أن كاشف شعبه ورفاقه، وخصومه في العمل السياسي، بالمشكلة الطائفية بتلك الصراحة المتناهية التي كاشفهم بها الملك فيصل الاول! من منهم، سواء من السنّة او الشيعة، قال بصراحة بان الحكم في العراق :

---

(١) راجع الصفحات ١٤٥-١٤٧ من هذا الكتاب.

«حكم عربي سنّي مؤسس على انقاض الحكم العثماني»؟ من منهم قال بصراحة بأن الشعب العربي في العراق منقسم على نفسه، وان خندقا عميقا يفصل بين فئتيه المذهبيتين؟ من منهم تقدم باقتراحات ومشاريع لردم هذا الخندق ولمعالجة المشاكل الطائفية كما تقدم بها الملك فيصل الاول الذي ادرك مبلغ الغبن الذي اصاب الشيعة منذ تأسيس الدولة العراقية، مع انهم يكونون اكثرية السكان واكثرية العرب فيها؟ من منهم حاول ان يزيل هذا الغبن، باقتراحاته المتعددة التي سبق الاشارة اليها؟ من منهم قال ، بالحرف الواحد، «يجب ان تكون قضية المدرسة(١) مطمئنة لكل سكان العراق بانهم سيشتركون فعلا في خدمات الدولة، والاشتراك في خيرها وشرها مع أهل بغداد والموصل بصورة متساوية وتزول تهمة (الحكومة السنيّة او العربية)؟»

وليس المهم في هذا الباب ،كما سبق ان قلنا، ما اذا كانت فكرة المدرسة سليمة مجدية في تحقيق الاهداف المرجوة منها. فربما كانت الفكرة،كما سبق ان قلنا، في رأي الاختصاصيين عرضة للانتقاد من وجهات عديدة، وربما كانت عديمة الجدوى في تحقيق الاهداف المرجوّة منها، وانما الامر المهم في هذا الباب، هو النيّة الصادقة الكامنة وراءها، وهي اشراك جميع العراقيين في خدمة الدولة بصورة متساوية دون تفريق او تمييز بينهم لأي اعتبار من الاعتبارات. وهذا هو الهدف الذي توخّاه الملك فيصل الأول من تأسيس هذه المدرسة. وهو هدف سام جليل نبيل!!

---

(١) يقصد مدرسة الموظفين الاداريين

الفصل الثاني

الصراع على الحكم

بين رجال الفئة الحاكمة بعد وفاة الملك فيصل الأول

لقد كانت وفاة الملك فيصل الأول المفاجئة في ٨ أيلول سنة ١٩٣٣، كارثة على العراق، اذ فقد بموته ربّان السفينة الماهر وقائدها المحنّك الذي افنى حياته في تحقيق استقلاله وتقدمه وازدهاره وتوطيد الأمن والاستقرار في ربوعه خلال مدة الاثني عشر عاما التي تربّع فيها على عرشه.

كان الملك فيصل الأول يمسك بزمام السياسة العليا في يديه. كان زعيما فذاً يتمتع بسلطة سياسية واسعة بسبب ماكان يتميز به من مزايا نادرة جعلت منه شخصيّة عملاقة وصيّرته مركز الثقل ومحور النشاط والفعالية في الدولة العراقية الناشئة.

وفجأة غيّب الموت مركز الثقل وربان السفينة الماهر، فاصيب العراق باختلال في توازنه السياسي وارتباك في وضعه، وتوالت الازمات السياسية واحدة تلو الأخرى خلال الثلاثينات، ولم يكن يوجد بين رجال السياسة من يأخذ مكانه ويقوم مقامه ويقود سفينة الدولة الى شاطئ الأمان. فالملك غازي الذي خلف والده كان محدود الذكاء، ولم تكن قابلياته تؤهله لأن يكون اكثر من رئيس رمزي للدولة.

اما الرجال الذين اشتغلوا بمعيّة الملك فيصل الأول او عارضوه، فلم يكن اي منهم يملك الصفات والميّزات التي كان يتميّز بها الملك فيصل الأول. ومن اهم تلك الصفات والميزات، حياده بين مختلف الفئات التي يتألف منها المجتمع العراقي، وترفعّه عن التحزّب والتعصّب لأي منها، وحرصه على تحقيق العدالة والانصاف لها جميعا بدون تفريق ولاتمييز بينها، ولا تحزّب لأي منها.

وكما قلت في تعليقي على المذكرة التي كان قد كتبها في سنة ١٩٣٢، ان

اكثر ماكان يقلق باله هو التذمّر المتفشي بين مختلف فئات وقطاعات المجتمع العراقي، ولاسيما بين الاكثرية الشيعية العربية، والاقلية الكردية الكبيرة، جراء الغبن السياسي الذي اصابهما، عند تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، وتسلّط فئة تمثل اقلية من السكان على الحكم، والاستئثار بسلطاته واجهزته لأسباب وظروف تاريخية. وكانت هذه المشكلة، بعد تحقيق استقلال العراق، من بين المشاكل الرئيسية التي ركز عليها اهتمامه في مذكرته آنفة الذكر. وكان عازما على معالجتها بجدّ وحزم، لأنه اكثر من أيّ شخص آخر، كان يدرك خطرها وخطورتها على مستقبل الدولة العراقية واستقرارها وتقدّمها، ولو كان الله امدّ في عمره، لكان توصل الى حلها بدون ادنى شك. ولكن الرجال الذين تداولوا الحكم من بعده، ولاسيما في الحقبة التي تلت وفاته مباشرة، لم يكن اي منهم مدركا لخطورة هذه المشكلة وخطرها على وحدة الشعب العراقي، وعلى مستقبل الدولة العراقية، كما كان يدركها الملك فيصل الأول، فاهملوها وتجاهلوها، بل كان تصرّفهم ازاءها تصرّف من لم يكن يعتبرها مشكلة اصلا، ناهيك عن اعتبارها مشكلة تستحق العناية والاهتمام.

ولنستعرض قليلا من تاريخ الحقبة التي تلت مباشرة وفاة الملك فيصل الأول.

استقالة رشيد عالي الكيلاني

بعد ان رفض الملك طلبه حل مجلس النواب

كان رشيد عالي الكيلاني رئيسا للوزارة العراقية عندما وافت المنيّة الملك فيصل الأول، فقدّم استقالته، حسب التقاليد والاعراف الدستورية، الى الملك غازي الأول الذي خلف والده على العرش. فقبلها الملك غازي، وكلفه بتأليف الوزارة مجددا، فألفها من نفس اعضاء الوزارة السابقة. وبعد مرور مدة قصيرة على تأليفها، قدم الى الملك غازي عرضا بحل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة، بحجّة ان الوزارة كانت تخطّط لاجراء اصلاحات هامة يحتاج تنفيذها الى اتفاق تام بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذية. ولما كانت الوزارة، على حد قول رشيد عالي

الكيلاني، راغبة في استفتاء الشعب حول تلك الاصلاحات، فقد ارتأت حل المجلس النيابي، وعرض تلك الاصلاحات على الشعب للحصول على تأييده بشأنها. ولكن الحقيقة ان رشيد عالي الكيلاني، كسائر رجال الفئة الحاكمة من شاكلته، كان يريد التسلط على الحكم، والاتيان بمجلس نواب تدين اكثريته بالولاء لحزب الاخاء الوطني الذي كان يتزعمه هو وياسين الهاشمي وحكمت سليمان. وكان، اي رشيد عالي الكيلاني، يعرف ان الانتخابات كانت عادة صوريه ومزيفة وان «استفتاء الشعب» لم يكن إلا حجة كاذبة من اجل الاستيلاء على السلطة. ولكن الملك غازي بنصيحة من السفير البريطاني، ومن علي جودة الأيوبي، رئيس الديوان الملكي وقتئذ، ومن جهات أخرى نافذة الكلمة، رفض حلّ المجلس النيابي. فقدم على الأثر رشيد عالي الكيلاني استقالته الى الملك غازي الذي قبلها.

الوزارة المدفعية الاولى

وبعد مشاورات ومداولات بين الملك والسفير البريطاني وعلي جودة الايوبي ونوري السعيد، وناجي شوكة، وغيرهم من رجال الفئة الحاكمة، بالاضافة الى المستر كيناهن كورنواليس، مستشار وزارة الداخلية وقتئذ، تم الاتفاق على ان يؤلف جميل المدفعي، رئيس مجلس النواب آنئذ، الوزارة الجديدة، فألفها على نحو ما هو معروف. وكانت هذه أوّل وزارة جديدة تؤلف في عهد الملك غازي الأول.

ويلاحظ هنا عدم اشتراك أية شخصية شيعية او كردية بارزة في جميع هذه الاستشارات والمداولات التي جرت حول تأليف الوزارة الجديدة، وكأنهم، اي الشيعة الذين يؤلفون اكثرية الشعب العراقي واكثرية العرب منه، والاكراد الذين يؤلفون نسبة هامة، لا وجود ولا رأي ولا شأن لهم. فاقتصرت المشاورات والمداولات على البريطانيين وعلى نفر من الفئة الحاكمة التي نصبها البريطانيون لحكم البلاد.

وكانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة قيامها [illegible] الاتحاد [illegible] بعرض مشروع الحرف [illegible] [illegible] الوزارة حول هذا [illegible] [illegible] [illegible] من [illegible] شخصية ناجي شوكة [illegible] [illegible]

يؤيدهما نوري السعيد، وزير الخارجية ووكيل وزير الدفاع، يعارض اعطاء هذا المشروع اسبقية على غيره من المشاريع الأخرى، وفريق مؤلف من رستم حيدر وزير المواصلات والاشغال، وصالح جبر وزير المعارف وبقية اعضاء الوزارة، يريد اعطاء هذا المشروع اسبقية على غيره من المشاريع والمجازه باسرع مايمكن، باعتبار انه كان هناك في حياة الملك فيصل الأول اجماع او مايشبه الاجماع على اعطاء هذا المشروع اسبقية على غيره من المشاريع، اذ قال الملك فيصل الاول كلمته المشهورة: لامشروع قبل الغراف.

الوزارة المدفعية الثانية

وتجاه هذا الانقسام، قدم جميل المدفعي استقالته الى الملك غازي الذي قبلها وكلفه بتأليف وزارة جديدة، وقد ألفها بعد ان استبعد عنها الفريقين المتنازعين، واشرك فيها الاكثرية الشيعية العربية اشراكا رمزيا بوزير شيعي واحد هو عباس مهدي، الذي على الرغم من تعيينه سابقا وزيرا للمعارف في وزارة ناجي شوكة، لم يسبق له ان مارس عملا سياسيا او اشترك في أيّة حركة سياسية. وقد عينّه وزيرا للاشغال والمواصلات بدلا من وزارة المعارف التي كان يعيّن فيها عادة الوزير الشيعي، وعيّن جلال بابان وهو من الاكراد الذين يرتبطون بروابط وثيقة بالفئة الحاكمة، وزيرا للمعارف. وفي خلال هذه الفترة تم الاتفاق بين جلال بابان، وبين علي جودة الايوبي، رئيس الديوان الملكي، على نقلي من سكرتارية وزارة المعارف الى معاونية رئاسة الديوان الملكي، لان سهام النقد كانت موجّهة بصورة خاصة ضدّي بسبب السياسة التي كانت تنتهجها وزارة المعارف وقتئذ والتي اثارت في وقته انتقادا ونقمة في بعض الاوساط النافذة، وهي السياسة التي شرحتها في الصفحات ١٧-٦٣ من الجزء الاول من كتابي "تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨".

الوزارة الايوبية الاولى

ولم يطل عمر هذه الوزارة، فقد استقالت على اثر اشارة بسيطة من الملك غازي، بعد مرور مايقارب الستة أشهر على تأليفها. وكان السبب الوحيد لاستقالتها، افساح المجال لعلي جودة الأيّوبي، رئيس الديوان الملكي وقتئذ، وصاحب الحظوة الاولى لدى الملك غازي، لكي يتولّى رئاسة الوزارة، اسوة باقرانه من العسكريين من اعضاء الفئة الحاكمة او الرعيل الأول، كما كانت تنعتهم الصحافة، مثل ياسين الهاشمي وجعفر العسكري، ونوري السعيد، وجميل المدفعي وقبل ذلك عبد المحسن السعدون. فكلفه الملك غازي على الاثر بتأليف الوزارة الجديدة فالفّها على النحو المعروف. واشرك فيها، هو الآخر، الاكثرية الشيعية العربية اشراكا رمزيًا بوزير واحد هو الحاج عبد الحسين الجلبي.

وهكذا اصبح الاشراك الرمزي للاكثرية الشيعية العربيّة بوزير واحد على الاغلب، او بوزيرين، في الوزارات المتعاقبة، هو الشيئ المعتاد، وكأنه أمر طبيعي لايستوجب الاستغراب ولا التساؤل، ناهيك عن الاستنكار. اكثرية الشعب العراقي، واكثرية العرب منه، والذين قدموا اكبر التضحيات في ثورة ١٩٢٠ الوطنيّة، والذين قامت الدولة العراقية على جماجم شهدائهم، تشارك رمزيا بوزير واحد على الاغلب، او بوزيرين، في حكم تستأثر به اقلية حاكمة فرضتها السلطات البريطانيّة المحتلّة منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١.

ويتساءل المرء على من تقع مسؤولية هذا الامتهان لهذه الاكثرية الشيعية العربية؟ هل تقع مسؤوليتها على من كان يمارس هذا الامتهان من رجال الفئة الحاكمة، وعلى السلطة البريطانيّة التي كانت تساندهم، أم تقع على عواتق من كانوا يسكتون على هذا الامتهان ويخضعون له ولايحركون ساكنا؟ لاشك ان معظم المسؤولية، تقع على عاتق الساكتين على هذا الامتهان.

وعلى اثر تأليفه الوزارة، قدم علي جودة عرضا الى الملك غازي بحل مجلس النواب بحجّة استفتاء الشعب بشأن المشاريع التي اعتزمت الوزارة النهوض بها

وعلي جودة كان يعرف جيدا، من خبرته الطويلة في الحكم، زيف هذا الادعاء والكذب الذي تنطوي عليه هذه الحجة، وان هدفه من حل مجلس النواب كان اجراء انتخابات صورية على النسق المعروف يوجد بنتيجتها مجلسا تدين اكثريته بالولاء له تماما كما كان يهدف الى ذلك رشيد عالي الكيلاني من عرضه الذي سبق ان تقدم به الى الملك غازي بحل مجلس النواب. ووافق الملك غازي على طلب علي جودة بحل مجلس النواب بعد ان كان رفض عرضا مماثلا سبق ان تقدم به اليه رشيد عالي الكيلاني. وجرت انتخابات نيابية جديدة صورية على النسق او الطريقة المألوفة التي سبق شرحها في محل اخر من هذا الكتاب. وهي لاتختلف عن الانتخابات التي سبقتها او التي تلتها.

الصراع على الحكم بين رجال الأقليّة الحاكمة

على ان رشيد عالي الكيلاني عندما قدم استقالته الى الملك غازي لم يكن ينوي وصحبه الاستسلام الى وضع سياسي تتحكّم فيه بمقدرات العراق الجبهة التي كان يتزعمها علي جودة الأيّوبي وجميل المدفعي. وانما كان، اي رشيد عالي الكيلاني، ومن كان يتعاون واياهم، وعلى رأسهم يس الهاشمي وحكمة سليمان، ينوون الدخول في صراع مع تلك الجبهة بهدف قلب ذلك الوضع بالقوة وانتزاع الحكم من ايدي تلك الجبهة. وهكذا انقسمت الفئة الحاكمة، بعد وفاة الملك فيصل الأول، الى جبهتين متصارعتين على الحكم: جبهة كان يتزعّمها يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سلميان، وجبهة كان يتزعمّها علي جودة الايوبي وجميل المدفعي، وانقسمت، تبعا لذلك، العشائر الشيعيّة في الفراتين الاوسط والادنى، الى جبهتين ايضا، تناصر كل واحدة منهما احدى جبهتي الفئة الحاكمة المتصارعتين على الحكم.

ولم تكن أي من جبهتي الأقلية الحاكمة، تريد اجراء أي تغيير في الوضع السياسي السائد وقتئذ، يخلّ باستئثارها، اي الاقلية الحاكمة، بالحكم. فكلاهما، اي جبهتا الاقلية الحاكمة، كانتا حريصتين أشدّ الحرص على استمرار هذا الاستئثار بالحكم، ولكن كلا منهما كانت تريد ان تكون هي وحدها المستأثرة به. اما

العشائر الشيعية الناصرة لكل من جبهتي الأقلية الحاكمة المتصارعتين فماذا كان هدفهما؟ لقد اعلنت احدى الجبهتين اعني جبهة العشائر الناصرة لعلي جودة الأيوبي وجميل المدفعي صراحة انها تؤيد ميثاق النجف، الذي سنبحث فيه فيما بعد، والذي كان واضعوه يندّدون فيه باستئثار الاقلية الحاكمة بالحكم، ويطالبون فيه بالانصاف للاكثرية الشيعية العربية، ورفع الغبن اللاحق بها، فيما الجبهة الأخرى، اي جبهة العشائر الناصرة لياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان، والتي قامت بالتمرد بتحريك من الزعماء الآنفي الذكر، اعلنت معارضتها لذلك الميثاق معتبرة اياه ميثاقاً طائفياً يمزق الوحدة الأمة، في حين كان هدفها من التمرد، على حد قول رؤساء العشائر والسادة الريفيين الآنفي الذكر، مجرد تأييد ياسين الهاشمي وصحبه في محاولتهم الاستيلاء على الحكم، ايماناً منهم، بافضلية هذا الفريق على غيره في ادارة دفة الدولة، متناسين الغبن والامتهان الذي اراد كاتبو الميثاق وضع حد له. وهكذا استقالت وزارة جميل المدفعي الثالثة، والّف ياسين الهاشمي وزارته الثانية.

ياسين الهاشمي وثورات الفرات
١٩٣٥-١٩٣٦

على الرغم من الصلات التي كانت تربطني بعلي جودت الأيوبي رئيس الوزراء في سنة ١٩٣٤، فانني كنت اشعر في قرارة نفسي ان ياسين الهاشمي كان ارجح الساسة الموجودين وقتئذ من جميع الوجوه لتولي مقاليد الحكم في العراق بعد ان غيّب الموت الملك فيصل الاول عن مسرح السياسة.

ولذلك شعرت بارتياح بالغ عندما ألف يس الهاشمي وزارته الثانية في ١٧آذار ١٩٣٥، وقلت لنفسي لقد اعطى القوس باريها. لقد برهن يس الهاشمي بالتجربة في مختلف المناصب التي تولاها، والمهام التي اضطلع بها، على مقدرة فائقة لايدانيه فيها أحد من معاصريه. كان يتحلى بمزايا وخصائص بزّ بها زملاءه من ساسة ذلك العهد. كان يتمتّع بذكاء وقّاد، وألمعيّة نادرة مكّنته من استيعاب اعقد الامور، حتى الفنيّة منها، بسرعة مدهشة. كما كان شجاعا واثقا من نفسه لايتهيّب من اتخاذ اصعب القرارات واخطرها. ولم يكن يس الهاشمي ضيق الافق، اقليمي النزعة، بل كان قوميا عربيا في سياسته وقد تجلت هذه السياسة في مساعدته للثورة الفلسطينية التي اندلعت في سنة ١٩٣٦، ولم يأبه لاحتجاجات الحكومة البريطانية. كذلك لم يتقاعس عن تأييد الكتلة الوطنية في سورية في جهادها من اجل الاستقلال. كنت اعتقد جازما انه السياسي الوحيد المؤهل لتنفيذ المنهج القومي الذي خلفه الملك فيصل الاول وراءه لساسة العراق، والذي كان يهدف الى بناء دولة قوية في العراق تكون قاعدة انطلاق لتحقيق احلامه الوحدوية.

واتذكر جيدا، بعد مرور مدة قصيرة على تأليف الوزارة الهاشمية الثانية، وكنت في حديث مع رستم حيدر في مكتبه في البلاط الملكي، حيث كان رئيسا للديوان الملكي وكنت معاونا له، فقال رستم انه مسرور مرتاح لهذه النتيجة التي انتهى اليها الصراع السياسي في العراق وان هذه النتيجة، حسب اعتقاد رستم

حيدر، هي ماكان يتمناه الملك فيصل الاول، اي ان يكون الملك غازي على العرش والى جانبه يس الهاشمي يقود، بالتعاون مع ابرز ساسة العراق وقتئذ، سفينة الدولة. و"ان يس الهاشمي" والقول لرستم حيدر، اقدر الساسة الموجودين واعمقهم واكثرهم ذكاء واخلاصا وخبرة ودراية، واقواهم شخصية واوسعهم افقا واحلاماً واكثرهم تحمساً بالروح القومية، وابعدهم عن الاقليمية الضيقة، واتمنى "والقول لرستم حيدر، ان يدوم هذا الوضع مدة طويلة من الزمن لان مقدّرات العراق، في هذا الوضع، في ايدي قديرة امينة مخلصة.

هذا وقد توثقت الصلة بين الرجلين وترسخ التعاون بينهما طيلة عمر الوزارة الهاشمية الثانية الى ان استقالت اثر انقلاب بكر صدقي، فاستقال على اثرها رستم حيدر من رئاسة الديوان الملكي.

ان السؤال الذي يطرح نفسه: هل حقق يس الهاشمي الآمال المعقودة عليه وهل قاد سفينة الدولة بالمقدرة والكفاءة اللتين كان يتوقعهما منه الكثيرون من العراقيين؟ ان الجواب، في رأيي المتواضع، كان سلبيا، مع الأسف. فما من وزارة اضطرب خلال مدة حكمها الأمن وتتابعت فيها الثورات والاصطدامات المسلحة في مختلف ارجاء العراق، وعلى الاخص في الفراتين الاوسط والادنى، مثل وزارة يس الهاشمي الثانية. فقد اريقت خلال مدة حكمها دماء غزيرة وازهقت ارواح بريئة واعلنت الاحكام العرفية باستمرار تقريبا، كما تأججت ابّان حكم الهاشمي التيارات والانقسامات الطائفية، وهذا ان دلّ على شيئ، فانما يدلّ على عجز الوزارة، ولاسيما رئيسها المسؤول الأول عن تصرفاتها، عن ادراك عمق المشكلة الرئيسية، اعني مشكلة الطائفية السياسية، المتمثلة بشعور الشيعة انهم مهضومو الحقوق،مغبونون غبنا فاحشا في الوضع السياسي القائم وقتئذ. فلم يستوعب يس الهاشمي عمق هذا الشعور بالغبن لدى لشيعة(١). وكان مفروضا في زعيم سياسي

---

(١) البرقية التالية الموجهة الى الملك من بعض رجال الدين المعتدلين في الكاظمية هي نموذج يصور عمق الشعور الشيعي بالاستياء من الحكم القائم آنذاك:

صاحب الجلالة:

كبير مثل يس الهاشمي ان يسبر غور هذا الشعور ويحاول معالجته معالجة ايجابية، لا ان يتركه يستعر في قلوب الناس ويفسح المجال لاستغلاله من قبل مناوئيه من ساسة بغداد. وقد ادرك الملك فيصل الاول، بثاقـب فكره وبعد نظره، عمق هذا الشعور بالغبن والاجحاف المتفشي لدى الشيعة وتطرق اليه بصراحة في مذكرته الشهيرة.

اما بعد وفاة الملك فيصل الاول، فلم يتهيأ بين رجال الاقلية الحاكمة في العراق سياسي واحد بعيد النظر يقدّر ابعاد المشكلة وخطورة هذا الانقسام بين الطائفتين المسلمتين العربيتين، ويسعى جاهدا لتفهم اسباب هذا التذمر وهذا الاستياء ويعالج هذه المشكلة الخطيرة بروح ايجابية. ولذلك اخذ السخط الشعبي على الوضع السياسي القائم يتعاظم ويتفاقم بمرور الزمن، واصبحت، بانتشار الوعي السياسي في الاوساط الشيعية العربية، أية فرصة مؤاتية تكفي لتلهب هذا الاستياء وتفجر هذا السخط.

كان المفروض في يس الهاشمي ان يتصدى لمعالجة هذه المشكلة، كما فعل من قبله الملك فيصل الاول، بتجرّد وحياد، بسبب ايمانه القومي وشعوره العربي. ولكنه لم يفعل أو عجز عن ذلك. والسبب، كما يبدو لي، ان ايمانه القومي وشعوره العربي لم يتمكنا من التغلب لا على تأثيرات المحيط الذي نشأ فيه، ولا على ضغوط الاشخاص الذين كانوا يلتفون حوله ويحيطون به. وقد تجلت هذه الضغوط في رسائل علي محمود الشيخ علي الموجهّة الى ناجي شوكة في تلك الأيام.

تابع.....

ان وضع البلاد الراهن بما فيه من تصرفات شاذة وتصلب في الاحتكار والاستئثار هو الذي ادى بطبيعة الحال الى هذا الموقف الحرج وسيؤدي مع اطّراد الحال الى سعة الخرق ويعزّ علينا ان ينادي مخلصوا البلاد لاصلاح الموقف فلا يصادفون آذانا صاغية ولان الدين النصيحة فنرى لزوم انصاف ابناء البلاد في مطاليبهم العادلة بنبذ الاستئثار والاوضاع الشاذة والتخلص من مسؤولية اراقة الدماء البريئة.

الكاظمية في ١٩٥٣/٣/١٧

لقد حاول ياسين الهاشمي ان يخفف من الاستياء الشيعي ببعض التعيينات في مناصب الادارة التي تمت خلال وزارته، الأمر الذي أثار سخط البعض ممن كانوا يلتفون حوله، الا ان يس الهاشمي لم يحقق بصورة عامة النجاح الذي كان مأمولا منه في هذا الموضوع الخطير، ولم يتوصل الى حلول اساسية له. وقد ساير وزير داخليته، رشيد عالي الكيلاني الذي اعتمد سياسة البطش والقمع واستعمال الشدة سبيلاالحل المشاكل، مع ان الملك فيصل الاول ، بمذكرته التي أشرنا اليها. قد لفت انظار الساسة الى هذه المشكلة الاساسية، وانار الطريق لحلها، لانه كان يرى خطرها وخطورتها على مستقبل الدولة العراقية. ولكن اولئك الساسة، بمن فيهم يس الهاشمي، لم يستفيدوا من تلك المذكرة، فاهملوها وتجاهلوا المشكلة تجاهلا تاما، وكأن تذمر الاكثرية الكبرى من العراقيين العرب واستياءهم لايستوجب الاهتمام. فاستمروا في اجراءات القمع والبطش دون ان يفكروا بالحلول الايجابية السلمية المستمدة من التحليل الدقيق للمشكلة واسبابها، واجراء الحوار الايجابي مع رجال الشيعة، الدينيين والمدنيين، الذين كانوا على استعداد للتفاهم على حلول معقولة ومعتدلة. ولكن يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني لم يعيرا اي التفات لتلك الشكاوى والمطاليب، ولم يكتف رشيد عالي الكيلاني بالتمادي في سياسة البطش، على الرغم من احتجاجات العديد من ساسة العراق البارزين، من السنّة والشيعة على السواء، على الاعمال الوحشية التي اقترفتها القوات العراقية في قمع ثورة الرميثة الثانية، بل بارك يس الهاشمي هذه السياسة وأرسل الى الكيلاني برقية يهنؤه فيها على قمع الثورة بتلك القساوة ويقول فيها:

تابع: . . . توقيع:

علي صدر الدين الكاظمي	محمد مهدي الصدر
محمد مهدي الخراساني	راضي الشيخ يس
محمد جواد الصدر	اسد الله السيد حيدر
احمد السيد حيدر .	

اضبارة د/س/٣م المركز الوطني لحفظ الو

" وكل ما أقوله، بعد الشكر والاعجاب بالاعمال الباهرة التي تمت على يدكم وايدي الذين اشتغلوا تحت ارشادكم من موظفين وشرطة هو الدعاء لان يمنّ الله على هذه البلاد بالكثير من امثالكم "(١) .

ولاعجب بعد هذا التأييد من يس الهاشمي لسياسة البطش والقسوة التي اتبعها رشيد عالي الكيلاني والفريق بكر صدقي ان اقترفت القوات العراقية في قمع ثورة عشيرة الاكرع قسوة أشد بشاعة. وكانت خاتمة الوزارة الهاشمية الثانية الانقلاب العسكري الذي دبره حكمت سليمان وبكرصدقي والذي حدث بتاريخ ٢٩تشرين الاول سنة ١٩٣٦، والذي انتهى باستقالة يس الهاشمي بنفس التاريخ ومغادرته العراق حيث استقر في بيروت، وتوفي هناك على أثر نوبة قلبية ثم دفن في الشام الى جوار صلاح الدين الأيوبي. وفي نفس التاريخ اي في ٢٩تشرين الاول ١٩٣٦ تألفت وزارة حكمت سليمان.

وهكذا طويت صفحة شخصية من المع الشخصيات العراقية التي كان العراقيون يعلّقون عليها آمالا واسعة.

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء ٤، ص ٥-١٧٦، ١٨٤

ابراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث، ص ٥-١٦٦

ميثاق النجف
٢٣ آذار ١٩٣٥

اغتنم بعض المحامين فرصة عيد الغدير ١٣٥٣هـ (٢٣آذار ١٩٣٥) وقصدوا النجف واجتمعوا بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ،وحسّنوا له تنظيم مطاليب الشعب في الاصلاح بميثاق يكتب فيوقعه رؤساء العشائر ويرفعه سماحته الى الحكومة مباشرة فيكون وثيقة ناطقة بتبرّم الشيعة من الاوضاع السائدة وما تنطوي عليه من اجحاف بحقوق الاكثرية الشيعية. وقد قوبل الاقتراح بارتياح الموجودين وتم وضعه على عجل، وقد تعاون على وضعه ثلاثة من المحامين هم ذبيان الغبّان ومحمد عبد الحسين ومحمد الأمين الجرجفجي.

وبالنظر لأهمية هذا لميثاق من وجهة النظر التاريخية أذكره بالنص:

نص الميثاق النجف (١)

" نحن الموقعين بذيله ادناه من زعماء قبائل الفرات الاوسط، قد رفعنا مطاليبنا المشروعة التي كان جلّ الغرض منها اصلاح وضع المملكة العراقية، حتى يتقدم العراق الى مصاف الامم الراقية ويمشي الى الامام على اقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته، وعناصره، ويبرهن على اهليته للاستقلال، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي دامت شوكته. وقد رفعنا مطاليبنا الى سماحة زعيمنا الروحاني، المصلح الاكبر، حجة الاسلام والمسلمين، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، كي يتقدم بها الى مليكنا المعظم صاحب الجلالة غازي الاول، وحكومته الموقرة، ويطالبه بانجاز ها، وسماحته هو الممثل لنا جميعا والمفوض فيها، النافذ امره علينا، فيما يعود الى مصالحنا، وقد اعطيناه هذا الميثاق شاهد

---

(١) صفحة ١٠١ من الجزء الرابع من تاريخ الوزارات العراقية لمؤلفه السيد عبد الرزاق الحسني الطبعة الخامسة الموسعة.

وحجة علينا، مع التعهد والالتزام منا جميعا على محافظة مصالح الاجانب في البلاد، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية، مع المثابرة على الجاز تلك المواد الاصلاحية ولتحقيق رغائبنا القانونية مهما كلفنا الامر وللبيان حُرر".

المادة الاولى:

لقد تمشت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء لاتتفق ومصالح الشعب واتخذت سياسة التفرقة الطائفية اساسا للحكم، فمثّلت اكثرية الشعب بوزير واحد او وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الاكثر). وعلى مثل هذا الاساس تمشت في سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحا في انتقاء الموظفين واعضاء مجلس الامة، بينما القانون الاساسي لم يفرق بين ابناء البلاد، كما نصت المادة السادسة من القانون الاساسي. فلايجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين ابناء الامة، يجب ان يساهم الجميع في مجلس الوزراء، وفي مجلس الامة، وسائر وظائف الدولة، كما يساهم في الجندية والضرائب.

المادة الثانية:

ان طريقة الانتخابات النيابية اسئ استعمالها، حتى اصبح مجلس الامة لايمثل الشعب تمثيلا صحيحا،وضمانالرفع التلاعب،من ناحية الحكومة،نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على اساس ضمان الحرية المطلقة، بوضع القيود بدرجة واحدة واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة.

المادة الثالثة:

لما كانت المادة ٧٧ من القانون الاساسي تنص على وجوب تعيين القضاة من مذهب اكثرية السكان، فنطلب تطبيق احكام المادة المذكورة من القانون الاساسي، مع لزوم تدريس احكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.

المادة الرابعة:

لما كانت محكمةالتمييزالعراقية المرجع لمحافظة ارواح واموال الشعب، وقد سبق ان مثّلت الطائفتان المسيحية والاسرائيلية والعناصر الاخرى فيها، فعليه نطلب ان يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس باحكام المحاكم.

المادة الخامسة:

لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق،فيجب اطلاق الحريات الكاملة للصحافة، ورفع القيود الادارية وحصر المسئوليات بالمراجع القضائية، تمشيا مع روح المادة ١٢ من

القانون الاساسي.

المادة السادسة:

لما كانت الاوقاف العامة اوقافا اسلامية، خصصت لخدمة الشرع الشريف، واعاشة المتفرغين لهذه الخدمة، ومايتفرع عنها، غير ان سياسة الحكومة اتجهت الى نواح أخرى، واصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الاوقاف الادارية، واهملت دور العلم ومساجد العبادة، فعليه يجب الاقلاع عن هذه السياسة في ادارة الاوقاف العامة وصرف مواردها على المؤسسات الاسلامية بصورة عامة.

المادة السابعة:

تعميم وتعديل لجان تسوية الاراضي، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي، كما نطلب الاسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي، وتمليك الاراضي لاربابها من غير بدل.

المادة الثامنة:

الغاء ضريبتي الارض والماء،واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة الاستهلاك وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة.

المادة التاسعة:

ان وظائف ادارة الدولة في تضخم مستمر، بسبب عدم استقرار الملاك، وان رواتب الموظفين في تزايد بصورة لاتتناسب مع الوضع الاقتصادي، ومع مستوى العيشة، كما ان الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب بعدم رعاية القوانين، فيجب اتخاذ تدابير سريعة لاستبدال موظفي الدولة، المعروفين بسوء السلوك والسمعة، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة الى الحد المعقول، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري.

المادة العاشرة:

ان معظم مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين ابناء الشعب، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق، كما يجب وضع الانظمة والقوانين لمنع تفشي الامراض الاجتماعية والاخلاقية، وتهذيب مناهج المعارف، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان، والسعي وراء صيانة الاخلاق، بمنع البغاء، والتظاهر ببيع الخمور، والقمار وكل مايؤدي الى فساد الاخلاق.

المادة الحادية عشرة

عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من ابناء الشعب او من الموظفين وافراد الجيش والشرطة.

المادة الثانية عشرة:

توقيف احكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة.

لقد سبق هذا الميثاق تصريحات صدرت خلال العشرينات من بعض رجال حزب النهضة، وفي مقدّمتهم الحاج أمين الجرجفجي، عبّروا فيها عن تبّرم الشيعة من الغبن الذي اصابهم في الحكم، ولكن تلك التصريحات لم تكن، على حد علمي، بيانات رسمية صادرة عن الحزب ولم تلق التأييد الذي لقيه هذا الميثاق الذي كان في الواقع اول بيان صريح يعبّر فيه فريق كبير من رجال الشيعة عما كان يخالج قلوب الاكثرية الشيعية من شعور عميق بالتبّرم والاستياء مما كان ولايزال شبه احتكار للحكم وصنع القرار من الاقلية الحاكمة ، ومن حرمان لاكثرية الشعب من حقها في الاشتراك العادل في الحكم وصنع القرار.

لقد انقسم رجال الشيعة ازاء هذا الميثاق الى ثلاثة فرقاء: فريق مؤيد له، وفريق معارض له، وفريق ثالث لم يعلن موقفا صريحا منه ولاذ بالسكوت.

لقد ايّد الميثاق بعض رؤساء العشائر الشيعيّة في الفراتين الاوسط والادنى الذين كانوا يناصرون الوزارة الايوبية والوزارة المدفعية الثالثة، بالاضافة الى واضعي الميثاق من المحامين وغيرهم ممن كانوا يرون أنه لابد من مصارحة رجال الفئة الحاكمة بما كان يسود الاوساط الشيعية العربية من تبّرم وشعور عميق بالغبن ومن مطاليب لتصحيح ذلك الغبن.

وقد عارض الميثاق بعض اخر من رؤساء العشائر الشيعية في الفراتين الاوسط والأدنى من مؤيدي الوزارة الهاشمية الثانية، وفي مقدمتهم عبد الواحد الحاج سكر، ومن بعض السادة الريفيين، وفي مقدمتهم السيد محسن ابو طبيخ والسيد علوان الياسري، ومن بعض المدنيين. وكانت حجتهم في معارضة الميثاق أنه يؤدي الى

التطاحن الطائفي، والى تفتيت الوحدة الوطنية، ولايأتي من ورائه إلا الضرر الفادح ،على حد قولهم، وقد فاتهم ان الغبن الذي لحق بالاكثرية الشيعية العربية منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، نتيجة سياسة التمييز والتفرقة الطائفية التي كان الحكم يمارسها ضد هذه الاكثرية، اذا مااستمرّ بدون تصحيح، فانه لابد أن يؤدي، في نهاية المطاف، الى ماكانوا يخشونه من تفتيت للوحدة الوطنية ومن تطاحن طائفي.

وبدلا من أن يحاول المعارضون للميثاق تصحيحه، او صياغة ميثاق بديل يحل محله يتلافى الاخطاء ونقاط الضعف الكثيرة الواردة فيه، ويعالج مشكلة التمييز والتفرقة الطائفية وماسببّته من غبن بحق الاكثرية الشيعية العربية، وما ولّده هذا الغبن من اخطار على الوحدة الوطنيّة، فانهم، اي المعارضون للميثاق، اندفعوا بدوافع مختلفة في معارضته وتجاهلوا المشكلة الجوهريّة التي كانت مدار بحث فيه، اعني سياسة التمييز والتفرقة الطائفية وما تسبّبه من غبن بحق الاكثرية الشيعيّة العربيّة، وما خلفته من تمزق في حياة العراق السياسية.

واما الفريق الثالث من الشيعة، الذي لم يعلن موقفا واضحا من الميثاق، ولاذ بالسكوت، فقد شمل عددا من زعماء الشيعة ورجالهم البارزين في الحقل السياسي، وكان قد تولى بعضهم مناصب مهمة في اجهزة النظام الحاكم، ولا أريد ان أخصّ افرادا منهم بعينهم، والذين كان المفروض فيهم، بل كان الواجب يقضي عليهم، ان يعلنوا موقفا صريحا من الميثاق، ومن المشكلة الجوهرية التي كانت مدار بحث فيه، اعني سياسة التمييز والتفرقة الطائفية، وما الحقته من غبن بحق الاكثرية الشيعية العربية في العراق، وان يصدروا بيانا أو بيانات أخرى يحدّدون فيها مواقفهم من هذا الموضوع الخطير، ومن هذه المشكلة الخطيرة التي كانت مدار بحث الميثاق. لماذا امتنعوا عن القيام بهذا الواجب؟؟ الجواب يكمن ،في رأيي، في اجتهادهم وقناعتهم بأن التطرق لهذا الموضوع، ولو من باب التنديد بسياسة التمييز والتفرقة الطائفية، قد يثير في الجهة المقابلة ردود فعل طائفية، ويزجّ البلد في دوّامة من الانقسام والتطاحن الطائفي، ويعرّض الوحدة الوطنية الى خطر التمزق

والتمزق. أي ان اولئك الزعماء والرجال غضّوا النظر عن سياسة وممارسات التمييز والتفرقة الطائفية وماسببّته من غبن بحقوق الاكثرية الشيعية العربية، وتساهلوا بالمطالبة بتلك الحقوق مدفوعين بدافع الحرص على الوحدة الوطنية! ولكن حرصهم هذا لم يقابل بحرص مماثل على الوحدة الوطنية من الأقليّة المستأثرة بالحكم!

ثم أيّة وحدة وطنيّة هذه التي تقوم على تحكم اقليّة بمقدّرات الشعب العراقي وحرمان الاكثرية من المشاركة العادلة في الحكم وفي صنع القرار؟! أيّهما اكثر خطرا على الوحدة الوطنية وعلى مصير البلد، استمرار سياسة التمييز والتفرقة الطائفية ضد اكثريّة الشعب العراقي، وما تولّده هذه السياسة من حرمان وغبن وهدر حقوق، أم التنديد بهذه السياسة ومقاومتها ابتغاء انقاذ البلد من شرورها وآثامها حتى لو تسببّت في ردود فعل آنيّة؟ ان التستّر على الداء لايشفي المريض ولايجدي العليل. وفي اجتهادي، كان استمرار سياسة التمييز والتفرقة الطائفية اكثر خطرا وضررا على الوحدة الوطنيّة وعلى مصير الوطن في المدى الطويل من التنديد بها عاجلا. واكبر دليل على صحة هذا الرأي ماحل بالعراق من تصدّع وتمزق في الوحدة الوطنية، وما حل ويحلّ بالاكثرية الشيعية العربية اليوم من ظلم،واضطهاد، وجور، وعسف، وتقتيل، وتعذيب، وتهجير، وتشريد، وسلب أموال، الى غير ذلك من المظالم البشعة التي ماكانت ،في اعتقادي، لتحدث لو كانت هذه السياسة الطائفية العنصرية قد اوقفت عند حدها منذ البداية. لقد ادى غضّ النظر أو السكوت على هذه السياسة الى تفاقمها يوما بعد يوم، والى امعان الاقليّة المتحكمّة في غيّها، لأنها لم تجد من يردعها عن هذا الغيّ حتى اوصلتنا الى هذه الحالة المأساوية التي تعاني منها الاكثرية الشيعية العربيّة، لابل الشعب كلّه، بما خلّفته من بلايا ومظالم بشعة ومن توتّر مستديم وعدم استقرار واهمال للقضايا الحيوية. وأخيرا، زجّتنا في حرب ضروس مدمّرة مع ايران دامت ثمان سنوات لم يكن لها اي موجب، ذهب ضحيتها مئات الالاف من القتلى والمعوقين.

ولذلك فان بقاء المشكلة الطائفية بدون حل الى هذا اليوم، واستمرار بلاياها ورزاياها وآثامها، تقع مسؤليّتها ليس فقط على دسائس المستعمرين ومطامع

محتكري السلطة، بل تقع ايضا ولحد كبير على زعماء ورجال الشيعة أنفسهم وهذا هو الدرس الذي ينبغي أن يعيه الجميع . ولنرجع الى الميثاق نفسه:

لو امعنا النظر في الميثاق، على ماجاء فيه من مآخذ ونواقص واضحة، لوجدنا في كثير من مواده حقائق ثابتة لايمكن انكارها ومطالب مشروعة ومعقولة بل ومتواضعة لايصح تجاهلها.

الم تكن التفرقة الطائفية حقيقة دامغة لايرقى اليها شك، يمارسها المتسلطون على الحكم بشكل مكشوف حتى بات الجهاز العسكري وجهاز الشرطة، وجهاز الادارة، الى غير ذلك، وكأنه حكر على فئة واحدة في الدولة تقريبا واصبحت اكثرية الشعب شبه محرومة من المساهمة في هذه الاجهزة وعلى الاخص الجهاز العسكري؟ ومن شاء ان يتأكد من هذه الحقيقة فما عليه الا ان يطلع على قوائم الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية منذ تأسيسها لحد الآن(١)، وكذلك على قوائم كبار الموظفين في الحكومة التي كانت تطبع وتنشر كل سنة أو بين آن وآخر.

ألم تمثل اكثرية الشعب بوزير واحد أو اثنين في مجلس الوزراء؟

ألم تحرم الاكثرية من التمثيل العادل في مجلس الأمة وفي سائر وظائف الدولة على الرغم من تحملهم نصيبهم من المساهمة في دفع الضرائب وخدمة العلم؟

هل يجوز، بعد هذا، الاستمرار في استئثار فئة واحدة بالسلطة والحكم واجهزته؟

وهل يمكن لاحد ان ينكر ان الحكومات تدخلت في الانتخابات وتلاعبت فيها واساءت استعمالها حتى اصبح المجلس لايمثل الشعب تمثيلا صحيحا؟ وهل المطالبة "بتعديل قانون الانتخاب على اساس ضمان الحرية المطلقة بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر" مطلب غير مشروع؟ وهل كانت المطالبة بأن تكون الانتخابات عل درجة واحدة مطلبا غيرمشروع؟علمابان مجموعات كبيرة من النواب

---

(١) كانت وزارة الدفاع العراقية تنشر في كل سنة في الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقيّة، قوائم بأسماء الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية الذين يحصلون على رتبة ملازم ثاني بارادة ملكية في العهد الملكي وبمراسيم جمهورية في العهد الجمهوري، الى ١٩٧. وبعد هذا التأريخ امتنعت وزارة الدفاع عن نشر قوائم المتخرجين.

في مجالس متعددة فيما بعد قد طالبت بان تكون الانتخابات مباشرة وقد تحقق هذا المطلب في سنة ١٩٥٢.

وهل كانت المطالبة بتدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق اسوة بالفقه السني مطلبا غير مشروع؟ وكيف كان يمكن للحاكم، المتخرج من كلية الحقوق، والمتمتع بسلطة قاضي شرع، ان يصدر حكما شرعيا بموجب الفقه الجعفري وهو لم يدرس ذلك الفقه في كلية الحقوق مما يضطره الامر لان يستفتي رجال الفقه في الاحكام التي يصدرها؟ وقد اثير هذا الموضوع نفسه في مجلس النواب في سنة ١٩٤٣ عندما ناقش المجلس لائحة قانون تنظيم المحاكم المدنية وانتهى الامر أخيرا بتوحيد قانون الاحوال الشخصية للطائفتين الجعفرية والسنية.

وهل كانت المطالبة بأن تشمل الاوقاف الاسلامية جميع الفئات الاسلاميـــــة وتصرف موارده‍ا على جميع الفئات الاسلامية بصورة عامة مطلبا غير مشروع؟ علما بان معظم الاوقاف (التي كانت ولاتزال تديرها مديرية الاوقاف العامة والتي كانت قد اوقفتها وقتئذ الحكومة العثمانية، هي املاك الدولة.) وكيف جاز السماح لمديرية الاوقاف العامة، ان تشرف على ادارة العتبات المقدسة الشيعية وليس فيها موظف شيعي واحد؟

وهل كانت المطالبة بصيانة الاخلاق ومنع البغاء مطلبا غير مشروع؟ علما ان وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي الاولى قد منعته فيما بعد.

وهل كانت المطالبة بان تراعى العدالة في توزيع مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية بين جميع السكان وجميع المناطق مطلبا غير مشروع؟

وهل كانت المطالبة بالاسراع بتنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي وتمليك الاراضي لاربابها بدون بدل مطاليب غير مشروعة؟

هل في هذه المطاليب المتواضعة مايفرق الصفوف ويمزق وحدة الامة ويثير التطاحن الطائفي؟ العكس هو الصحيح. فان تجاهل هذه المظالم وعدم الاستجابه لهذه المطاليب المشروعة والمعقولة هو الذي يسعّر الاحقاد ويثير الضغائن في النفوس، ويمزق وحدة الامة ويفرق الصفوف. وكيف تجرّأ الموالون للوزارة الهاشمية

الثانية ان يصفوا هذه المطالب العادلة بانها مفرّقة للصفوف وممزقة لوحدة الامة ومثيرة للتطاحن الطائفي(١)٠

---

(١) جاء في الصفحة ٦٦ من كتاب «المبادئ والرجال» لمؤلفه السيد محسن ابوطبيخ الذي كان عضوا في مجلس الاعيان وقتئذ واحد المشاركين في اجتماعات الصليخ، وقد وصف اجتماعه بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في داره في النجف الاشرف عندما دعي للبحث في موضوع الميثاق كما يلي:

"وبعد ان جلسنا خطب الشيخ -محمد حسين كاشف الغطاء- في الحاضرين، حاثاً على توحيد الكلمة ولمّ الشعث، ولكن سرعان ماأظهر احد اقارب الشيخ ورقة من جيبه وقال: ان الشيخ يأمر بان توقعوا على هذه الورقة، لكي تكون كمنهج لاعمالكم، وأساس مطاليبكم، وان مادوّن فيها، انما كان الذي تطلبونه من الحكومة، فلما تناولنا الورقة من يده وجدنا فيها اثني عشر مادة وكانت كلها صريحة في الامور التي تسبب التفرقة بين السنّة والشيعة، وكان قد دوّنها احد الشباب من الشيعة المشهورين. فقلنا له ياحضرة الشيخ ان ماتضمنته هذه الورقة خارج عن الموضوع الذي نحن مجتمعون بسببه اليوم، وان هدفنا اسقاط الوزارة فكيف يطلب منها مطاليب هي مستبعدة التحقيق، ولا يتصور في عالم الخيال ان تتنزل الحكومة على تنفيذها، ثم ان هذه المواد كلها تسبب التفرقة في حين ان حركتنا شعبية وليست طائفية، لهذا لايمكننا التوقيع عليها٠٠٠ (انتهى المقتبس)٠

في هذا المقتبس يعترف السيد محسن ابو طبيخ صراحة، ان الهدف من حركة الصليخ، كان مجرد اسقاط الوزارة ولم يكن لها ،اي حركة الصليخ هدف آخر٠ الأمر الذي يثبت ان رؤساء العشائر والسادة الريفيين الذين نفذوا الحركة، كانوا مجرد ادوات ودمى بيد يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان، صانعي الحركة٠ كان السيد محسن ابو طبيخ يرى أنّ المطالبة بوضع حد للتمييز الطائفي وتصحيح الغبن «مستبعدة التحقيق ولايتصور في عالم الخيال ان تتنزّل الحكومة على تنفيذها» على حد قوله٠ وكان يرى ان كل تنديد بالتفرقة الطائفية وما الحقته من غبن بحق الاكثرية الشيعية العربية، يعتبر عملا طائفيا يثير التطاحن الطائفي وليس من ورائه إلا الضرر الفادح٠ اما سياسة التمييز الطائفي او التفرقة الطائفية

ولو كان يس الهاشمي سياسيا بعيد النظر كما كان يتوقع المؤمنون بزعامته، وانا من بينهم، لكان استقبل هذه المطاليب برحابة صدر، ولكان فتح حوارا بنّاء، ولو سريا، مع زعماء الشيعة الدينيين منهم والمدنيين، ولكان حاول التوصل معهم الى حلول معقولة لحفظ وحدة الامة ولجمع صفوفها على اسس من العدالة والانصاف، او على الاقل -حتى لو لم يفتح حوارا مع زعماء الشيعة- لكان استفاد منها في بلورة سياسة ايجابية لمعالجة الشعور الشيعي العميق بالغبن والاجحاف، ولكان سحب من أيدي معارضيه كل حجةٌ و ظلامة كانوا يستغلونها لاثارة الشعب على حكمه ولكان خدم الدولة العراقية والأمة العربية خدمة لاتنسى، ولكان ترك في تاريخ العراق اثرا لايمحى.

تابع.....

التي كانت تمارسها الفئة الحاكمة وماسببّته من غبن بحق الاكثرية الشيعية العربية، فانها ليست عملا طائفيا ولاتثير التطاحن الطائفي. وباختصار فان موقف السيد محسن ابو طبيخ والفريق المناهض للميثاق، كان كمن يدعو للسكوت على التفرقة الطائفية والخضوع للغبن الذي يلحقه بحق الاكثرية الشيعيّة العربية.

وملاحظة اخيرة: عندما قال السيد محسن ابو طبيخ للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء إنّ هدفنا اسقاط الوزارة، هلاّ سأل نفسه ماهو الغرض من اسقاط الوزارة؟ اذا لم يكن الهدف من اسقاط الوزارة وضع حدّ للتمييز الطائفي وللاستئثار بالحكم من اقليّة حاكمة، فما هو الهدف من اسقاطها اذن؟

ثورات الفرات في منتصف الثلاثينات
ثورتا الرميثة وسوق الشيوخ ١٩٣٥
ثورة بني ركاب، ثورة الرميثة الثانية،
ثورة عشائر الاكرع ١٩٣٦

صدرت الارادة الملكية بحل المجلس النيابي في ٩نيسان ١٩٣٥، ثم عطل حزب الاخاء الوطني نفسه عن العمل في ٢٩نيسان ١٩٣٥، واندلعت ثورة الرميثة الاولى في ٧أيار ١٩٣٥ مما اضطر الحكومة الى ان تسوق قواتها الى هناك وتنذر العشائر المتمردة. واعلنت في ١١ أيار ١٩٣٥، الاحكام العرفية التي شملت ناحية الرميثة والمحلات المجاورة لها، وتم قمع الثورة من قبل القوات الحكومية. ثم صدر مرسوم الادارة العرفية بتاريخ ١٤أيار ١٩٣٥ والذي تم بموجبه تعيين هيئة المجلس العرفي لمحاكمة الثائرين.

وعلى اثر ذلك وجّه علماء الدين في النجف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ عبد الكريم الجزائري احتجاجا لجلالة الملك غازي طالبوا فيه بايقاف الحركات التأديبية من قبل الحكومة ومنع القوى العسكرية من الضرب والتعقيب حتى يحصل التفاهم والمفاوضة بين العلماء واولياء الامور (الحكومة). ولكن لا البلاط الملكي ولا الحكومة أعار هذا الاحتجاج أي اهتمام.

وبعد قليل من اندلاع ثورة الرميثة، اندلعت ثورة اخرى في قضاء سوق الشيوخ في ٩أيار ١٩٣٥[١]. وقد انتهت باحتلال الثوار مركز القضاء، اي قصبة سوق الشيوخ، ثم امتدت الثورة الى العشائر المحيطة بمدينة الناصرية (مركز لواء المنتفك، محافظة ذي قار حاليا). وكاد الامر يتفاقم بسقوط الناصرية نفسها في

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، صفحة ١٢٧، شرح بالتفصيل ظروف الثورة واسبابها.

بين الثوار لولا الوساطات والمفاوضات بين بعض الشيوخ الموالين للحكومة وبين الثوار. وقد قررت الحكومة تسيير قطعات من الجيش عن طريق الكوت والغراف لقمع هذا التمرد، وسافر وزير الدفاع جعفر العسكري الى الناصرية. وبانتظار وصول الجيش لقمع الحركة استدعى الى الناصرية بعض الرؤساء الثائرين وسألهم عن أهدافهم في الثورة فقالوا له:

" ان لنا ميثاقا يجب ان ينفذ. فاجابهم ان الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في الميثاق. واتفق الطرفان على ان يصدر الوزير البيان التالي وان يوقف حشد الجيش فلا يجرأ احد من الثوار في الحركة. وهنا نص الكتاب:

والى حضرات رؤساء عشائر المنتفك

بالاشارة الى مقابلتي والشيخ منشد الحبيب الذي دعيناه مع الشيخ موحان الخير الله والشيخ صكبان العلي وبقية رؤساء الغّراف والشيخ خيون آل عبيد في سراي الناصرية، ابدى عن لسان الحكومة بتبليغكم بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الاخلال بالامن الى ان تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء عن المطاليب التي ذكرتموها، والتي لم تصل الحكومة الى الان، وتقررها حسب الاصول. واني بلغت القيادة لايقاف تحشيد الجيوش في المنتفك وان ترسل فورا الى عشائر سوق الشيوخ ليعيدوا افراد الشرطة ومأموري الحكومة الى الناصرية باسرع وقت ممكن، ولاأرى بأسا ان تنتخبوا وفدا ليأتي الى العاصمة لمقابلة الحكومة معهم لمعالجة الحالة بصورة مطمئنة للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير الدفاع

جعفر العسكري(١) "

وعلى اثر اذاعة هذا البيان وجه الثائرون كتابا الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يخبرونه بالاجتماع الذي حصل مع وزير الدفاع والذي انتهى بالمهادنة مع الحكومة اعتمادا على وعد وزير الدفاع جعفر العسكري باسم الحكومة بالمفاوضة مع سماحة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، ثم قالوا له اذا لم تعطنا الحكومة رغائبنا على يدكم فاننا ثائرون ومطالبون بالحقوق الميثاقية مهما كلف الامر. وقد

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، ص١٣٢

رجوا منه ان يبعث اليهم برأيه وتعليماته. وعلى اثر الوساطات الكثيرة من بعض المدنيين الساكنين في مدينة الناصرية، وبتحريض من الحكومة، لدى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وجّه الشيخ الى وكيله في الناصرية، والى الثوار يطلب فيها منهم الاخلاد الى السكينة ريثما تتم المفاوضة بينه وبين الحكومة حسب وعد وزير الدفاع. وقد وزعت الحكومة نسخا كثيرةمن كتاب الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على العشائر لتكون على بيّنة منه كما وجّه يس الهاشمي كتاب شكر الى الشيخ محمد حسين على بيانه هذا.

ولكن بعد ان وصلت قطعات الجيش الى الناصرية، وبعد ان هيأت الحكومة القوة الكافية، قمعت الثورة بشدة واستمرت في اجراءاتها التأديبية ضد القائمين بها بعد ان اعلنت الاحكام العرفية لا في منطقة سوق الشيوخ والمناطق المجاورة لها فقط، بل ايضا في مركز لواء الناصرية حيث جرت المفاوضة بين جعفر العسكري والثائرين ألفّت الحكومة مجلسا عرفيا عسكريا لمحاكمة المشتركين في الثورة. واصدر وزير الداخلية، رشيد عالي الكيلاني، الى متصرفية لواء المنتفك كتابا سريا برقم م.خ. ١٧٥ بتاريخ ٤حزيران ١٩٣٥حول الاجراءات التي يجب اتخاذها بصدد الذين قاموا بالثورة ويهمنا ان نقتطف من ذلك الكتاب الفقرة التاسعة التي نصت على مايلي:

" توقيف جميع الاشخاص الساكنين في المدن والقصبات سواء من الموظفين او الاهلين والذين هم ذوو علاقة في حركة التمرد أو التحريض عليه وسوقهم الى المجلس العرفي لمحاكمتهم. "

واستنادا الى هذه لفقرة من كتاب وزارة الداخلية وجه متصرف لواء المنتفك، ماجد مصطفى، بتاريخ ٦حزيران ١٩٣٥ كتابا سريا الى مدير شرطة لواء المنتفك جاء فيه:

" لما كانت الاخبار التي توصلنا اليها وأقوال رؤساء العشائر المجاورين والذين كانت لهم يدا (كذا) في الحركة،وندموا اخيرا ،بان المحرك والمسبب لهذه الحركة هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ووكلاؤه المبثوثون في الفرات الاوسط والادنى، وان الاخيرين يعملون بايعاز من الشيخ المومى اليه، لانه قد اصدر اليهم عدة مناشير يحثهم فيها على الاتحـ

والتكاتف وترك الحزازات،ومقاطعة الحكومة، ومقاومتها، ولما كان للموظفين الجعفريين، وخاصة المدرسين وكبار التلامذة، اثرا فعّالا (كذا) في تشويش الرأي العام، وبث الدعايات السيئة ضد الحكومة فيرجى ان تضبط افادات كل من رؤساء العشائر الملمّح اليهم اعلاه، والمدرسين، وكبار التلامذة وبعض الموظفين الجعفريين اللذين تحوم حولهم الشبهة امام حاكم التحقيق، وان تؤمنوا ضبط المناشير المذكورة حالا وتسوقوا المجرمين الى ديوان المجلس العرفي العسكري وتعلمونا بالنتيجة.(١)

لقد كانت حصيلة الاجراءات التي اتخذت استنادا الى كتاب المتصرف هذا، ايقاظ النعرات الطائفية في العراق عامة، وفي لواء المنتفك خاصة، بشكل لم تعهد الدولة العراقية له مثيلا قبل ذلك. لقد سيق ابرياء كثيرون سواء من رجال العشائر أو رجال المدن أو المدّرسين أو التلاميذ الجعفريين ممن لم يكن لهم ضلع في الثورة. وان قراءة الفقرة التاسعة في كتاب وزارة الداخلية المنوه به اعلاه، وكذلك كتاب متصرف لواء المنتفك المعطوف على الفقرة المذكور، ان دلت على شيء فانما تدل على العقلية التي كانت تدار بهاشؤون الدولة العراقية ولاسيما في معالجة موضوع خطير كموضوع الغبن السياسي الذي كانت تتحسس به الاكثرية الشيعية العربية في العراق. وقدجاء في الكتاب السري عدد٢٥٧والمؤرخ في ٩مايس ١٩٣٥ الموجه من متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني مايلي(٢):

" كما اخبرت فخامتكم شفهيا ان الجعفريين بصورة عامة والفراتيين بصورة خاصة، متشبعون بافكار غير حسنة تجاه الحكومة ولم تنحصر هذه الافكار بالطبقة المثقفة فقط وانما قد سرت الى الرعاع من افراد العشائر وحتى الى الموظفين وان التعاليم التي صدرت من ذوي الافكار المتطرفة والعوامل الاخرى قد غذّت هذه الروح وعملت على تقويتها الى ان أدت الحالة الى حدوث الوضع الحاضر....

فعليه نرى ان الموقف يتطلب قيام الحكومة بحركات تأديبية شاملة من شأنها اعادة سيطرة الحكومة بالمعنى الصحيح وتطهير الأدمغة من هذه الافكار السيئة ولايمكن ذلك الا بجمع السلاح والقبض على عدد من رؤساء العشائر والقضاء على نفوذ العلماء بأية

---

(١)عبد الرزاق الحسني، المرجع السابق، ص ١٤٠

(٢) المرجع السابق

وكان من بين الذين احيلوا الى المجلس العرفي العسكري وحكم عليه في بادئ الامر بالابعاد الى الموصل، ثم بعد ذلك بالاعدام، ثم عفي عنه، السيد عبد المجيد محمود، مدير معارف لواء المنتفك، وهو المنصب الذي كان قد عيّنه فيه، بترشيح منّي، في سنة ٩٣٤ وزير المعارف صالح جبر، وقد اصبح فيما بعد وزيرا للاقتصاد في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة، ثم وزيرا للمالية في وزارة ارشد العمري الثانية، ثم وزيرا للاعمار في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة. لقد اشتغل هذا الرجل النشيط المثقف، خريج جامعة كاليفورنيا، ليلا ونهارا وبكل اخلاص وتفان مدفوعا بروح وطنية مثالية لنشر المعارف وفتح المدارس في ذلك اللواء المتخلف. لقد كان يقطع الفيافي والقفار والمستنقعات مخاطرا بسلامته للنهوض بالمهمة التي عهدت اليه بوطنية مثالية. وعندما احيل الى المجلس العرفي العسكري متهما بالتحريض على الثورة، نسب اليه احد اعضاء المجلس العرفي، السيد عبد الرحمن خضر، انه كان يعمل في نشر المعارف في اللواء المذكور بروح طائفية. فاجابه عبد المجيد محمود انه كان يعمل بروح وطنية مثالية لاتفرق بين العراقيين، وانه ماكان ليعمل بنشاط او همة اقل لو كان مديرا لمعارف لواء السليمانية او لواء الدليم (الانبار حاليا). ولا انسى يوم ذهبت الى سجن بغداد المركزي لزيارته لاهوّن عليه من وقع تلك الصدمة، فقد صعقت عندما رأيته محلوق الرأس بلباس المسجونين مكبلا بالحديد بيديه ورجليه جزاء وفاقا له على الجريمة النكراء التي كان قد اقترفها بحق الوطن في نشر المعارف والتعليم في لواء المنتفك!!! لقد سقت هذا مثلا على الاجراءات التعسفية التي اقترفت بروح طائفية بغيضة. (١)

---

(١) لقد تأثر يس الهاشمي من قساوة بعض الاجراءات التي اتخذتها القوات المسلحة ضد الثوار فأمر رئيس ديوان مجلس الوزراء ان يوجه الكتاب التالي الى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني
رئاسة ديوان مجلس الوزراء رقم ٣٩٥٢ تاريخ ١٠ آب ١٩٣٥

الى فخامة وزير الداخلية:

لقد لوحظ من مرفقات كتابكم المرقم خ/٢٥٠٨ والمؤرخ ٦ آب ١٩٣٥، ان بعض افراد

اما الكتاب الصادر من جعفر العسكري وزير الدفاع في الحكومة الهاشمية، والموجه الى رؤساء عشائر المنتفك بتاريخ ١٦مايس ١٩٣٥، فلم يقصد به الجد، بل كسب الوقت والالهاء ريثما يتم قمع الثورة، وهذا ماتم في الواقع.

لقد جاء في الكتاب السري المرقم س١٧٢/٥٢ والمؤرخ في ٢٢مايس ١٩٣٥ الموجه من متصرف لواء كربلاء صالح جبر الى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني، عن المقابلة التي كانت قد جرت بينه وبين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مايلي:

" واما الجملة الواردة في كتابه التي كان يشير فيها الى المفاوضات وماذكره في برقيته الى فخامة رئيس الوزراء في لزوم المسارعة الى اجراء المفاوضات، فقد ذكـــــرت

تابع.....

العشائر اضطروا الى بيع جميع مايملكون لتسديد الغرامات المفروضة عليهم، لهذا يود فخامة رئيس الوزراء اعارة هذه الجهة ماتستحقه من الاهتمام والتفضل باجراء مايلزم لرد الاموال المجباة على هذه الصورة وفسخ البيوع التي جرت بشأن الاموال اذا استحسنتم فخامتكم.

رئيس ديوان مجلس الوزراء

اما المرفقات التي يشير اليها كتاب رئيس ديوان مجلس الوزراء فهو الكتاب التالي المرسل من آمر رتل عزاوي رقم ١٢ تاريخ ١٩٣٥/٧/٢٠.

الى آمر قوة الناصرية ومن يهمه الامر

فقرة ٩ لقد ظهر لنا بعد انتهائنا من جولاتنا ان القوة؛ قد أثرت تأثيرا حسنا على عشائر الناحية وجعلتهم يهتمون الاهتمام الشديد في جمع الغرامات المفروضة عليهم بحيث صاروا يبيعون جميع مايملكون من الاراضي والنخيل والحيوانات حتى يتمكنوا من تسديد غراماتهم ولم يبق الا النزر القليل من الغرامات وهم مهتمون جدا بجمع الغرامات وتسليمها كما وان التأخير الذي حصل عندهم لم يكن ناشئا عن تمرد او عصيان او سوء نية وانما هو ناشئ عن عجز العشائر نظرا لسوء حالتهم الاقتصادية. "

ملاحظة المؤلف: والذي يشير الانتباه ان الكتاب الذي ارسله آمر الرتل، والذي ينم عن اصالة عربية، لم يثر انتباه وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني وانما أثار انتباه ياسين الهاشمي الذي لم يكن في وسعه ان يتحمل اضطرار العشائر لبيع جميع ماتملك لتسديد الغرامات فأصرّ على فسخ البيوع وارجاع المبيعات الى اصحابها.

استنادا الى بيان الحكومة على لسان الوسيط الحاج محسن شلاش وعلى لسان وزير الدفاع كما مر اعلاه ولغرض التطمين للقائمين بالحركات. وبالرغم من كل هذه التصريحات لم تتقدم الحكومة بالمفاوضة لحد الان وقد طلب مني ان اخبره اذا كانت الحكومة في الحقيقة تريد ان تجري معه المفاوضة ام لا. فاجبته باني لا اعلم برأي الحكومة في هذا الباب. فبينّ انه سيرسل كتابا يخبر فيه الشيخ منشد ورفاقه جوابا على كتاب ورد له منهم يطالبه فيه اعلامهم عن اجراء المفاوضة بان الحكومة لم تجر معه مفاوضة لحد الان. فالتمست منه ان يتريّث في كتابه الى ان اتصل بالحكومة واطلعه على رأيها في هذا الموضوع وقد وافق على ذلك وطلب مني الاستعجال في رد الجواب. وقد عرضت الكيفية على فخامة رئيس الوزراء واخذت جوابه على ذلك كما هو معلوم لدى فخامتكم ايضا. فاجتمعت بالشيخ محمد حسين وذكرت له بان الحكومة لازالت تعتقد بان من الراجح جدا بقاء الروحانيين بعيدين عن الاعمال السياسية المتعبة لهم والمشغلة لاوقاتهم وذلك حرصا على مصلحة الروحانيين انفسهم، وانها لم تطلب من الحاج محسن شلاش ان يتوسط لدى سماحته في اجراء المفاوضات التي اشار اليها. واما تصريح فخامة وزير الدفاع الذي كان يشير اليه في المفاوضة بينه وبين الحكومة، فان الرؤساء ورفاقه لم يمتثلوه، نظرا للاعمال التي عملوها بعد البيان في قطع الطرق وخطوط المواصلات وغير ذلك. وان الحكومة تؤكد رغبتها في ذلك. فشكرني على تبليغه جواب الحكومة الصريح هذا وسألني ماذا سيكون موقفه من الاشخاص القائمين هناك الذين وعدهم فخامة وزير الدفاع في بيانه المذاع عليهم في ان المفاوضة ستجري بينه وبين الحكومة عن الامور التي ذكرها، فانهم لايزالون ينتظرون النتيجة. فاجبته بأن لامانع من اخبارهم بأن المفاوضة هذه سوف لاتجري بينه وبين الحكومة نظرا لرغبة (يقصد عدم رغبة) الحكومة نفسها فذكر بانه سيكتب لمن يخبرهم بذلك.. "

انتهى المقتبس

وفي شباط ١٩٣٦ قامت حركة بني ركاب التي سويّت سلميا في آخر دقيقة وتبعتها ثورة الرميثة الثانية التي اندلعت في ٢١نيسان ١٩٣٦ والتي اقترف الجيش في قمعها باوامر صريحة صادرة من بكر صدقي منتهى القسوة في تقتيل الشيوخ والعجزّ والنساء والاطفال وحتى الجريحين والمستسلمين من الأسرى كما [illegible]

في الواقع بعد التحقيق. وقد دفعت هذه التصرفات عددا كبيرا من كبار ساسة العراق من السنة والشيعة على حد سواء الى الاحتجاج على المآثم التي اقترفت. ثم قامت ثورة عشيرة الأكرع التي كان السبب المباشر لاندلاعها القسوة التي اقترفت في قمع ثورة الرميثة الثانية. كما قمعت ثورة عشيرة الاكرع هي الاخرى بقسوة متناهية.

منهاج الحكومة الهاشمية وأسباب الثورة

وبعد ان استتب الأمر للحكومة أعلنت في ٥ تموز ١٩٣٥ منهاجها الذي نص على "احترام نظام الحكم في المملكة والقضاء على كل فكرة ترمي الى مس الاوضاع الدستورية الاساسية القائم عليها النظام". ومن الواضح ان هذه العبارة كانت ردا على حركات التمرد التي حدثت. ومع ان استعمال القوة لحفظ النظام ولحفظ هيبة الحكم امر ضروري، الا انه لابد ان تكون القوة مقرونة بالعدالة. ذلك لان احترام الناس لنظام الحكم لايفرض على الناس بالقوة والقسر وحدهما، بل يجب أن ينبع من رضاء الناس وقناعتهم بصلاح نظام الحكم وبعدالته. قال الخليفة الاول أبو بكر الصديق (رض) في اول خطاب له عندما ولي الخلافة "اطيعوني ما أطعت الله فان عصيته فلا طاعة لي عليكم" ومفهوم هذه المقولة في لغة العصر الحاضر، ان طاعة النظام والقانون ليست طاعة مطلقة وانما هي طاعة مشروطة بصلاح النظام وعدالته في نظر اكثرية المواطنين وقناعتهم الوجدانية على شرط ان يفسح لهم المجال للتعبير عن ارائهم وقناعاتهم بحرية تامة. وان خروج نظام الحكم عن العدالة في رأي اكثرية المواطنين يفقده كل حق في مطالبتهم باطاعة أوامره وقوانينه وانظمته، اي يفقده الشرعية التي تميّز الحكم عن التحكم والسلطة عن التسلط والعقاب عن الارهاب.

الانتخابات النيابية التي اجرتها وزارة يس الهاشمي
خطاب العرش وتجاهل المطاليب الواردة في ميثاق النجف

اجرت وزارة يس الهاشمي في ٤آب ١٩٣٥ الانتخابات النيابية بالشكل المعروف او المألوف، وتم افتتاح المجلس النيابي الجديد في ٦آب ١٩٣٥، بالقاء خطاب العرش الذي تجاهل المطاليب المذكورة في الميثاق، وتجاهل الغبن والاجحاف الذي كانت تشكو منه الاكثرية الشيعية، واعتبر جميع الاضطرابات مجرد "اخلال بالامن والنظام" ونتيجة "الجهل والطيش". ولو راجع يس الهاشمي نفسه لتحاشى ذكر هذه الاوصاف. لانه كان يعرف في قرارة نفسه ووجدانه ان مؤتمرات واجتماعات الصليخ وتحركات ساسة بغداد بصورة عامة، يضاف اليها ماكان يشعر به الشيعة من نقمة عارمة واستياء شديد جراء الغبن الذي اصابهم في الحكم الوطني، كل ذلك اضرم نار الاضطرابات التي لم يكن رجال العشائر الا وقودا لها. وقد ركز جميل المدفعي في رده علي خطاب العرش في مجلس الاعيان على "اجتماعات الصليخ" واعتبرها السبب في الاضطرابات الدامية التي وقعت -وهو على حق في ذلك- ولكنه هو الاخر، تجاهل موضوع الميثاق والمطاليب التي عبر عنها. على انه اذا لم يكن احد يأمل من جميل المدفعي الطيب القلب والسريرة، ان يرتفع الى مستوى رجل دولة، فان الكثيرين كانوا يتوقعون من يس الهاشمي ان يكون رجل الدولة المنتظر. ولكنه خيّب الآمال المعقودة عليه. لقد اعتبر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء المسئول عن الاضطرابات الدامية في الفراتين الاوسط والادنى، وانه كان يجب ان ينال العقاب اللازم لتوقيعه الميثاق المذكور.

قال الشيخ باقر الشبيبي نائب المنتفك عند مناقشة خطاب العرش في مجلس النواب: "ان حوادث الفترة لم تكن نتيجة جهل الناس وطيشهم -كما اشار وزير الداخلية- بل كانت نتيجة ظلم الادارة وعسفها. والتمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمردا على قوانين الدولة ونظمها، بل كان تمردا على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق، ان طغيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي

بعث الفتنة واحدث هذه الثلمة"(١) اما نفي الشيخ باقر الشبيبي ان تكون الحوادث نتيجة جهل الناس وطيشهم فهو عين الحقيقة،ولكن اعتباره ان الحوادث كانت نتيجة ظلم الادارة وعسفها،وان التمرد لم يكن في الحقيقة تمردا على قوانين الدولة ونظمها، بل كان تمردا على ظلم الذين كانوا يمثلون الدولة في تلك المناطق،فانه،في واقع الامر تملص من الحقيقة وتجاهل لها. ذلك ان توجيه تبعة الحوادث للموظفين الاداريين وحدهم لم يكن صحيحا. فالموظفون الاداريون تابعون لمن هو أعلى منهم مرتبة، وكان بامكان وزيرالداخليةأو رئيس الوزراء ان يردعهم عن غيّهم اذا وجدهم يسيئون الى واجباتهم وينحرفون عن طريق الحق. ان السبب الحقيقي للتمرد هو الشعور المتفشي لدى اكثرية السكان بالغبن والاجحاف الذي اصابهم في نظام الحكم القائم. وقد اشار الى هذا السبب بصراحة رؤساء العشائر الذين قاموا بالثورة في سوق الشيوخ في جوابهم على سؤال السيد عبد الرزاق الحسني عن أسباب التمرد حيث قال احدهم، الشيخ فرهود الفندي، انهم كانوا يطالبون:(٢)

" بالمساواة في الحقوق ورفع الحيف والظلم عن اكثريتنا الساحقة في البلاد العراقية."

وقد يعذر البعض، يس الهاشمي وحكومته على الامتناع عن مفاوضة الثوار ومن كان وراءهم بداعي ان مفاوضة المتمردين او من كان وراءهم كان سيضعف من هيبة الحكومة ويشجع المتمردين على تمردهم، ولذلك كان لابد ،في حسابهم، للحكومة من القضاء اولا وقبل كل شيء على التمرد تثبيتا لسلطة الدولة وحفاظا على هيبة الحكم في بلد متخلف مثل العراق. اقول ربما كان البعض يعذر يس الهاشمي وحكومته لو كانوا قد استفادوا من الحوادث المؤسفة المارة الذكر، بعد اعادة سلطة الدولة، وتعمقوا في تحليلها ودراستها توصلا لمعرفة الاسباب الحقيقية التي ادت الى تفجيرها لكي تكون اساسا لتصميم سياسة ايجابية لمعالجة الوضع من جذوره. ولكن مع الاسف لم يكلف يس الهاشمي وحكومته انفسهم بمثل تلك الدراسة الموضوعية، ولم تكن لديهم

---

(١)عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،الجزء الرابع،الطبعة الخامسة صفحة١٥٣

(٢) المرجع السابق، ص٥٤

[illegible] سياسة تهدف الى الاحتفاظ،دونما تغيير او تخفيف بالوضع القائم المتميز بالاهمال والتجاهل لمطاليب الشيعة وضرب كل من يتصــدى للدعوة لتغيير ذلك الوضع او انتقاده او كشف عيوبه ومساوئه.

اننا نظلم يس الهاشمي اذا وجهنا كل اللوم اليه. فان قسما كبيرا من اللوم بل اكثر اللوم، يجب ان يوجه الى الشيعة أنفسهم الذين لم يتمكنوا، بعد مرور خمسة عشر سنة على تأسيس الدولة العراقية، ان ينجبوا زعامة سياسية واعية مدركة لمهمتها الاساسية، وهي تحقيق اشراك حقيقي عادل فعّال للاكثرية الشيعية في الحكم ولاسيما في صنع القرار، وترفض بصراحة تامّة استئثار فئة واحدة بالسلطة والحكم واجهزته. والواقع ان حوادث وثورات ١٩٣٥ و ١٩٣٦قد برهنت على ان العراق كان يفتقر الى الزعامة السياسية الواعية والمدركة لمسئولياتها، سواء في الجهة الحكومية او في الميدان الشعبي، وسواء لدى الشيعة او لدى السنّة. اما الجهة الشيعية فقد كانت قيادتها السياسية موزعة بين رؤساء العشائر والسادة الريفيين، واغلبهم من الاقطاعيين الرجعيين، كما كان اكثرهم يركضون وراء ساسة بغداد لتحقيق مصالحهم ومآربهم واطماعهم الذاتية، ولم يكونوا اكثر من دمى في أيدي ساسة بغداد، يحركونهم كما يشاؤون او يستغلونهم لتحقيق مآربهم السياسية، وبين بقايا زعامة دينيّة(١) كانت قليلة التجربة والخبرة في الشؤون السياسية، ولم يكن يوجد انذاك بين المدنيين من الشيعة، زعامة سياسية رشيدة بمعنى الكلمة. وكان النفر القليل من الساسة الشيعة منقسمين على انفسهم، ولم يتفقوا يوما على منهج او صيغة تبلور مطالب وحقوق الشيعة، وكان اغلبهم، عدا نفر قليل منهم، اتباعا لغيرهم، لايجرأون على مهاجمة سياسة التمييز الطائفي او التفرقة الطائفية التي قام عليها نظام الحكم معتبرين هذا العمل،منقصة يجب ان يترفعوا عنها لكي لايتهموا باثارة النعرة الطائفية وتمزيق وحدة

---

(١)بعد نفي الشيخ مهدي الخالصي ونجله الشيخ محمد الخالصي الى خارج العراق في سنة١٩٢٣ وبعد تعهد المجتهدين بالانصراف الى الشؤون الدينية وعدم التدّخل في الشؤون السياسية، تقلّص كثيرا دور الزعامة الدينية في السياسة.

الامة.

اما الجهة السنية، حكومة ومعارضة، التي تتحمل قسطا كبيراً من مسؤولية ماحدث فقد كانت آنئذ تفتقر هي الأخرى الى الزعامة السياسية الناضجة، العميقة التفكير، والتي تدرك كنه الداء الذي كان يعاني منه انئذ الكيان العراقي، وهو أن استئثار فئة واحدة تمثل اقلية صغيرة من الشعب، بالسلطة والحكم واجهزته المدنية والعسكرية وحرمان اكثرية الشعب من المساهمة العادلة فيها غير صحيح، ولايمكن ان يدوم، وأن العنصر العربي الذي هو دعامة الكيان العراقي والعامود الفقري للدولة العراقية، اذا بقي منقسما على نفسه هذا الانقسام المؤلم لابد ان يؤدي الى زعزعة كيان الدولة العراقية في النهاية، اقول كان على الزعامة السنية ان تدرك هذا الداء وتصف الدواء الناجع له وتعتبر الثورات التي حدثت وقتئذ بمثابة توجعّات المريض وصيحاته، وكأنها دعوة للطبيب السياسي، الاجتماعي، لانقاذه مما كان يعاني منه من مرض وبيل.

ويلاحظ اني عند بحثي في هذا الموضوع لم اتطرق لذكر عامل رئيس كان هو المحرك الاهم في هذه المشكلة وفي استغلالها لتقسيم السكان الى شيع متخاصمة متنافرة بقصد الهائها عن تحقيق اهدافها الوطنية العليا، ذلك هو الاستعمار الاجنبي الذي نجح الى حد بعيد في تحقيق اهدافه فعمّق الانقسامات باغداقه السلطة والمنافع على جهة، وحرمان الجهة الاخرى التي تؤلف اغلبية الشعب، منها. ولم يكن هناك -مع الاسف- بين رجال الحكم من كان يملك بعد النظر والحنكة السياسية ليدرك هذه الخطة الجهنمية وهذه الاحبولة السياسية التي كانت تهدف الى تمزيق وحدة الأمة وتفريق صفوفها.

الاسباب الحقيقية لثورات الفرات
خلال الثلاثينات من هذا القرن

قلنا ان يس الهاشمي واعضاء وزارته قد تجاهلوا الاسباب والعوامل الرئيسية الاساسية لثورات ١٩٣٥-١٩٣٦ في الفراتين الاوسط والادنى، مع علمهم التام بها، لان الاعتراف بتلك الاسباب كان يستوجب، منطقا، معالجة الوضع في ضوئها، الامر الذي لم يكونوا بتاتا مستعدين لتقبّله، لأنه كان سيمس سيطرتهم السياسية بالذات،أي يمس جوهر المشكلة السياسية العراقية، وهي صيغة ١٩٢١ لحكم العراق. ولذلك رأينا يس الهاشمي ووزارته، ورجال الحكم بصورة عامة ينسبون تلك الثورات لاسباب لاتمت بصلة الى جوهر المشكلة، متجاهلين الاسباب والعوامل الحقيقيّة لها.

لقد جاء في كتاب وزير الدفاع جعفر العسكري المرقم س/٢٨٦ والمؤرخ في ٢١تموز ١٩٣٦ الموجه الى رئيس الوزراء مايلي(١):

اسباب الثورة:

١- الدعايات المضرة التي قام بها بعض رجال ومعارضي الحكومة وقد لعبت ايادي خفية لاشعال نار الفتنة واحراج موقف الحكومة وكانت الدعايات ترمي الى:

آ- التحريض ضد التجنيد.

ب-تهييج العواطف الدينية بسبب منع السبايا والمآتم في ايام عاشوراء.

ج- الاشاعة بان الحكومة تنوي تعميم السفور ولبس القبّعة.

٢- طمع بعض الرؤساء في الاستفادة من الصيد في الماء العكر.

وزير الدفاع
جعفر العسكري

وكذلك كان قد وجه وزير الدفاع جعفر العسكري كتابا سريا برقم ٣٣٩ وبتاريخ ١٩٣٦/٦/٣٠الى رئيس الوزراء ضمنه تقرير رئيس اركان الجيش طه الهاشمي عن

---

(١) المركز الوطني للوثائق، العراق، رقم د/٦/٣ع

اسباب حركة التمرد في الفراتين الاوسط والجنوبي في سنتي ١٩٣٥و ١٩٣٦، جاء فيه(١):

تقرير طه الهاشمي - رئيس اركان الجيش-
عن اسباب الثورات

لم تظهر اسباب التمرد بصورة واضحة ولعل المجلس العرفي يستطيع الوصول الى معرفة الاسباب الحقيقية. والواضح من المعلومات التي استقيتها ان التمرد نشأ من اسباب مختلفة لاترابط بينها، وقد ايد بعضها البعض الاخر، وشجعت المتمردين على العصيان، وقد تتلخص الاسباب المذكورة في مايلي:

اولا- الاسباب الادارية:

آ- سوء ادارة بعض الموظفين الصغار.

ب- اهمال الموظفين الكبار وتخليهم عن التفتيش والاتصال المباشر مع موظفي الادارة والرؤساء.

ج- ميل بعض موظفي الشرطة للتقليل من شأن الحركات العدوانية التي يتظاهر بها الرؤساء والسراكيل من وقت لآخر.

ثانيا- الدعايات المضرة:

آ- سعي بعض العلماء واتباعهم الى تضليل الرؤساء والسراكيل.

ب- نشر الدعايات المضرة لحث القبائل على التمرد ومن جملتها قضية السفور ولبس القبعة ومنع المآتم وغير ذلك.

ج- اساءة سمعة الحكومة بنشر اخبار كاذبة.

ثالثا- الاسباب الشخصية:

آ-اتصال بعض المعارضين بالرؤساء وحملهم على المخالفة بالذات او بالواسطة.

ب-محاولة بعض الرؤساء والسراكيل الانتقام من زميله الرئيس والسركال والنائب.

ج-اعتقاد بعض الرؤساء والسراكيل بأن المشاغبة والقيام بالحركات المعادية تساعده على الحصول على مايبتغيه من نيابة او مقاطعة او غير ذلك.

---

(١) المركز الوطني للوثائق، العراق، رقم د/٦/٣/ عدد ٦

د- سعي الرؤساء المنفيين لاجبار الحكومة على ارجاعهم من المنفى. وليس من شك في ان من اهم اسباب التمرد سعي القبائل الى التملص من احكام قانون الدفاع الوطني.

ثم بحث التقرير في مسائل كثيرة منها شدة المقاومة، والاتفاقات بين القبائل، واستعداد القبائل للتمرد، والتدابير العسكرية (الجيش والدرك والشرطة)، والادارية (خاصة شؤون الاستخبارات)، والانشائية (طرق المواصلات، الاهوار والمستنقعات، الجداول والاقنية، المخافر)، والسياسية الواجب اتخاذها، ثم جاء في التقرير:

لامندوحة من استعمال الشدة مع المتمردين،والشدة علاج شاف لاستتباب الامن في مثل هذه المناطق غير المستقرة. وقد ظهرت اخطاء سياسة اللين مع القبائل في فرص متعددة، ولعل العفو العام الذي شمل المتمردين في حادثة القيام بالتمرد في السنة المنصرمة مما شجع المتمردين على القيام بالتمرد،ولذلك يجب معاقبة المسببين لهذه الحركة والذين رتبوا التمرد وقادوا الرجال للقتال، عقابا شديدا.

ومن جهة اخرى يجب حرمانهم من الحقوق التي يتمتعون بها ولعل انجع سياسة في هذا الباب اجلاء العشيرة من اراضيها واسكانها في محل آخر مجتمعة او متفرقة ويجب تطبيق هذه السياسة على بني عارض.

ويختتم التقرير باعطاء نظرة للمستقبل حيث يقول:

"لقد اتضح.. انه يتوقع من حين الى اخر تمرد بعض القبائل في لوائي الديوانية والمنتفك بالرغم من الحركات التأديبية التي قام بها الجيش والشرطة. وسوف لاتتخلى القبائل عن التمرد الا اذا جردت من سسلاحها ووزعت الارض بينها توزيعا عادلا. وليس من شك ان تجريد القبائل من سلاحها يتطلب زيادة قوة الجيش اذ ان الجيش بقوته الحالية لايتمكن من تطبيق خطة جمع السلاح من القبائل بصورة عامة...

العميد رئيس اركان الجيش

طه الهاشمي

من قراءة ماتقدم يتبين لنا ان يس الهاشمي واعضاء وزارته وكبار المسؤولين، قد تجاهلوا الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحقيقية العميقة للثورات أو حركات التمرد الآنفة الذكر ونسبوا حدوثها لأسباب ثانوية لم تكن تتصل بجذور المشكلة. وما عدا ماذكره رئيس اركان الجيش العميد طه الهاشمي من ضرورة توزيع الاراضي توزيعا عادلا، فان مقترحاته كلها كانت تدورحول"استعمال الشدة" و"الحرمان من الحقوق" و"اجلاء العشائر من اراضيها .." وغيرها من الاجراءات القمعية. وهكذا فاننا لم نجد في ماطلعنا عليه من كتب وتقارير المسؤولين عن الثورات الآنفة الذكر اي ذكرللاسباب والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت في الواقع من الاسباب الحقيقية التي هيأت الأجواء لتفجير حركات التمرد. الايبدو مستغربا ان يقول رئيس اركان الجيش وقتئذ،طه الهاشمي،وقد اصبح فيما بعد رئيسا للوزراء، ورئيسا لحزب سياسي،" لم تظهر اسباب التمرد بصورة واضحة ولعل المجلس العرفي يستطيع الوصول الى معرفة الاسباب الحقيقية!!!

واكثر من هذا، ان يحصر رشيد عالي الكيلاني، رئيس الوزراء السابق ووزير الداخلية الذي اشرف بنفسه على قمع الثورات الانفة الذكر، اسبابها بدس المناوئين للوزارة الهاشمية، وسوء الادارة في بعض الالوية، وجهل العوام للفوائد التي تجنيها البلاد من تنفيذ قانون الدفاع الوطني،(١) الا يدعو هذا التجاهل المتعمد للاسباب الحقيقية الى السخرية والالم في عين الوقت.

مقارنة بين ثورات الفرات والاضراب العام لاصحاب الحرف والصنائع

وفي هذا الباب قد يكون من المناسب ان نقارن بين الكتب والتقارير التي اوردنا نتفا منها اعلاه وبين المذكرات التي كتبها (بتكليف من الملك فيصل الاول حسب ماهو معروف) المستر ادموندس EDMONDS، معاون مستشاروزراة الداخلية، عن

---

(١)صفحة ١٨٣من الجزء الرابع من كتاب تاريخ الوزارات العراقية، لمؤلفه السيد عبد الرزاق الحسني، الطبعة السادسة، بيروت ١٩٨٢

الاضراب العام الذي قام به اصحاب الحرف والصنائع في اوائل صيف ١٩٣١ والذي استمر اسبوعين كاملين وانتهى بنجاح المضربين في تحقيق الاهداف التي كانوا قد استهدفوها من اضرابهم. مع العلم ان هذا الحادث، على اهميته، يعتبر امرا ثانويا بسيطا بالقياس الى الثورات المسلحة التي حدثت في الفراتين الاوسط والأدنى في سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ومع ذلك فقد اهتم الملك فيصل الاول، وقتئذ بدراسته توصلا لاستنتاج العبر التي يمكن ان تستخرج منه.

قال المستر ادموندس:

"قام اصحاب الحرف والصنائع في اوائل صيف عام ١٩٣١، باضراب عام استمر اسبوعين كاملين وانتهى بنجاح المضربين في تحقيق الاهداف التي كانوا قد استهدفوها من اضرابهم. مع العلم ان هذا الحادث، على اهميته، يعتبر امرا ثانويا بسيطا بالقياس الى الثورات المسلحة التي حدثت في الفراتين الاوسط والادنى في سنتي ١٩٣٥و ١٩٣٦ ومع ذلك فقد اهتم الملك فيصل الاول، وقتئذ بدراسته توصلا لاستنتاج العبر التي يمكن ان تستخرج منه.

لقد قام المستر ادموندس، بدراسة عميقة للاضراب العام المذكور وقدم ثلاث مذكرات -المذكرة الاولى برقم ٨٦ وبتاريخ ٢١تموز ١٩٣١، ومذكرة ثانية برقم ٨٨ وبتاريخ ٢٢تموز ١٩٣١، والمذكرة الثالثة بتاريخ ١٩٣١/١٠/١٠. وجاء في المذكرة الاخيرة مايلي:(١)

الفقرة ٧- هناك نقطة اشير اليها في الفقرة ٨من المذكرة الاولى والفقرة ٧من المذكرة الثانية- اعني شعور الشيعة المذهبي يستحق العناية والالتفات. اني اعتقد ان عداء الشيعة الكامن لما لايزال يعتبر حكومة سنية قد ازداد ازديادا كبيرا واني اعترف بان هذا يناقض ماكان يمكن ان اتكهن به منذ سنتين او ثلاث سنوات قبل الان نظرا الى انتشار التهذيب ونمو الاحساسات الوطنية. والشعور الحالي يختلف اختلافا كبيرا عن صرخات امين الجرجفجي الفارغة في سنة ١٩٢٧، ويظهر ان هذا الشعور قد سرى الى الطبقات الدنيا في شكل سياسي الصبغة اكثر من ذي قبل. كما انه يظهر كذلك ان التهذيب وحتى

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق العراقية، اضبارة رقم د/٣/٦ لسنة ١٩٣١

تعيين الشيعة للمناصب الحكومية العالية قد جعل الطبقة المفكرة اشد شعورا من ذي قبل بحالتهم الادنى (بالنسبة الى السنّة) التي يجب ان تدوم الى حين.

الفقرة ١٠- لنعد ثانية الى مصدر اسباب الاضراب. اني اظن ان حدوث الاضراب يمثل الاضرار المنطوية على خنوع مجلس الامة اكثر مما ينبغي. ان قانون رسوم البلديات ،على ماأتخطر، كانت قد وضعت مسودته لاول مرة في سنة ١٩٢٤ ثم اضيفت الى المسودة الاصلية اضافات مختلفة في تواريخ مختلفة بين ١٩٢٥ و١٩٢٧ يعني في اثناء مدة من اليسر الاقتصادي النسبي ثم عرض على مجلس الامة في احوال تختلف كثيرا وعلى ماأعتقد بدأ شيء من النقد فخنق خنقا محكما. ان مجلس الامة في الاجتماع الاخير درّب على الاطاعة تدريبا يضاهي تدريب كتيبة من كتائب الحرس مضاهاة لاتنقص من سمعة الاخيرة. وهذا اغراق في الامر وفات الوزارة ملاحظة اشارات الخطر.

الفقرة ١٣- مهما يكن الشكل الظاهري الديموقراطي للحكومة، ان السلطة الادارية هي في الحقيقة، الكل في الكل تقريبا من حيث القوة حتى انها تصنع الاشكال الديموقراطية في القالب الذي تهواه وذلك -مثلا-بترشيح الاشخاص للانتخابات نوابا في مجلس الامة. ومن الان لبضع سنوات يتحتم ان تبقى الادارة اوتوقراطية (اي مطلقة) الى حد ما اكبر او اصغر، ولكن نظرا لانتشار التهذيب ووسائل المواصلات انتشارا سريعا والى مواطن الضعف في الفقرة ١٢ أنه لمن المهم اشد الاهمية ان تقوم هذه الادارة الاوتوقراطية بدور القائد السائر في المقدمة لابدور السائق الدافع في المؤخرة، وان تكون حقيقة عامل خير واحسان، ولاجل ان تكون كذلك ينبغي ان تتفهم بروح ملؤها العطف عقلية واماني جميع ماهناك من شتى العناصر التي تختلف عن الطبقة الحاكمة الصغيرة.

الخدمة العسكرية

ومن اهم المشاكل التي جابهت يس الهاشمي هي مشكلة خدمة العلم، او كما تسمّى عند الناس بالتجنيد الاجباري.

في شباط ١٩٣٤ صدر في زمن وزارة جميل المدفعي، قانون خدمة العلم، على ان يكون تنفيذه معلقا بقرار يصدر من مجلس الوزراء. وقد اعتبر في وقته اصدار هذا القانون دليلا على اكتمال استقلال العراق. وفي ١٢حزيران ١٩٣٥، قرر مجلس الوزراء برئاسة يس الهاشمي تنفيذ القانون المذكور وصدرت الارادة الملكية بذلك. وقد اعتبر هذا العمل دليلا على قوة العزيمة السياسية لوزارة يس الهاشمي وعلى ان العراق اخذ يمارس سيادته ممارسة كاملة غير منقوصة. وعلى اثر الشروع بتنفيذه تتابعت الثورات والمجابهات المسلحة في مختلف انحاء العراق- فبالاضافة الى الثورات التي سبق ذكرها، اذكر الحركة التي قامت في٣١آب ١٩٣٥في «المدَينَة» وهي ناحية تابعة لقضاء القورنة في لواء البصرة، وحركة اليزيديين التي اندلعت في١٧تشرين الاول سنة١٩٣٥ضد التجنيد الاجباري فجردت الحكومة قوة من الجيش قمعت ثورتهم وقضت عليها.

ماالسبب ياترى في هذا الرفض للخدمةالعسكرية الاجبارية؟ السبب في تقديري واضح. ففي وضع يعمّه الجهل والامية وتسوده التناقضات السياسية من جهة، والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية الحادة من جهة اخرى، يصعب تقبل الناس لقانون التجنيد الاجباري. فلم يكن العراق مهيئا لذلك القانون العسكري،وذلك لأن الشروط الضرورية لنجاح تنفيذه لم تكن مكتملة، ومن هذه الشروط توفر الوعي لدى المكلفين بخدمة العلم بوجود الدولة اولا، ومن ثم بعدالة انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ثانيا. كيف يدعى مواطن للدفاع عن كيان او مؤسسة لم يدرك بعد وجودها. ثم، لو كان مدركا لوجودها، كيف يدعى للدفاع عن انظمة يعتقد في قرارة نفسه انها انظمة ظالمة لاتستحق ان يدافع عنها؟وهذا الوعي بوجود الدولة لم يكن متوفرا لدى الاكثرية الساحقة من الناس، وكل من كان يحتك بعامة

الناس، ولاسيما طبقة الفلاحين، الذي كان عبأ التجنيد الاجباري يقع على عاتقهم بالدرجة الاولى. كان يسمعهم يقولون بصراحة انهم ليسوا مستعدين ان يموتوا دفاعا عن ملكيات الاقطاعيين وغيرهم من مالكي المزارع الكبيرة، وعن قصورهم وبذخهم وترفهم، او عن قصور الافندية والبكوات وثرواتهم، او عن وضع يجعل الحكم او السلطة واجهزتها العسكرية والمدنية حكرا على فئة واحدة. في وضع مثل هذا يكون تنفيذ قانون التجنيد الاجباري ضربامن المغامرة،كان من المفروض في سياسي محنّك مثل يس الهاشمي وغيره من الساستان يدركوهاويتداركوهاقبل الاقدام على تشريع القانون، واذا كان قد شرّع قبل الاقدام على تنفيذه. كان عليه،قبل غيره،ان لايقدم على تنفيذ القانون قبل ان يوجد قناعة لدى الناس بان الدولة سائرة الى تحقيق العدالة السياسية وتغيير ماكانت تشعر به اكثرية الشعب من غبن سياسي، والى تأمين مستوى مقبول، او على الاقل حد ادنى من العدالة الاجتماعية التي تعرف الناس بالدولة وتحسسهم بوجودها بمختلف انواع الخدمات والضمانات الاجتماعية التي تقدمها لهم،وبتوزيع عادل للاراضي الزراعية،وبقوانين لحماية العمال وانصافهم وبوضع حد ادنى لاجور العمال الى غير ذلك. وبهذه الوسائل يقضي على قسم من التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحادة. وكان على يس الهاشمي ان يدرك انه بدون هذه التمهيدات،وبدون ايجادمقدارمن التوازن السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين مختلف الفئات والطبقات التي يتكون منها المجتمع العراقي لابد ان تجابه تنفيذ قانون خدمة العلم صعوبات جمّةكماثبت في الواقع،لاسيما وان صدور الارادة الملكية بتنفيذ القانون جاء في ١٢حزيران١٩٣٥ اي بعد تفجّر الاضطرابات المسلحة الدامية التي حدثت في اوائل مايس بمدة.

ثم ان الانسان المفكر ليعجب كيف تفوت على ساسة العراق وقتئذ هذه التناقضات البديهية التي كان من المفروض فيهم ان يدركوها بداهة. ويعملوا جاهدين لحلها. فالذي يسنّ قانون خدمة العلم ويقدم على تنفيذه ويدعو الناس للدفاع عن النظام وعن الاوضاع الدستورية التي يقوم عليها، لايقدم على تشريع قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، وقانون منح اللزمة رقم ٥١

لسنة ١٩٣٢بالشكل الذي تم فيه تشريعهما واللذين مكّنا المتنفذين من شيوخ العشائر ورجال المدن، من نهب اراضي الدولة بدون تحديد ولا ثمن، واللذين كانت نتيجتهما توزيع اراضي الدولة اسوأ توزيع، كما كانت نتيجته حرمان مجموع الفلاحين ولاسيما في القسم الاوسط والجنوبي من العراق، حرمانا يكاد يكون تاما من الاراضي التي كانوا يحرثونها . كذلك من يقدم على سنّ قانون خدمة العلم لايقدم على سنّ قانون حقوق وواجبات الزرّاع رقم ٢٨لسنة ١٩٣٣ الذ ي جعل من الفلاحين شبه عبيد . كيف اقدم ساسة العراق، وخاصة يس الهاشمي، على اقتراف هذه التناقضات الصارخة؟

ومما يثير الدهشة ان يس الهاشمي لم يتعظ بالمقاومة التي جوبه بها مشروع خدمة العلم، ولاسيّما من قبل الشيعة، عندما عرضته وزارة جعفر العسكري في سنة ١٩٢٧ . وقد اوضح الاستاذ القيسي في كتابه "ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية" تفاصيل وافية عن نشاط حزب النهضة وجريدة النهضة في مقاومة المشروع مما ادى الى توتر اجتماعي وانتشار روح العداء لرجال الحكومة وعلى الاخص لياسين الهاشمي في الاوساط الشيعية، كما ادى الى استقالة احد اعضاء الوزارة، وهو السيد عبد المهدي المنتفكي وزير المعارف وعضو حزب الشعب، الذي كان يرأسه يس الهاشمي، على الرغم من ان منهاجه ،أي حزب الشعب، كان ينص على التجنيد الاجباري، وذلك في ٧حزيران ك١٩٢٧، وتعيين يس الهاشمي وزيرا للمعارف بالوكالة في ٣تموز ١٩٢٧ . وكان رفض الشيعة وزعامتهم السياسية لمشروع خدمة العلم منطقيا نابعا من شعورهم العميق بالغبن الذي اصابهم في صيغة ١٩٢١ من الحكم الوطني، ذلك الحكم الذي قدموا من اجل تأسيسه تضحيات جسيمة لم يقدم مثلها غيرهم.

وفي خلال السنين ١٩٣٤ و١٩٣٥ و١٩٣٦ اتذكر اني كنت التحدث في مناسبات عديدة مع رستم حيدر رئيس الديوان الملكي وقتئذ، وكنت معاونا له، حول حوادث العصيان او الثورات التي تتابعت في منطقة الفرات الاوسط وخارجها، والتي قمعها الجيش بقسوة متناهية، وماايقظته من نعرات طائفية ذميمة تميز بها

ذلك العهد، وكنت اتسائل هل لايوجد في هذه الحكومة رجل قادر على معالجة هذه المشاكل بعقل راجح وصدر رحب وروح حيادية، وهي مشاكل لايستعصي حلها على العاقل اللبيب، وكان المفروض في يس الهاشمي ان يكون الشخص المرتجى لهذه الملمّات. وكان رستم حيدر يتملص من الجواب على ملاحظاتي هذه ولايفصح عما يدور في خلده، ويلوذ بالسكوت، واذا نطق يقول ان شاء الله تتحسن الاوضاع، ولابد من الصبر. واعتقد ان السبب في سكوته انه كان من أصل لبناني وينتمي الى أسرة شيعية، ولايستطيع ان ينتقد اوضاع الحكم بصراحة لئلا يتهم بالطائفية، ولانه كان يضمر في اعماق نفسه تقديرا بالغا وعقيدة لاتتزعزع في شخص يس الهاشمي، الذي كان يعتبره الشخص الوحيد، بعد ان غيّب الموت الملك فيصل الاول، المؤهل والقادر على النهوض باعباء الحكم في العراق ومعالجة مشاكله، وكأن لسان حاله يقول: اذا كان يس الهاشمي غير قادر على النهوض بأعباء الحكم ومعالجة مشاكله فلا يوجد شخص اخر قادر على معالجتها. وكنت اشعر بحزن شديد من جراء تلك الحالة المؤلمة، وذلك الجو المشحون بالنعرات الطائفية و،قد انطلقت من عقالها فسممت اجواء العراق وقتئذ.

وبالنظر لأني كنت وقتئذ موظفا في الحكومة ولايجوز لي التدخل بصراحة في الشؤون السياسية، فقد كتبت بأمضائي في مجلة الاعتدال التي كانت تصدر وقتئذ في النجف مقالين تعرضت فيهما للطائفية بشكل غير مباشر. وكان عنوان احد المقالين وقد صدر في العدد الثامن بتاريخ كانون الثاني ١٩٣٦:

"العدل الاجتماعي اساس الوحدة في الدولة"

جاء فيه:

" ان من اهم الضرورات لمناعة الدولة ان تكون تنظيماتها وعلاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل من العدل والانصاف يستثير في الاكثرية الساحقة من سكانها شعور الاخلاص وروح التضحية في سبيل المحافظة على كيانها. وان هذا الشعور وهذه الروح هما في الحقيقة اساس مايسمى بالتماسك او الالتحام السياسي (PoliticalCohesion) اي ائتلاف المواطنين ائتلافا يساعد على تكوين وحدة

سياسية حقيقية بينهم".

ثم قلت في المقـال:" ان عملية التوحيد سياسيا بين الافراد وتشكيل امة موحدة ودولة منيعة منهم تقوم على عدة عوامل وعددت العوامل ثم قلت:

" ولكن العامل الذي يشد ازر هذه العوامل الموحدة بوجوده ويفت في عضدها بفقدانه، هو عامل العدل الاجتماعي، ذلك العامل الذي اذا فقد اصبح الافراد عرضة للتشتت بالرغم من جميع العوامل الموحدة، واصبحت الوحدة، بل والدولة، عرضة للتفسخ. وبالعكس فان وجود عـامل العدل الاجتماعي يقلل من آثار عوامل التفريق الاجتماعي، بل ويزيل تأثيرها بتاتا في بعض الاحيان كما هي الحالة في سويسرا التي هي المثل البارز للوحدة السياسية المتينة المؤلفة من عناصر شتى لاتجمعها جامعة قومية ولا لغوية ولادينية.... ومع ان العوامل التاريخية كانت ذات اثر رئيسي في تكوين هذه الوحدة، غير ان الفضل في ديمومتها ومناعتها يرجع لدرجة كبيرة لعامل العدل الاجتماعي الذي قضى على كل تذمر وجعل شعور الارتياح يعم البلاد السويسرية من اقصاها الى ادناها. اما اذا وجد عامل العدل الاجتماعي مع عوامل اخرى موحدة تؤيده في مهمته في تعزيز التماسك والائتلاف السياسي فالخير كل الخير والبركة كل البركة في وحدة سياسية متينة ودولة منيعة قوية.

هذا من وجهة العلاقة بين العدل الاجتماعي ووحدة الدولة واستقرارها. ولكن توجد وجهة اخرى هي العلاقة بين العدل الاجتماعي ومشروعية الدولة....

ذلك المبدأ (العدل الاجتماعي) هو المقياس الوحيد الذي توصل اليه الفلاسفة السياسيون في قياس صلاح الدولة او فسادها. والذي يجعل ممارسة الدولة لسلطتها الاكراهية على افرادها ممارسة مشروعة. والدولة كمؤسسة انما يعترف لها بما تملك من سيادة وتمارس من سلطة اكراهية على مواطنيها لكونها انشأت لتحقيق اهداف اخلاقية اجتماعية سامية معينة، وهذه الاهداف السامية يلخصها العدل الاجتماعي: وكلما تقاعست الدولة عن استهداف العدل الاجتماعي،وكلما ابتعدت في سلوكها عن تحقيقه، بهذه النسبة تضمحل مشروعيتها (شرعيتها). وبالعكس كلما بذلت من الجهود لتحقيق هذا المبدأ

زادت مشروعية (شرعية). ثم بحثت في معنى العدل الاجتماعي وعددت عناصره.

وبعد صدور المقال ،بعثتُ بنسخة من ذلك العدد الى رئيس الوزراء يحى الهاشمي، وكتبتُ على الغلاف "يرجى من فخامة الرئيس الاهتمام بمطالعة هذا العدد".

انقلاب بكر صدقي
والاطاحة بوزارة يس الهاشمي الثانية
وتأليف وزارة حكمة سليمان

لم يطل عمر الوزارة الهاشمية الثانية هي الأخرى، إلاّ سنة وسبعة أشهر واثني عشر يوما، فقد اطاح بها الانقلاب العسكري الذي حبكه حكمة سليمان وبكر صدقي والذي فجّراه في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، وحلّت محلها وزارة حكمة سليمان التي انبثقت عنه. وهكذا زجَّ المتصارعون على الحكم ،من رجال الاقلية الحاكمة بالجيش ،منذئذٍ في السياسة، وادخلو العراق في دوامة من الانقلابات العسكرية، واحدا تلو الآخر، واصبح ضباط الجيش الذين تنتسب اكثريّتهم الساحقة الى تلك الاقلية الحاكمة، يلعبون هم والساسة المدنيون من تلك الاقلية، الدور الرئيس في الحكم، وفي تأليف الوزارات، واسقاطها، وفي صنع القرار، وفي اللعب بمقدّرات العراق، والتصرّف بشؤونه المصيرية، بمعزل عن الشعب وبدون استشارته..

وهكذا، تمّ عمليا وواقعيا، تعطيل القانون الاساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ وإن بقيت احكامه ونصوصه خلال تلك الفترة نافذة المفعول نظريا وقانونيا الى ان ألغي رسميا في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨..

لقد كان الشخصان البارزان في هذا الصراع على الحكم بين اجنحة الاقلية الحاكمة، رشيد عالي الكيلاني، وحكمة سليمان. غير ان الحوادث التالية المتمثّلة بانقلاب بكر صدقي، العسكري، والاطاحة بوزارة يس الهاشمي الثانية، قد أثبتت ان اللاعب الاهم في تلك الفترة في حبك تلك المؤامرات، بدءاً بمؤامرة الصليخ، هو حكمة سلمان، وقد كان هدفه الوحيد ،علي مايبدو، في حبك تلك المؤامرات، هو الصعود الى قمة الحكم وتولّي رئاسة الوزارة بقوة الجيش. وهذا هو السبب الحقيقي لرفضه تولي وزارة المالية في وزارة يس الهاشمي الثانية، لانه كان مصمما على الاطاحة بها، ولم يكن سبب الرفض لأنه لم يُمكّن من تولي وزارة الداخلية في تلك

الوزارة كما قبل وقتئذ.

لقد اثبت حكمة سليمان (الذي يرجع الى أصل مملوكي، اي الى جورجيا التي يرجع اليها ستالين، دكتاتور الاتحاد السوفييتي) في هذا الصراع على الحكم، انه كان وقتئذ من امهر المتآمرين السياسيين في العراق. وقد تجلت مهارته وبراعته هذه ليس فقط في حبك الانقلاب العسكري الآنف الذكر، بل تجلت ايضا في نجاحه في استدراج جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي وجماعة الاهالي للتعاون معه ومع بكر صدقي وزمرته من الضباط العسكريين في ذلك الانقلاب، وبعد نجاحه، اي الانقلاب، في اشراكهم في الوزارة التي انبثقت عنه. لقد كان نجاح حكمة سليمان في اشراك هذه الجماعة التي عُرِفَ عنها الترفّع عن الانقلابات العسكرية والتمسك بالاساليب الديموقراطية السلمية، امرا مثيرا للاستغراب والدهشة حقا، ولكن كامل الجادرجي قد اعترف في مذكراته (الصفحات ٢٩-٤٠) بالدور الذي لعبوه في ذلك الانقلاب العسكري، وكشف عن ميولهم «منذ الابتداء» للعمل السري الانقلابي. وقد كان اشتراكهم في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ برهانا اخر على تلك الميول.

اغتيال بكر صدقي والاطاحة بوزارة حكمة سليمان
تأليف الوزارة المدفعية الرابعة. انقلاب عسكري يطيح بها
ويأتي نوري السعيد الى الحكم

ولكن وزارة حكمة سليمان التي انبثقت من الانقلاب العسكري الدموي الآنف الذكر، هي الاخرى لم تعمّر طويلا. فقد انتهى عمرها باغتيال مفجّر الانقلاب بكر صدقي في الموصل، نتيجة مؤامرة حبكها ضباط الجيش القوميون هناك، الذين بعد ان نجحوا في اغتياله، اعلنوا تمرّدهم على وزارة حكمة سليمان، وقطعوا علاقتهم بها، واضطرّوها للاستقالة. وساد العراق جو مشحون بالثأر والانتقام.

وفي هذا الجو المحموم، كان جميل المدفعي اكثر الساسة حيادا واعتدالا. فوقع الخيار عليه لتأليف الوزارة الجديدة، فألفها وقرّر اتباع سياسة اسدال الستار على الماضي، وهي سياسة لم يكن لها اي مجال للنجاح في الظروف السائدة وقتئذ.

استمر نوري السعيد المفجوع بمقتل صهره جعفر العسكري، وطه الهاشمي المفجوع بموت شقيقه يس الهاشمي كمدا في بيروت، استمر كلاهما يعملان مع فريق من ضباط الجيش للاطاحة بوزارة جميل المدفعي حتى اطاحوا بها، وألف الوزارة الجديدة نوري السعيد، وهي وزارته الثالثة. وقد وقعت خلال عهدها حوادث خطيرة، اهمها مقتل الملك غازي في حادث مريب، وتعيين الأمير عبد الإله وصيا على العرش. فقدّم له نوري السعيد استقالة وزارته بحسب الاعراف الدستورية، فاعاد الوصي تعيينه. كذلك قد اندلعت خلال عهدها الحرب العالمية الثانية، كما اغتيل وزير المالية رستم حيدر، وقد ضعضع اغتياله وضع الوزارة ودفع نوري السعيد الى اتخاذ قرار بالاستقالة، فاتصل باعوانه من ضباط الجيش واخبرهم بعزمه هذا ورشح رشيد عالي الكيلاني لتولي رئاسة الوزارة على ان يكون هو وزيرا للخارجية فيها، وطه الهاشمي وزيرا للدفاع. وعلى الاثر، نشب خلاف حاد بين ضباط الجيش حول المرشحين للوزارة الجديدة، وتطور الخلاف الى ازمة كادت ان تنتهي بانقلاب عسكري جديد لولا ان تدارك الامر في اخر لحظة وزير الدفاع طه الهاشمي، فاحال رئيس اركان الجيش حسين فوز ي وقائد الفرقة الاولى امين العمري على التقاعد. وانتهت الازمة بصرف رشيد عالي الكيلاني النظر موقتا عن تأليف الوزارة. فكلف الوصي نوري السعيد مجددا بتأليفها.

ولكن هذه الوزارة ،وهي الوزارة السعيدية الخامسة، لم تعمرّ طويلا، فقد استقالت بعد خمسة اسابيع من تأليفها. وألف الوزارة الجديدة رشيد عالي الكيلاني في ٣١ آذار ١٩٤٠. وقد ضمّت عددا من رؤساء الوزراء. وقد برزت خلال وجودها خلافات جوهرية حادّة حول السياسة الخارجية، بين فريق يتزعمّه رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني الذي كان مسنودا من نفر من ضباط الجيش، أعني العقداء الاربعة صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب، ومن المفتي الحاج امين الحسيني الذي كان قد جاء الى بغداد لاجئا فاصبح بمرور الوقت يتمتّع بنفوذ واسع في اوساط الجيش، وبين الوصي على العرش الذي كان مسنودا في سياسته من رؤساء الوزراء السابقين نوري السعيد وجميل المدفعي وعلى جودة الايوبي

وفريق كبير من الساسة المعتدلين. وكان مدار الخلافات، الموقف الذي يتوجب على العراق ان يقفه من الحرب المصيرية الدائرة بين بريطانيا وحليفاتها، وبين المانيا وحليفاتها ولاسيما حول التزامات العراق تجاه بريطانيا بموجب معاهدة التحالف العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠. وقد تفاقمت هذه الخلافات الى درجة اصبح من غير الممكن استمرار الوزارة في انجاز اعمالها، فتفككت وتوالت استقالات الوزراء، واصبح الخرق واسعاً جداً لايمكن رتقه، فترك الوصي على العرش بغداد ولجأ الى الديوانية تخلصا من ضغوط الضباط. وانتهت الازمة مؤقتا باستقالة رشيد عالي الكيلاني من رئاسة الوزارة وتولية طه الهاشمي إيّاها.

وكان من الواضح ان وزارة طه الهاشمي كانت حلاً مؤقتاً، وان النزاع بين الفريقين كان اعمق واوسع من أن يعالج بهذا الحل المؤقت. فلم يمض على تشكيل وزارة طه الهاشمي إلاّ ايام قليلة حتى عاد الضباط الى ضغوطهم، فاكرهوا طه الهاشمي على الاستقالة من رئاسة الوزراء، واخذوا استقالته بايديهم لتقديمها الى الوصي بقصد اكراهه على قبولها، وعلى تعيين رشيد عالي الكيلاني ليحل محله في رئاسة الوزراء، وكانوا قد احاطوا قصره بقطعات من الجيش. ولكن الوصي تمكن من الافلات من أيديهم والهروب الى الحبانيّة ومن هناك الى البصرة. وهكذا أسقط في ايدي الضباط، فاضطروا للخروج على الشرعية الدستورية بتأليف حكومة الدفاع الوطني التي اسندوا رئاستها الى رشيد عالي الكيلاني. واخيرا جمعوا مجلس الامة الذي قرر تنحية الأمير عبد الآله عن وصاية العرش وانتخاب الشريف شرف بدلا منه وصيا على العرش.

ثم تفاقمت الازمة تدريجياً حتى أدّت الى اصطدام الجيش العراقي بالقوات المسلحة البريطانيّة واندلاع الحرب العراقية البريطانيّة في مايس ١٩٤١ والتي كانت نتيجتها اندحار الجيش العراقي واحتلال العراق مجدداً من القوات المسلحة البريطانية. وتوارى الضباط عن المسرح السياسي واستأنفت الشرعية الدستورية مسيرتها دون ان تتعرض الى ضغوط من الضباط، وساد العراق هدوء نسبي مؤقت.

ولكن تواري الضباط عن المسرح السياسي لم يدم طويلاً. اذ أخذوا يعملون في الخفاء الى ان فجّروا ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واستولوا على الحكم عنوة، وظهروا على المسرح السياسي مجدداً. فالغوا التجربة الديموقراطية التي كانت قد تأسست في ١٩٢٥، والتي كانوا، اي ضباط الجيش، ينظرون اليها دوما بقلق بالغ، خوفا على الحكم الذي كانوا هم والاقلية الحاكمة المنبثقين منها، مستحوذين عليه مستأثرين به من دون الشعب باكثريته الشيعية العربية وأقليته الكردية الكبيرة، ان ينتزع من ايديهم. وقد تم لهم ما ارادوا في ثورة ١٤تموز، اذ ألغي القانون الاساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥، وقُضي في حساب ضباط الجيش، وفي حساب الاقلية الحاكمة المنبثقين منها، على الخطر الذي كان يتهدد سيطرتهما واستئثارهما بالحكم من استمرار التجربة الديموقراطية. واستولت زمرة .أو زمر، من الضباط العسكريين على ناصية الحكم وتوالت الدكتاتوريات العسكرية وغير العسكرية واحدة تلو الأخرى الى اليوم.

من هذا الاستعراض المختصر لتطور الوضع السياسي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، ولاسيما منذ وفاة الملك فيصل الأول الى الآن، تبرز بوضوح الحقائق التالية:

اولاً: ان الحكم في العراق كان طيلة سبعين عاما (١٩٢١-١٩٩١) حكماً تستأثر به فئة حاكمة تمثل أقليّة من الشعب العراقي، فرضتها في بادئ الامر، اي عند تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، السلطات البريطانية المحتلّة على الشعب العراقي، واستمرت هذه الفئة الحاكمة تحكم بقوة الجيش الذي يؤلف منتسبوها الاكثرية الساحقة من ضبّاطه، كما رأينا من هذا الاستعراض كيف ان الحكم أصبح بعد وفاة الملك فيصل الاول في ١٩٣٣، ألعوبة بيد ضبّاط الجيش يلعبون به، أي بالحكم، كما يشاؤون، ويتخذون القرارات المصيرية بواسطته ويفرضونها بالقوة دون الرجوع الى الشعب لاستشارته، ودون أيّة رعاية لمصالحه ولمصيره.

ثانيا: ان الاقلية الحاكمة وضباط الجيش المنبثقين منها، كانوا السبب الرئيس في تعثّر التجربة الديموقراطية طيلة عمرها البالغ ثلاثة وثلاثين عاما (١٩٢٥.١٩٥٨)

واصبح من الأمور التي لايرقى اليها شك، نتيجة لهذه التجربة العراقية وتجارب الأمم الأخرى في هذا الباب، أنّ الديموقراطية الليبرالية التي تهدف الى ان يكون الحكم منبثقا من ارادة الشعب الحرة، كما يُعبّر عنها في انتخابا ت حرة، لايمكن ان تنجح وتعيش وتزدهر في بلد تكون الاكثرية الساحقة من ضباط جيشه منبثقة من فئة حاكمة تمثّل أقلية صغيرة من مجموع الشعب. ذلك لأنّ هؤلاء الضباط، وهذه الاقلية التي ينتسبون اليها، لايقبلون بنظام حكم ديموقراطي ليبرالي ينتزع الحكم والسلطة او جزءاً منهما من ايديهما، أي من ايدي الاقلية الحاكمة وضباطها المستأثرين بهما. إنهّم لايقبلون بأية مشاركة من الشعب او من الفئات الأخرى في هذا الحكم وفي هذه السلطة. إنهم لابد ان يقاوموا هذا الانتزاع، لانهم لايقبلون ان يكون الشعب باكثريته صاحب السيادة والسلطة العليا. انهم لابد أن يستعملوا القوة التي في ايديهم للحيلولة دون هذه النتيجة. وهذا ماحدث في الواقع. لقد أثبت تاريخ الديموقراطية وتاريخ الصراع على الحكم في جميع الاقطار والدول، وجميع الشعوب، ان المستحوذين على الحكم والمستأثرين بالسلطة، لايتنازلون عنهما بسهولة، ولايقبلون أية مشاركة فيهما بسهولة. انهم لايتنازلون عنهما او عن جزء منهما إلاّ اذا أكرِهُوا على ذلك بالقوة. هذه هي الحقيقة. وتاريخ العراق الدامي شاهد على ذلك. إنّه لايختلف عن تاريخ الدول والشعوب الأخرى في هذا الباب، بل إنه يؤكد تجارب وخبرات الدول الأخرى.

اما القول بأن سبب تعثّر النظام الديموقراطي الليبرالي في العراق، لأن الشعب العراقي شعب أميّ جاهل منقسم على نفسه الى شيع وطوائف دينية واثنية متعصبة، فهو قول يجانب الحقيقة والواقع ويتجاهلهما. كان الضباط المنتمون الى اقلية حاكمة، اكثر من اي عامل آخر حجر العثرة في سبيل نجاح الحكم الديموقراطي الليبرالي في العراق.

الفصل الثالث

كامل الجادرجي و جماعة الأهالي

في السياسة العراقية

كامل الجادرجي والطائفية السياسية

كان الانطباع الذي حصل لدي طيلة مدة اختلاطي بالمرحوم كامل الجادرجي أنه رجل متحرر من العقد والرواسب والخلفيات الطائفية ولم يحصل منه طوال تلك المدة ولامرة واحدة مايحملني على تغيير هذا الانطباع عنه. ولذلك اصبت بدهشة بالغة، بل بخيبة أمل عندما قرأت المذكرة «السرية للغاية» الواردة في كتابه «مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي»(١) التي كان قد وجهها الى اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب المذكور، مما يثير التساؤل عن حقيقة موقفه من هذا الموضوع. وصرت اتساءل عجبا هل كان كامل الجادرجي يظهر شيئا ويبطن شيئا اخرا؟. وقد رأيت ان اعلق عليها خدمة للحقيقة والتاريخ.

لقد جاء في المذكرة المذكورة(٢) مايلي:

" وهناك قوة ثالثة تخشى بأسها الفئة الحاكمة وهي المثقفون الذين تريد ان تأمن من مطالبتهم بحقوق الشعب. ولكن الذي يستحق الملاحظة في هذا الشأن هو ان هذه الحكومة(٣) التي لم تختلف عن الحكومات السابقة بخطتها التعسفية تجاه الاحزاب، وتجاه الحريات العامة، والتي ازداد الوضع العام في عهدها تدهورا، ولم تلق من عامة الشباب المثقف، المقاومة العنيفة التي سبق ان جابهتها حكومة ارشد العمري، والسبب في ذلك، على مااعتقد، هو ان تلك الايدي الخفية المدبرة لمثل هذا الامر قد ارادت ان تشل قسما كبيرا من الشباب المثقف، ومن ورائه طائفة كبيرة من طوائف البلد، فتصرفه عن معارضة الوضع القائم، فدبرت على مايظهر، على يد عميلها السيد نوري السعيد، تأليف مجلس نيابي لم يكن يجيئ في تلك الظروف الا على اساس طائفي، ثم حتمت، على مااعتقد، تلك اليد الخفية مجيئ رئيس وزراء على أساس طائفي ايضا".

---

(١) دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت. الطبعة الاولى كانون الثاني(يناير) ١٩٧٠

(٢) صفحة ٢١٦ من نفس الكتاب.

(٣) يقصد وزارة صالح جبر.

«واني لا اريد في هذا البحث الخاص التعمق في اضرار هذا الاتجاه المفرّق لوحدة المملكة والهادم للحياة الحزبية الامن ناحية مايقتضيه سياق بحثنا ،وهي ان اكثرية الشباب الشيعي الذي كان متذمرا من سوء الوضع الى اقصى حدود التذمر -كغيره من الشباب- اصبح ساكتا عن سوء تصرفات هذه الوزارة التي لاتختلف في جوهرها عن اية حكومة من حكومات الوضع الشاذ ان لم تكن اكثرسوءا كنتيجة لاستمرارهذا الوضع» .

«اما فيما يخص المثقفين الذين هن اكبر قوة محركة (دايناميكية) في كل مجتمع متحضر فستزول هذه الترضيات المصطنعة التي منحت في هذا العهد لطائفة معينة من طوائفهم، وان هذه الخطة الشاذة من شأنها ان تحدث، بطبيعة الحال، رد فعل لدى الطوائف الاخرى، مما يزيد الشعب استياء ويزيد الوضع ارتباكا، فضلا عن ان هذه الترضيات لايمكن ان تشمل جميع المثقفين من افراد الطائفة موضوعة البحث" .

يشتمل هذا المقتبس على النقاط الرئيسية التالية:

اولا- ان المجلس النيابي الذي جئ به في سنة ١٩٤٧ كان مجلسا طائفيا يختلف عن بقية المجالس النيابية التي سبقته او تلته.

ثانيا- ان رئيس الوزراء الذي عُيّن في سنة ١٩٤٧، أي صالح جبر، انما جئ به على اساس طائفي.

ثالثا- إنّ «ترضيات مصطنعة» منحت في ذلك العهد لطائفة معيّنة ، يقصد بها الاكثرية الشيعية العربية.

رابعا- ان هذه «الترضيات المصطنعة» ستحدث ردود فعل لدى الطوائف الأخرى «مما يزيد الشعب استياء والوضع ارتباكا» .

هذه عبارات كامل الجادرجي نصًا ولنبحث فيها بالتسلسل:

الانتخابات النيابية

قبل الدخول في مناقشة المذكرة، لابد من ابداء ملاحظة مهمة في هذا الباب، وهي انه ليس هناك مايدعو للاعتراض على عدد النواب من الشيعة ونسبتهم المتدنية المنخفضة الى مجموع عدد النواب، لو كانت الانتخابات النيابية في العراق

انتخابات حرة تعكس ارادات الناس الحرة في من يريدون ان يكونوا ممثليهم الحقيقيين في المجلس النيابي. ذلك ان من حق الناخبين في الانتخابات الحرة ان ان ينتخبوا من يشاؤون لتمثيلهم في المجلس النيابي، ولايحق لاحد عندئذ ان يعترض اذا كانت نتيجة الانتخابات نسبة منخفضة من نواب اي طائفة اذ ليس المفروض في الانتخابات النيابية ان تقوم على أسس طائفية. ولكن كل مطلع على حقيقة الانتخابات النيابية في العراق يعرف جيدا ،كما سبق ان بيننا ذلك تفصيلا في الجزء الأول من كتابي تاريخ في ذكريات العراق(١) ، انها ، اي الانتخابات النيابية، كانت، الا فيما ندر، انتخابات صورية، وكانت تمثل،على الاغلب، ارادات الحكومات، لاارادات الناس، ولهذا السبب بالذات، فان مسؤولية انخفاض عدد النواب من الشيعة تقع على عاتق الحكومات وعلى عاتق رجال الحكم لا على عاتق جماهير الناخبين.

اما ما جاء في مذكرة الجادرجي بشأن المجلس النيابي الذي انبثق من انتخابات الدورة الانتخابية الحادية عشرة، فاني لاأعرف وجه الاختلاف بين هذا المجلس الذي يشير اليه كامل الجادرجي والمجالس النيابية الاخرى التي سبقته او التي تلته، حتى يصف هذا المجلس بانه انتخب على اساس طائفي،مع العلم باني لم أكن نائبا فيه. لقد كان مجموع نواب هذا المجلس ١٤٠ نائبا، منهم ستة وخمسون نائبا شيعيا بمن فيهم شيوخ العشائر، أي ان نسبة النواب من الشيعة الى مجموع عدد النواب كان حوالي ٤٠٪ فقط. ومعظم هؤلاء النواب كانوا موجودين في عدة مجالس نيابية سابقة ولاحقة.

ان الطائفية التي يتكلم عنها السيد كامل الجادرجي كانت موجودة في جميع المجالس النيابية منذ تأسيس الدولة العراقية ولكنها طائفية بغير المعنى الذي كان يقصده كامل الجادرجي. لقد كان الشيعة الذين هم اكثرية البلد، يمثلون في الدورات الانتخابية الاولى باقل من ٣٠٪ من مجموع عدد المقاعد النيابية ثم ارتفعت النسبة

---

(١)صفحة ١٦٠-١٩٣ من كتابي تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨ الطبعة الأولى ١٩٨٢ طبع وتنضيد مركز الابجدية للصف التصويري، بيروت، لبنان.

الى حوالي ٤٠٪ في الدورات الانتخابية الاخيرة. واليك فيما يلي نسبة عدد نواب الشيعة الى مجموع عدد النواب في المجالس النيابية الستة عشرة التي انتخبت منذ تأسيس الدولة العراقية الى ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨:(١)

التاريخ الذي تم فيه اول اجتماع للمجلس	عدد النواب من الشيعة	مجموع عدد النواب		النسبة المئوية
المجلس الاول ١٩٢٥/٧/١٦	٢٧	٨٨	حوالي	٣٠.٧٪
= الثاني ١٩٢٨/٥/١٩	٢٧	٨٨	=	٣٠.٧٪
= الثالث ١٩٣٠/١١/١	٢٥	٨٨	=	٢٨.٤٪
= الرابع ١٩٣٣/٣/٨	٢٩	٨٨	=	٣٣٪
= الخامس ١٩٣٤/١٢/٢٩	٢٧	٨٨	=	٣٠.٧٪
= السادس ١٩٣٥/٨/٨	٣٦	١٠٧	=	٣٣.٦٪
= السابع ١٩٣٧/٢/٢٧	٣٩	١١٥	=	٣٣.٩٪
= الثامن ١٩٣٧/١٢/٢٣	٣٩	١١٥	=	٣٣.٩٪
= التاسع ١٩٣٩/٦/١٢	٤٠	١١٥	=	٣٤.٨٪
= العاشر ١٩٤٣/١٠/٩	٤٣	١١٦	=	٣٧٪
= الحادي عشر ١٩٤٧/٣/١٧	٥٧	١٤٠	=	٤٠.٧٪
= الثاني عشر ١٩٤٨/٦/٢١	٥٥	١٣٥	=	٤٠.٧٪
= الثالث عشر ١٩٥٣/١/٢٤	٥٥	١٣٥	=	٤٠.٧٪
= الرابع عشر ١٩٥٤/٦/٩	٥٩	١٣٥	=	٤٣.٧٪
= الخامس عشر ١٩٥٤/٩/١٦	٥٨	١٣٥	=	٤٣٪
= السادس عشر ١٩٥٨/٢/١٤	٥٤	١٤٤	=	٣٧.٥٪

هذه هي نسبة عدد النواب من الشيعة في مختلف المجالس النيابية، والمجلس الـ...

١- قد توجد اخطاء طفيفة تخص الهوية المذهبية لبعض النواب.

بصفته كامل الجادرجي بانه جيء به على أساس طائفي، لايختلف عن المجالس الأخرى، لامن حيث الطريقة التي جرت فيها الانتخابات، ولا من حيث التركيب العنصري أو الطائفي أو الطبقي أو المهني أو الاجتماعي أو غير ذلك عن المجالس الأخرى التي سبقته.

لقد حاولت جاهدا ان اتوصل الى معرفة الأسباب التي دفعت كامل الجادرجي الى الصاق صفة الطائفية بهذا المجلس من دون سائر المجالس التي سبقته، فوجدت ان هذا المجلس يختلف عن المجالس السابقة له بالنقاط التالية:

اولا- ان النسبة المئوية لعدد النواب من الشيعة الى مجموع عدد النواب قد ارتفعت لأول مرة الى ٤٠٪ (اربعين في المائة) بعد ان كانت تتراوح سابقا بين ثلاثين وسبعة وثلاثين في المائة.

ثانيا- ان عدد النواب من الشيعة في لواء بغداد قد ارتفع لأول مرّة الى سبعة نواب بعد ان كان في جميع المجالس النيابيّة السابقة يتراوح بين نائب واحد وثلاثة نواب.

ثالثا- اصبح عدد النواب من الشيعة في لواء البصرة لأول مرة مساويا لعدد النواب من السنّة -أي خمسة نواب من الشيعة الى خمسة نواب من السنة بعد أن كان العدد في جميع المجالس النيابية السابقة يتراوح بين نائب واحد ونائبين من الشيعة.

ولعل هذا يفسر السبب في الصاق كامل الجادرجي صفة الطائفية بهذا المجلس.

وما دمنا في بحث هذا الموضوع، يقتضيني الواجب ان اسأل، اذا كان كامل الجادرجي حقيقة يستنكر الطائفية في الانتخابات النيابية، لماذا لم ينتقد الحكومة عندما حالت دون انتخاب نائب شيعي واحد من لواء يؤلف الشيعة مائة في المائة من سكانه كما فعلت في انتخابات لواء الكوت (محافظة واسط حاليا) لسنة ١٩٣٤ عندما فرضت، اي الحكومة، على ذلك اللواء أحمد حالت وحامد الوادي وعبد الغفور البدري ويحيى الالوسي وجميعهم من أبناء السنّة ومن سكان بغداد أي مائة بالمائة من مجموع نواب اللواء.

لماذا لم ينتقد كامل الجادرجي الحكومة على انتخابات لواء ديالى الذي يؤلف الشيعة حوالي ثلثي سكانه والذي فرضت الحكومات المتتالية عليه ان يمثله نواب جميعهم من أبناء السنّة (على الأغلب من سكان بغداد) ولم يمثله في الدورات الانتخابية الستة عشر التي جرت إلاّ نائب شيعي واحد في دورتين انتخابيتين وكان من شيوخ العشائر ومن سكان ذلك اللواء (المحافظة)؟.

وكذلك الحال بالنسبة الى انتخابات لواء البصرة الذي يؤلف الشيعة تسعين بالمائة من سكانه والذي كان يمثل في المجلس النيابي بنائب واحد أو بنائبين شيعيين، من أصل سبعة أو ثمانية نواب مسلمين للواء المذكور، ثم بثلاثة أو أربعة نواب شيعة من أصل عشرة نواب مسلمين للواء المذكور. والمرة الأولى التي كان فيها عدد النواب من الشيعة مساويا لعدد النواب من السنّة في اللواء المذكور، كما سبق أن قلنا، هي الدورة الانتخابية الحادية عشرة التي نعتها كامل الجادرجي بالطائفية.

وحتى بعد ثورات الفرات في السنين ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و١٩٣٦، وما كشفت من استياء الشيعة وتذمرهم من الغبن السياسي اللاحق بهم في الانتخابات النيابية وفي غيرها، كانت نتيجة الانتخابات النيابية التي جرت في زمن وزارة يس الهاشمي في سنة ١٩٣٥ في لواء البصرة كما يلي: من السنّة سبعة نواب هم: حامد النقيب وسليمان فيضي ومحمد زكي ومحمود النعمة ومحمد سعيد عبد الواحد وصالح باش اعيان وعبد العزيز السعدون. ومن الشيعة نائب واحد فقط هو عبود الملاك!.. هكذا كان جواب يس الهاشمي على احتجاجات الشيعة واستيائهم..!

امّا انتخابات لواء بغداد الذي كان الشيعة في بادئ الامر يؤلفون قرابة نصف سكانه ثم اصبحوا يؤلفون أكثر من سبعين بالمائة من سكانه، وحيث كان يمثله في الدورات النيابية الستة عشر نائب واحد الى ثلاثة نواب شيعة من اصل عشرة نواب مسلمين، ثم نائبان الى ثلاثة نواب شيعة من اصل ثلاثة عشر نائبا مسلما، ثم بين ستة وسبعة نواب شيعة من اصل ثمانية عشر نائبا مسلما، ثم اخيرا ثمانية نواب شيعة من اصل ثلاثة وعشرين نائبا مسلما. والمثل الصارخ الذي يصور مبلغ الاجحاف بحق الشيعة هو الدورة الانتخابية الثالثة التي انتخب فيها عن لو

بغداد تسعة نواب من السنّة هم: جعفر العسكري، جميل الراوي وجميل المدفعي ورشيد عالي الكيلاني وعلي جودة الايوبي، عبد الرزاق منير وناجي السويدي ونوري السعيد وياسين الهاشمي، ومن الشيعة نائب واحد فقط هو الحاج عبد الحسين الجلبي... ومن اليهود نائبان!.

لماذ لم ينتقد كامل الجادرجي الحكومات على طائفيتها في انتخابات الوية الكوت والعمارة والديوانية التي يؤلف الشيعة مائة في المائة من سكانها ولواء الحلة الذي يؤلف الشيعة أكثر من تسعين بالمائة من سكانه وحيث كانت الحكومات المتتالية -في بدأ الحياة النيابية في العشرينات وحتى الخمسينات- تفرض بنفوذها علــى الالوية المذكورة عددا من النواب السنّة يتراوح بين ثلث وثلثي عدد النواب للالوية المذكورة في حين لم ينتخب نائب شيعي واحد في أي من الدورات النيابية في الالوية التي يؤلف السنّة اكثرية سكانها.

لقد اشترك كامل الجادرجي في الحياة النيابية في العراق ثلاث مرات. الاولى في سنة ١٩٢٧ عندما أنتُخِبَ، أو على الأصح عُيِّنَ، نائبا عن لواء الدليم. والمرة الثانية في الدورة الانتخابية السابعة في سنة ١٩٣٧ التي أنتُخِبَ، أو على الأصح عُيِّن فيها، نائبا عن لواء الحلة، والمرة الثالثة في الدورة الانتخابية الرابعة عشرة التي انتخب فيها نائبا عن بغداد. واذا كان في امكانه القول بانه قد انتخب نائبا بجهوده وجهود حزبه في المرة الثالثة، على غير الطريقة المألوفة في المرتين السابقتين اي في سنتي ١٩٢٧ و١٩٣٧، اي بنفوذ الحكومة وسطوتها -تلك الطريقة التي كان ينتقدها انتقادا مرا، وهو على حق في انتقاده، ولكنه وافق ان يكون بواسطتها نائبا مرتين. لقد خبر هذه الانتخابات وعرف كيف ينتخب النواب فيها، انها اقرب الى التعيين منها الى الانتخاب.

ان عامة المثقفين العراقيين يتفقون على انتقاد الأساليب التي كانت متبعة في الانتخابات النيابية بوجه عام ولكن عندما يخصص سياسي مثقف وزعيم حزب تقدمي مثل كامل الجادرجي انتقاده لاحدى الدورات الانتخابية فقط وينعتها بالطائفية يصبح الأمر مدعاة للدهشة والاستغراب حقا.

واليكم فيما يلي صورة احصائية عن المجالس النيابية الستة عشر التي انبثقت من الانتخابات التي جرت في الألوية (المحافظات)الاربعة عشر خلال المدة من ١٩٢٥، وهو تاريخ صدور القانون الاساسي (الدستور) العراقي، الذي أسس التجربة الديموقراطية في العراق الى ١٩٥٨ وهي سنة اندلاع ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، التي الغت ذلك الدستور والتجربة الديموقراطية التي جاء بها. وهذه الصورة تكشف عن ممارسات التحيّز الطائفي للحكومات العراقية المتعاقبة، وهي ابلغ رد على ادعاءات كامل الجادرجي. وكما بينت سابقا لم يكن هناك مايدعو للاعتراض على عدد النواب من الشيعة ونسبتهم المئوية المنخفضة الى مجموع عدد النواب، لو كانت الانتخابات النيابية في العراق انتخابات حرّة تعكس ارادات الناس الحرّة في من يريدون ان يكونوا ممثليهم الحقيقيين في المجلس النيابي. ذلك ان من حق الناخبين في الانتخابات النيابية الحرّة، ان ينتخبوا من يشاؤون لتمثيلهم في المجلس النيابي ولايحق لأحد ان يعترض اذا كانت نتيجة الانتخبات نسبة منخفضة من نواب اية طائفة، اذ ليس المفروض في الانتخابات النيابية ان تقوم على اسس طائفية، ولكن كل مطّلع على حقيقة الانتخابات النيابية في العراق يعرف جيدا انها، اي الانتخابات النيابية كانت، إلا فيما ندر، انتخابات صورية، وكانت تمثل على الاغلب ارادات الحكومات لا ارادات الناس، ولهذا السبب فان مسؤولية انخفاض عدد النواب من الشيعة تقع على عاتق الحكومات ورجال الحكم لاعلى عاتق جماهير الناخبين.

لواء (محافظة) البصرة

ويؤلف الشيعة تسعين في المائة من سكانه:

المجلس النيابي الأول(سنة ١٩٢٥-١٩٢٨):	خمسة نواب من أبناء السنّة ونائبان من ابناء الشيعة، ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.
المجلس النيابي الثاني (١٩٢٨-١٩٣٠):	خمسة نواب من أبناء السنّة ونائبان من أبناء الشيعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.

المجلس النيابي الثالث (١٩٣٠-١٩٣٢) خمسة نواب من أبناء السنة ونائبان من أبناء الشيعة، ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد

المجلس النيابي الرابع (١٩٣٢-١٩٣٤): خمسة نواب من أبناء السنة ونائبان من أبناء الشيعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.

المجلس النيابي الخامس (١٩٣٤-١٩٣٥)[1]: سبعة نواب من أبناء السنّة ونائب واحد فقط من ابناء الشيعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.

= = السادس(١٩٣٥-١٩٣٦):(٢) سبعة نواب من أبناء السنة ونائب واحد فقط من ابناء الشيعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.

= = السابع(١٩٣٦-١٩٣٧): ستة نواب من أبناء السنّة ونائبان من أبناء الشعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.

= = الثامن(١٩٣٧-١٩٣٨): ستة نواب من أبناء السنّة ونائبان من أبناء الشعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.

= = التاسع(١٩٣٨-١٩٤٢): ستة نواب من أبناء السنّة ونائبان من أبناء الشعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد.

---

(١)وهو المجلس الذي جرى انتخابه في زمن وزارة يس الهاشمي الثانية.

(٢)وهو المجلس الذي جرى انتخابه في زمن وزارة حكمة سليمان.

المجلس النيابي العاشر (١٩٤٣-١٩٤٦):	ستة نواب من أبناء السنّة ونائبان من أبنا. الشيعة ونائب يهودي واحد ونائب مسيحي واحد .
المجلس النيابي الحادي عشر ١٩٤٧-١٩٤٨:(١)	خمسة نواب من ابناء السنة وخمسة نواب من أبناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد .
المجلس النيابي الثاني عشر ١٩٤٨-١٩٥٢:	ستة نواب من أبناء السنّة واربعة نواب من ابناء الشيعة ونائبان من اليهود ونائب مسيحي واحد .
المجلس النيابي الثالث عشر ١٩٥٣-١٩٥٤:	سبعة نوا ب من ابناء السنة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة ونائب مسيحي واحد .
المجلس النيابي الرابع عشر ١٩٥٤-١٩٥٤:	أربعة نواب من ابناء السنة وستة نواب من ابناء الشيعة ونائب مسيحي واحد .
المجلس النيابي الخامس عشر ١٩٥٤-٩٥٨:	خمسة نواب من ابناء السنة وخمسة نواب من ابناء الشيعة ونائب مسيحي واحد .
المجلس النيابي السادس عشر:	خمسة نواب من ابناء السنة وخمسة نواب من ابناء الشيعة ونائب مسيحي واحد .

لواء (محافظة) بغداد

كان الشيعة في بادئ الأمر يؤلفون قرابة خمسين في المائة من سكانه، ثم اصبحوا يؤلفون اكثر من سبعين في المائة:

---

(١) وهي الانتخابات التي أعطت نسبة اقرب للواقع الطائفي للسكان والتي أثارت حفيظة كا الجادرجي، فنعتها الانتخابات الطائفية .

المجلس النيابي الأول: سبعة نواب من أبناء السنّة وثلاثة نواب من أبناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد

المجلس النيابي الثاني: سبعة نواب من أبناء السنّة وثلاثة نواب من أبناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد

المجلس النيابي الثالث: تسعة نواب من أبناء السنة ونائب واحد فقط من(١) ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد

المجلس النيابي الرابع: ثمانية نواب من ابناء السنة ونائبان من ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد

المجلس النيابي الخامس: ثمانية نواب من ابناء السنة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد

المجلس النيابي السادس: عشرة نواب من ابناء السنة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد.

المجلس النيابي السابع: احد عشر نائبا من ابناء السنّة ونائبان من ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد

المجلس النيابي الثامن: احد عشر نائبا من ابناء السنّة ونائبان من ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد.

المجلس النيابي التاسع: عشرة نواب من ابناء السنة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد.

المجلس النيابي العاشر: عشرة نواب من ابناء السنة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة ونائبان يهوديان ونائب مسيحي واحد.

المجلس النيابي الحادي عشر: احد عشر نائبا من ابناء السنّة وسبعة نواب من ابناء الشيعة وثلاثة نواب من اليهود ونائبان مسيحيان.

المجلس النيابي الثاني عشر: اثنا عشر نائبا من أبناء السنّة وستة نواب من ابناء الشيعة ونائبان من اليهود ونائب مسيحي واحد.

(١)وهي الانتخابات التي اجرتها وزارة نوري السعيد الأولى سنة ١٩٣٠-١٩٣١

المجلس النيابي الثالث عشر: اثنا عشر نائبا من ابناء السنّة وستة نواب من ابناء الشيعة ونائبان مسيحيان.

المجلس النيابي الرابع عشر: احد عشر نائبا من ابناء السنّة وسبعة نواب من ابناء الشيعة ونائبان مسيحيان.

= = الخامس عشر: احد عشر نائبا من ابناء السنّة وسبعة نواب من ابناء الشيعة ونائبان مسيحيان.

= السادس عشر: خمسة عشر نائبا من ابناء السنّة وثمانية نواب من ابناء الشيعة وثلاثة نواب مسيحيون.

لواء الحلة (محافظة بابل)

ويؤلف الشيعة تسعين في المائة من مجموع سكانه.

المجلس النيابي الأول: ثلاثة نواب من أبناء السنّة (وجميعهم من بغداد) ونائبان من أبناء الشيعة.

المجلس النيابي الثاني: نائبان من ابناء السنّة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة.

المجلس النيابي الثالث: نائبان من ابناء السنّة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة.

المجلس النيابي الرابع: نائبان من ابناء السنّة وثلاثة نواب من ابناء الشيعة.

المجلس النيابي الخامس: نائب واحد من أبناءالسنّة واربعة نواب من أبناءالشيعة.

المجلس النيابي السادس: نائب واحد من أبناءالسنّة وستة نواب من أبناء الشيعة.

المجلس النيابي السابع: نائبان او ثلاثة نواب من أبناء السنّة وثلاثة نواب من أبناء الشيعة.

المجلس النيابي الثامن: نائب واحد من أبناء السنة وخمسة نواب من ابناء الشيعة.

المجلس النيابي التاسع: خمسة نواب من أبناء الشيعة.

المجلس النيابي العاشر: ستة نواب من أبناء الشيعة.

المجلس النيابي الحادي عشر: تسعة نواب من أبنا ءالشيعة ونائب واحد من أبناء السنّة.

المجلس النيابي الثاني عشر: تسعة نواب من أبناء الشيعة ونائب واحد من أبناء السنّة.

المجلس النيابي الثالث عشر: ثمانية = = = = ونائبان = = =

المجلس النيابي الرابع عشر: = = = = = = = = =

المجلس النيابي الخامس عشر: = = = = = = = = =

المجلس النيابي السادس عشر: = = = = = = = = =

كان نواب هذا اللواء(المحافظة) من أبناء السنّة في المجلس النيابي الأول، رؤوف الجادرجي وعبد اللطيف الفلاحي ومزاحم الباجه جي. وفي المجلس النيابي الثاني، احمد الراوي (جوجه) ومصطفى اسماعيل. وفي المجلس النيابي الثالث، ابراهيم الواعظ ورؤوف الأمين. وفي المجلس الرابع، مصطفى عاصم وهاشم الكيلاني. وفي الخامس، سليمان الباجه جي. وفي السادس، داود السعدي. وفي السابع، كامل الجادرجي ونجيب الراوي. وفي الثامن، ابراهيم الواعظ وهؤلاء جميعا من سكان بغداد، أما بعد ذلك فقد كان النواب من السنّة من سكاء لواء الحلة نفسه.

لواء الديوانية (محافظة القادسيّة)

ويؤلف الشيعة مائة في المائة من سكانه

المجلس النيابي الأول: أربعة نواب من أبناء السنّة(١) وستة نواب من أبناء الشيعة.

المجلس النيابي الثاني: ثلاثة = = = =(٢) وسبعة = = = =

---

(١)رشيد خطاب ومصطفى السنوي ونافع الملاك وناجي صالح.

(٢)ناجي شوكت وخالد سليمان واسماعيل الصفار.

المجلس النيابي الثالث: ثلاثة نواب من أبناء السنّة(١) وسبعة نواب من أبناء الشيعة

المجلس النيابي الرابع: نائبان = = =(٢) وثمانية = = = = =

المجلس النيابي الخامس: = = = = =(٣) = = = = =

المجلس النيابي السادس: لم ينتخب اي نائب من أبناء السنّة من هذا اللواء في هذا المجلس.

المجلس النيابي السابع: نائب واحد من ابناء السنّة(٤) وتسعة نواب من ابناء الشيعة. وبعد هذا المجلس لم ينتخب نائب من أبناء السنّة عن هذا اللواء (المحافظة).

لواء ديالى (محافظة ديالى)

ويؤلف الشيعة خمسة وستين بالمئة من سكانه

المجلس النيابي الأول: أربعة نواب من أبناء السنّة ولا أي نائب من ابناء الشيعة.

= = الثاني: = = = = = = = = = = =

= = الثالث: = = = = = = = = = = =

= = الرابع: = = = = = = = = = = =

= = الخامس: = = = = = = = = = = =

= = السادس: خمسة نواب = = = ونائب واحد = = =

= = السابع: أربعة نواب = = = = = = = =

= = الثامن: خمسة نواب = = = = = = = =

---

(١) على رضا العسكري وناجي صالح ونجيب الراوي.

(٢) منير عباس وعلاء الدين النائب.

(٣) رشيد الخوجه وعلي رضا العسكري.

(٤) سلمان الشيخ داود

المجلس النيابي التاسع: ستة نواب = = = ولا أي نائب = = =

= = العاشر: = = = = = = = = = =

= = الحادي عشر: = = = = = = = = = =

= = الثاني عشر: = = = = = = = = = =

= = الثالث عشر: = = = = = = = = = =

= = الرابع عشر: = = = = = = = = = =

= = الخامس عشر: = = = = = = = = = =

= = السادس عشر: سبعة = = = = = = = = =

وهكذا يكون الابتعاد عن الواقع الطائفي للسكان.

لواء العمارة (محافظة ميسان)
ويؤلف الشيعة مائة في المائة من سكانه

المجلس النيابي الأول: نائب واحد من أبناء السنّة(١) وثلاثة نواب من أبناء الشيعة

المجلس النيابي الثاني: نائبان من أبناء السنّة(٢) ونائبان من أبناء الشيعة.

= = الثالث: نائب واحد من أبناء السنّة(٣) وثلاثة نواب من أبناء الشيعة

= = الرابع: نائبان من أبناء السنّة (٤) ونائبان من أبناء الشيعة.

= = الخامس: = = = = (٥) = = = =

---

(١) ياسين العامر (العمر).

(٢) ياسين العامر (العمر) وعبد الرحمن المطير.

(٣) معروف الرصافي.

(٤) ابراهيم محمود الشابندر وبهجة عبد القادر.

(٥) ابراهيم الشابندر ومحمد النعمة.

= = السادس: نائبان من أبناء السنة(١) وخمسة نواب من أبناء الشيعة.

= = السابع: اربعة نواب من أبناء السنة(٢) وثلاثة نواب من ابناء الشيعة

= = الثامن: = = = =(٣) = = = = =

= = التاسع: ثلاثة = = = =(٤) واربعة = = = =

= = العاشر: نائب واحد = = =(٥) وستة = = = =

= = الحادي عشر: ثلاثة = = = =(٦) وخمسة نواب من = =

= = الثاني عشر: = = = =(٧) = = = = =

= = الثالث عشر: نائبان = = =(٨) وستة = = = =

= = الرابع عشر: = = =(٩) = = = = =

= = الخامس عشر: = = =(١٠) = = = = =

= = السادس عشر: = = =(١١) = = = = =

لواء الكوت (محافظة واسط)

يؤلف الشيعة مائة في المائة من سكانه

---

(١) قاسم الخضيري وعبد الجبار التكرلي.

(٢) قاسم الخضيري، ابراهيم الاصيل، جميل الراوي وحامد الوادي.

(٣) قاسم الخضيري، عبد الرزاق منير، عبد الوهاب محمود وموسى الشابندر.

(٤) عبد الرزاق منير، ماجد القره غولي، وقاسم الخضيري.

(٥) كامل الخضيري.

(٦) نوري حسين (من أبناء اللواء)، كمال السنوي وعباس مظفر.

(٧) احمد الحافظ (من ابناء اللواء)، ابراهيم الشابندر وكامل الخضيري.

(٨) احمد الحافظ (من ابناء اللواء) وطارق العسكري.

(٩) طارق العسكري وفخري الطبقجلي.

(١٠) موسى الشابندر وطارق العسكري.

(١١) فخري الطبقجلي وزياد العسكري.

المجلس النيابي الاول: نائب واحد من ابنا ءالسنّة(١) وثلاثة نواب من أبنا ءالشيعة

= = الثاني: ثلاثة نواب = = = (٢) ونائب واحد = = =

= = الثالث: نائبان مـــن = = (٣) ونائبان مـــن = =

= = الرابع : ثلاثة نواب = = = (٤) ونائب واحد = = =

= = الخامس : أربعة نواب = = = (٥) ولا نائب واحد من = =

المجلس النيابي السادس: ثلاثة نواب من أبنا ءالسنّة(٦) ونائبان من أبناء الشيعة

= = السابع: خمسة نواب من ابناء الشيعة.

= = الثامن: ثلاثة نواب من أبنا ءالسنّة(٧) ونائبان من أبناء الشيعة

= = التاسع: = = = =(٨) ونائبان = = =

= = العاشر: = = = =(٩) ونائبان = = =

= = الحادي عشر: نائبان = = = =(١٠) وثلاثة نواب من = =

= = الثاني عشر: نائبان = = = =(١١) = = = = =

= = الثالث عشر: نائبان = = = =(١٢) = = = = =

---

(١) احمد حالت.

(٢) رشيد عالي الكيلاني، احمد حالت، عطا الخطيب.

(٣) احمد حالت وبهجة زينل.

(٤) احمد حالت، علي محمود ومحمد سليم.

(٥) احمد حالت، حامد الوادي، عبد الغفور البدري ويحيى الألوسي. وهو المجلس الذي جرى انتخابه في زمن وزارة علي جودة الايوبي.

(٦) احمد حالت، حامد الوادي وعوني النقشلي.

(٧) احمد حالت، داود السعدي وعبد الغفور البدري.

(٨) احمد حالت، داود السعدي وعبد الغفور البدري.

(٩) طارق العسكري، صلاح بابان واحمد حالت.

(١٠) احمد حالت وطارق العسكري.

(١١) احمد حالت وخطاب الخضيري.

(١٢) خطّاب الخضيري وعزيز الخياط.

= = الرابع عشر: نائبان من أبناء السنة (١) وثلاثة نواب من أبناء الشيعة
= = الخامس عشر: نائبان = = = (٢) = وثلاثة نواب من = =
= = السادس عشر: نائبان = = = (٣) = وثلاثة نواب من = =

لواء المنتفك (محافظة ذي قار)

يؤلف الشيعة قرابة مائة بالمائة من سكانه

المجلس النيابي الأول: نائبان من أبناء السنّة(٤) وستة نواب من أبناء الشيعة
= = الثاني: نائبان من أبناء السنّة(٥) وستة نواب من أبناء الشيعة
= = الثالث: نائبان من أبناء السنّة(٦) وستة نواب من أبناء الشيعة
= = الرابع: نائب واحد من أبناء السنّة(٧) وستة نواب من أبناء الشيعة
= = الخامس: نائبان من أبناء السنّة(٨) وستة نواب من أبناء الشيعة
= = السادس: نائبان من أبناء السنّة(٩) وستة نواب من أبناء الشيعة
= = السابع: نائب واحد من أبناء السنّة(١٠) وتسعة نواب من أبناء الشيعة
= = الثامن: نائب واحد من أبناء السنّة(١١) وتسعة نواب من أبناء الشيعة

---

(١) جميل عبد الوهاب وخطاب الخضيري.
(٢) خطاب الخضيري وعزيز الخياط.
(٣) يوسف الطواش وعمر الخضيري.
(٤) احدهما وهو عبد الله الفالح من سكان اللواء والثاني محمود رامز من بغداد.
(٥) احدهما وهو زامل المنّاع من سكان اللواء والثاني عبد الجبار التكرلي من بغداد.
(٦) = = = = = = = = = = = =
(٧) زامل المنّاع وهو من ابناء اللواء.
(٨) = = = = = = = ومحمد السالم وهو من ابناء المنطقة.
(٩) = = = = = =
(١٠) سعود السعدون وهو من أبناء اللواء.
(١١) يوسف المنصور وهو من ابناء اللواء.

المجلس النيابي التاسع: نائبان من ابناء السنة(١) وسبعة نواب من أبناء الشيعة
= العاشر: نائبان من أبناء السنة (٢) وثمانية نواب من ابناء الشيعة
المجلس النيابي الحادي عشر: نائبان من أبناء السنة (٣) وعشرة نواب من أبناء الشيعة
= = الثاني عشر : نائب واحد من ابناء السنة (٤) وتسعة نواب من = =
= = الثالث عشر : = = = = = = (٥) واحد عشر نائبا = = =
= = الرابع عشر : = = = = = = (٦) واحد عشر نائبا = = =
= = الخامس عشر : = = = = = = (٧) واحد عشر نائبا = = =
= = السادس عشر: نائبان من أبناء السنة (٨) وثمانية نواب من ابناء الشيعة

لواء الدليم (محافظة الأنبار)

يؤلف العرب السنّة مائة في المائة من سكانه

كان جميع نوابه في جميع المجالس النيابية الستة عشر من السنّة، بعضهم من خارج اللواء، وبعضهم من سكان اللواء. ولم يكن بينهم اي نائب من الشيعة.

لواء كربلاء

(وقد قُسِم فيما بعد الى محافظتين، محافظة كربلاء ومحافظة النجف)

ويؤلف الشيعة مائة في المائة من سكانه

كان جميع نوابه في جميع المجالس النيابية من الشيعة، ماعدا المجلس النيابي

---

(١) ثامر السعدون ويوسف المنصور وكلاهما من ابناء اللواء.
(٢) = = وزامل المناع = = = = =
(٣) ثامر السعدون وزامل المناع وكلاهما من ابناء اللواء.
(٤) ثامر السعدون وهو من ابناء اللواء.
(٥) ثامر السعدون وهو من ابناء اللواء.
(٦) ثامر السعدون وهو من ابناء اللواء.
(٧) ثامر السعدون وهو من ابناء اللواء.
(٨) ثامر السعدون وفيصل المناع وكلاهما من ابناء اللواء.

السادس عشر، حيث كان بين نوابه، نائب سني واحد، وهو متعب ابن محروث الهذال شيخ مشايخ قبيلة عنزه الذي مُنح اراضي زراعية هناك.

لواءا (محافظتا) السليمانية واربيل

ويؤلف الاكراد المسلمون (السنة) مائة في المائة من سكانهما. ولذلك كان جميع نوابهما في جميع المجالس النيابية الستة عشر من الاكراد السنة.

لواء (محافظة) الموصل

وقد قُسِم فيما بعد الى محافظتين:

محافظة دهوك وتتألف من اقضية دهوك والعمادية وزاخو، وجميع سكانها من الاكراد المسلمين السنّة وبينها عدد من القرى المسيحية وجميع نوابها من الاكراد السنّة ومحافظة نينوى وتتألف من مدينة الموصل وأغلبية سكانها عرب مسلمون سنّة، مع أقلية كردية مسلمة وأقليّة كبيرة مسيحية كلدانية، ومن قضاء المركز الذي تتبعه ناحية الشرقاط وجميع سكانها من العرب السنّة، وناحيتا تلكيف وآلقوش واكثرية سكانها مسيحيون كلدان. ومن اقضية تلعفر والشيخان وسنجار وعقرة، وسكانها خليط من الأكراد المسلمين (ماعدا أقلية كردية يزيدية في قضاء الشيخان)، ومن العرب المسلمين السنّة (ماعدا مدينة تلعَفر التي يؤلف الاتراك الشيعة اكثرية سكانها).

ولذلك كان جميع نوابها في جميع المجالس النيابية، من العرب المسلمين السنّة ومن الأكراد السنّة ومن المسيحيين

لواء (محافظة) كركوك

وهو مؤلف من خليط عنصري كردي تركي عربي، بنسب غير مستقرّة ومتغيرة حسب التطورات السياسية والعسكرية. وجميعهم من المسلمين السنّة ماعدا اقلية من الشيعة في ضواحي مدينة كركوك(قرية تسعين) وفي طوز خورماتو. وتوجد اقلية مسيحية في مدينة كركوك، ولذلك فان نواب هذا اللواء كانوا من الاكراد والاتراك والعرب المسلمين السنّة، وفي مرة أو مرتين كان بين نواب كركوك نائب مسيحي.

كامل الجادرجي
وتعيين صالح جبر رئيسا للوزراء

يقول كامل الجادرجي: «ثم حنمت على ما اعتقد. تلك اليد الخفية مجيئ رئيس وزراء على اساس طائفي ايضا». لماذا كان تعيين صالح جبر رئيسا للوزراء على اساس طائفي في رأي كامل الجادرجي؟ هل كان صالح جبر اقل كفاءة ودراية وثقافة وخبرة من غيره الذين تولوا رئاسة الوزارة قبله؟ انه لاشك يتفوق على البعض منهم. لقد تولى هذا المنصب، قبل صالح جبر، خمسة عشر رئيسا للوزارة من السنّة، وبعضهم لمرات عديدة، فلم يعتبر كامل الجادرجي ذلك عملا طائفيا. وعندما عيّن أول رئيس للوزراء من الشيعة، وقد تولى هذا المنصب بجدارة وكفاءة وبعد تمرس طويل ناجح في مختلف الوزارات والمناصب الحكومية، اعتبر كامل الجادرجي هذا التعيين عملا طائفيا. لقد كشفت هذه المذكرات ان السمعة الوطنية اللاطائفية المعروفة عن كامل الجارجي كانت دعاية لاأساس لها من الصحة. فبينما هو ينتقد الفئة الحاكمة، نراه يتمسك بها، ويحرص كل الحرص على استمرار احتكارها للحكم. وينتقد «اليد الخفية»، كما يسميها، لأنها دفعت نوري السعيد للتمهيد لتعيين أول شيعي لرئاسة الوزارة. لقد برهن نوري السعيد بعمله هذا -اذا كان حقيقة قد مهد لتعيين اول شيعي لرئاسة الوزارة، حسب قول كامل الجارجي، انه كان أقل تمسكا بالطائفية،واكثر تحررا وانفتاحا على العصر من كامل الجادرجي.

ثم يقول كامل الجادرجي: «اما فيما يخص المثقفين الذين هم اكبر قوة محركة (ديناميكية) في كل مجتمع متحضر فستزول هذه الترضيات المصطنعة التي منحت في هذا العهد لطائفة معينة من طوائفهم وان هذه الخطة الشاذة من شأنها ان تحدث رد فعل لدى الطوائف الاخرى مما يزيد الشعب استياء ويزيد الوضع ارتباكا».

ولا اعرف، وايم الحق لماذا اعتبر كامل الجارجي تعيين اول شخص ينتمي الى هذه الاكثرية الشيعية التي تؤلف قرابة(٨٠٪)من عرب العراق لرئاسة الوزارة العراقية عملا«شاذا» و «ترضية مصطنعة» لابد «ان تحدث ردة فعل لدى الطوائف الأخرى».

ولكنه اعتبره أمرا طبيعيا جدا ولايثير ردة فعل لدى الطوائف الاخرى ان يكون رئيس الوزراء من أبناء السنّة، ولايهم في هذا الباب أكان عربيا أو تركيا أو كرديا أو من اصل كـولمندي، أي من المماليك)! امـا ان يكون رئيس الوزراء من أبناء الشيعة ومن أرومة عربية، فهذا أمر «شاذ غير طبيعي وترضية «لطائفة معينة» وكأنما هي طائفة صغيرة وليست اكثرية في البلد وتؤلف ثمانين بالمائة من عرب العراق.

هل يوجد كلام يخالف الواقع والمنطق والتفكير السليم اكثر من هذا الكلام الذي يصدر من شخص كان يشغل رئاسة حزب محترم، ويدعو الى الديموقراطية والتقدمية والاشتراكية وعدم التفريق بين الناس على اسس طائفية او عنصرية، وكان معروفا بحملاته الشعواء على الفئة الحاكمة. هذا ولااعرف ماذا كان رد الفعل لدى اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديموقراطي وهم يستمعون الى هذه المذكرة يلقيها رئيس الحزب على مسامعهم. ألم يعترض أحد منهم على الفقرات التي اقتبسناها منها؟ ألم يلفت احد منهم نظره الى ان مثل هذا الكلام يخالف المبادئ التي كان الحزب الوطني الديموقراطي ينادي بها؟..

لقد احسن كامل الجادرجي صنعا لنفسه ولحزبه بجعله هذه المذكرة «سرية للغاية» لانها لو كانت نشرت في الصحف في وقته لاحدثت ضررا بالغا بسمعته وبسمعة الحزب الوطني الديموقراطي، ولكانت كشفت مبكرا عن حقيقة كامل الجادرجي الذي كان يظهر للناس شيئا ويبطن شيئا اخر.

وفيما يلي قائمة باسماء رؤساء الوزراء وعدد المرات التي تولوافيهارئاسة الوزارة:

رؤساء الوزراء	مؤهلاتهم	عدد المرات التي تولوا فيها رئاسة الوزارة	
عبد الرحمن النقيب	لم يدرس أية دراسة نظامية	٣	سنّي
عبد المحسن السعدون	عسكري	٤	=
جعفر العسكري	=	٢	=
ياسين الهاشمي	=	٢	=
توفيق السويدي	حقوقي	٣	=
ناجي السويدي	=	١	=
نوري السعيد	عسكري	١٤	=
ناجي شوكة	خريج كلية ملكية شاهانه	١	=
رشيد عالي الكيلاني	خريج كلية الحقوق	٤	=
جميل المدفعي	عسكري	٧	=
علي جودة الايوبي	=	٣	=
حكمت سليمان	خريج كلية ملكية شاهانه	١	=
طه الهاشمي	عسكري	١	=
حمدي الباجه جي	خريج كلية الحقوق	٢	=
أرشد العمري	مهندس	٢	=
صالح جبر	خريج كلية الحقوق	١	شيعي
محمد الصدر	لم يدرس دراسة أكاديمية	١	=
مزاحم الباجه جي	خريج كلية الحقوق	١	سنّي
مصطفى العمري	= = =	١	=
نور الدين محمود	عسكري	١	=
فاضل الجمالي	دكتوراه في التربية	٢	شيعي
عبد الوهاب مرجان	خريج كلية الحقوق	١	=

أحمد مختار بابان	خريج كلية الحقوق	١	سني
		٥٩	

ومنها يتبين ان عشرين من رؤساء الوزراء كانوا من السنّة وقد ألفوا الوزارة أربعا وخمسين مرة واربعة منهم كانوا من الشيعة وألفوا الوزارة خمس مرات فقط وفي اواخر العهد الملكي.

هذا في العهد الملكي. اما في العهد الجمهوري، فقد كان عدد رؤساء الوزراء كما يلي:-

عبد الكريم قاسم	عسكري	١	سنّي
احمد حسن البكر	=	٢	سنّي
طاهر يحيى	=	٣	سنّي
ناجي طالب	=	١	شيعي
عارف الكبيسي	=	١	سنّي
صدام حسين	=	١	سنّي

ومنها يتبيّن ان خمسة من رؤساد الوزراء كانوا من السنّة، ألّفوا الوزارة ثمانية مرّات، وواحد من الشيعة ألّف الوزارة مرة واحدة.

تعليق على كتاب « من اوراق كامل الجادرجي » [1]

ان الكتاب المذكور اعلاه يكشف جانبا آخر من فكر كامل الجادرجي لم يكن معروفا وعلى الرغم من معرفتي الطويلة به، الا ان بعض ماقرأته كان مفاجئة لي.

واترك الجادرجي يعبّر عن رأيه من خلال المقتبسات التالية من كتابه:

"في العهد العثماني.

"كانت الدولة العثمانية تنظر نظرة خاصة الى الطوائف التي تعتبرها اقليات، ومن تلك الطوائف التي اعتبرت اقلية داخل الدولة العثمانية، طائفة الشيعة (الجعفرية)".

"وكان من سياسة الدولة العثمانية تحريم اسناد المناصب الحكومية لافراد طائفة الشيعة على الاغلب ولاسيما بالنسبة للمناصب الخطيرة. كما كان من سياسة تلك الدولة الحيلولة دون وصول الشيعة الى سلك ضباط الجيش. وكانت الدولة في الوقت نفسه تعرقل قبول الشيعة في المدارس الحكومية.

"وكان من نتيجة هذه السياسة، انصراف الشيعة الى الاعمال الحرّة من تجارة وصناعة يدوية واعمال اخرى. كما كان من نتيجة تلك السياسة ايضا ان انكمش الشيعة على انفسهم وانعزلوا عن الدولة حتى اعتبر التعليم الحكومي من ناحيتهم بدعة غير مستحبة، بل مكروهة، وفي بعض الاحيان، الحادا وكفرا، وان التعليم الوحيد المسموح به -دينيا- هو التعليم القرآني والفقهي في مراكز المدارس الدينية الشيعية ولدى المعلمين الدينيين المتخرجين من مدرسة النجف الرئيسية. وهذه النظرة الى التعليم الحكومي وان كانت قد تغيرت بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ ،ففتحت طائفة الشيعة مدارس لاولادها تنهج نهج المدارس الحكومية غير ان ذلك لم يغير من جوهر القضية. فقد كان عدد تلك المدارس محدودا وكفايتها ضئيلة بالمقارنة مع المدارس الحكومية. كما ان الشيعة لم يغيّروا نظرتهم تجاه جهازالدولة الا تغييرا محدودا ،كما ان العثمانيين غيروّا نظرتهم -بعد انقلاب١٩٠٨- نحو الطائفة المذكورة تغييرا جزئيّا فقط، ومن ثم فان وضع الشيعة لم يطرأ عليه تبدل جوهري حتى زوال الحكم العثماني في الحرب العالمية الاولى".

---

(١) دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الاولى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١

"في عهد الاحتلال: بالنظر لما ذكرت آنفا فان الانكليز لم يجدوا عند احتلالهم العراق -ولاسيما العاصمة- بين الشيعة من المتعلمين من يصلح لادارة الشؤون المحلية وتمشية شؤون الادارة ومعاونة الحكام السياسيين. الاان هذا الوضع لم يثر في حينه مشكلة طائفية فقد كان الانكليز يقبضون على زمام الامور ويديرون كل صغيرة وكبيرة في الحكم فلم يجدوا حاجة لاثارة النعرات الطائفية بصورة فعالة حتى نشوب ثورة سنة ١٩٢٠".

"عند الثورة:

"وعندما نشبت ثورة ١٩٢٠ في العراق بدأ الانجليز محاولتهم لاثارة النعرات الطائفية كجزء من مكافحتهم لتلك الثورة ولكنهم لم يجدوا الاستجابة الكافية بين طوائف الشعب العراقي فقد استماث السنيّون والشيعيون في ابقاء الوفاق بينهم وتجنب اي خلاف طائفي لاعتقادهم بان ذلك يضر بمصلحة الثورة ضررا بليغا".

"الحكم الاهلي:

«بدأت المشكلة تظهر في الواقع بعدما تكونت الحكومة الاهلية برئاسة الملك فيصل الاول تحت الانتداب الانكليزي، فقد ظهرت الحاجة آنذاك ماسة بصورة جلية الى ايجاد موظفين اداريين وقضاة ووزراء من الشيعة، وقد ادخل الانجليزفي روع الشيعة ان اعتبارهم اقليتامريخالف الحقيقة. فان هذه الطائفة تؤلف اكثرية الشعب العراقي -بعد استثناء الاكراد- ولذلك فان من حقهم ان يشاركوا مشاركة فعلية في جميع نواحي الادارة»

«وكان فيصل مقتنعا بهذه الفكرة واصبح من المتعصبين لها. ولكن المشكلة التي جابهت فيصلاهي انعدام العناصر الكفوءة التي يمكن ان تتولى المناصب الحكومية بالنظر لابتعاد الشيعة عن جهاز الدولة في العهد العثماني وبعدهم عن التعليم الحديث اللازم لادارة جهاز الدولة».

«وقدعمل فيصل تعويضا لذلك على فتح مدارس عاليتمثل مدرسة الحقوق والسماح لاكبر عدد من شباب الشيعة ممن لاتتوفر فيهم الكفاءة اللازمةلتلقي التعليم العالي في دخولها لكي تخرّج على عجل اكبرعدد من اشباه المتعلمين لتلافي ذلك النقص».

«وهذا التدبير، مع انه كان ضروريا في بادئ الامر، اثار طبقة الموظفين السنيين من بقايا العهد العثماني بدعوى ان الانكليز والبلاط -بتأثير وزير البلاط الشيعي رستم حيدر- اخذوا يغمرون جهاز الدولة بموظفين غير اكفاء لاسباب طائفية صرفة».

«وبالنسبة للوزارة فلم يكن هناك في بداية الحكم الاهلي من الوزراء الشيعة اكثر من واحد شبه أمي وأمي في نفس الوقت».

«وقد أثار هذا النقص الفضيع في املاء الكراسي الوزارية حفيظة فئة معينة من الطائفة جعلوا يبثون الدعاوى المعادية التي كان دأبها تصيد المناصب».

«وان جميع هذه الظروف وغيرها بتشجيع الانكليز وقد كان يجري بمختلف الاشكال -ومن امثلة ذلك تحريض الشيعة على جعل الطائفية مثلهم الاعلى -كل ذلك كون طبقة من شباب الشيعة ممن تقلدوا مناصب ادارية وقضائية صغيرة وممن كانوا يشعرون ان المستقبل لهم مضمون لتسلم المناصب السياسية المهمة والمراكز الادارية والقضائية الرفيعة اذا ماانتهجوا طريقا معينا في سلوكهم السياسي».

«بروز صالح جبر:

«هذه الطبقة التي خلقتها الظروف الطائفية كانت بطبيعة الحال تتمسك بالطائفية وتدافع عنها اكثر من غيرها. وطبقة من هذا النوع كانت تشعر بطبيعة الحال بانها خلقت لتسد نقصا كبيرا في جهاز الدولة والنظام الاجتماعي والسياسي الذي لم يكن بامكانه -بالنظر لتكوينه- تجاهل الطائفية».

وكان لابد ان تعمل هذه الطبقة على ضم اكبر عدد من الاتباع ومن هنا برز صالح جبر ضمن هذه الطبقة بروزا كبيرا».

انتهى المقتبس من كتاب «من اوراق كامل الجادرجي».

يقول كامل الجادرجي «ان المشكلة (اي مشكلة الطائفية السياسية) بدأت تظهر في الواقع بعدما تكونت الحكومة الاهلية برئاسة الملك فيصل (الاول) تحت الانتداب الانكليزي. فقد ظهرت الحاجة ماسة آنذاك بصورة جلية الى ايجاد موظفين اداريين وقضاة ووزراء من الشيعة». في هذه الفقرة وضع كامل الجادرجي اصبعه ،من حيث يدري أو لايدري، على موضع الداء. ماهو المقصود «بالحاجة الماسة» الى موظفين اداريين وقضاة ووزراء من الشيعة؟ المقصود هو بالطبع «الحاجة السياسية» ومنشأ هذه الحاجة السياسية هو وجود وضع طائفي في العراق لايجوز ولايمكن تجاهله. ذلك انه توجد في الواقع العراقي طائفة سنية وطائفة شيعية تؤلف اكثرية السكان، واكثرية العرب، وان اشتراك المواطنين من هاتين الطائفتين بنسبة تتقارب وتتناسب مع عددهما من مجموع السكان في السلطة السياسية وفي الحكم وفي

اجهزته لاسيما المناصب الحساسة فيه، ضرورة وحاجة سياسية اذا ماأريد تحقيق توازن سياسي واستقرار في الدولة، لان عدم اشراك اي منهما في الحكم بنسبة تتناسب مع ثقلها العددي يجعلها تشعر بالحرمان والغبن وما ينشأ عنهما من تذمر واستياء يسببان اختلالا في التوازن السياسي ويزعزعان استقرار الدولة. ولكن المشكلة هي ان الاكثرية الشيعية لم تكن، عند تأسيس الدولة العراقية، «تملك العناصر المؤهلة لتولي المناصب الحكومية بالنظر لاستبعاد الشيعة، لأسباب طائفية معروفة، عن جهاز الدولة في العهد العثماني وحرمانهم من التعليم الحديث اللازم لادارة جهاز الدولة» كما يقول كامل الجادرجي، علما بأن عددا كبيرا من العناصر السنية التي تولت الوزارة، هي الاخرى لم تكن مؤهلة لتوليها كالسيد عبد الرحمن النقيب وعبد اللطيف المنديل وغيرهم كثيرين ممن لم يكونوا قد حصلوا على التعليم الحديث.

والسؤال الان هل كان من الصالح وقتئذ-أي وقت تأسيس الدولة العراقية- ان يسمح لهذه المشكلة ان تقعدنا عن تحقيق المشاركة المعقولة العادلة التي هي ضرورة ماسة لتحقيق التوازن السياسي الذي كان لابد منه لتأمين استقرار الدولة. الجواب كلا. كان يجب على السلطة الحاكمة ان تجد حلا لهذه المشكلة،لان التوازن السياسي ضرورة لامفر منها لاستقرار الدولة. وهنا تخطر في البال الاسئلة التالية:

اولا- كيف يمكن للسلطة الحاكمة ان تحقق مشاركة الشيعة المحرومين من عناصر مؤهلة لتولي المناصب السياسية ،والادرارية والعسكرية وغيرها ؟

ثانيا- هل كانت توجد لدى السلطة الحاكمة عند تأسيس الدولة العراقية، رغبة او ارادة للتغلب على هذه المشكلة؟

ثالثا- ماذا فعلت السلطة الحاكمة للتغلب على هذه المشكلة؟

اما الجواب على السؤال الاول فهو في رأيي بسيط وسهل جدا لو كانت النية الحسنة متوفرة لدى السلطة الحاكمة وقتئذ، وهو السير في سياسة توجيهية ايجابية يكون رائدها العدل والانصاف والتوازن السياسي وبالنتيجة الاستقرار وذلك بوضع خطة تأهيلية تقضي بالتغلب على جميع العقبات التي كانت تؤخر او تحول دون

اشتراك الأكثرية الشيعية اشتراكا يتناسب مع وزنها العددي في اجهزة الدولة التنفيذية، والتشريعية والقضائية ليس باعتبار هذه الاكثرية الشيعية طائفة دينية او مذهبية، لاننا نستنكر ان تكون الدولة شركة بين الطوائف او شركة طائفية (سقتوقراطية Sectocracy)،الامر الذي يؤدي في النهاية الى تفسخ الوحدة الوطنية ويقضي عليها، بل باعتبار ان المنسوبين الى هذه الاكثرية الشيعية هم مواطنون عراقيون لايجوز في ،اي حال من الاحوال، بقاؤهم بعيدين عن الاشتراك في السلطة التنفيذية واجهزة الحكم، كما كان الحال في العهد العثماني، كما ان بقاءهم كذلك أمر لاتقرّه الديموقراطية ولا العدالة ولا المصلحة العامة ولا الاستقرار السياسي. ومن اهم عناصر هذه السياسة التوجهيّة اللاطائفية وضع منهج او خطة للتأهيل تهدف الى توفير الكفاآت المطلوبة، وبالمستوى المطلوب، لتولّي المراكز الحكومية لجميع ذوي القابليات من المواطنين جميعا ،وبالطبع كان سيكون الشيعة، باعتبارهم يؤلفون اكثرية السكان، المستفيدين الرئيسيين من هذا المنهج أو من هذه الخطة التأهيلية وهذا ماكان الملك فيصل الأول يهدف اليه في مشروعه «مدرسة اعداد الموظفين»،والطريقة الثانية هي القضاء على سياسة التمييز أو التحيز في جميع انواعه، وفي جميع اجهزة الدولة بدون استثناء،ومعاملة جميع المواطنين معاملة متساوية بدون تفريق ولا تمييز فيما بينهم لاية اعتبارات،ووضع عقاب صارم على كل من يمارس سياسة التمييز هذه سواء كان من الوزراء أو من الموظفين او غيرهم. لو كانت النية الحسنة متوفرة لدى السلطة الحاكمة بكامل اجهزتها ،ولو ان سياسة من هذا القبيل كانت قد وضعت ونفذت -في وقته- أي عند تأسيس الدولة العراقية، لكانت تمكنت الاكثرية الشيعية من المشاركة العادلة في الدولة العراقية دون اية تضحية بمبدأ الكفاءة ولأمكن تحقيق شيئ من التوازن السياسي ولتوطدت عوامل الاستقرار فيها.

واما السؤال الثاني فجوابه ان مبدأ المشاركة العادلة او انصاف الاكثرية الشيعية العربية، كان مرفوضا من الاساس من السلطة الحاكمة فعلا -اعني الانكليز- عند تأسيس الدولة ولذلك لم تجد تلك السلطة مايستوجب التفكير في التغلـــب على

العقبات التي تحول دون تطبيق هذا المبدأ كما تدل على ذلك، ليس فقط تصرفات الانكليز في الحكم، بل كتاباتهم السرية التي كشف النقاب عنها في الوثائق البريطانية فيما بعد(١).

لقد كان الانكليز مصممين على استبعاد الشيعة وحرمانهم من المشاركة العادلة في الحكم لاسباب عديدة، واهمها المقاومة العنيفة التي أبداها الشيعة ضد الاحتلال البريطاني والتي تجلت بصورة خاصة في ثورة ١٩٢٠ الوطنية، الأمر الذي دعى الانكليز الى استبعاد الشيعة عن كل مساهمة في تنفيذ المخطط الذي كانوا قد اعدوه، اثر اخماد ثورة ١٩٢٠، لاقامة نوع من الحكم غير المباشر في العراق يضمن لهم السيطرة الفعلية من وراء الستار ويحقق مصالحهم ويقلل من نفقاتهم، ويتضمن شروط الانتداب الذي اعطي لهم على العراق من جهة، وفي عين الوقت يسترضي بعض المطامع والتطلعات الوطنية بان يجعل واجهة الحكم وأداته عراقية تحت اشراف بريطاني مستتر، بقدر الامكان، وكانوا يفتشون عن الجهات «المعتدلة» التي كانت مستعدة للتعاون معهم في تنفيذ ذلك المخطط، الذي اعتبره الانكليز وقتئذ حلا وسطا، وقد وجدوا استعدادا لدى بعض عناصر الزعامة السنيّة المحلية، ولدى الضباط العسكريين والموظفين المدنيين الذين كانوا قد تعاونوا معهم بزعامة الامير فيصل بن الحسين في الثورة العر بية في الحجاز، والذين كان للانكليز سابق معرفة وصلة وثيقة بهم، وكان جميع هؤلاء تقريبا خارج العراق في سنة ١٩٢٠، فاستدعوا الى العراق تدريجيا، كما استدعي الامير فيصل الذي توّج إثر استفتاء عام ملكا على العراق، واقيم الحكم الوطني بالتعاون معه ومعهم.

---

(١) لقد جاء في كتاب "ثورة ١٩٢٠" لمؤلفه الدكتور وميض جمال عمر نظمي، ص٤٠٦ مايلي: "وكان جوهر السياسة البريطانية الجديدة يقوم على تبنيّ نصيحة الميجر دكسن التالية «تعيين الرجال ذوي الاراء المعتدلة، دون غيرهم، في المناصب السياسية، وضرب واضطهاد عناصر الثورة في حالة وجودها»؟

Major H.R.P. Dickson,"Letters and papers", Oxford University, St. Antony's College
M.E.C (DS 77, SD51,53) Box 24 File61, Page18.

وقد وجد الملك فيصل والضباط والمدنيون انفسهم مضطرين لسلوك سبيل المرونة والتساهل مع الانكليز نتيجة التجارب والمحن القاسية التي كانوا قد عانوا منها في تعاملهم مع الغرب والتي انتهت بكارثة ميسلون وانهيار الحكم الوطني في سورية،في ٢٤تموز ١٩٢٠ تلك التجارب والمحن التي كشفت عن نقاط الضعف في الواقع العربي وقتئذ الامر الذي دفعهم الى السير في حذر وتوندة في تعاملهم مع الانكليز، والامتناع عن اتخاذ المواقف المتصلبة، لاسيما وان حدود العراق، وعلى الأخص قضية الموصل، لم تكن منتهية وقتئذ.

والسبب الثاني في تعمّد الانكليز استبعاد الاكثرية الشيعية وهضم حقوقها وحرمانها من المساهمة العادلة في الحكم،هو رغبتهم في اثارة النعرات الطائفية بغية الايقاع بين الطائفتين المسلمتين في البلاد وشق الصف الوطني، وتفتيت الوحدة الوطنية وذلك تثبيتا لمركزهم وسيطرتهم الاستعمارية. وقد لاقت هذه الخطط البريطانية،مع الأسف،نجاحا عظيما في تحقيق اهدافها، وكل هذا يخالف ماذهب اليه كامل الجادرجي في عبارته «من ان الانكليز ادخلوا في روع الشيعة ان اعتبارهم اقلية امريخالف الحقيقة فان هذه الطائفة تؤلف اكثرية الشعب العراقي-بعد استثناء الاكراد- ولذلك فان من حق ابنائها ان يشاركوا مشاركة فعلية في جميع نواحي الادارة» وكأنه لم يكن يوجد بين الشيعة من يدرك انهم اكثرية البلد حتى بدون استثناء الاكراد. فالشيعة لم يكونوا بحاجة الى ان يدخل الانكليز في روعهم انهم اكثرية سكان البلد وانّ من حقهم ان يشاركوا مشاركة فعلية في جميع نواحي الادارة.

ولابد هنا ان نستثني من السلطة الحاكمة آنذاك الملك فيصل الاول الذي كان مهتما حقا بان يستقر الحكم وتسير الدولة على اسس سياسية متوازنة رصينة، وكانت لديه رغبة اكيدة في انصاف الاكثرية الشيعية ورفع الغبن الذي كانت تعاني منه، وتحقيق المشاركة العادلة التي لايمكن ان يتحقق استقرار سياسي بدونها، والتغلب على العقبات التي كانت تقف في سبيل تحقيقها. ولكنه لم يكن في امكانه ان يعمل كثيرا تجاه معارضة الانكليز، للاسباب التي بسطناها سابقا،

وكذلك تجاه معارضة رجال الحكم لهذه السياسة.

بقي السؤال الثالث، ماذا فعلت الدولة للتغلب على هذه المشكلة؟ الجواب انها لم تفعل شيئا للاسباب التي شرحناها اعلاه. لقد قال كامل الجادرجي «وقد عمل فيصل تعويضا لذلك على فتح مدارس عالية مثل مدرسة الحقوق والسماح لأكبر عد من الشيعة ممن لاتتوفر فيهم الكفالة اللازمة لتلقي التعليم العالي في دخولها لكي تخرج على عجل اكبر عدد من أشباه المتعلمين لتلافي ذلك النقص» ثم قال:

«وهذا مع انه كان ضروريا في بادئ الامر فانه اثار طبقة الموظفين السنيين من بقايا العهد العثماني بدعوى ان الانكليز والبلاط -بتأثير وزير البلاط الشيعي رستم حيدر- اخذوا يغمرون جهاز الدولة بموظفين غير اكفاء لأسباب طائفية» وكامل الجادرجي الذي يبدو متعاطفا مع هذا التدبير لايبدي اي استنكار لمعارضته من قبل الموظفين الانفي الذكر».

وجوابنا على هذه الملاحظات:

اولا- ان فتح المدارس العالية -ومنها كلية الحقوق-لم يكن الدافع له تأهيل الشيعة، كما لم يكن تعويضا لهم عن حرمانهم من التعليم العالي في زمن الحكم العثماني. ان فتح المدارس العالية كان ولايزال واجبا من واجبات الدولة العصرية وعلى هذا الأساس فتحت الكليات وتأسست الجامعات في جميع ارجاء العالم العربي وغير العربي وحيث لاتوجد أسباب أو دوافع طائفية. وقد استفاد من تأسيس كلية الحقوق العراقية الشباب السني أكثر بكثير من الشباب الشيعي.

ثانيا- كان عدد الشيعة الذين قبلوا في بادئ الأمر في كلية الحقوق بتسهيلات بسيطة جدا -هي قبول شهادة المدرسة الجعفرية للدخول في كلية الحقوق- ضئيلا جدا[1]. ومع ذلك فان تلك التسهيلات الضئيلة، على تفاهتها، أثارت موجة لامبررلها من الاستياء بين فئات معينة كما نوه بذلك كامل الجادرجي.

---

(١) راجع صفحة ٤٠ من هذا الكتاب.

ثم من هم اشباه المتعلمين والموظفون غير الاكفياء الذين اشار اليهم كامل الجادرجي ،هل هم صالح جبر، ام سعد صالح، ام السيد جعفر حمندي، ام عبد الرزاق الازري، ام صادق البصام ام محمد حسن كبة؟ ان هؤلاء كما تشهد سجلات الادارة، وبحكم المناصب الوزارية التي تسنموها فيما بعد كانوا من اكثر موظفي الدولة وساستها كفاية ونزاهة واخلاصا . وهل كان الاخرون الذين تخرجوا معهم من كلية الحقوق أكثر كفاية منهم؟ هل فكر كامل الجادرجي بكلامه واستعرض اسماء الذين تخرجوامن كلية الحقوق حتى يصنف المتخرجين من الشيعة وحدهم «بأشباه المتعلمّين)»؟

ثم يقول «...ان الانكليز والبلاط بتأثير وزير البلاط الشيعي رستم حيدر أخذوا يغمرون جهاز الدولة بموظفين غير اكفّاء لاسباب طائفية صرفة». ان الذي يقرأ كلمة «يغمرون» يتصور ان سيلا جارفا من الموظفين الشيعة أخذوا يغمرون جهاز الدولة. هل حقق كامل الجادرجي في عدد الموظفين من الشيعة الذين عينوا في دوائر الدولة في ذلك الوقت، لاسيما اذا عرفنا ان المتخرجين من كلية الحقوق من الشيعة كانوا يعدون على أصابع اليد؟ لو ان تحقيقا حياديا يقوم به محققون علميون لوجدوا أن عدد الشيعة الذين عينوا وقتئذ، أي في أوائل تشكيل الدولة العراقية، كان ضئيلا جدا . وهل كان الذين عينوا من الشيعة اقل كفاية من غيرهم؟ ومن اين جاء كامل الجادرجي بهذا الحكم؟ كم أتمنى لو ان تحقيقا نزيها عادلا يجري في هذا الشأن!

ثم يقول كامل الجادرجي «أن جميع هذه الظروف وغيرها بتشجيع الانكليز وقد كان يجري بمختلف الاشكال -ومن أمثلة ذلك تحريض الشيعة على جعل الطائفية مثلهم الاعلى- كل ذلك كون طبقة من شباب الشيعة ممن تقلدوا مناصب ادارية وقضائية صغيرة وممن كانوا يشعرون أن المستقبل مضمون لهم لتسلم المناصب السياسية المهمة والمراكز الادراية والقضائية الرفيعة اذا مااتبعوا طريقا معينا في سلوكهم السياسي».

ثم يقول «هذه الطبقة التي خلقتها الظروف الطائفية كانت بطبيعة الحال تتمسك بالطائفية وتدافع عنها أكثر من غيرها. وطبقة من هذا النوع كانت تشعر بطبيعة الحال بأنها خلقت لتسد نقصا كبيرا في جهاز الدولة والنظام الاجتماعي والسياسي الذي لم يكن بامكانه -بالنظر لتكوينه- تجاهل الطائفية».

وكان لابد ان تعمل هذه الطبقة على ضم اكبر عدد من الأتباع ومن هنا برز صالح جبر ضمن هذه الطبقة بروزا كبيرا».

كان بأمل الانسان من شخص مثل كامل الجادرجي أن لايكتب في موضوع خطير مثل هذا الا بعد تفكير عميق وتروٍّ وتدقيق واسع، والاّ بعد ان يجرّد نفسه -قدر امكانه- من خلفيات المحيط الذي نشأ فيه، أو على الأقل، يكون واعيا لتأثير تلك الخلفيات في تكوينه، عندما يتطرق للبحث والكتابة في هذا الموضوع، واليك شرح الاسباب والظروف التي أغفلها أو تغافل عنها كامل الجادرجي:

كان النقص في الكفايات الشيعية في ذروته عند تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ ثم أخذت المشكلة تخف تدريجيا وبطأ الى سنة ١٩٣٠ عندما أخذ عدد الشيعة المؤهلين يتزايد بسرعة حتى انقلبت الآية واصبحت المشكلة ليس في ايجاد الكفائات الشيعية المؤهلة لتولي المناصب في الدولة، وانما في ايجاد المناصب للكفائات الشيعية المتيسرة والمتزايدة يوما بعد يوم،لاسيما عندما أخذت السلطات الحاكمة تمارس التمييزاو التحيزفي القبول لكليات القوات المسلحتوفي القبول للسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية، وفي السلك الاداري في وزارة الداخلية،وفي غيرها من وظائف الدولة. وكان كامل الجادرجي يعرف ضمنا ان الوضع الطائفي في العراق يتطلب مشاركة الشيعة في جهاز الدولة تحقيقا للتوازن السياسي والاستقرار فيقول «ان النظام الاجتماعي والسياسي الذي لم يكن بامكانه -بالنظر لتكوينه- تجاهل الطائفية». ولكن العقبة كانت في بادئ الامر، اي عند تأسيس الدولة العراقية، عدم توفر الكفائات اللازمة لدى الشيعة، ولكن بعد توفر الكفاءات هل كان يريد كامل الجادرجي من الشيعة ان لايطالبوا بهذه المشاركة؟ او ان لايعترضوا على العقبات التي كانت توضع في سبيل تحقيقها؟وبدلا من ان يرفع صوته عاليا بصفته

زعيما وطنيامنددا بالتمييز شاجبا اياه لمايسببه من شق للصف الوطني وتمزيق لوحدة الأمة نراه يحمل على الشباب الشيعي متهما اياه صراحة بالتمسك بالطائفية. لماذا لم يكلف كامل الجادرجي نفسه ليقرأ احصائيات الدولة عن عدد الموظفين عسكريين ومدنيين في مختلف الوزارات والدوائر منذ تأسيس الدولة العراقية الى الزمن الذي كتب كتابه الآنف الذكر، وقد كتبه في زمن متأخر حسب مايظهر؟ لماذا لم يراجع ويقارن الارقام الخاصة بهذا الباب لكي تكون كتاباته مستندة الى حقائق لارجما بالغيب؟ هل كانت المستويات العلمية للشيعة الذين دخلوا في خدمة الدولة بعد سنة ١٩٣٠ اوطأ من مستويات اخوانهم السنّة حتى يكتب ماكتب اعلاه؟ كان المفروض في كامل الجادرجي الذي كان يطمح الى زعامة وطنية ان يرتفع عن هذا المستوى وعن هذه الخلفيات والعقد القبلية الطائفية وينظر الى الامور نظرة موضوعية حيادية. وحيث لايتسع المجال في هذا الكتاب فاني لارجو ان يتطوع عدد من الباحثين الاجتماعيين العلميين للقيام بدراسة علمية احصائية عن هذا الموضوع ويخرجوا بنتائجها على المجتمع العراقي لتكون مرجعا موثوقا لمن يريد ان يكتب في هذا الموضوع الخطير.

كامل الجادرجي وحزب الأمّة الاشتراكي

ورد في كتاب «من اوراق كامل الجادرجي» ملاحظات عن الحزب السياسي الذي أسسه صالح جبر في سنة ١٩٥١ والمسمى بحزب الأمة الاشتراكي واتهامه بالطائفية. واود ابتدا ءان اوضح بانه لم تكن تربطني بالحزب المذكور أية علاقة، فلم انتسب اليه على الرغم من محاولات صالح جبر والحاحه الشديد عليّ بالانتساب اليه واغرائي بتعييني سكرتيرا عاما للحزب وقد شرحت له الاسباب التي دعتني الى ذلك، ويجد القارئ الكريم في كتابي «تاريخ في ذكريات»[1] تفاصيل المناقشات التي دارت بين صالح جبر وبيني في بيت الدكتور محمد فاضل الجمالي حول هذا الموضوع لاسيما حول نعت حزبه بالحزب «الاشتراكي».

ان الذي دفعني الى التعليق على ماورد في كتاب كامل الجادرجي عن حزب صالح جبر هو اتهامه اياه بالطائفية. اما اتهاماته الأخرى للحزب المذكور فلا أرى حاجة للتعليق عليها، فاعضاء الحزب اولى بالدفاع عنه. ولكن الذي دعاني للتعليق على ماكتبه كامل الجادرجي هو أنه انتقد هذا الحزب من دون سائر الاحزاب السياسية التي تأسست في البلد وألصق به صفة الطائفية.

قال الجادرجي:

" الصبغة الطائفية (لحزب صالح جبر)"

" وفي تلك الظروف الخاصة تكون حزب الأمة بزعامة صالح جبر ولكن تكوينه الظاهري كان يبعده عن الصبغة الطائفية كل البعد، فاختير له نائب رئيس سني وادخلت فيه عناصر سنية أخرى. الا ان ذلك الحزب كانت له في الواقع لجنة ادارية معلنة ولجنة ادارية خفية تؤلف قيادة الحزب الحقيقية. وقد كان «الكاموفلاج» هذا واضحا بدرجة زال معه الغرض منه وكشف الحزب للجمهور بصورة اوضح مما لو كان قد ألف من دون هذا الكاموفلاج».

"والسبب في ذلك كله ان حزب صالح جبر كان طائفيا بالمعنى الصحيح النفعي فضم النفعيين والانتهازيين غير المؤمنين بالطائفية بحد ذاتها وانما كانوا يعتبرونها أداة للوصول

---

(١) صفحة ٣٨٦ من الجزء الاول من كتابي (تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨).

الى المنافع. وكان من ضمن هؤلاء النفعيين صالح جبر نفسه وجماعته الاستشارية التي كانت تكون قيادة الحزب الحقيقية. »

«وكان صالح جبر وهؤلاء الملتفون حوله يعلمون ان الطائفية ذات نفع لهم بالنسبة للمناصب التي ظلت بتشجيع الوضع القائم تقسم حسب الطوائف من جهة ويعلمون من جهة أخرى ان الانكليز على استعداد لسند (يقصد اسناد) الحزب اذا ما اصطبغ بالصبغة الطائفية ولكنهم كانوا في نفس الوقت يعرفون ان الكشف عن طائفية الحزب يحطمه في اعين الجماهير وينفر منه المثقفين من كلا الجانبين".

"وقد كان من نتيجة ذلك كله ان صيغت مبادئ الحزب في منهجه صياغة خاصة أريد بها ان تعني غير المعاني اللفظية لها. فالاشتراكية او مايشبه الاشتراكية مثلا كان يقصد بها مشاركة الشيعة في الحكم وفي المنافع وربما قصد بها اعطاء الشيعة حصة الاسد باعتبار ان الشيعة هم الاكثرية في البلد. وهذا ما أغرى الانتهازيين واصحاب المصالح الكبيرة وكبار الاقطاعيين على الانضمام الى الحزب وتكوين غالبية اعضائه».

"ولم يكن ذلك كله خافيا على أحد ولكن ما أثار التساؤل هو ضم عنصر كردي الى حزب صالح جبر بشكل يلفت النظر ومحاولة صالح جبر توسيع عضوية الحزب في المناطق الكردية».

«ان هذا الأمر لم يكن يقصد به الكاموفلاج وحده وانما كانت هناك أسباب اخرى أبعد من ذلك مما لايعرفه الا القليلون: ان اجتماعا قد تم أثناء الثورات العشائرية الاقطاعية في الثلاثينات بين اقطاب الاقطاع المتبرمين من الوضع في الجنوب وبين اقطاب الاقطاع المتبرمين في الشمال من المناطق الكردية بواسطة بعض الانتهازيين من متعلمي الجهتين. وكان ذلك حوالي١٩٣٤وتمت دراسة الوضع بين المجتمعين وذكران الحكومة قادرة دائما على قمع كل ثورة عشائرية في الجنوب والشمال اذا كانت الثورة محليةمعزولة. اما اذا حصل اتفاق على قيام ثورات واسعة النطاق في الجنوب والشمال في آن واحد فان الحكومة لن تكون قادرة بطبيعة الحال على قمعها، وعندئذ يكون في امكان الطرفين في الجنوب والشمال فرض ارادتهما على الحكومة والحصول على امتيازات كبيرة. ان تلك المداولات وان لم تثمر في حينها تركت اثرا مهما في نفسية الاقطاعيين والانتهازيين من الجهتين مما تطور الى ان تكون نظرة الشيعة والاكراد الى بعضهما ليست نظرة شيعية او عنصرية متعصبة مما أدى فيما بعد الى ظهور فكرة المزج هذا في حزب صالح جبر».

«وهكذا تكون حزب صالح جبر من الحمرة الانتهازية من متعلمي الشيعة ومن الاقطاعيين الذين لم يتمكنوا من الانخراط في حزب نوري السعيد ومن عدد من صغار البورجوازيين الذين اعتقدوا بامكانية القفز من طبقتهم الى الطبقة الحاكمة ومن جماعات حاقدة على الفئة الحاكمة ولكنها تخشى الانضمام الى المعارضة الوطنية».

«ثم من الاقطاعيين الاكراد الذين لم يجدوا محلا في حزب نوري السعيد ومن عناصر متفرقة اخرى».

«ومهما حاول صالح جبر واصحابه التستر على نواياهم الحقيقية ومهما لجأوا الى المبالغة في الكاموفلاج، فان نواياهم كانت مفضوحة حيث كان الطابع الحقيقي للحزب واضحا فقد كان حزبا سداه الطائفية ولحمته الانتهازية والاقطاعية ولونه لون العلم البريطاني».

ثم يقول عن مستقبل الطائفية:

«وبعد هذا نستطيع ان نلقي نظرة على مستقبل الطائفية في العراق. فالطائفية بعد ان اخذت اطوارا مختلفة منذ العهد العثماني تعتبر الان اخذة بالتقلص والانكماش بفضل انتشار التعليم وانتشار الاراء التقدمية بين الشباب وبفضل الاعتقاد بين اكثرية العراقيين بان تكافؤ الفرص سوف يأخذ مجراه الطبيعي في المستقبل من هذه الناحية».

«وقد كانت ولاتزال فكرة الطائفية منعدمة بين أفراد العشائر فهم لايهتمون بهذه الناحية الا باداء واجباتهم الدينية حسب معتقداتهم من دون ان يخلطوا ذلك بالقضايا السياسية والاجتماعية».

«كما ان اكثرية طبقات الشعب الفقيرة مهتمة بكسب عيشها. كذلك الطبقة البورجوازية الصغيرة المنهمكة بالكسب لاتهتم بهذه الناحية الا اذا كان دعاة الطائفية من الانتهازيين قد اقنعوا بعض أفرادها بامكان الانتقال من وضعهم المهني في الاعمال الحرة الى المناصب الحكومية عن طريق الطائفية وليس عن طريق المقدرة والكفاءة أو بالطرق الديموقراطية المألوفة. أماطبقة العلماء فهي وان كان قد بقي لها بعض النفوذ في بعض الأوساط ولكنها طبقة حساسة تتجنب دائما الضرب على الحديد البارد. وهي تعتقد، على ماأظن، بأن التبشير بالطائفية في الوقت الحاضر من قبيل هذا الضرب على الحديد البارد بالاضافة الى ان التقدمية اصبحت منتشرة بين أبناء هذه الطبقة».

«أما طبقة المشرين «الاخندية»(١) فان فئة منها لاتزال عنصرا نشيطا وان لم تكن ذات تأثيركالسابق. وكثير منهم من نوع المرتزقة لايهمهم سوى الكسب عن طريق سرد قصة الحسين المحزنة في أيام محرّم وفي مناسبات أخرى من دون ان يسمحوا لأحد باستخدامهم لأغراض السياسة بدون ثمن. وهؤلاء يهمهم بقاء مركزهم ومكانتهم ثابتة بعيدين عن مهب الرياح ولايمكن ان يقوموا بنشاط اكثر من المعتاد الا عند هبوب الفتن الطائفية وهبوب عواصف من هذا القبيل بعيد الاحتمال الآن».

«ويمكننا ان نستخلص مما تقدم أنه لم يبق في الميدان من يمتهن الطائفية في هذه الظروف غير فئة انتهازية تريد ان تجعل وصولها الى الهدف عن طريق القفز بواسطة الطائفية وهي تعلم انها فئة مكروهة ذات اعمال مكروهة من قبل أكثرية الشعب ولذلك فهي تحاول ان تتستر على طائفيتها وتخشى التظاهر في هذا الشأن».

«ولذلك فان صالح جبر اذا كان قد استطاع تأليف حزب طائفي مقنع في حينه فان هذه الامكانيات معدومة بالمرة في الوقت الحاضر لأمثاله. وهذا لايعني ان الطائفية السنية والشيعية قد انمحت من الوجود فهي لاتزال موجودة على كل حال واذا أريدت مكافحتها مكافحة جذرية فلاسبيل الى ذلك الا باحلال النظام الاشتراكي وجعله أساسا للحكم في البلاد».

والى القارئ الكريم تعليقي علي ماورد أعلاه:

١- أما لماذا اتهم كامل الجادرجي الحزب الذي ألفه وترأسه صالح جبر بالطائفية فهذا أمر في رأيي لايثير الاستغراب. انه بالصاقه تهمةالطائفية بحزب صالح جبر يكون، بشكل لاشعوري،قدفضح مكنونات نفسه وكشف عن هواجسه الحقيقية. لماذا يكون الحزب طائفيا اذا الفه وترأسه صالح جبرولايكون كذلك اذاألفه وترأسه نوري السعيد او عبد المحسن السعدون أو ياسين الهاشمي أو طه الهاشمي أو كامل الجادرجي أو توفيق السويد ي أو غيرهم؟ هل ان تأليف الأحزاب ورئاستها يجب ان يقتصر على فئة او طائفة واحدة؟ فاذا ماألفها سياسي او سياسيون شيعة تعتبر طائفية ولو

---

(١)جاء في كتاب «من اوراق كامل الجادرجي»(صفحة ٧٦)كلمة «الافندية» واعتقد ان هذا كان خطأمطبعيا كمايتبين واضحامن مفهوم العبارة والمقصود هو كلمة «الاخندية» أي الذين يخطبون في المآتم الحسينية ويسردون قصة استشهاد الامام الحسين وآل بيته في واقعة الطفّ في كربلاء.

انتسبت اليها عناصر كبيرة من السنّة!

٢-يقول كامل الجادرجي: «وفي تلك الظروف الخاصة، تكوّن حزب الأمة بزعامة صالح جبر، ولكن تكوينه الظاهري كان يبعده عن الصفة الطائفية، فاختير له نائب رئيس سنّي وادخلت فيه عناصر اخرى». أليست الحال كذلك في جميع الأحزاب الأخرى تقريبا؟ فحزب الاتحاد الدستوري الذي ألفه وترأسه نوري السعيد السنّي عهد بنيابة رئاسة الحزب الى عبد الوهاب مرجان الشيعي وانتسبت اليه عناصر سنية وشيعية. وحزب الاستقلال كان رئيسه محمد مهدي كبّه الشيعي ونائب رئيسه فائق السامرائي السني وانتسبت اليه عناصر شيعية وسنيّة. وحزب الاحرار، ألّفه وترأسه توفيق السويدي السني وكان نائب رئيسه سعد صالح الشيعي وانتسبت اليه عناصر شيعية وسنيّة. والحزب الوطني الديموقراطي كان رئيسه كامل الجادرجي ونائب رئيسه عبد الكريم الأزري وانتسبت اليه عناصر شيعية وسنية. وهكذا معظم الاحزاب. لماذا اذن الصقت تهمة الطائفية بحزب الأمة الاشتراكي الذي تزعمه صالح جبر من دون سائر الاحزاب الأخرى؟ ألا يفضح هذا ماانطوت عليه نفسيه كامل الجادرجي من تعصب طائفي لايرى ان يتمتع الشيعة -أسوة باخوانهم السنّة- بحق تأليف الاحزاب السياسية.

٣- ثم يقول كامل الجادرجي «الا ان ذلك الحزب كانت له في الواقع لجنة ادارية معلنة ولجنة ادارية خفية تؤلف قيادة الحزب الحقيقية. وقد كان هذا «الكاموفلاج» واضحا بدرجة زال معه الغرض منه وكشف الحزب للجمهور بصورة اوضح مما لو كان قد ألف من دون هذا الكاموفلاج»

اني لست مطلعا على اللجنة الادارية الخفية ولا أعرف عنها شيئا، لاني لم اكن منتسبا للحزب وقد يكون ماقاله كامل الجادرجي عن وجود لجنة مصغرة خفية صحيحا او غير صحيح. ولكن مثل هذا التنظيم موجود في كثير من الأحزاب السياسية في جميع ارجاء العالم وكذلك في العراق. فالحزب الوطني الديموقراطي بالاضافة الى الهيئة الادارية للحزب ألف مكتبا للرئاسة من كامل الجادرجي ومحمد

حديد وحسين جميل[1]. وكان مفهوما ان هذا المكتب هو الهيئة المشرفة المسيّرة للحزب ولم يكن بين أعضائه شيعي واحد. فهل يتهم الحزب الوطني الديموقراطي بالطائفية ويسمى حزبا طائفيا لهذا السبب ياترى؟

٤- ثم يقول كامل الجادرجي «وكان صالح جبر وهؤلاء الملتفين حوله يعلمون ان الطائفية ذات نفع لهم بالنسبة للمناصب التي ظلت بتشجيع الوضع القائم تقسم حسب الطوائف من جهة، ويعلمون من جهة اخرى، ان الانكليز على استعداد لاسناد الحزب اذا ما اصطبغ بالصبغة الطائفية. ولكنهم كانوا في نفس الوقت يعرفون ان الكشف عن طائفية الحزب يحطمه في أعين الجماهير وينفر منه المثقفين من كلا الجانبين». من هذا يتبين ان المعنى الذي كان يقصده كامل الجادرجي بالطائفية والتي يتهم بها رجال الشيعة هو المطالبة بتقسيم مناصب الدولة حسب الطوائف، اي ان تكون الطوائف هي الطريق للظفر بالمناصب الحكومية، وان شباب الشيعة كانوا يريدون ان يظفروا بالمناصب والوظائف الحكومية عن هذا الطريق لا عن طريق الكفاءة والمؤهلات المطلوب توفرها في من يطمح الى تولي تلك المناصب الحكومية. واني لأتساءل متى طالب الشيعة بتقسيم مناصب الدولة حسب الطوائف؟ثم متى قسمت المناصب حسب الطوائف كما يدّعي كامل الجادرجي ومن اين جاء بهذا النبأ؟ ولو كان هذا الادعاء صحيحا لكان يجب ان يكون للشيعة حصة الاسد في مناصب الدولة، بالنظر لأنهم يؤلفون اكثرية السكان، لاسيما بعد ان تيسرت لديهم الكفاءات والمؤهلات المطلوبة لتولي المناصب الحكومية، ولما بقي عددهم لحد الان في مناصب الدولة زهيدا جدا بالقياس الى عدد نفوسهم ونسبتها الى مجموع السكان، وعلى الاخص في المناصب العليا وفي المناصب السياسية الحساسة والعسكرية منها بصورة اخص! وفي الواقع ان الشيعة لايزالون محرومين من المساهمة في السلطة السياسية وفي المناصب الرئيسية الحساسة وفي مراكز القوة التي تسند السلطة السياسية، حرمانا يكاد يكون تاما. فهذا الادعاء هو اذن

----

(١) صفحة ٩٢ من مذكرات كامل الجادرجي

محض اختلاق من كامل الجادرجي ولا اساس له من الصحة بتاتا . وهذا ان دلّ على شئ فانما يدل اما على جهل كامل الجادرجي بما كان يشكو منه الشيعة وبما كان يجري واقعيا في الحكومة العراقية . او انه كان يعرف ولكنه كان يتجاهل الأمر .

ان ماكان يشكو منه الشيعة هو التمييز او التفريق بين المواطنين لاعتبارات طائفية وكل ماكانوا يطالبون به هو تطبيق مبدأ الكفائة والمؤهلات تطبيقا عادلا ومعاملة العراقيين معاملة متساوية بصرف النظر عن جميع الاعتبارات، ولم يسبق للشيعة ان طالبوا بتقسيم المناصب الحكومية حسب الطوائف كما يدعي كامل الجادرجي، سواء في عهد صالح جبر او غيره .

٥- اما قوله بان الانجليز كانوا على استعداد لاسناد الحزب اذا ماصطبغ بالصبغة الطائفية، فان جميع المطلعين على تاريخ العراق الحديث، ولاسيما بعد قيام الثورة العراقية الكبرى في سنة ١٩٢٠ يعرفون جيدا ان الشيعة كانوا ضحية الانتقام الانجليزي لمواقفهم الوطنية الصلبة العنيدة ضد الانجليز الذين وجدوا انه من الصعب التفاهم مع زعماء الشيعة واعتبروهم حملة لواء التطرف في الوطنية، واستبعدوهم عن جميع المناصب ،وهضموا حقوقهم ،بل وهدروها هدرا ،وقاوموهم بكل شدة وقسوة، وقربوا -عوضا عنهم- من سموهم «بالمعتدلين» وسلموهم مقاليد الحكم .

٦- ثم يقول كامل الجادرجي «وكان من نتيجة ذلك ان صيغت مبادئ الحزب في منهجه صياغة اريد بها أن تعني غير المعاني اللفظية لها . فالاشتراكية او مايشبه الاشتراكية مثلا كان يقصد بها مشاركة الشيعة في الحكم وفي المنافع وربما قصد بها اعطاء الشيعة حصة الأسد باعتبار ان الشيعة لهم الاكثرية في البلد» . ان هذا التفسير الغريب من قبل كامل الجادرجي لاستعمال كلمة «الاشتراكية» في تسمية الحزب هو من مبتكرات كامل الجادرجي . لقد سألت صالح جبر عن السبب في تسمية حزبه بحزب الأمة الاشتراكي فاجابني على سؤالي في الحديث الذ ي جرى بينه وبيني والذي يجده القارئ الكريم في الجزء الاول من كتابي « تاريخ في

ذكريات العراق»(١) جوابا بعيدا كل البعد عن مافكر به كامل الجادرجي.

الظاهر ان كامل الجادرجي، خلافا لما كان ينادي به أمام الناس من اعتناق للمبادئ التقدمية والاشتراكية والدفاع عن الديموقراطية والحريات الدستورية، كان يريد المحافظة على الوضع الراهن في السيطرة الفئوية على الحكم في العراق وكان يضمر في اعماق نفسه غير ماكان يظهر او يتظاهر به امام الناس. ويتبين من كتابته هذه انه كان يعيش في خوف وهلع من الاكثرية العربية الشيعية في العراق، وان تطبيق المبادئ الديموقراطية -بوجود الاكثرية العربية الشيعية- كان يثير في نفسه الرعب والفزع. وبالرغم من محاولته اليائسة ان يكبت ويخفي ماانطوت عليه جوانحه فان هذه الهواجس الخفية في اعماق نفسه طفحت على كتابته بصورة لاارادية.

ان كامل الجادرجي كان في حقيقته ارستقراطي النزعة، وقد نشأ في اواخرايام الحكم العثماني من اصل تركي،وفي محيط يعتبرالحكم حكرا على طبقة ضيقة من الناس أغلبهم من عنصرغيرعربي ويعتبر مجموع الشعب -واكثريتهم عرب ريفيون قبليون-مكتوب لهم ان يبقوا محكومين الى الأبد لتلك الفئة غير العربية.

كامل الجادرجي يتّهم الشيعة والأكراد بالتآمر على الدولة العراقية

٧- ثم يقول كامل الجادرجي «ولكن ماأثار التساؤل هو ضم عنصر كردي الى حزب صالح جبر بشكل يلفت النظر ومحاولة صالح جبر توسيع عضوية الحزب في المناطق الكردية».

«ان هذا الامر لم يكن يقصد به الكاموفلاج وحده انما كانت هناك اسباب اخرى ابعد من ذلك. فمما لايعرفه الا القليلون ان اجتماعا قد تم اثناء الثورات العشائرية الاقطاعية في الثلاثينات بين اقطاب الاقطاع المتبرمين من الوضع في الجنوب وبين بعض اقطاب الاقطاع المتبرمين في الشمال من المناطق الكردية بواسطة بعض الانتهازيين من متعلمي الجهتين -وكان ذلك حوالي ١٩٣٤- وتمت دراسة الوضع

---

(١) صفحة ٣٨٦ من كتابي تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨

بين المجتمعين وذكروا ان الحكومة قادرة دائما على قمع كل ثورة عشائرية في الجنوب والشمال اذا كانت الثورة محلية معزولة. اما اذا حصل اتفاق على قيام ثورات واسعة النطاق في الجنوب والشمال في آن واحد فان الحكومة لن تكون قادرة بطبيعة الحال على قمعها وعندئذ يكون في امكان الطرفين في الجنوب والشمال فرض ارادتهما على الحكومة والحصول على امتيازات كبيرة. تلك المداولات وان لم تثمر في حينها تركت اثرا مهما في نفسية الاقطاعيين والانتهازيين من الجهتين مما تطور الى ان تكون نظرة الاكراد والشيعة الى بعضهما ليست نظرة طائفية او عنصرية متعصبة مما أدى فيما بعد الى ظهور فكرة المزج هذه في حزب صالح جبر..»

أي ان كامل الجادرجي يفسر انضمام بعض العناصر الكردية الى حزب صالح جبر ومحاولة صالح جبر التبشير لحزبه في شمال العراق -يعتبر كل هذا وليد مؤامرة سابقة بين الشيعة والأكراد ترجع الى سنة ١٩٣٤ وتعمل على اشعال الثورة في شمال العراق وجنوبه في آن واحد بقصد اشغال الحكومة العراقية التي تكون عندئذ عاجزة عن اخماد مثل هذه الثورة اذا مانشبت في آن واحد في شمال العراق وجنوبه، وفرض ارادتهما ، اي الشيعة والاكرادعليها (أي الحكومة العراقية) وان هذه المؤامرة قد اثمرت واينعت الان بانتساب عدد من العناصر الكردية الى حزب صالح جبر.

في الحقيقة ان المؤامرة التي تشير اليها الفقرات المقتبسة اعلاه هي من الخيال الخصب لكامل الجادرجي ولايوجد اي برهان او دليل على وجود مؤامرة كردية شيعية في عام ١٩٣٤. واذا كانت جرت مذاكرات او مداولات من هذا النوع في عام ١٩٣٤ ،حسب مايقول كامل الجادرجي،فكيف يمكن الجزم بانها ظلت قائمة ومختفية ولم تظهر اثارها حتى عام١٩٥١عندما ألف صالح جبر حزب الامة الاشتراكي؟

ولكن الامر الاهم الذي يلفت النظر من هذا المقتبس هو ان كامل الجادرجي عندما اتهم الشيعة والاكراد بالتآمر على نظام الحكم والفئة الحاكمة -والشيعة والاكراد يؤلفون الاكثرية الساحقة من الشعب العراقي- لم يسائل نفسه اذن من كان ذلك النظام يمثل؟ومن كانت تلك الفئة الحاكمة تمثل؟ واية نسبة من الشعب العراقي كانا يمثلان؟وباي منطق او مبرر ديموقراطي كان كامل الجادرجي يدافع عن نظام حكم وعن

فئة حاكمة لايمثلان -بعد اخراج الشيعة والاكراد- الا اقلية صغيرة من الشعب؛ وهل كان تحامله على الشيعة والاكراد واتهامهما بالتآمر على نظام الحكم والفئة الحاكمة ينسجم مع ما كان يدعيه من ايمان بالديموقراطية السياسية ومن حرص عليها ؟

ثم أنهى كامل الجادرجي اتهامه لحزب صالح جبر بالطائفية بالعبارة التالية:

«ومهما حاول صالح جبر واصحابه التستر على نواياهم الحقيقية ومهما لجأوا الى المبالغة في الكاموفلاج فان نواياهم كانت مفضوحة حيث كان الطابع للحزب واضحا. فقد كان حزبا سداه الطائفية ولحمته الانتهازية والاقطاعية ولونه لون العلم البريطاني». واني اترك للقارئ الكريم -بعد ان يقرأ هذه العبارة- ان يقدر ما اذا كان كامل الجادرجي مؤهلا لزعامة وطنية حيادية بعيدة عن التحيز الطائفي! ثم اذا كانت هذه عقيدة كامل الجادرجي في صالح جبر وحزبه، اي انه حزب سداه الطائفية ولحمته الانتهازية ولونه لون العلم البريطاني ،كيف جاز له، أي لكامل الجادرجي،ان يشترك معه في وزارة واحدة هي وزارة حكمة سليمان التي تألفت إثر انقلاب بكر صدقي، وبعد ذلك ان يجتمع به عدة مرات في سنة ١٩٥٦، ويحاول التعاون معه على وضع ميثاق تتفق عليه الاحزاب، ومن جملتها حزب صالح جبر، لمعارضة الحكم القائم وقتئذ، كما جاء في مذكرات كامل الجادرجي نفسه»(١).

ان مطالبة كامل الجادرجي بالديموقراطية اللبرالية وبالانتخابات النيابية النزيهة الحرّة وهوفي عين الوقت،يحمل مثل هذه الافكار والهواجس بين جنبيه لتدل اماعلى سذاجة في التفكير السياسي)او على نفاق مذهل. والا كيف نوفق بين كتابته هذه عن الطائفية التي ناقشنا بعض مقتبساته وبين ماكان يطالب به في الظاهر من حكم ديموقراطي سليم؟

ان مالم يدركه كامل الجادرجي اوربما كان يدركه ولكن كان يتجاهله ولايذكره في كتاباته، هو ان هناك تناقضا اساسيا بين استئثار اقلية حاكمة بالسلطة السياسية العليا في الدولة وبمعظم اجهزة الحكم وبين النظام الديموقراطي السليم الذي كان

---

(١) مذكرات كامل الجادرجي صفحات (٦٦٣-٦٧٥)

يطالب به في الظاهر كامل الجادرجي. فالنظام الديموقراطي السليم لايقبل بهذا الإستئثار من فئة واحدة، لانه يقوم على مبدأ المساواة وعدم التفريق بين المواطنين وضمان الحريات الديموقراطية للجميع بدون تفريق ولاتمييز بينهم. لقد كان كامل الجادرجي يدرك ،بالطبع،ان الديموقراطية السياسية لايمكن ان تعيش وتنمو وتزدهر في ظروف وفي مناخ غير ملائم لنموها . فهي لاتتمكن ان تعيش في مناخ او في مجتمع محروم من الوعي السياسي يسوده الجهل والامية، او الاقطاع الزراعي او احتكار الثروة والقوة الاقتصادية في ايدي قلة من الناس، لان وجود هذه الظروف وهذا المناخ لايساعد على نموّ الديموقراطية وترسيخها .وقد كتب عن هذه العوامل كامل الجادرجي وغير كامل الجادرجي كثيرا . ولكن كامل الجادرجي وامثاله لم يشجبوا في يوم من الأيام الاستئثار بالسلطة السياسية من اقلية حاكمة صغيرة، العامل الذي يؤلف مناخا خانقا للديموقراطية السياسية -تماما كالعوامل الخانقة الاخرى التي عددناها سابقا او اكثر منها. فالذي يدعو الى تصفية الاقطاع الزراعي او الاحتكار الرأسمالي ينبغي في عين الوقت ان يدعو الى تصفية الاستئثار الفئوي بالسلطة السياسية ومعظم اجهزة الحكم . ولو ان كامل الجادرجي كان قد درس العوامل التي تعوق نمو الديموقراطية السياسية في العراق وازدهارها دراسة موضوعية علمية وحللها تحليلا دقيقا، لكان شجب ذلك الاحتكار او الاستئثار الفئوي بالسلطة، ولكان ادرك ان الجيش الذي ساند ذلك الاحتكار، والذي كان قد تعاون معه كامل الجادرجي في انقلاب بكر صدقي في سنة ١٩٣٦، وفي ثورة ١٩٥٨ بحجة تصحيح الاوضاع السياسية والقضاء على الشذوذ الذي رافق الانتخابات النيابية،ولارساء الديموقراطية في العراق على اسس سليمة،ان هذا الجيش بالذات(في الوضع الذي كان فيه،تسيطرعليه هيئة ضباط تنتمي اغلبيتها الساحقة لفئة واحدة)كان احد العوامل المهمة في تعثرالتجربة الديموقراطية ووأدها في العراق. ولو ان كامل الجادرجي ومن قلده ادركوا هذه الحقيقة لربما كانوا جنبوا العراق كثيرا من المآسي والاهوال التي حلت به.

واخيرا لابد من كلمة حول تنبؤ كامل الجادرجي عن مستقبل الطائفية في

العراق: يقول كامل الجادرجي بان الطائفية تعتبر الان اخلة بالتقلص والانكماش بفضل انتشار التعليم وانتشار الاراء التقدمية بين الشباب وبفضل الاعتقاد بين اكثرية العراقيين بان تكافؤ الفرص سوف يأخذ مجراه الطبيعي في المستقبل من هذه الناحية» كم كنت اتمنى لو ان كامل الجادرجي بقي على قيد الحياة ليرى بام عينيه بان تنبؤاته عن مستقبل الطائفية في العراق كانت مع الأسف العظيم خاطئة جدا وان ماتحقق كان، مع الاسف العظيم ايضا، على نقيض ماكان قد تنبأ به، وان السبب في اعتقادي، هو ان رؤية كامل الجادرجي لهذا الموضوع المعقد كانت سطحية لم تستند الى دراسة تاريخية وسوسيولوجية عميقة لهذا الموضوع وجوانبه السياسية والتاريخية ولا الى تحليل عميق لعلاقته بنظام الحكم الذي اقيم في العراق منذ سنة ١٩٢١.

لقد اطلعت مؤخرا على الكتاب المسمى «صورة أب» الذي اصدره رفعت الجادرجي، نجل كامل الجادرجي، وقد جاء فيه «ان الطائفية كانت مسألة حساسة لدى الوالد، وقد وقف ضدها طيلة حياته سواء كانت سنية او شيعية» كيف نوفق بين هذا القول وبين ماكتبه كامل الجادرجي بقلمه مما شرحته اعلاه وعلقت عليه. ولاتوجد في كتابات كامل الجادرجي على حد علمي، اية اشارة الى الطائفية السنية، او وجوب مكافحتها. فمن اين جاء نجله بهذا التعميم المطلق؟

دور كامل الجادرجي وصحبه
في انقلاب بكر صدقي واشتراكه في وزارة حكمة سليمان
وفيه نبذة عن كيفية تغريره بجعفر ابو التمن
وزجّه في الجمعية السريّة التي ألفوّها

عندما توثقت الصلة بيني وبين كامل الجادرجي ودعاني الى الاشتراك معه ومع جماعة الاهالي في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي في اوائل سنة ١٩٤٦، كانت توجد لدي بعض المعلومات عن خلفيات كامل الجادرجي، ولكنها كانت معلومات ناقصة،كما تبين لي فيما بعد.

كنت اعرف، مثلا، ان كامل الجادرجي كان قد انتسب الى حزب الشعب الذي كان يتزعمّه يس الهاشمي، ثم على اثر عقد المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠، تكون حزب الاخاء الوطني برئاسة يس الهاشمي، الذي تآخي مع الحزب الوطني الذي كان يرأسه جعفر ابو التمّن، واخذ الحزبان المتآخيان يتعاونان في مقاومة معاهدة سنة ١٩٣٠، وان الملك فيصل الاول بعد ان تم تصديق المعاهدة العراقية البريطانية الآنفة الذكر، وحقق بواسطتها للعراق استقلالا نسبيا، كان يعرف، بثاقب نظره، ان الحكم لايمكن ان يستقّر ويستتّب، وهذا التكتل السياسي القوي يقف ضده ويناوءه. كما انه، اي الملك فيصل الاول، كان يعرف جيدا انه لايمكنه ان يستغني عن بعض زعماء هذا التكتل السياسي القوي الذي كان يضم شخصيات سياسية قويّة، امثال يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان وغيرهم، واتباعهم الكثيرين، بالاضافة الى جعفر ابو التمن عميد الحزب الوطني. ولذلك فانه، اي الملك فيصل الاول، بعد ان اصبحت المعاهدة الآنفة الذكر، حقيقة واقعة، بذل جهده لان يفكك هذا التكتل السياسي القوي الذي كان استمراره بعيدا عن الحكم يشكّل خطرا على الاستقرار السياسي في البلد، وان يجذب الى جانبه بعض اعضائه. فاستقالت وزارة نوري السعيد الثانية في ٢٧تشرين الاول

سنة ١٩٣٢ تمهيدا لتحقيق هذا الهدف. وتألفت في اول تشرين الثاني ١٩٣٢ وزارة ناجي شوكت، وهي وزارة مؤقتة او انتقالية، ريثما يحقق الملك فيصل الاول هدفه الرئيسي في تفكيك عرى التكتل السياسي القوي الآنف الذكر. وقد تم له ما اراد. فعين رشيد عالي الكيلاني، احد اقطاب التكتل المذكور، رئيسا لديوانه الملكي. ثم استقالت وزارة ناجي شوكت في ١٨آذار سنة ١٩٣٣، بعد ان أستُنفذَ الغرض من تأليفها، وتألفت في ٢٠آذار سنة ١٩٣٣ الوزارة الكيلانية الاولى، وكانت تضم بالاضافة الى رئيسها رشيد عالي الكيلاني، يس الهاشمي وزيرا للمالية وحكمة سليمان وزيرا للداخلية. واعلنت الوزارة الجديدة انها ستلتزم بالمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ الى ان يتم تعديلها بالمفاوضات وبالطرق الاصولية. وهكذا انفصم التآخي بين الحزبين المتآخيين وتفكك التكتل السياسي الذي كان قد تألف لمعارضة معاهدة سنة ١٩٣٠. ثم استقال جعفر ابو التمن من الحزب الوطني نتيجة اختلافه مع بعض اعضاء الهيئة المركزية للحزب، واعتزل السياسة مؤقتا (في اواخر سنة ١٩٣٣).

كذلك كنت اعرف ان كامل الجادرجي، كان قد اصيب بصدمة وخيبة امل إثر اقدام بعض السياسيين الذين سبق ذكرهم، والذين كان قد تعاون واياهم، على تغيير مواقفهم السياسية، وانتقالهم من صفوف المعارضة الى صفوف الموالاة للملك فيصل الاول ولسياسته، واشتراكهم في الحكم وقبولهم بالمعاهدة العراقية البريطانية بعد ان كانوا قد عارضوها بشدة، الامر الذي دفعه الى فقدان الثقة بهم والتشكيك باستقامتهم ونزاهتم السياسية، فابتعد عنهم ، إلا واحد، هو حكمة سليمان، فان كامل الجادرجي بقي على صلة وثيقة به لاسباب لا اعرفها.

ثم اخذ يتحرّى عن جماعة اخرى تنسجم مع تفكيره واتجاهاته السياسية، فوجد ضالتّه المنشودة في مجموعة الشباب التي عرفت بجماعة الاهالي، واخذ يتعاون واياها ويبلور معها منهجا سياسيا يصلح لان يكون اساسا للحكم الذي كان يطمح اليه. وقد توصلوا الى مبادئ «الشعبية» التي اصبحت فيما بعد منهج جمعية الاصلاح الشعبي. كما انه من جهة اخرى اخذ يتقرب من جعفر ابو التمن بعد الخبرة

التي مرّ ا بها معا في المعارضة، ويدأ يتعاون معه سياسيا . وباختصار بدأ كامل الجادرجي -للاسباب التي عددْناها- يقف من الحكم القائم وقتئذ ومن رجاله، ومنهم رفاقه القدامى من المعارضين السابقين لمعاهدة ١٩٣٠ موقفا سلبيا شديدا .

واذا كان من حق كامل الجادرجي ان ينقم عل بعض رفاقه القدامى من السياسيين الذين عارضوا في بادئ الأمر سياسة الملك فيصل الاول ومعاهدة ١٩٣٠، ثم غيّروا مواقفهم فايدوا سياسته ووافقوا على معاهدة ١٩٣٠ بعد ان صدّقها مجلس الامة واصبحت امرا واقعا، فما هو السبب في نقمة كامل الجادرجي وجماعة الاهالي على الملك فيصل الاول؟ هل كان السبب لان الملك فيصل الاول تمكن بدهائه من تفكيك التكتل السياسي القوي الذي كان قد تألف لمعارضة معاهدة ١٩٣٠، وسحب الى جانبه بعض اقطاب ذلك التكتل المعارض، فتفككت عرى المعارضة ولم يبق من اقطابها سوى جعفر ابو التمن الذي كان شديد التصلب ضد سياسة الملك فيصل الاول ومعاهدة سنة ١٩٣٠، كما بقي في صف المعارضة كامل الجادرجي. حسب مايظهر كان كامل الجادرجي وجماعة الاهالي قد اعتبروا تفكيك الكتلة المعارضة المذكورة طعنة نجلاء سددها الملك فيصل الاول للجبهة المعارضة لسياسته، ولذلك لم يغفروها له.

ولم يكن كامل الجادرجي وجماعة الاهالي، حسب ماتبين لي فيما بعد، لم يكونوا متأثرين بهذه الطعنة فحسب، بل انهم لم يقدّروا دور الملك فيصل الاول ولا جهوده ولاخدماته للعراق. كانوا، على العكس، يعتقدون ان مساعيه كانت موجهة لخدمة نفسه وعرشه بالدرجة الاولى(١). اما ان الملك فيصل قد حقق تقدما كبيرا للعراق، وركز كيانه وانتزع له من الاستعمار البريطاني، استقلالا نسبيا، فذلك مالم

---

(١) لقد شرحنا في محل آخر من هذه الذكريات بشئ من التفصيل، جهل كثير من ساسة العراق بالدور الوطني الذي لعبه الملك فيصل الاول وتضحياته الكبيرة وجهوده وصلابته في سبيل تحقيق استقلال العراق وذلك في ضوء الوثائق البريطانية التي ظهرت مؤخرا وخاصة في ضوء ماكتبه المؤرخ بيتر سلاكليت في كتابه بريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ وما كتبه البحاثة الدكتور مظفر الادهمي.

يكونوا يعتقدون به بتاتا. كان كامل الجادرجي وجماعة الاهالي، يرون في المعاهدة العراقية البريطانية، وبالا على العراق لانها، على حد قولهم، تهدده بقيود تحدّ من استقلاله وكبّلته بسلاسل واغلال لاتحتمل، ولم يكونوا يعتبرونها مجرد خطوة الى الامام على طريق الاستقلال، على شرط ان تتبعها خطوات اخرى، لاتتحقق الا بمزيد من الجهود المضنية، الى ان يتكامل استقلال العراق، كما كان يخطط لذلك الملك فيصل الاول. ولذلك فان كامل الجادرجي وجماعة الاهالي لم يعتبروا وفاة الملك فيصل الاول خسارة فادحة للعراق، ولم يشعروا بأي اسف لوفاته، بدليل اختلافهم مع احد محرري جريدة الاهالي وقتئذ، علي حيدر سليمان(١)، لانه، كما قال كامل الجادرجي في مذكراته (صفحة ٢٨)، وقف في قضية موت فيصل الاول «موقفا غريبا، اذ جاء بمقال كله عطف على الملك الراحل، فلم ترتضيه هيئة التحرير (أي كامل الجادرجي وجماعة الاهالي) فحصل من جراء ذلك فتور بينه وبين القائمين بادارة الجريدة».

هذه نتف من المعلومات عن كامل الجادرجي وجماعة الاهالي كنت اعرف بعضا منها سابقا وعرفت بعضها مؤخرا، ولكن الوثيقة التاريخية التي قرأتها في مذكراته (صفحة ٢٩-٤٠) قد كشفت عن صفحة من النشاط السياسي لكامل الجادرجي وجماعة الاهالي لم اكن اعرفها من قبل. ومنها يتبين انهم كانوا ضالعين في تنظيم سياسي سرّي منذ اوائل سنة ١٩٣٤، وانهم كانوا قد فاتحوا «جعفر ابو التمن» حول تأليف جمعية سياسية سرية على اساس مبادئ «الشعبية» وانه اظهر استعدادا للمساهمة فيها، ثم اجتمعوا بحكمة سليمان «وتم الاتفاق فيما بينهم على وجوب تأليف جمعية سرية من اناس جدد على اساس جديد وعلى ان لايدخل فيها من رجال الماضي الذين خانوا العهود وضربوا بالمبادئ عرض الحائط» على حد قول كامل الجادرجي (صفحة ٣٢ من مذكراته).

---

(١) كان علي حيدر سليمان من طلائع الشباب الكردي المثقف وقد كان ضمن اعضاء البعثة العلمية العراقية الى جامعة بيروت الاميريكية، وقد تخرّج منها بامتياز وقد اشتغل بالتدريس ووظائف الدولة الأخرى، ثم تولى منصب الوزارة اكثر من مرة خلال العهد الملكي.

«وفي محادثاتنا نحن جماعة الاهالي وجعفر ابو التمن، قررنا ضم حكمة (سليمان) للجمعية واستبعاد نصرة (الفارسي) ووضعنا صيغة يمين لاعضاء الدرجة الاولى(١) وهم: جعفر ابو التمن وحكمة سليمان وكامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح ابراهيم. وقد تكونت منهم اللجنة المركزية برئاسة جعفر ابو التمن واصبح عبد الفتاح ابراهيم سكرتيرا لها ومحمد حديد محاسبا لها.»

ثم يقول كامل الجادرجي: «وبعد ان تأسست الجمعية السرية بهذا الشكل، بدأنا انا وعبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد في الاتصال بجماعة الشباب والموظفين، كما اتصل ابو التمن بجماعة خاصة من الحزب الوطني، واخذ حكمة على عاتقه الاتصال برجال الجيش، وقد جعل نقطة الاتصال بكر صدقي، الذي اخذ بدوره بمحادثة من يعتمد عليهم من الضباط كشاكر الوادي وبهاء الدين نوري وغيرهما. واشير هنا الى اننا لم نكن لنجتمع برجال الجيش عدا بكر صدقي وقد اخبرنا حكمة انهم اقسموا يمين الجمعية، ومن جهة اخرى كنا نجتمع بالمدنيين اما على انفراد او بجلسات جماعية».

«وبعد تأليف الجمعية بمدة، سقطت وزارة جميل المدفعي الثانية (٢٧ آب ١٩٣٤) وتألفت وزارة علي جودة (٢٧ آب ١٩٣٤) واخذ الاستياء بين الناس يزداد، وكان لنا دور هام في بث الدعاية ضد الوزارة، وذات يوم صدر منشور طعن بالملك وبعلي جودة ووزّع سرا فاتّهم عبد القادر اسماعيل باصداره واوقف، كما اوقفت لمدة اربعة ايام وعطلت جريدة الاهالي على إثر ذلك».

«وفي تلك الاثناء اسسنا بالاضافة الى اشتغالنا في جمعية مكافحة الامية، وفي تكوين الجمعية السرية، ناديا للشباب المثقف، وتولى عبد الفتاح ابراهيم فيه مركز المعتمد، وكان الغرض من هذا النادي اختيار الشباب لعضوية الجمعية السرية...»

ثم يقول: «وفي نفس الوقت اخذ حكمة يتصل برشيد عالي الذي كان المدبّر الاصلي لمؤتمر الصليخ وتكتل رؤساء العشائر. وهنا يجب ان اذكر موقف حكمة الغامض بالنسبة لنا. فهل كان يعد ارتباطه بالجمعية هو الاصل ويجعل اتصاله برشيد عالي ورؤساء العشائر واسطة لتحقيق اغراض جمعيتنا، ام كان يعدنا واسطة لتحقيق اغراض رشيد عالي ويعتبر تحقيق تلك الاغراض ومؤامرات رشيد عالي هي الاصل؟ ان مايجب ذكره بصورة

---

(١) وضعت الجمعية صيغتين للقسم، الاولى لاعضاء الدرجة الاولى المذكورين، والثانية اكثر اختصارا لبقية الاعضاء.

خاصة ايضا موقف حكمة من حزب الاخاء الوطني ومن ياسين الهاشمي. فهو لم ينسحب رسميا من الحزب المذكور ولم يقطع صلته بياسين الهاشمي. وكان هذا الموقف مما يقلقنا ويقلق جعفر ابو التمن خاصة». والذي يثير الحيرة والاستغراب من قراءة هذه الفقرات من الوثيقة التاريخية لكامل الكادرجي، هو تمسكه وجعفر ابو التمن بحكمة سليمان مع وجود هذا الشك لديهما في سلوكه وقلقهما من انه كان يلعب على الحبلين! .

ان هذا النشاط السياسي الذي قامت به الجمعية السرية الآنفة الذكر مع ضباط الجيش، كان هو المقدمة التمهيدية للانقلاب الذي دبره فيما بعد بكر صدقي وحكمة سليمان. وان جمعية السعي لمكافحة الامية التي كانوا، أي كامل الجادرجي وجماعة الاهالي، قد الفوها في اواخر سنة ١٩٣٣ والتي كان جعفر ابو التمن رئيسها ونصرة الفارسي نائب رئيسها وعبد الفتاح ابراهيم سكرتيرها ومحمد حديد محاسبها وكامل الجادرجي احد اعضاء هيئتها الادارية، والتي كنت دعيت للاشتراك فيها، ووافقت على الاشتراك فيها، باعتبارها جمعية غير سياسية ذات اهداف اجتماعية خيرية، وذات صلة بمهمة الوظيفة التي كنت اشغلها وقتئذ، وهي سكرتيرية وزارة المعارف، والتي حضرت بعض اجتماعاتها، ثم انقطعت عن الحضور، بسبب كثرة اشغالي في وظيفتي، ثم انقطعت صلتي بها نهائيا، لقد تبين ان تلك الجمعية، كما يقول كامل الجادرجي بصراحة في الوثيقة التاريخية المنوه بذكرها، لم تكن الا وسيلة للتمهيد لضم بعض الاشخاص، وخاصة جعفر ابو التمن، الى صفوف الجمعية السرية التي كانوا قد عقدوا العزم على تأليفها، والتي الفوها بعد ان استبعدوا نصرة الفارسي عنها، واحلوا محله حكمة سلميان. وفي هذا الباب يقول كامل الجادرجي: "بينما كانت جمعية مكافحة الامية تمارس نشاطها وبعد ان اطمأن جعفر ابو التمن الينا تمام الاطمئنان، بدأنا بالتفاوض معه في تكوين جمعية سياسية سرية على اساس الشعبية".

والواقع اني لم اكن مطلعا على هذه الصفحة من النشاط السري لكامل الجادرجي وجماعة الاهالي إلاّ بعد ان قرأت مذكراته الآنفة الذكر، ولو كنت مطلعا عليها لترددت كثيرا قبل الموافقة على التعاون واياهم في تأليف الحزب الوطني

الديموقراطي في سنة ١٩٤٦. ذلك ان من يسلك طريق التنظيم السري وهو بعد مايزال في اول عمله في الميدان السياسي ويحاول زج الجيش في السياسة ويمهد لانقلاب عسكري، ثم بعد حدوث الانقلاب العسكري يشترك في الوزارة التي انبثقت عنه، بل كان في الواقع احد الاقطاب في تأليف تلك الوزارة، وانتقاء اعضائها، يصعب تصديقه عندما يدعو الى الديموقراطية الليبرالية واساليبها السلمية. ويظهر من هذه الوثيقة التاريخية ان كامل الجادرجي وجماعته كانوا منذ البداية يؤمنون بالعمل السري كما كانوا يؤمنون بزج الجيش في السياسة، وان ايمانهم بالاساليب الديموقراطية الليبرالية هو ادّعاء لاينطبق على واقعهم التأريخي الذي شرح كامل الجادرجي جانبا منه بصراحة في الوثيقة الآنفة الذكر.

ورغم ذلك، حاول محرر مذكرات كامل الجادرجي ان يعطي عن كامل الجادرجي انطباعا يختلف تماما عن الانطباع الذي يخرج منه قارئ الوثيقة التاريخية الآنفة الذكر. لقد جاء في الصفحتين ٤٣و٤٤ من (مذكرات كامل الجادرجي) بقلم محررها مايلي في تبرير اشتراك كامل الجادرجي وجماعة الاهالي في الحكم الذي انبثق عن انقلاب بكر صدقي في سنة ١٩٣٦:

«قبل ان نتابع الحديث عن الوضع وتطوّره بعد وقوع الانقلاب، نجد من الضروري ان نقول كلمة حول اشتراك الجادرجي وجماعة الاهالي في الحكم. فهناك سؤال ربما كان لايزال قائما حول الدوافع التي ادت بهم الى الاشتراك في حكم قائم على انقلاب عسكري لايمثل ثورة شعبية. لقد كان الجادرجي لايؤمن بالانقلاب العسكري ولا بطريق العنف للتطور الاجتماعي مالم تستدع ضرورة حقيقية وقوع ذلك العنف. هذا الرأي تبلور لدى الجادرجي فيما بعد واصبح من اسس مبادئ الحزب الوطني الديموقراطي ويعبّر عنه بان الايمان بالتطور الديموقراطي في كل الحالات عداالثورة الشعبية عند تعذر التطور الديموقراطي تعذراتا ما»

«ولم يكن الجادرجي بعيدا عن هذا الرأي عام ١٩٣٦، ولكن الوضع بدا في عهد ياسين الهاشمي -ولاسيما في اواخر ذلك العهد- وقد انعدم الامل في سلوك الطريق الديموقراطي لتغيير الوضع وازالة دكتاتورية الهاشمي وفي الوقت نفسه كان الاخرون يؤمنون بطريق العنف ولاسيما حكمة سلمان الذي سبق له ان شارك في اعداد تمّرد القبائل عام ١٩٣٥ كما سبق ذكره في الوثيقة المنشورة في القسم الاول من هذا الفصل، وكان

حكمة من المعجبين جدا بحركة مصطفى كمال في تركيا، وكان الاعجاب بحركة مصطفى كمال وبحركة رضا بهلوي، وكلتاهما حركتان عسكريتان، عامًا في العراق، ويعتقد أن جعفر ابو التمن كان متأثرا بدوره بذلك الاعجاب. وفي ذلك الحين كان الجيش العراقي منغمسا في حركات القبائل في الجنوب والشمال، مما اثر على سمعته التي اكتسبها بقضائه على حركة الاشوريين الذين جاء بهم الانكليز للعراق، وكان الضباط مستعدين لاعادة سمعة الجيش، ومعظمهم كان متأثرا بحركة مصطفى كمال في تركيا، كما كان بعضهم وكثير من الجيل القديم والمخضرم قد تأثر بحركة مصطفى كمال في تركيا، كما كان بعضهم وكثير من الجيل القديم والمخضرم قد تأثر بانقلاب ١٩٠٨ العثماني باعتباره قد فتح لهم في وقته عهدا من الحرية والحياة الدستورية. كل هذا قد جعل من هذه التجربة الاولى في الانقلابات العسكرية، امرا مقبولا لدى الاكثرية من الوطنيين، وكان اشتراك كامل الجادرجي وجماعة الاهالي في الحكم امرا لامناص منه في ذلك الحين». (انتهى المقتبس).

في هذا المقتبس يحاول محرر مذكرات كامل الجادرجي تبرير انقلاب بكر صدقي وتبرير اشتراك كامل الجادرجي فيه وفي الحكم الذي انبثق عنه ولكن محاولته، اي محرر المذكرات، باءت بالفشل تماما، فجميع الاسباب التي اوردها لتبرير الانقلاب وتبرير اشتراك كامل الجادرجي وجماعة الاهالي فيه وفي الحكم المنبثق عنه، غير مقنعة من جميع الوجوه وغير كافية لتبرير ادّعائه ،اي المحرر، «بان كامل الجادرجي لم يكن يؤمن بالانقلاب العسكري ولابطريق العنف للتطور الاجتماعي مالم تستدعي ضرورة حقيقية وقوع ذلك العنف». ولا ادري كيف توّصل المحرر المتحذلق الى الاعتقاد بان «كل هذا جعل من التجربة الاولى في الانقلابات العسكرية امرا مقبولا لدى الاكثرية من المواطنين وكان اشتراك كامل الجادرجي وجماعة الاهالي في الحكم امرا لامناص منه في ذلك الحين. » لاادري كيف توصل المحرر الى ان اكثرية المواطنين كانوا موافقين على الانقلاب وعلى اشتراك جماعة الاهالي في الحكم؟! انه ادعاء محض ليس له مايبرره في الواقع.

مما لاشك فيه ان وزارة يس الهاشمي، فشلت في سياستها الداخلية، وانها عجزت، ولاسيما رئيسها، عن تفهم وادراك اسباب المشاكل التي جابهتها

ومعالجتها معالجة ايجابية صحيحة، وان الوضع بلغ في الايام الاخيرة من عمر تلك الوزارة حدا من التأزم والتردي لايحتمل واصبح تغييره، في رأي كثير من ساسة ذلك العهد، امرا لابد منه لانقاذ البلاد من الاخطاء الفادحة والمظالم والمآسي الاليمة التي اقترفها ذلك الحكم، بحق الناس، والتي كانت مسئوليتها تقع في الدرجة الاولى على عاتق وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الذي ليس فقط لم يلق معارضة في اجراءاته القاسية من رئيسه ياسين الهاشمي، بل على العكس من ذلك، لقي كل مؤازرة ودعم وتأييد منه.

ولكن ذلك لم يكن يعني بالضرورة اللجوء الى العنف والى الانقلاب العسكري، فقد تبين بوضوح ان الانقلاب الذي قام به بكر صدقي بالاتفاق مع حكمة سليمان، لم يكن صراعا مبدئيا، ولم يكن غرضه تصحيح الاخطاء التي اقترفتها الوزارة الهاشمية ولا حل المشاكل التي اثارتها او فشلت في حلها تلك الوزارة، وانما كان الانقلاب مجرد صراع على الحكم والسلطة بين اشخاص (اعني يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني واتباعهما من جهة، وبين حكمة سليمان وبكر صدقي وبعض الضباط العسكريين من جهة ثانية) كانوا يحملون نفس المبادئ والاهداف والافكار الاجتماعية والاقتصادية. واذا كان هناك من اختلاف بين الجبهتين، فهو ان وزارة الهاشمي، ولاسيما رئيسها، كان يحمل اهدافا قومية لم تكن تحملها وزارة حكمة سليمان. ولذلك فان اشتراك كامل الجادرجي وجماعة الاهالي في هذا الصراع لم يكن قائما على اساس مبدئي او تصحيحي للسياسة التي كانت تتبعها الوزارة الهاشمية الثانية، ولايمكن تبريره على هذا الاساس.

ولكن الموضوع الاهم، في رأيي، هو، ان محرر مذكرات كامل الجادرجي، لم يوضح لنا كيف يمكنه التوفيق بين مايقوله عن كامل الجادرجي من انه لم يكن يؤمن بالعنف ولا بالانقلابات العسكرية للتطور الاجتماعي، وبين ماأقرّ به كامل الجادرجي نفسه من القيام مع جماعة الاهالي منذ اوائل سنة ١٩٣٤ بتأليف الجمعية السياسية السرية بالاشتراك مع جعفر ابو التمن وحكمة سليمان، وعن طريق الاخير، مع الضباط العسكريين امثال بكر صدقي وشاكر الوادي وبهاء الدين نوري

وغيرهم.

ولنا ان نسأل هل كان الاصلاح حقيقة هدف الذين قاموا بانقلاب بكر صدقي؟ وماهي الاصلاحات التي استهدفوها؟

أم ان الانقلاب كان صراعا على الحكم بين جماعتين من عقلية واحدة ومن مدرسة فكرية واحدة كما سبق ان قلنا؟

وهل كان حكمة سليمان الشخص المؤهل والاداة الصالحة للقيام بالاصلاحات المطلوبة؟

الم يكن حكمة سلميان من الفئة الحاكمة التي كان يهاجمها كامل الجادرجي وجماعته والتي لم يكن يرى اي امكان لتحقيق الاصلاحات المنشودة على يدها؟

الم يكن حكمة سليمان من «رجال الماضي الذين خانوا العهود وضربوا بالمبادئ عرض الحائط» على حد قول كامل الجادرجي؟

ألم يشترك حكمة سليمان في وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى ويؤيد معاهدة ١٩٣٠ وسياسة الملك فيصل الاول بعد ان كان من المعارضين لها؟

ألم يكن حكمة سليمان من الفئة الحاكمة في الصميم؟

الم يتعاون معها ويشغل اهم مناصب الدولة بالاشتراك معها؟

الم يكن حكمة سليمان من اكبر المستغلّين لنفوذه في سبيل الاستيلاء على اراضي الدولة بالحصول علي حق اللزمة فيها مجانا من لجان التسوية؟(١).

ان حكمة سليمان، على حد قول كامل الجادرجي ، «بقي على اتصال وثيق برشيد عالي الكيلاني وبمؤتمر الصليخ وبالتكتل العشائري، كما لم يستقل رسميا من حزب الاخاء الوطني ولم يقطع صلته بياسين الهاشمي»،حتى بعد ان انتسب الى

---

(١)لقد حصل حكمة سليمان على (١٧٧١٥) مشارة وهي تساوي (٤٤٢٩) هكتارا أو (٤٤٢٩٠) أربعة واربعين الفا ومائتين وتسعين دونما لبنانيا. منها (٤١٥٩)مشارة اي مايساوي عشرة ملايين ونصف مليون متر مربع تقع خلف قصره في حي الصليخ من بغداد وتمتد في داخل الحدود الشرقية لبلديّة بغداد الموسعَة، والباقي من الاراضي المذكورة يقع قسم منها في ما يسمّى بكاسل بوست والقسم الاخر في ناحية كنعان من لواء (محافظة) ديالى. وجميع هذه

الجمعية السرية التي كان قد الفها كامل الجادرجي وجماعة الاهالي. الم يقل كامل الجادرجي بحقه: «وهنا يجب ان اذكر موقف حكمة الغامض بالنسبة لنا، فهل كان يعدّ ارتباطه بالجمعية هو الاصل ويجعل اتصاله برشيد عالي الكيلاني ورؤساء العشائر واسطة لتحقيق اغراض الجمعية، ام كان يعدّنا واسطة لتحقيق اغراض رشيد عالي ويعتبر تحقيق تلك الاغراض ومؤامرات رشيد عالي هي الاصل؟». أليس في هذا مايدل على ان كامل الجادرجي كان يزن الرجال الذين يتعاون معهم بمعيارين مختلفين؟

تابع...

الاراضي منحت له باللزمة، اي انها كانت اميرية صرفة فمنحت له باللزمة مجانا. وقسم كبير منها (وهي الاراضي الواقعة في ناحية كنعان) تسقى سيحا من نهر مهروت. ولكن اغلب اراضيه تسقى بالواسطة. لقد منح حق اللزمة في هذه الاراضي بعد ان اصبح وزيرا وفي بعضها بعد ان اصبح رئيسا للوزراء، ولم يرث او يشتري منها دونما واحدا، ومع ذلك وبعد استيلائه على تلك الاراضي وهو في مركز السلطة، يدلي حكمة سليمان ليوسف ابراهيم يزبك بتصريح نقله عنه في كتابه "المحررون"، ولا ادري ما اذا كان هذا التصريح صحيحا، قال حكمة سليمان: على حد ماجاء في كتاب "المحررون" :«ان حكمة شيوعي. اتهموني بالشيوعية اتدري ليش؟ لاني كنت نائبا ووزيرا اكثر من مرة وظللت فقيرا، لاني اقول ان هذه القصور الشاهقة لايجوز ان تبنى الى جانب القبور التي يعيش فيها الفلاحون تحت الارض، لاني اقول ان بلادنا مسكينة مظلومة بتقاليدها الاقطاعية الرهيبة، لاني اقول ان توزيع الاراضي الاميرية يجب ان يكون على الفلاحين الفقراء لا على الاغنياء ورجال السياسة؟ لا والله! كذب! ان الذي يحمي تربة الوطن ويدافع عن كرامة البلاد هو الجيش.. فكيف نطلب من الجندي ان يعرّض صدره للرصاص للدفاع عنّا، كيف نطلب منه ان يموت تاركا عياله بدون معين ليحمي استقلالنا وهو لايشعر بان هذه الارض ارضه وانما هي ارض الزعماء والوزراء والباشوات...».

ان الذي يقرأ هذا التصريح يتصور ان حكمة سليمان لم يستول على سنتيمتر واحد من اراضي الدولة، ولم يمنح مجانا حق اللزمة في سنتيمتر واحد من اراضي الدولة! لقد باع حكمة سليمان قطعة واحدة من هذه الاراضي التي منح لزمتها مجانا بمليون وربع المليون من الدنانير العراقية، ولكن هذه الصفقة جاءت متأخرة -فقد اندلعت ثورة ١٤تموز ١٩٥٨قبل ان تتم الصفقة ولم يقبض في النتيجة سوى نصف مليون دينارا مطروحا منه ضريبة الدخل.

ثم هل ان بكر صدقي والضباط الذين انضموا الى الجمعية السياسية السرية الآنفة الذكر بواسطة حكمة سليمان، هم الادوات الصالحة لتحقيق الاصلاحات المنشودة؟

الم يكن كامل الجادرجي مطلعا على الجرائم التي اقترفها بكر صدقي، والقسوة المتناهية الوحشيّة التي لاتوصف التي استخدمها بقتل الأسرى والمستسلمين في الفرات الاوسط في زمن وزارة ياسين الهاشمي الثانية؟

الم تكن يدا بكر صدقي ملطختين بدماء الابرياء؟

هل يجوز لعاقل ان يتصور ان اصلاحا حقيقيا كان يمكن ان يتحقق على يد بكر صدقي وجماعة الضباط الملتفين حوله؟

لقد اكتشف كامل الجادرجي وجماعة الاهالي في وقت متأخر حقيقة بكر صدقـــي ونيّاته واتجاهاته الدكتاتورية التي اخذ يسّخرها لتحقيق اغراضه الانانية بعيدا عن الاهداف الاصلاحية.

ثم هل اشترط كامل الجادرجي شروطا معينة للاشتراك في وزارة حكمة سليمان التي الفها إثر انقلاب بكر صدقي؟ واذا كان قد اشترط فماذا كانت تلك الشروط؟ ولماذا لم تعلن في وقته؟ واذا لم يكن قد اشترط شروطا معينة لتحقيق الاصلاحات المنشودة، لماذا اشترك اذن في وزارة حكمة سليمان؟ ثم هل كان هناك امل في ان تحقق تلك الوزارة الاصلاحات التي كان ينشدها جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي وجماعة الاهالي، حتى يشتركوا في تلك الوزارة التي كانت، حسب ماتبين بعد ذلك، كسائر الوزارات التي سبقتها والتي تألفت لمجرد تحقيق رغبة حكمة سلميان ان يكون رئيسا للوزراء؟

تابع........

ثم ان حكمت سليمان كان وزيرا للداخلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني التي تم تشريع قانون حقوق وواجبات الزّراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ السيّئ الصيت في زمانها وهو القانون الذي ركّز دعائم الاقطاع.

ثم هل اختلفت الانتخابات النيابية التي تمت في عهد حكمة سلميان عن الانتخابات النيابية العديدة التي سبقتها او لحقتها ؟ واذا لم تكن قد اختلفت كيف وافق كامل الجادرجي وجماعة الاهالي على الاشتراك فيها ؟ وكيف اجاز كامل الجادرجي لنفسه ان يكون نائبا مفروضا من الحكومة التي كان عضوا فيها على لواء الحلة في انتخابات نيابية جرت حسب الطريقة المألوفة التي كان ينتقدها اشد الانتقاد ؟

ان الوثيقة التاريخية التي اشرنا اليها قد كشفت عن حقائق مهمة كانت خافية عن الكثيرين، وانا منهم، كما قد كشفت عن ان تمسّك كامل الجادرجي بأساليب الديموقراطية السياسية، كان ادّعاءً يخالف الواقع. لقد اظهرت تلك الوثيقة التأريخية، ان كامل الجادرجي منذ ايامه الاولى في العمل السياسي، كان يفضل اساليب التآمر والعنف والانقلابات العسكرية على الاساليب الديموقراطية المكشوفة. وقد جرّ جماعته وجعفر أبو التمن الى سلوك نفس السبيل. (١)

---

(١) وهنا يجدر بي ان اقتبس الفقرات التالية من اطروحة الاستاذ محمد يوسف خليل التي لم تطبع، عن «الاهالي والحركة الوطنية في العراق» صفحة ٥٩٢:

١- لم يوافق الجناح اليساري في جماعة الاهالي المتمثل بعبد الفتاح ابراهيم، منذ البداية على المشاركة في الانقلاب العسكري، بل انه فضّل الانسحاب على الاشتراك في هذه المغامرة، كما رفض احتلال منصب هام فيه بعد نجاح الانقلاب، ولم يكتف بعدم المشاركة فقط، بل زاد على ذلك بان ارسل كتابا خطيًا الى زميله كامل الجادرجي الذي اصبح وزيرا للاقتصاد والمواصلات في ذلك الوقت، يحمّله فيه مسؤولية زجّ الجماعة في مغامرات عسكرية وتوقّع في كتابه بان الانقلاب سينتهي الى كارثة.

٢- من الانصاف القول، ان المخطط الرئيس للانقلاب هو حكمة سليمان الذي التقى مع الفر... بكر صدقي في نقمته على حكومة الهاشمي، وفي وجود الطموح لديه والاعجاب بالثورة الكمالية في تركيا، وهنا يبرز التساؤل التالي: وهل كان (حكمة سليمان وبكر صدقي) مخلصين حقا لمبادئ الشعبية ام انهما اتخذا جماعة الاهالي وسيلة لبلوغ هدفيهما ولاضفاء صبغة شعبية على حركتهما ؟ ان تسلسل الاحداث فيما بعد يشير الى انهما اتخذا من الجماعة ستارا او وسيلة لتحقيق اهدافهما وانهما لم يؤمنا في يوم من الايام بمبادئ الشعبية للاسباب الآتية:

ولكن هل اعتبر رجال الاهالي بتجربة ٢٩تشرين الاول ١٩٣٦ حقيقة؟ الجواب بكل تأكيد، كلا، ثم كلا، خلافا لما يقوله الاستاذ محمد يوسف خليل صاحب الاطروحة المارة الذكر من «ان رجال الاهالي قد استفادوا من تجربة انقلاب ١٩٣٦ وانهم بقوا مصرين على الديمو قراطية والحذر من كافة الانقلابات».

تابع....

آ- ان بكر صدقي لم يقم بابسط المظاهر الدالة على اخلاصه لمبدأ "الشعبية" وهو القسم، فقد ادّعى انه مشغول وتهرّب من القسم عندما اجتمعوا في منزل الجادرجي لهذا الغرض.

ب- دلّت كل تصرفاته اللاحقة انه ذو ميول استبدادية ويسعى لاقامة "دكتاتورية" وهذا لاينسجم بأي حال مع افكار جماعة الاهالي "الديموقراطية". فبينما كان جماعة الاهالي ذووي تفكير "ليبرالي" اقرب الى الاشتراكية، نرى ان بكر صدقي كان معجبا بالنظام الفاشي في اسبانيا ويسعى للتشبه بالجنرال فرانكو ولهذا كان عداؤه "للاصلاحيين" عداء جذريا نابعا من عدم الالتقاء الفكري بين الطرفين.

ويمكن ان يقال الشئ نفسه عن حكمة سليمان، مع الفارق، فبينما كان حكمة سليمان عضوا في جماعة الاهالي السرية، كان في نفس الوقت يتصل بجماعة رشيد عالي وياسين الهاشمي وزعماء العشائر ويخططون معا لازاحة الحكومات المعارضة، مما جعل الجادرجي يتساءل في مذكراته عن مدى اخلاص حكمة سليمان للاهالي، وعما اذا كانت صلاته بجماعة رشيد عالي هي الاصل، او هي واسطة لتحقيق اغراض الجمعية. ثم ان مواقف حكمة بعد الانقلاب قد القت بعض الضوء على مواقفه ازاء الجماعة. فقد رفض منذ البداية الانضمام الى «جمعية الاصلاح الشعبي» وحتى بعد ان تحولت الى حزب سياسي بناء على طلبه لم يعط مؤسسي الحزب اطلاقا الرخصة التي وعدهم بها لاقامة حزبهم واستمر موقفه ازاءهم يسوده التردد والغموض رغم انه هدد خصومهم من القوميين بعد قيام المشادات في المجلس النيابي، الا انه لم ينفذ تهديداته الا ضد الاصلاحيين انفسهم وقام باتخاذ الاجراءات الصارمة ازاءهم بعد استقالة الوزراء، لذلك لم ينتقد الوزراء بسبب الاسلوب الذي اتبعوه عندما استقالوا فحسب، بل اظهر انتقاده لمعتقداتهم الفكرية ورفضه لها وادانتها بانها افكار "هدّامة" وهذا يؤكد ان حكمة لم يكن مؤمنا بالفكر "الشعبي" بل اتخذ الجماعة وسيلة لاعطاء الحركة صبغة جماهيرية، وقد ثبتت صحة هذه النظرة كما اكدتها الوثائق البريطانية.

وقد لانعدو الحقيقة اذا مااعتقدنا ان انضمام حكمة سليمان الى جماعة الاهالي، كان منذ البداية مجرد تكتيك لايجاد كتلة يواجه بها كتلة ياسين-الكيلاني ويستعملها للضغط والمساومة.

ان حياة كامل الجادرجي السياسية، كما سبق ان رأينا، مليئة بالمتناقضات التي ليس من الممكن التوفيق بينها.فبينما نراه يعبّر عن احتقاره للسياسيين الذين تعاون معهم في بادئ الأمر ثم انفصل(١) عنهم وشجب أساليبهم الانتهازية - على حد قوله- نراه يحرص على التعاون مع واحد منهم، هو حكمة سليمان، الذي لم يكن

تابع.... ثم يقول:

٤- «ومن الواضح ان الجادرجي بعد خروج عبد الفتاح ابراهيم، قد اصبح الممثل لفكر «جماعة الاهالي» لذلك فهو المسؤول الاول عن تعاون جماعته مع الانقلاب العسكري، وقد حاول الجادرجي تبرير ذلك بقوله:

آ- انه لم يكن هناك فائدة من ثني حكمة سليمان وبكر صدقي عن القيام بالانقلاب لان الانقلاب كان قد تقرر حدوثه سواء وافق الاهالي على المشاركة فيه او لم يوافقوا، ولكن هذا التبرير ليس مقنعا، اذ كان باستطاعتهم عدم المشاركة فيه على الاقل، اذا لم يكن في امكانهم ايقافه، ولكن من الواضح ان الامر اخذ يخرج من سيطرة «جماعة الاهالي» منذ انضمام جعفر ابو التمن وحكمة سليمان -السياسي المحترف - الى الجماعة وهو اكثر خبرة باساليب الحكم والمناورات السياسية عن باقي افراد التنظيم وقد بدا هذا واضحا عندما جرّ الجماعة معه الى تأييد الثورات العشائرية ثم الاتصال بضباط الجيش لترتيب الانقلاب.

ب- التبرير الثاني لمشاركة الجماعة بالانقلاب، هو انعدام الوسائل الديموقراطية امامهم للتعبير عن افكارهم واستبداد حكومة الهاشمي وقيامها بكبت الحريات.

ولكن النقد الاساسي الذي يوجه لرأي الجادرجي، هو ليس في ازاحة حكومة مستبدة تملي ارادتها عن طريق غير ديموقراطي، ولكن في الوسيلة المستعملة لتحقيق ذلك أي عن طريق ثورة شعبية ام عن طريق انقلاب عسكري.

٥- خرج الاهالي بتجربة هامة من انقلاب ١٩٣٦ وهي اصرارهم على الديموقراطية والحذر من كافة الانقلابات العسكرية وقد عبّر عن هذه التجربة الاستاذ حسين جميل بقوله:«ان احداث انقلاب ٢٩تشرين الاول ١٩٣٦ اثبتت ان الانقلابات العسكرية ليست طريق الديموقراطية او الديموقراطيين». انتهى المقتبس.

(١) يقصد يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وغيرهم الذين عارضوا سياسة الملك فيصل الاول ومعاهدة ١٩٣٠ ثم وافقوا، بعد ذلك، على تلك السياسة وعلى المعاهدة واشتركوا في الحكم على اساسهما. ولكن الغريب ان حكمة سليمان كان من ضمن اولئك الساسة واشترك معهم في جميع الأدوار.

يفضلهم في أية صفة من الصفات، ولم يكن أقل منهم انتهازية واستغلالا، ولم يكن ارفع منهم في مستوى الاخلاق السياسية.

وبينما كان قد عاب على أولئك السياسيين تنكرهم للمعارضة العنيفة التي شنّوها على المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠، وسكوتهم عليها بعد أن توسدوا كراسي الحكم، فانه قام بعمل مماثل لما قاموا به باشتراكه في وزارة حكمة سليمان التي لم تستنكر في منهاجها المعاهدة المذكورة ولم تعد العراقيين بمحاولة تعديلها، بل كانت أول فقرة في سياستها الخارجية: «تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد ماليا واقتصاديا وعسكريا من الحلف العراقي البريطاني»..

و هكذا بينما كان كامل الجادرجي يدعو الى العمل الديموقراطي السلمي ويرفع شعار الديموقراطية، نراه يشترك في التآمر مع العسكريين الذين لم يكونوا يؤمنون بالعمل الديموقراطي بتاتا وذلك من اجل قلب نظام الحكم ويشترك، بغير شروط، في الحكومة التي انبثقت عن ذلك الانقلاب، ثم يضطر الى الاستقالة ويخرج من هذه التجربة الفاشلة بخيبة امل مريرة، ولكنه رغم هذه الخيبة، اشترك في تجربة مماثلة وهي ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وخرج منها بخيبة امل اكثر مرارة.

الصيغة السياسية لسنة ١٩٢١ التي وضعها الانكليز
التناقض بين الزعامة الشعبية
وبين الحكم القائم على قاعدة فئوية ضيقة

بعد هذه التجربة الفاشلة وخيبة الأمل التي كانت حصيلة مغامرته في الاشتراك في انقلاب بكر صدقي وفي وزارة حكمة سليمان التي انبثقت عنه، وجّه كامل الجادرجي طموحه الى ان يكون زعيما شعبيا مسنودا من الناس. ولكن طموحه هذا لم يكن قائما على ادراك عميق وتحليل دقيق للأوضاع السياسية العراقية. فانه لم يكن في دخيلة نفسه مستعدا لتقبّل أي تغيير اساسي جوهري في تلك الاوضاع، وكان هذا التغيير الاساسي الجوهري شرطا لابد منه لافساح المجال لتكوين زعامة سياسية شعبية ولظهورها على مسرح السياسة العراقية. فقد اقامت السلطات البريطانية المحتلة -على إثر اخماد ثورة ١٩٢٠ الوطنية- الحكم في العراق على اساس صيغة ١٩٢١ لمكافحة اكثرية السكان واضطهادها واستبعادها عن المشاركة في الحكم(١)، فركزت السلطة السياسية وسلمت مقاليد الحكم بيد الفئة التي كانت موضع ثقتها والتي كانت مستعدة للتعاون معها، وهي فئة الموظفين والضباط الذين خدموا الدولة العثمانية الى حين زوالها، وهي التي نشأ في وسطها وفي صميمها كامل الجادرجي. ولم يكن كامل الجادرجي -حسب ماتبين لي- مستعدا لأن يتنكّر لذلك الوسط الذي انبثق منه ونشأ فيه. وعلى الرغم من مهاجمته المستمرة لما كان يسميها بالفئة الحاكمة، فانه لم يكن مستعدا لتقبّل أي اجراء يمسّ أو يهدّد اساس او هيكل الحكم الذي اقيم على الاستئثار بالسلطة وبالحكم من تلك الفئة الحاكمة في

---

(١) لقد ادرك الملك فيصل الأول هذه الخطة البريطانية وأدرك خطرها على مستقبل العراق ووجّه تفكيره -كما يتبين في مذكرته التي وجهها في سنة ١٩٣٢ الى مختلف رجال السياسة في ذلك الوقت- الى تغيير هذه السياسة البريطانية، ولكنه مات قبل ان يحقق شيئا في هذا الباب.

العراق. كان حساسا جدا لكل ماكان يهدد ذلك الأساس او ذلك الهيكل. انه لم يهاجم ولا مرة واحدة الاسباب الجوهرية لوجود تلك الفئة الحاكمة، ولا الاجراءات التي كان يمارسها الحكم في العراق والتي كانت تهدف الى ادامة الاستئثار بالسلطة والحكم من الفئة الحاكمة. وكامل الجادرجي الذي كان حريصا على ان لاتفلت السلطة ولايفلت الحكم من الفئة أو الوسط الذي نشأ فيه، كان يعتبر تمتع هذا الوسط أو هذه الفئة بالحكم امرا طبيعيا. واية محاولة من اكثرية الشعب للمساهمة فيه، اي الحكم، كان يعده افتئاتا او عملا شاذا طائفيا، كما سنرى. لقد كان كامل الجادرجي يهاجم الساسة المحترفين الذين احتلوا هيكل الحكم، لانه كان مشمئزا من تصرفاتهم، ولكنه من جهة اخرى لم يكن مستعدا لان يتقبل اي تغيير جوهري في الترتيبات السياسية التي كانت السلطات المحتلة قد اقامتها في العراق. كان حريصا على الاساس او الهيكل ولكنه كان ساخطا على شاغليه. كان يوجد في الواقع تناقض اساسي بين الزعامة الشعبية وبين الاستئثار بالسلطة واحتكار الحكم من الفئة الحاكمة. كان يوجد في الواقع، تناقض بين الزعامة الشعبية التي كان يطمح اليها البعض من ساسة العراق ومنهم كامل الجادرجي، وبين الاساس الذي اقامت عليه السلطات البريطانية المحتلة دولة العراق والحكم في العراق، وكان لابد لكي تتكون هذه الزعامة الشعبية ان يتغير ذلك الاساس، وهو أمر لم يكن يوجد أي استعداد لتقبّله، لا من كامل الجادرجي ولا من غيره من اولئك الساسة. وبعبارة اخرى كان هناك حاجز فئوي، او ماشئت فسميه، كان لابد من اختراقه لتكوين زعامة شعبية، وهو أمر كان مرفوضا ممن كانوا يتمتعون بسلطة الحكم في العراق. وهذا هو السر في عدم ظهور زعامة شعبية تستقطب ولاء اكثرية الجماهير العراقية منذ سنة ١٩٢٠ كالزعامة الشعبية التي كان يتمتع بها سعد زغلول في مصر.

موقف كامل الجادرجي والحزب الوطني الديموقراطي

من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

حق الالتجاء للثورة

من أجل استرداد الحقوق الديموقراطية الدستورية

لماذا فشلت ثورة ١٤ تموز في تحقيق هذا الهدف

لقد جاء في الصفحة ١٨٤ من مذكرات كامل الجادرجي في سياق بحثه في موضوع المذكرة التي كان قد قدّمها الى اللجنة المركزية للحزب الوطني الديموقراطي في ١٥ آب ١٩٤٧ والتي حض فيها الحزب على تبني الاشتراكية عن حق الثورة في سبيل الديموقراطية، مايلي:-

"اذا سُدّت بوجه الشعب جميع السبل الديموقراطية فلابد آنذاك من اللجوء الى استعمال القوة. ولكنّي أرى أنّ مفعول القوة يجب ان يقف عند حده حينما تتحقق الديموقراطية، اي عندما يسترد الشعب حقوقه الدستورية، فيجب ان لانجّوز استعمال القوة في سبيل تحقيق مبادئنا الاصلية، ولكننا نجوّزها فقط عند سلب الحقوق الديموقراطية. وليست الغاية في تلك الحالة بنظري سوى استعادة تلك الحقوق، لاإنتهاز تلك الفرصة للقيام بطفرة في سبيل تحقيق الاشتراكية. مع أني لاأجهل كون مفعول كل ثورة لايمكن ضبطه او تحديده سلفا، فالثورة على الظلم والطغيان لابدّ أن تحدث انقلابا اجتماعيا في حالة نجاحها، ولابد أن يشجع هذا الانقلاب الاجتماعي طلب الشعب المزيد من تغيير نظامه الاجتماعي والاقتصادي. وان كان مفعول هذه المؤامرات لايمكن تجاهله او الوقوف أمامه بالمرّة، غير أن القائمين باستعمال القوة في استرداد الحقوق الدستورية يجب ان لاينسوا هدفهم الاصلي، رغم اضطرارهم الى مراعاة الاحوال التي تسود المجتمع آنذاك عقب نجاحهم في استرداد الحقوق الدستورية" انتهى المقتبس.

لاشكّ ان حق الناس في استعمال القوة -اي في تفجيرالثورة- من أجل استرداد الحقوق الدستورية المغتصبة، حق طبيعي مشروع. ولكن ممارسة هذا الحق محفوف

بالمخاطر، وينبغي ان لايُلجأ اليه إلا بحذر شديد، وبعد حساب دقيق، وإلاّ بعد استنفاذ جميع الطرق الديموقراطية السلمية، وكآخر علاج او سلاح. ذلك لأنّ الثورة عندما تهدّم النظام القائم، تكون قد حطّمت في عين الوقت القيود التي كانت تمنع القوى المتواجدة في داخل الدولة من اللجوء الى العنف، وبتحطيم القيود تنطلق تلك القوى من عقالها، وتبدأ تتصارع فيما بينها اصطراعا عنفيًا، فتتغلّب التي هي أقوى على التي هي أضعف. أما ماهي القوة الأقوى وماهي القوة الأضعف، ولمن سيكون النصر في نهاية الأمر، فان ذلك سيتقرر في ساحة الصراع العنفي. لذلك يجدر بكل من يسعى لاستعمال القوة وتفجير الثورة من أجل استرجاع الحقوق والحريات الديموقراطية الدستورية المغتصبة ان يحسب حسابا دقيقا للقوى التي ستنطلق من عقالها نتيجة تحطيم النظام القائم، والتي ستدخل ساحة الصراع العنفي، ويسائل نفسه هل سيكون في مقدور القوّة او القوى التي يعوّل عليها في استرجاع الحقوق والحريات الديموقراطية الدستورية ان تتغلّب على غيرها من القوى المناوئة التي ستدخل في ساحة الصراع العنفي، فان وجد بعد حساب دقيق ان القوة أو القوى التي يعوّل عليها في استرجاع الحقوق والحريات الديمقراطية الدستورية قادرة على التغلب على غيرها من القوى الاخرى المضادّة لها، سار في عملية التفجير. اما اذا وجد بعد ذلك الحساب أنها ضعيفة عاجزة عن التغلّب على غيرها من القوى المتصارعة، عندئذ يكون من اوجب الواجبات عليه ان يمتنع عن الالتجاء الى العنف وتفجير الثورة، لان الالتجاء الى العنف والثورة ،في مثل هذه الحالة يكون مغامرة قد تؤدي الى خسارة كل ماكان متوفرا من الحقوق والحريات الديموقراطية الدستورية، بل قد تؤدي الى القضاء على الديموقراطية السياسية قضاءً تاماً.

الحزب الوطني الديموقراطي وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

ولنرجع الى ثورة ١٤تموز١٩٥٨ونستعرض القوى التي كانت موجودة في الساحة العراقية قبل اندلاع تلك الثورة. كان الجيش وقتئذ أهم قوة موجودة في الساحة.

ثم كانت الأحزاب السياسية التي كانت تؤلف قوة سياسية ضاغطة مهمة. وقد تعاون كامل الجادرجي وحزبه مع الجيش ومع ثلاثة من تلك الاحزاب السياسية.

اما الجيش، فان الاكثرية الساحقة من ضباطه ، كانوا، نظرا لطبيعة تكوينهم ، مجمعين تقريباعلى هدفين أساسين: اولهما المحافظة على التركيب الخاص بهيئة الضباط والحيلولة دون تسرّب أية عناصر أخرى قد تخلّ بذلك التركيب. وثانيهما رفض نظرية الحكم الديموقراطي أو الديموقراطية السياسية وتجربتها حتى بالشكل المخفف الذي جاء به القانون الأساسي(الدستور) لسنة ١٩٢٥. ذلك لأن النظام الديموقراطي او الديموقراطية السياسية تتناقض في أسسها مع التركيب الخاص بهيئة ضباط الجيش، وتُمكّن، فيما لو استمّرت ونجحت، أكثرية السكان من نيل حقوقهم في الاشتراك في الحكم، وهو أمر لم تكن لاهيئة الضباط العسكريين ولا الفئة التي تمثلها والمسيطرة على الحكم والمستأثرة بالسلطات والمناصب والامتيازات، مستعدة لتقبّله مهما كلّف الأمر. ولهذا كانت النتيجة التي شاهدناها وهي وأد تجربة الديموقراطية السياسية التي جاء بها القانون الأساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ مع جميع ماكان متوفرا فيها من حريات ديموقراطية نسبيّة ومن ضمانات لحقوق الافراد، وهي نتيجة كانت متوقعة من كل من يتعمّق في تحليل الأمور ويتوصل الى جذورها.

والقوة الثانية التي تعاون معها كامل الجادرجي والحزب الوطني الديموقراطي هي الاحزاب الثلاثة التي كانت تؤلف، مع الحزب الوطني الديموقراطي، «جبهة الاتحاد الوطني»، اعني حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي. وحزبان من هذه الاحزاب الثلاثة، اعني حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، لم يكونا يؤمنان أصلا وأساسا بالديموقراطية السياسية وبالحريات الديموقراطية وتعددية الاحزاب، والسماح بالتبشير بمناهج ونظريات سياسية متعددة مختلفة. وكانا ينعتان الديموقراطية السياسية بالديموقراطية الليبرالية المزيّفة لأنها، في اعتقادهما، كانت أداة في أيدي المتسلّطين على الحكم من البورجوازيين الكبار والرآسماليين والاقطاعيين وغيرهم يستغلّونها للحيلولة دون

تحقيق المضمونين الاقتصادي والاجتماعي للديموقراطية. ولذلك كان الحزبان مذكوران ولايزالان يؤمنان بنظرية الحزب الواحد القائد ولايسمحان بالتبشير بأي مبادئ أخرى غير مبادئ الحزب الشيوعي بالنسبة للشيوعيين، وغير مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي بالنسبة للبعثيين. وليس في هذا القول أي تجنّ او أتهام للحزبين، اذ انه من الأمور المسلّم بها عندهما ولا ينكرانها، بل ويعلنانها دوما وعلى رؤوس الاشهاد.

غير ان الانصاف يقتضينا أن نقرّ بان حزب البعث العربي قام في بادئ الأمر على مبادئ الديموقراطية السياسية والحريات الديموقراطية ولكنه تغيّر فيما بعد، وخاصة عندما سيطر على الحكم، فنبذ الديموقراطية السياسية الليبرالية وتعددية الاحزاب والحريات الديموقراطية وأخذ يسير في نفس النهج الذي درج عليه الحزب الشيوعي أي «حكم الطليعة والنخبة والحزب الرائد» و «طوى البحث نهائيا في موضوع حكم الشعب لنفسه بنفسه بحجّة ان الشعب قاصر، وانه يحتاج الى وصي، والوصي هو الحزب الرائد ومعنى هذا وأد الديموقراطية السياسية والحكم الدستوري والنظام النيابي» على حد قول السيد جلال السيد(١).

وهكذا كان ثلاثة من الفرقاء الخمسة الذين تعاونوا في تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ -أعني الجيش وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، لايؤمنون بتاتا لا بالحكم الديموقراطي الليبرالي، ولابالحريات الديموقراطية ولابتعدديّة الاحزاب(٢). ولذلك لاأدري كيف اطمأن كامل الجادرجي وصحبه الى ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت سترد الى الشعب العراقي الحقوق والحريات الديموقراطية الدستورية المغتصبة،

---

(١) حزب البعث العربي - جلال السيد صفحة ١٨٨ دار النهار للنشر.

(٢) وحتى حزب الاستقلال فان كامل الجادرجي لم يكن يعتقد انه حزب ديموقراطي. لقد جاء في الصفحة ٢٠٥ من مذكرات كامل الجادرجي عن حزب الاستقلال مايلي: «أما حزب الاستقلال الذي لايختلف في منهاجه عن حزب الأحرار اختلافا جوهريا ولاينطبق على حقيقة آراء واضعيه، فهو حزب بعيد كل البعد عن الديموقراطية وهو دكتاتوري النزعة ومؤمن بـ (الاشتراكية الوطنية) -بالمعنى الذي يفهمه الفاشيون- كل الايمان. فهو قومي متطرّف في قوميّته يعتقد بالزعامة

وكيف لم يساورهم الخوف من أن تكون نتيجة هذه الثورة القضاء التام على التجربة الديموقراطية جملة وتفصيلا.

أم ان كامل الجادرجي وجماعته قرّروا ان يضحوا، عن قصد وسبق اصرار، بما كان متوفراً من الديموقراطية السياسية والحريات الديموقراطية، في سبيل تحقيق الأهداف الأخرى الواردة في البيان أو الميثاق الذي اعلنته اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في ٩آذار ١٩٥٧(١).

لقد كان موقف حزب البعث العربي الاشتراكي، وكذلك موقف الحزب الشيوعي، من الديموقراطية السياسية ومن الحريات الديموقراطية، معروفا بوضوح. انهما لم يكونا مؤمنين بالديموقراطية السياسية الليبرالية التي كانا يسميانها، كما قلنا، بالديموقراطية الليبرالية المزيّفة ويوصمانها بالرجعية، لأنها، في رأيهما، عاجزة عن تحقيق المضمونين الاقتصادي والاجتماعي للديموقراطية اللذين لايمكن ،في رأي الحزبين البعثي والشيوعي تحقيقهما إلا بتركيز السلطة السياسية وحصرها في حزب واحد قائد فعّال يتفرّد بالسلطة، وتعطيل الحريات الديموقراطية وحماية القانون للمواطنين الى غير ذلك لأجل غير محدود.

قلنا ان حق الناس في الثورة من أجل استرجاع الحقوق والحريات الديموقراطية

تابع....
الفردية ولكنه لايستطيع الظهور بهذا المظهر ولذلك اضطر ان يعلن منهاجا هو غير منهاجه الحقيقي من جميع النواحي ولكنه يختلف عن حزب الاحرار بكونه يؤمن بقسم مما هو معلن في منهاجه غير أنّه يخفي أمورا كثيرة يرى نفسه مضطرا الى اخفائها».

(١) كان الميثاق الذي اتفقت عليه جبهة الاتحاد الوطني المؤلفة من الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي مؤلفا من الفقرات الخمسة التالية: ١-تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي. ٢-الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة. ٣-مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية متحررة. ٤-إطلاق الحريات الديموقراطية الدستورية. ٥-إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين واعادة المدرسين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

لايمكن نكرانها أو المكابرة فيها. وباختصار كانت الحياة الديموقراطية في دور الطفولة وكانت طفولة مريضة. وكانت معالجتها ضرورة لابد منها، ولكن ماهي الطريقة السليمة لتصحيح الأوضاع التي عدّدناها ومعالجة الطفل المريض -وهو التجربة الديمقراطية- بدون أن نعرض حياته للهلاك؟ هل نعالج هذا الطفل المريض بالنضال الديموقراطي السلمي، أم بتفجير الثورة مستعينين بجهات لاتؤمن اصلا بالديموقراطية السياسية النيابية وتريد اغتيال هذا الطفل المريض؟ لقد اختار كامل الجادرجي والمتعاونون معه الحل الثاني كما سبق أن بيّنا، مما أدى الى القضاء على التجربة الديموقراطية الناشئة -على مافيها من نواقص- جملة وتفصيلا وهذه مسؤولية تاريخية كبرى.

ثم ان كل من يحلل الأمور تحليلا دقيقاعميقا لابد ان يتوصل ايضا الى ان قسما كبيرا من النواقص التي كانت تشوب تجربة الديموقراطية السياسية والممارسات الديموقراطية في العراق، كان سببها ان المقومات الاساسية والشروط الضرورية لتلك التجربة لم تكن متوفرة تماما وقتئذ في العراق. ذلك ان المفروض في النظام الديموقراطي الذي يعتبر فيه الشعب مصدر السلطات، ان ينبثق الحكم وتنبع السلطة من الشعب. والشعب لكي ينهض بهذه المهمة العسيرة ينبغي ان يتوفر فيه (اي الشعب) حد أدنى من المقومات والشروط، ومنها الوعي السياسي، وهذا الحد الادنى لم يكن متوفرا، بسبب تخلف السكان وتفشي الجهل والأمية بين الاكثرية الساحقة منهم ، وتحكم الاقطاع، والنظام العشائري، وانقسام الناس الى شيع وطوائف دينية ومذهبية واقليمية وعنصرية تختلف اختلافا كبيرا في طباعها وتقاليدها وعاداتها وولاءاتها وتفكيرها ومستوياتها الحضارية الى غير ذلك. واخيرا وليس اخرا، وهو في رأيي العامل الحاسم بكل تأكيد، استئثار فئة واحدة خاصة بالجيش وبقية القوات المسلحة (في هيئة ضباطها)، ولذلك كان لابد لهذه التجربة الديموقراطية ان تتعثر، ولم يكن في مقدور الثورات مهما تعددت ان تعزز التجربة الديموقراطية قبل ان تزول العوائق والعقبات التي عددناها وتتوفر المقومات الضرورية لنجاح تلك التجربة. وبغياب تلك المقوّمات ووجود العوائق والعقبات

التي عددنا بعضا منها، لم يكن في وسع أي ثورة أن تؤمن النجاح الذي كان يرجوه كامل الجادرجي واعوانه لهذه التجربة الديموقراطية السياسية في العراق. اللهم إلا اذا كان كامل الجادرجي واعوانه يعتقدون ان في وسع الثورة ان تزيل العوائق والعقبات وتوفر المقوّمات بين عشية وضحاها، وهذا رأي لايقره المنطق ولا الواقع ولا التجارب الكثيرة لدى مختلف الشعوب، وفي مختلف الاقطار. هذا اذا كان هدفهم الاول، اي كامل الجادرجي واعوانه، من تفجير الثورة، كما سبق أن بيّنا، اصلاح نظام الحكم وتحقيق الديموقراطية السياسية الليبرالية السليمة. اقول هذا لانهم، اي كامل الجادرجي والحزب الوطني الديموقراطي، وكذلك الاطراف الأخرى التي تعاونت في تفجير الثورة، ربما كانت ترى ان التجربة الديموقراطية التي قامت في العراق كانت عاجزة عن تحقيق التغييرات الجوهرية الجذرية في بنية المجتمع العراقي وفي نظام الحكم وفي السياسة الخارجية المتمثلة بالتحالف مع بريطانية والغرب فالتجأت الى القوة والعنف والثورة لتحقيق تلك التغييرات الجذرية.

فالاطراف الخمسة الذين تعاونوا في تفجير ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، أعني الجيش والاحزاب الاربعة التي كانت تؤلف الجبهة الوطنية المتحدة، اتفقت فيما بينها، حسب مايظهر، على القضاء على الحكم القائم وقتئذ مهما كلّف الامر. اما بعد تصفية الحكم المذكور هل اتفقوا على ماسيعقبه؟ هل اتفقوا على اقامة حكم ديموقراطي نيابي سليم؟ اني لااعتقد انهم اتفقوا على شيئ من هذا، لسبب بديهي سبق ان بيّناه وهو ان ثلاثة من الاطراف المذكورة لم تكن تؤمن بالديموقراطية السياسية اصلا.

ثم لو افترضنا أن الاطراف الخمسة كانت قد اتفقت على اقامة ديموقراطية سياسية سليمة في العراق، فان المنطق يقودنا الى تفسيرين لاثالث لهما لهذا الاتفاق. اما ان الاطراف الثلاثة التي تعارض الديموقراطية السياسية من حيث الاساس قد وافقت عليها وهي غير مخلصة في موافقتها، وبهذا يكون الحزب الوطني الديموقراطي قد وافق على تمكين المعارضين للديموقراطية السياسية والحريات الديموقراطية من افتراسها. او ان الحزب الوطني الديموقراطي وافق على تعطيل

التجربة الديموقراطية في العراق مؤقتا لانه كان يعتقد انها عاجزة عن تحقيق التغييرات الجذرية بطريقة سليمة ديموقراطية سواء في السياسة الداخلية او الاقتصادية او الاجتماعية، أو في نظام الحكم، او في السياسة الخارجية، ورأي أن لامفر من الالتجاء الى العنف والثورة لتحقيق التغييرات الجذرية الانفة الذكر على اعتبار ان هذا التعطيل للديموقراطية السياسية سيكون موقتا، فما ان تتحقق التغييرات الجذرية الجوهرية الانفة الذكر، حتى تستأنف الديموقراطية السياسية مسيرتها. ولكن كل مطلع على الوضع العراقي المعقد يعرف جيدا ان هذا التعطيل المؤقت، اذا ماحدث، سيكون شبه دائم، لان ارجاع هذه التجربة الديموقراطية سيكون من اصعب الامور بسبب غياب المقومات ووجود العقبات التي سبق ان عددناها والتي كانت لابد ان تحول دون رجوعها.

مماتقدم يتبين ان التناقض واضح بين ماكان ينادي به كامل الجادرجي وصحبه من تمسك بالطرق الديموقراطية وبالديموقراطية السياسية الليبرالية السلمية وبين سلوكهم السياسي الذي قام منذ الابتداء على التآمر، وعلى العنف والثورة، وما ادى اليه هذا السلوك من نتائج وخيمة على التجربة الديموقراطية. وهكذا قضى على هذه التجربة التي كان يكتنفها بدون شك كما قلنا مرارا، نواقص وشوائب ومآخذ واخطاء لايمكن انكارها، وماتت اول تجربة للديموقراطية السياسية في العراق وهي ماتزال في بداية حياتها على أيدي من كانوا يدعون الحرص على اصلاحها.

لقد كانت توجد سيادة للقانون مهما كانت ناقصة. كانت توجد حماية قانونية نسبية للافراد والمؤسسات. كان المنتقدون لمساوئ الحكم ومفاسده امينين نسبيا على حياتهم وحرياتهم و كراماتهم. كان هناك مجال واسع نسبيا للانتقاد والتشهير بالاوضاع الفاسدة. لقد فقدنا الان حتى ذلك المجال الذي مكن في وقته كامل الجادرجي وغيره من السياسين والصحفيين والكتّاب ان يحبّروا المقالات النارية والحملات الصحفية العنيفة ضد الحكم القائم وقتئذ وهم على الاقل امينون على حياتهم وحرياتهم وكراماتهم. وكان اقصى ماكانوا يتوقعونه من عقوبات هو السجن لمدة قصيرة يخرجون من بعدها مكللين باكاليل الغار والبطولات الوطنية.

لقد كان يشوب الانتخابات النيابية، بدون شك، وباعتراف رجال الحكم أنفسهم كما قلنا، كثير من التدخل الحكومي المفضوح والمستور لصالح مرشحي الحكومة، وقد شرحت ذلك تفصيلا في محل اخر(١)، كما كان، يشوبها كثير من التزوير والتلاعب. ولكن هذه الانتخابات على الرغم مما كان يشوبها من نواقص وعيوب كان ينجح فيها عدد قليل او غير قليل من النواب ممن كانوا يعبّرون حقيقة عن اراء الناس ومشاعرهم وارادتهم والامهم وامالهم وامانيهم ومايجيش في صدورهم من هموم وظلامات وانتقادات وطموحات وتطلعات.كان هذا النفر من النواب ينتقدون الحكومة بصراحة وبشدة، وكانت تنشر انتقاداتهم وخطبهم، او نتف منها، على الاقل، في الصحف، وكانوا يوجهون بعض الاسئلة المحرجة للحكومة ويطالبونها بالاجابة عليها، وكانت الحكومة تشعر بهذا الاحراج تماما، وتحاول التملص منه، ماامكنها ذلك، باجوبة ناقصة او غامضة، ومع ذلك كان اولئك النواب يخرجون من قاعة مجلس النواب وهم امينون على حياتهم وحرياتهم وكراماتهم وممتلكاتهم. كان بعض النواب، وكذلك بعض الاعيان، يتهمون الحكومة بمخالفة الدستور والقوانين، وبمصادرة الحريات التي يضمنها الدستور وتضمنها القوانين، وغير ذلك من الاتهامات علانية ويحاسبونها بكل صراحة وبدون وجل ولاخوف، وكانوا ،اي النواب والاعيان، يخرجون، كما قلنا، من قاعة المجلس وهم مطمئنون على رقابهم وعلى حرياتهم وكراماتهم وانهم لن يتعرضوا للتوقيف والسجن والتعذيب بامر صادر من السلطة التنفيذية. هذه المجالات قد فقدناها تماما، نتيجة ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، وماعقبها من ثورات.

وهكذا بدلا من ان تكون نتيجة الثورات، تصحيح الاخطاء والتجاوزات والاعتداءات التي كان يقترفها نظام الحكم السابق على الحريات الديموقراطية وعلى الانتخابات النيابية، وبدلا من ان تكون نتيجتها، "تحرير الوطن من سيطرة الفئة الحاكمة" و "جعل الحكم ينبثق من الشعب ويعمل بوحي منه"، على حد ماجاء في

---

(١) انظر الصفحات ١٦٠-١٩٣ من الجزء الاول من كتابي، تاريخ في ذكريات العراق.

البيان الاول للقائد العام للقوات المسلحة الوطنية الذي اعلن في صبيحة ١٤تموز ١٩٥٨، وبدلا من ان تكون نتيجة الثورات "تحقيق سيادة الشعب والحيلولة دون اغتصابها" ودون اغتصاب الحكم من قبل افراد "يحكمون الشعب على خلاف ارادة الاكثرية وضد مصلحة الشعب" كما جاء في مقدمة الدستور المؤقت الاول الذي اعلن في يوم ٢٧تموز ١٩٥٨، وبدلا من ان تكون نتيجة الثورات توفير الصيانات القانونية لارواح المواطنين وحرياتهم وكراماتهم واموالهم وجميع حقوقهم من عسف السلطة الحاكمة، وبدلا من ان تكون نتيجة الثورات تعزيز «الوحدة الوطنية الكاملة» كما جاء في البيان الاول للقائد العام للقوات المسلحة الوطنية الذي سبق ذكره، فان نتيجة الثورات كانت تمهيد الطريق للدكتاتوريات من مختلف الاشكال التي تعاقبت على الحكم منذ ١٤تموز ١٩٥٨ والقضاء قضاء تاما على كل ماكان قد بقي من التجربة الديموقراطية وعلى الانتخابات النيابية (مع الاعتراف بما كان يشوبها قبل الثورات من مآخذ) وعلى جميع ماكان قد تبقى من الحريات الديموقراطية (مع الاعتراف ايضا بما كانت تتعرض لها تلك الحريات قبل الثورات من تجاوزات واعتداءات من رجال الحكم) وعلى جميع الصيانات القانونية النسبيّة لحياة الافراد وحرياتهم وكراماتهم واموالهم وجميع حقوقهم من تعسفات السلطة الحاكمة، كما كانت نتيجة الثورات تمزيق الوحدة الوطنية شر ممزق بالتمييز علنا وجهارا وفي نصوص القوانين، لابالممارسة الخفيّة، كما كان يجري قبل الثورات، بين المواطنين على اسس طائفية وعنصرية، مما تسبب في اثارة النعرات الطائفية والعنصرية بشكل لم يسبق له مثيل ليس فقط في حياة الدولة العراقية منذ تأسيسها في سنة ١٩٢١، بل بشكل لم يعهد له مثيل حتى في أسوأ وأحلك أيام العهد العثماني البائد الذي كان اتخذ من الطائفية السياسية دستورا لحكمه، وإلى اثارة الغرائز، والنعرات القبلية والطائفية عن قصد وسبق اصرار من اجل استغلالها وتجنيدها في دعم حكم اصبح يعتمد في بقائه واستمراره على اثارة هذه الغرائز والعصبيات والنعرات واستغلالها في البطش بكل من يقف او يعترض سبيلها.

الفصل الرابع

مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي لسنة ١٩٦٥ ومشروع الميثاق الوطني لكامل الجادرجي

من الحقائق التي ربما تكون غير واضحة لدى البعض في العالم العربي،ان الطائفية السياسية، بمعنى التمييز ضد الشيعة في العراق، هي في واقع الأمر تمييز ضد الاكثرية العربية في العراق، لان الشيعة يؤلفون قرابة ٨٠٪ من عرب العراق. فمكافحة الشيعة في العراق واضطهادهم يعني مكافحة العروبة في العراق واضطهادها.

وان استبعاد الشيعة عن المشاركة الفعالة في الحكم قد أفقده الكثير من قوته لانه اصبح لايستند الى قاعدة شعبية واسعة، بل اصبح حكم اقلية مسيطرة بالقوة غير مسنودة من اكثرية الشعب.

كما ان الشيعة لايقلّون اخلاصا وغيرة على وطنهم العراق وعلى دولتهم العراقية وامتهم العربية، من اخوانهم العرب الاخرين، وان ولاءهم غير موزع -كما يدّعي البعض ممن نوّه بذكرهم السيد جلال السيد في كتابه «تاريخ حزب البعث العربي»- بين العراق العربي وايران الشيعية. وان الشيعة ان تسامحوا في شيئ فانهم لن يتسامحوا في التشكيك بعروبتهم وباصالتهم واخلاصهم لوطنهم ودولتهم وامتهم العربية. ولعل كفاحهم ضد الغزو البريطاني في الحرب العالمية الاولى، ثم قيامهم بالثورة عام ١٩٢٠، من اكبر الادلة على ذلك. هذا وان عددا كبيرا من الذين اشتغلوا بحماس للوحدة العربية، على الاخص بين سوريا والعراق، كانوا من زعماء الشيعة العرب وساستهم. (١)

---

(١) خلافا لما يقوله الاستاذ جلال السيد في كتابه "حزب البعث العربي" صفحة ١٦٠: "وفي

ان انهيار التجربة الديمقراطية في العراق كان نتيجة مباشرة للطائفية السياسية التي قامت على التمييز ضد الشيعة العرب، وان السبيل الوحيد لتحقيق الديمقراطية السياسية الليبرالية السليمة وضمان الحريات الديمقراطية، هي بالتخلي عن الطائفية السياسية وما تهدف اليه من تمييز وتفرقة، وجعل التعيينات لاجهزة الحكم المدنية والعسكرية وكذلك القبول في المعاهد العسكرية على اساس الكفاءة فقط بعيدا عن جميع الاعتبارات الاخرى، بالاضافة الى الاجراءات التي تقتضيها العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد ادرج المذكرة التي وجهها الشيخ محمد رضا الشبيبي الى رئيس الوزراء، عبد الرحمن البزاز، بتاريخ ٢٨تشرين الاول سنة ١٩٦٥. لقد دفع تردي الاوضاع في العراق الى ذلك الحد الكبير شخصا معروفا بالاتزان والاعتدال ،هو الشيخ محمد رضا الشبيبي، الى ان يوجه هذه المذكرة الصريحة والمعبّرة كل التعبير عن مشاعر الشيعة بالاستياء من الغبن السياسي والاضطهاد والحرمان.

نص مذكرة الشبيبي(٢)

الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز

"تحية طيبة، وبعده يسعدني ان اشير الى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية وماتضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق. ويطيب لي كذلك ان اعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد راجين ان يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيدا للاخذ بمضامينها قدر الامكان. ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات ان رئاسة الحكومة يشغلها احد رجال القانون وتلك خطوة حسنة، واحسن منها ان يكون المسؤول ذا سند شعبي

تابع...

العراق كانت تيارات قوية تعارض الاتحاد فهناك طائفة كبيرة لعلها اكبر الطوائف في العر... كانت تخشى ان يتلاشى وجودها وتصبح هي الاقلية في دولة الاتحاد بعدما كانت هي الاكثرية"

(٢) جريدة الحياة البيروتية بتاريخ ٥تشرين الثاني ١٩٦٥

متين وهو امر يساورنا الشك فيه الان.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لارض الاباء والاجداد وكان هذا الشعور الحافز الاول لصيانة وحدة البلاد. ولكن الاحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة تصارع الاراء وتضارب الاهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل واقصته الى ابعاد واعماق سحيقة، يخشى ان تتيح للاجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة، ولم يعد خافيا على احد ان البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لاتحسد عليها من مراحل حياتها، وكيف تحسد على مراحل موسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها، ومايتخللها من شكوك واحتمالات. وقد تسنى لي اخيرا ان اتصل بجمهرة من ابناء البلاد، وان المس مواقع الالم منهم والاحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر، وفي وسعي، بل ارى من واجبي، ان اسجل ملخصا مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

١- جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله "ان الحكومة عازمة على اعادة الحياة الدستورية للبلاد واجراء انتخابات حرة وبهذا كما لايخفى ستنتهي الفترة الانتقالية وتستقر الاوضاع في البلاد ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحا لادارة البلاد وتحمل مسؤولياتها الجسام".

واننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلا بوضع اسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبين رأيه فيها حتى تتم الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على ان يجري ذلك باشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

٢-تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد واجاب عن التساؤلات الكثيرة التي اثيرت حول تصريحاته. وفي رأينا انه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية،فان الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في اي وقت على ان تخلق بيننا وحدة عمل، نواجه بها التحديات والمخاطر. ان الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه، وان التضامن العربي وسيلة لحمايته.

٣-مانفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشربًا بالاهواء والاغراض وان كانت تلك الاغراض مقنّعة او مغلّفة بالفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلا، لانه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه

القوانين جريمة تعاقب عليها . . . ولكن العبرة ليست بالالفاظ المجردة والتشريعات المقنّعة، بل بالتطبيق السليم والادراك الصائب لروح تلك القوانين. ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدرا باعثا على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالاقلاع عن هذا الاسلوب الممقوت، وطالما تنادى المخلصون باتباع نهج اخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي اكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية."

الانتقاض على سياسة التفرقة

ومن الواضح ان الشعب العراقي انتفض اكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء. وعمل منذ ثورته الاولى عام ١٩٢٠ على اقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم باقامته وينعم في خيراته ابناء الشعب كافة لايفرقهم عنصر او دين او مذهب. وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز وعلق عليها امالا كبيرة وتوقع المخلصون ان تستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه . غير ان الاحداث الاخيرة برهنت مع بالغ الاسف على انبعاث روح التفرقة بشكل اشد واعنف من ذي قبل بكثير.

ولانذيع سرا اذا قلنا ان كثرة الشعب ساخطة جدا من جراء ذلك، وانها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولاسيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم. واذا كان من الممكن ان تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، اذا كان من الممكن ايضا ان تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في انعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واذا كان من الجائز ان تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية، فانها لايسعهاغض النظر عن التعريض بعروبتها واصالتها وكرامتها واخلاصها للوطن وللدولة التي اقامتها على جماجم شهدائها الابرار،ذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الاجيرة.

هذا ومادامت الحكومة الحاضرة قد اعلنت عن التزامها الصراحة في القول وتصحيح الاوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، اذ ليست الدولة واجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفا على طائفة دون اخرى انما توزع واجباتها حسب الكفاية، ولعل

نظرة فاحصة الى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة محاباة، خصوصا وان كثيرا من المقربين محرومون غالبا من المؤهلات والكفايات والاخلاص.

٤- لاشك ان صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء واعادة الطمأنينة والسلام الى ربوعنا في الشمال العزيز يتطلب منّا درسا دقيقا للقضية الكردية التي طال عليها الامد. ولما كان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن يتقاسمون غرمه وغنمه، فاننا نرى ان لاخواننا الاكراد حقا في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك عملا بالادارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية، هذا الاساس الذي تقضي ضرورة الاخذ به اسلوبا للحكم في العراق من الناحية الادارية.

٥- تعرضت النقابات في العراق لمختلف اوجه الضغط السياسي الامر الذي حرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها و اغراضها المهنية. كما تحملت الفئات العاملة تبعات ذلك ففصل وسجن كثير منهم وحرمت عوائلهم من مصادر عيشها. لذلك وجب على الحكومة ان تعيد النظر في احكام قانون العمل، آخذة بنظر الاعتبار الاخطار التي ظهرت لدى تطبيق القانون المذكور،وان تفسح المجال لقيام نقابات مهنية تراعي مصالح المنتسبين اليها رعاية حقه.

٦- لانريد الدخول في جدل عن الاشتراكية من حيث كونها صالحة او غير صالحة للعراق، ولكننا نكتفي بالرجوع الى حقائق الاشياء وبما حصل فعلا من نتائج ليصدر الحكم مبنيا على الواقع دون الخيال، فعند تطبيق القرارات الاشتراكية في ١٤تموز ١٩٦٤ نلاحظ ان اوضاع العراق المالية والاقتصادية تزداد تخبطا وارتباكا: زيادة في البطالة وقلة في الانتاج وتبذيرا في اموال الدولة وتهريبا لرؤوس الاموال الوطنية وعجزا في الموازنة.

لقد اشار السيد رئيس الوزراء الى طبيعة هذه الاشتراكية بقوله في مؤتمره الصحفي "ان هذه الاشتراكية لم تغير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بقدر ماتحسنت احوال طبقة معينة من الموظفين والمنتفعين على حساب الاخرين.

اننا نؤمن بالديمقراطية الاقتصادية هي النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا، واننا نؤمن بالعدالة الاجتماعية ونعتبرالفروق الاقتصادية البعيدة في مجتمعنا خرقا لقواعد هذه العدالة، فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق توزيع الضرائب وزيادة مكاسب الطبقة العاملة، ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام.

اننا نطالب الحكومة بتدارك ماادت اليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة وذلك بايجاد عمل للعاملين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلائم وكرامة الانسان. كما نطلب اعادة النظر في الاوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنيون الى مزاولة اعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

القطاع الزراعي

ان القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدرا اساسيا من مصادر الثروة العامة، ولقد ظهرت في قانون الاصلاح الزراعي اخطاء ادت الى تخلف الزراعة، لهذا نطلب اعادة النظر في اسس القانون المذكور وذلك في ضوء الاخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق وندعو للعمل على تطوير شؤون الزراعة وحماية الانتاج وتحديد واجبات الزّراع والعمل على تعويض المستولى على اراضيهم ومنهم اصحاب حق اللزمة، اذ اننا لانقر مبدأ المصادرة مطلقا.

ونطالب باعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة الشركات والتعديلات التي جرت عليهااخيرا ونحث على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق ونطالب باعادة النظر في القوانين الاخرى التي شّرعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لاحكام شريعتنا الاسلامية وغير ملائمة لاوضاعنا ،وتقالبدنا الاجتماعية ان الشريعة الاسلامية هي الاساس الراسخ الذي يقوم التشريع عليه وان اي قانون او نظام يتعارض معها يعتبر تحديا لشعور الامة وعقيدتها الراسخة.

٧- لاتزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد.

ومع تقديرنا للجهود التي تبذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الاجنبية، الا اننا نرى في القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦٣ وشركة النفط الوطنية مكسبا وطنيا يلزم الحفاظ عليه. لذلك نهيب بالسلطة ان تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها علي ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية الى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها.

٨- كان الهدف الاساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ان يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير ان هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من اسناد السلطة لها ماديا ومعنويا. ذلك لان الاهواء تنازعتها منذ البداية، يضاف الى ذ...

انها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي وفكرة الحزب الواحد ولانقر ذلك منهجا للحكم في البلاد، ولهذا نطالب بأن تبادر الحكومة الى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد ارا ها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي.

هذا ووفاء منّا لامتنا ووطننا وقياما بالواجب المفروض علينا وابراء لذمتنا بادرنا الى بيان اهم مشاكل الساعة التي تخالج افكار الجمهور مؤملين ان تعنوا بدراستها وبذل الجهود في سبيل الوصول الى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة. وختاما نبتهل الى الله العلي القدير ان يسدد خطانا جميعا انه ولي التوفيق."

محمدرضاالشبيبي

مشروع الميثاق الوطني لكامل الجادرجي لسنة ١٩٦٥

وبعد ان قدم الشيخ محمد رضا الشبيبي مذكرته هذه لم ير السيد كامل الجادرجي بدأ من شجب السياسة النكراء التي درج عليها الحكم في العراق، فاجتمع بالشيخ محمد رضا الشبيبي وحاول التوصل معه الى وضع ميثاق وطني يجمع عليه مختلف الزعماء السياسيين، وقد وضع مسودته بنفسه وعرضها على الشيخ محمد رضا الشبيبي الذي ،حسب قول كامل الجادرجي، وافق عليها ووعد بتوقيعها بعد رجوعه من سفرة الى مصر كان مزمعا عليها ولكنه توفي على اثر رجوعه ولم يتيسر له توقيعها.

وقد جاء في مسودة الميثاق الوطني:

"ان المواطن العراقي يشعرالان بفقدان حقوقه الاساسية اكثر من اي وقت مضى، وان الحكم بعدالثورةظل يتجه اتجاهافرديا وظلت الاحكام العرفية سائدة بعد ان كان المفروض ان تنتهي نتيجة الثورة(ثورة١٤تموز١٩٥٨) وزوال النظام الملكي والنفوذ الاجنبي وظل المواطنون محرومين من حرياتهم وحقوقهم العامة. بل ان الامرتجاوز ذلك الى خرق حقوق الانسان الاساسية واهمال القانون في كثير من الحالات حتى بلغ حد التعذيب الوحشي والقتل. ومن جهة اخرى فان فقدان الحياة الديمقراطية قد ادى الى تحكم الاهواء والاغراض سواء في تعيين المحسوبين والمنسوبين في المراكز الحكومية او في المعاملات التي تقوم بها اجهزة الحكم، واصبحت العنصرية والطائفية بل وحتى الاقليمية تحل محل الكفاءة وتكافؤ الفرص مما كان من اهداف ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ الاساسية. . .

ان هذا الاتجاه السيئ في الحياة العامة الذي أُدى فيما أُدى اليه الى ان أصبح الوصول الى الحكم عن طريق القوة والانقلاب هو الطريق المفضل لدى كثير من الفئات استغلالا لتذمر المواطنين، نعلن بان الطريق الوحيد لاصلاح الاوضاع بشكل حاسم هو اقامة الحياة الديمقراطية الصحيحة والبدء باشاعة السلام والاستقرار وباطلاق الحريات العامة وفسح

المجال للمواطنين لمراقبة تطبيق المبادئ الديمقراطية والدستورية وتصفية ما لحق الحريات من التصرفات التعسفية بحيث يشعر كل مواطن بلا استثناء ، بان حرياته وحقوقه مضمونة بما في ذلك حقوقه في الارتقاء في سلمّ الحياة على اساس الكفاية والشروط المشروعة وحدها وحقه في اللجوء الى القانون بكل حريته محتفظا بكرامته وحقوقه المكتسبة المشروعة . .

ونحن الموقعيّن هنا نعاهد الشعب العراقي على ان نجعل هدفنا اقامة الديمقراطية والدفاع عنها بكل امكانياتنا واعتبارها اساسا لمعالجة قضايانا العامة وطريقا لايجاد الحلول لها .

ونحن في سبيل هذا ندين العنصرية والطائفية وكل نوع من انواع التفرقة وندين الجور والظلم والاضطهاد مهما كانت الاسباب والاشكال ونسعى الى ازالة ذلك كله وندعو المواطنين الى التعاون معنا في هذا السبيل . (١)

تعقيب على موقف الجادرجي

ان هذا الميثاق مهم جدا ومع الاسف حالت وفاة الشيخ محمد رضا الشبيبي دون توقيعه اياه بالاشتراك مع الاستاذ كامل الجادرجي، كما ذكر في كتاب «من أوراق كامل الجادرجي» .

ان الاراء الوادرة في هذا البيان خطيرة ومذهلة وهي تصدرعن كامل الجادرجي، وفحواها ان ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ لم تكن قد فشلت في تحقيق الديموقراطية السياسية فحسب، وانما قد تسببت في تردي الاوضاع السياسية اكثر مما كانت عليه في العهد السابق لتلك للثورة. ولم يوضح الجادرجي اسباب هذا الفشل، ولكن في اعتقادي ان الفشل الذي منيت به ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في تحقيق وعودها باقامة نظام حكم ديمقراطي ليبرالي حر قائم على تمتع الناس بحرياتهم الديمقراطية وعلى انتخابات حرة نزيهة خالية من الغش والتزيف والتزوير كما وعدت بذلك الشعب العراقي في بيانها الاول الذي اذاعته في صبيحة الرابع عشرمن تموز ١٩٥٨ ،اقول ان هذا الفشل لم يكن فقط متوقعا ، بل كان أمرا محتوما ، لاسباب سبق ان ذكرتها في الجزء الاول

---

(١) اوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ص ٩٠

من كتابي "تاريخ في ذكريات العراق سنة ١٩٣٠-١٩٥٨" ، وسأركز هنا على ذكر السببين الرئيسيين لهذا الفشل المحتوم:

السبب الاول هو في التركيبة الخاصة بهيئة الضباط العسكريين. ان من السذاجة ان نتوقع من تلك الهيئة العسكرية تأييد النظام الديموقراطي والحريات الديموقراطية والانتخابات النيابية النزيهة التي تعبر تعبيرا صادقا عن ارادة الناس ورغباتهم، بل العكس تماما كان المتوقع منهم، لسبب بديهي لايخفى على كل مفكر حصيف عارف بحقيقة الوضع السائد في العراق. ذلك ان النظام الديموقراطي اللبرالي والحريات الديموقراطية والانتخابات النيابية النزيهة الى غير ذلك، كل هذه تعني ان اكثرية الشعب كانت ستشارك بمرور الزمان في الحكم مشاركة فعالة. اي ان النظام الديموقراطي كان سيكون في صالح هذه الاكثرية الشعبية وهذا امر يتعارض ومصلحة الضباط العسكريين ويهدد استيلائهم على السلطة وسيطرتهم على الحكم، وهم يمثلون اقلية من السكان،وكانوا ينظرون الى اكثرية الشعب،مع انها مثلهم عربية الاصل والدين والشعور، نظرة مشوبة بالقلق والشك والخوف على مراكزهم وعلى الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها. ولذلك كانوا يتشبثون بمختلف الوسائل والطرق للحيلولة دون تسرب شباب هذه الاكثرية الشعبية الى كليات القوات المسلحة ولاسيما الكلية العسكرية منها، تلك الكليات التي كانت السبب او العامل الرئيسي في استمرار تسلط هؤلاء الضباط على الحكم. لذلك فان هيئة الضباط العسكريين كانت تقاوم كل نظام ديموقراطي يفسح المجال لمشاركة الشعب في الحكم مشاركة فعّالة.

والواقع ان القانون الاساسي العراقي (الدستور) الذي اعلن في سنة ١٩٢٥ والذي كان أول محاولة لايجاد تجربة ديموقراطية رائدة في محيط عربي متخلف مثل العراق، يتمتع فيه الناس ببعض الحريات الديموقراطية، ولد معه، في نفس الوقت، نظام عسكري مناقض له في الاساس، لأنه يقوم على تسليط فئة من الشعب على مجموع الشعب، وكان لابد ان يقضي هذا النظام العسكري، في يوم من الايام، على القانون الاساسي المار الذكر ويلغيه، وعلى التجربة الديموقراطية

الرائدة ويفترسها. وهذا ماحدث بالفعل في يوم ١٤تموز ١٩٥٨.

لقد كان المفروض في شخص مفكر مثل المرحوم كامل الجادرجي، وفي اشخاص مفكرين مثل الاشخاص الذين كان يتعاون واياهم، ان يدركوا هذه الحقيقة من بادئ الامر.

وعندما كان كامل الجادرجي واعوانه يمدون ايديهم الى الضباط العسكريين للتعاون معهم في الاعداد لثورة تهدف الى اقامة ديموقراطية سياسية نيابية سليمة قائمة على انتخابات حرة نزيهة تعبّر عن ارادة السكان تعبيرا صادقا، كان المفروض فيه وفي اعوانه ان يدركوا ان هذه الدعوة سوف تلاقي مقاومة من هيئة الضباط العسكريين، بسبب خوفهم من الشعب على الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها نتيجة استئثارهم بالحكم واستيلائهم على السلطة. لقد كانت نتيجة هذا التعاون بين كامل الجادرجي واعوانه، ومعهم حزب الاستقلال ايضا، مع هيئة الضباط العسكريين القضاء حتى على الحريات النسبية التي كان يتمتع بها الشعب في ظل القانون الاساسي السابق، وهي حريات غير قليلة.

ثانيا: يقول الجادرجي في مسودة الميثاق المقترح «واننا ونحن نعتقد ان الوقت قد حان -ان لم يكن قد تأخر كثيرا- للعمل على وقف هذا الاتجاه السيئ في الحياة العامة الذي ادى فيما ادى اليه ان اصبح الوصول الى الحكم عن طريق القوة -الانقلاب- هو الطريق المفضل لدى كثير من الفئات استغلالا لتذمر المواطنين».
واني لاعجب كيف تجرأ كامل الجادرجي على ذكر هذه الفقرة وقد كان من أنشط المحرضين على الانقلابات التي تتابعت في العراق، بل ومن المشتركين فيها.
وهكذا فان الفشل الذي منيت به ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في اقامة نظام ديموقراطي نيابي سليم وفي توفير الحريات الديموقراطية كان متوقعا، بل محتما، لان هناك اسبابا في الوضع العراقي كانت تعمل ضد اقامة مثل هذا النظام. ان موطن الداء في الوضع العراقي، سواء منه السابق لثورة ١٤تموز ١٩٥٨ او اللاحق بها، والذي

ادى فيما ادى اليه من خنق للحريات وتزييف للانتخابات قبل تلك الثورة، ومن رأد تام للتجربة الديمقراطية بعدها، هو ان الحكم - بصريح العبارة- كان حكم اقلية من الناس منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، وكان للانكليز اليد الطولي في اقامة مثل هذا الحكم، بل هم الذين وضعوا اسسه عن قصد وسبق اصرار. وان مثل هذه الاسس لاتصلح ان تقوم عليها ديمقراطية، لبرالية سليمة. ذلك لان مثل هذا الحكم -حكم الاقلية المسنود من هيئة الضباط في القوات المسلحة- يتنافى في طبيعته وجوهره مع الديمقراطية اللبرالية السليمة التي تعني اشراك اكثرية الشعب في الحكم اشراكا فعالا. وكان هذا في واقع الامر في رأس قائمة الاسباب في تعثّر تجربة الديموقراطية اللبرالية في العراق، ثم في الغائها في ١٤تموز ١٩٥٨.

الفصل الخامس

ساطع الحصري والطائفية السياسية

نظرا للاثار السياسية العميقة التي تركها ساطع الحصري ليس فقط في وزارة المعارف، وانما في المجتمع العراقي باسره، ولاسيما في الوحدة الوطنية العراقية، رأيت ان الواجب يدعوني الى التعليق على مذكراته عن المدة التي قضاها في العراق بين ١٩٢١و١٩٤١ ولو بشئ من الايجاز خدمة للتاريخ. واؤكد للقارئ الكريم ان رائدي الوحيد في هذا التعليق هو الحق والانصاف كما يبدوان لي، وقد سعيت جاهدا أن انصف الرجل منوّها بخدماته وانجازاته في حقل التربية والتعليم، وهي خدمات وانجازات غير قليلة لايجوز لمنصف انكارها. ولكن قد رافق هذه الانجازات وهذه الخدمات، مع الاسف العظيم، هفوات خطيرة اقترفها ساطع الحصري تركت اسوأ الاثار في الوحدة الوطنية في العراق.

لايدور بحثي هنا حول ساطع الحصري المربي والخبير في شؤون التربية والتعليم، والموظف الكبير في وزارة المعارف العراقية والدور الذي لعبه في توجيه سياسة التربية والتعليم في العراق، وانما ينصّب بالدرجة الاولى على الدور السياسي الذي لعبه خلال مدّة وجوده في العراق، ولاسيما خلال المدة التي تولى فيها منصب معاون وزير المعارف، ثم وظيفة مدير المعارف العام، ومانتج عن هذا الدور من تنشيط للنزعة الطائفية، حتى اعتبره البعض مؤسسا لمدرسة خاصة في هذا الباب، سميت ب«المدرسة الحصرية». وقد اصبحت هذه النزعة بمرور الزمان الموجه الرئيس لنظام الحكم في العراق. وقد كان من نتائجها هذا التفتيت المريع للوحدة الوطنية العراقية والذي نشاهد آثاره ماثلة امام اعيننا في هذا اليوم في العراق.

لقد كان ساطع الحصري احد ساسة سوريا ومفكريها البارزين ابّان الحكم الوطني هناك. فقد عيّن مديرا للمعارف في مجلس المديرين الذي كان قد ألفّه الحاكم العسكري العام لسوريا السيد رضا الركابي في ٤آب ١٩١٩ ليدير شؤون القطر العربي السوري. ثم عيّن وزيرا للمعارف في الوزارة الاولى التي تألفت في ٩آذار

١٩٢٠، في عهد الملك فيصل بن الحسين، برئاسة رضا الركابي ايضا. ثم اعيد تعيينه وزيرا للمعارف في الوزارة الثانية التي تألفت برئاسة هاشم الاتاسي في ١٩٢٠/٥/٣. ثم بعد انتهاء الحكم الوطني، اثر احتلال سوريا من الجيش الفرنسي في ٢٤تموز ١٩٢٠، تركها ساطع الحصري بصحبة الملك فيصل الى أوروبا حيث كلفه ببعض المهام. وبعد المناداة بالملك فيصل ملكا على العراق بتاريخ ٢٣آب ١٩٢١، استدعاه الى بغداد وعهد اليه بادارة معارف العراق. وكان ساطع الحصري ليس فقط افضل شخص مؤهل للنهوض بهذه المهمة، بل كان في الواقع الشخص الوحيد المتيسر القادر على النهوض باعبائها عى الوجه الاكمل، في ذلك الوقت الذي ندر فيه وجود الاختصاصيين المؤهلين من العراقيين او العرب الاخرين لتولي مثل هذه المناصب، وذلك للميزات العظيمة التي كان يتمتع بها: منها اختصاصه في هذا الحقل، ومنها خبرته الطويلة واطلاعه الواسع، ومنها الروح القومية التي كان يتحلى بها.

لقد كان ساطع الحصري يتوقع، حسب مااعتقد، ان يعينّ وزيرا للمعارف، اسوة بالساسة العراقيين الذين كان قد تواجد معهم في دمشق الشام في خلال مدة الحكم الوطني هناك، امثال يسن الهاشمي وجعفر العسكري، ونوري السعيد، وعلي جودة الايوبي وناجي السويدي، وتوفيق السويدي، وغيرهم، الذين اصبحوا وزراء ثم رؤساء وزراء. ولكنه لم يعين مثلهم لاعتبارات اقليمية. وقد عيّن بدلا من ذلك معاونا لوزير المعارف ثم مديرا عاما للمعارف. ولكنه اعتبر نفسه الوزير الحقيقي الفعلي اولا بحكم اختصاصه في شؤون التربية والتعليم وثانيا بحكم التأييد الذي امده به الملك فيصل الاول وبعض الساسة البارزين الذين تداولوا الحكم في العراق، والذين كانوا زملاءه وانداده في الشام، والذين افهموه ان وزراء المعارف، وكانوا جميعهم تقريبا وقتئذ من الشيعة، انما جئ بهم لتمثيل الشيعة في الوزارة تمثيلا رمزيا، ولايفترض فيهم ان يعارضوه في سياسته وتصرفاته. على هذا الاساس جاء ساطع الحصري الى وزارة المعارف أي ان يكون صاحب الكلمة الاخيرة النافذة فيه ولم يكن يتوقع او يتحمل من وزراء المعارف اية معارضة لسياسته وتوجيهاته.

انه اعتبر كل معارضة منهم لتلك السياسة والاراء والتوجيهات الصادرة منه تجاوزا منهم على مهمته. والذي شجعه على اتخاذ هذا الموقف ان الوزراء المذكورين في تلك الحقبة لم يكونوا ملمين بشؤون التربية والتعليم، بل كانوا في الغالب محرومين من أية دراسة نظامية، وان كان بعضهم قد تثقفوا ثقافة تقليدية دينية او فقهيةً اولغوية او أدبية(١) اما بدراسة خاصة،اوفي معاهدالنجف الدينية،كماكانوا بعيدين عن الخبرة والممارسة في ادارة الجهاز الحكومي، بسبب سياسة التمييز الطائفي التي كانت تمارسها الحكومة العثمانية بشكل سافر طوال عهدها ضد الشيعة في العراق، والتي حرمتهم من التعليم العصري ومن التمرس في جهاز الحكم والادارة.

استمر ساطع الحصري في ادارة معارف العراق فترة هي اقل من خمس سنين ونصف السنة، منها عشرة اشهر وثمانية عشر يوما في منصب معاون وزير المعارف (من ٥آذار ١٩٢٢ الى ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣)، والباقي من المدة، وهي قرابة اربع سنوات ونصف السنة، في وظيفة مدير المعارف العام (من ١٧كانون الثاني ١٩٢٣ الى ٣١تموز ١٩٢٧) وقد اضطر الى الاستقالة من مديرية المعارف العامة، وغادر هذه الوظيفة في جو مشحون بالتوترات والحزازات كما ورد في مذكراته. فما هي الاسباب التي ادت الى هذه النتيجة؟

السبب الرئيس هو الخلافات والنزاعات التي حدثت بينه وبين وزراء المعارف الشيعة الجعفريين، بل بينه وبين الشيعة الجعفريين بصورة عامة. وسبب هذه الخلافات يبدو واضحا جليا من مذكرات ساطع الحصري نفسها، وهي «النزعة الطائفية» التي كان يتحسس بها تحسسا عميقا، خلافا لما كان يؤمل منه كرجل مثقف، غزير العلم، واسع الاطلاع، ولاسيما في شؤون التربية والتعليم، وكذلك في الفلسفة والتاريخ. وكان يشاركه في هذه النزعة لفيف من المرتزقة الذين قرّبهم ومنحهم المناصب والامتيازات.

---

(١) وهي نفس الثقافة التي كان قد تثقف بها السيد عبدالرحمن النقيب رئيس الوزارات العراقية الاولى والثانية والثالثة، والذي لم يتعرض بسببها، لمثل النقد الذي تعرض له وزراء المعارف الشيعة من ساطع الحصري، كما هو واضح من مذكراته المشار اليها.

والطائفية،كماهو معلوم، نزعة سياسية لاعلاقة لها بالعقائد الدينية او المذهبية، وانما هي اقرب ماتكون الى النزعة او العصبية القبلية وتتعارض اشد ماتتعارضومع العقيدة القومية التي كان ساطع الحصري من اكبر دعاتها والمبشرين بها.

هذا وأرى من المناسب أن انقل نص ماقاله ساطع الحصري بنفسه في مذكراته عن المدة التي قضاها في وزارة المعارف كمعاون لوزير المعارف وكمدير عام للمعارف، وعن أسباب استقالته من الوظيفة الاخيرة.

استقالة ساطع الحصري من مديرية المعارف العامة (١)

«ان الانتقادات والدعايات المغرضة التي اخذت تسلط عليّ منذ بداية عملي في العراق ، قد اشتدت بوجه خاص في عهد وزارة السيّد عبد المهدي، وحملتني على اعادة النظر في «فكرة» كانت تجول في خاطري من وقت الى آخر: فكرة الاستقالة من مديرية المعارف العامة، والانصراف الى التعليم في دار المعلمين العالية.»

«اني كنت اعرف اسباب تلك الانتقادات والدعايات واغراضها الاساسية فانها كانت ناجمة عن «المبادئ والخطط» التي قررتها لنفسي، والتي لم أنقطع عن التزامها في يوم من الايام، لاعتقادي بضرورتها لضمان تقدم المعارف تقدما حقيقيا ، فان تلك الخطط والمبادئ كانت تحتم عليّ: ان احرص حرصا شديدا على اقامة صرح المعارف على أسس متينة دون الالتفات الى المظاهر الخداعة، وان اعمل عملا متواصلا لرفع مستوى التعليم، وزيادة كفاءة المعلمين، وان اتخذ كل مايمكن من التدابير لقطع دابر التساهل والمحاباة في امور التربية والتعليم. وكل ذلك كان ينافي مطامع الطامعين ومطالب الجاهلين، فكان من الطبيعي ان يتوسل هؤلاء بشتى وسائل الدعاية والافتراء، صيانة لمصالحهم وتحقيقا لمطالبهم. ومع الاسف الشديد كان عدد هؤلاء كثيرا جدا في بداية تكون الحكومة العراقية.»

«فضلا عن ذلك، انهم كانوا يجدون في «عدم كوني مولودا في احدى المدن التي تألف منها العراق» وسيلة ثمينة للتشكيك في نواياي، وصاروا يستغلون النوازع الاقليمية التي كانت بدأت تظهر منذ بداية تكوين الدولة العراقية(٢)، فيقولون،

ان ساطع الحصري ليس عراقيا فلا يمكن ان يحب العراق.

انه سوري يسعى الى تنفيع اصدقائه السوريين.

انه لبناني يعتزّ بلبنانيته وبكل مايتصل بلبنان.

انه صديق لمبشّري الجامعة الاميريكية. انه يعمل لصالح هؤلاء المبشرين.

---

(١) الصفحة ٦١١ من الجزء الاول من مذكرات ساطع الحصري.

(٢) ربما كان ساطع الحصري محقا في تشخيصه للدوافع الاقليمية الكامنة في المجتمع العربي وباللأسف والتي دفعت البعض لمعارضته على هذا الاساس.

انهم اخذوا ينشرون هذه المزاعم الباطلة والمغرضة باحاديث شفوية ومقالات صحفية ومنشورات سرية وعرائض رسمية.»

«ومن الغريب أن هذه الدعايات وجدت اكثر الاذان الصاغية والاصداء الصارخة بين جماعات الجعفريّة. لان هذه الجماعات اضافت الى المزاعم المذكورة آنفا زعما باطلاومغرضاآخر بقولهم «ساطع الحصري عدوّ الجعفرية(الشيعة)».

«واما الباعث الاصلي لانتشار هذا الزعم الاخير، فكان سوء تعليل الجهود التي كنت ابذلها، لمكافحة التأثير الايراني على المدارس العراقية. فان المدارس الايرانية القائمة في بعض المدن العراقية الكبيرة كانت تجذب كثيرا من أطفال العراقيين، كما ان عشرات المسلمين الايرانيين في مدارس العراق الرسمية كانوا يقومون بتلقينات تنافي الوطنية العراقية والقومية العربية. وعندما لاحظت ذلك اتخذت تدابير مختلفة لتخليص اطفال العراقيين من تأثير المدارس الايرانية والمعلمين الايرانييّن. ومع الاسف الشديد، ان كل عمل قمت به لهذه الغاية صار اصحاب الاغراض ودعاة الطائفية يعتبرونه موجها ضد الجعفرية ويذيعونه على الناس كدليل على عداوة ساطع الحصري للجعفريين».

«وكان هناك امر اخر، انضم الى هذا العامل الاول وقوّى هذا الزعم الباطل: ان جميع الذين تولوا وزارة المعارف -حتى ذلك التاريخ- كانوا جعفريين باستثناء حكمت سليمان الذي عيّن وزيرا للمعارف، غير انه لم يلبث ان انتقل الى وزارة اخرى قبل ان يباشر العمل في وزارة المعارف بصورة فعلية: فان اول من حمل اسم «وزير المعارف» في العراق كان «بحر العلوم السيد محمد الطباطبائي». واعقبه في الوزارة المذكورة على التوالي: هبة الدين الشهرستاني، وعبد الحسين الجلبي، والشيخ حسن ابو المحاسن، والشيخ محمد رضا الشبيبي، والسيد عبد المهدي، وجميعهم كانوا جعفريين. وكانوا من ذوي الثقافة التقليدية،و لايعرفون شيئا عن امور الادارة، فضلا عن أساليب التربية والتعليم، فكان من الطبيعي ان يحدث بيني وبينهم العديد من الخلافات، وكان دعاة الطائفية يستغلون هذه الخلافات ويعتبرونها دليلا على عداوة ساطع الحصري للجعفريين، مع ان مواضيع تلك الخلافات ماكانت تمّت الى الامور الدينية والمذهبية بأي صلة كانت».

كذلك اصطدم ساطع الحصري فيما بعد، وكمدير عام للتدريسات في وزارة المعارف مع وزير شيعي آخر هو صادق البصام.

ولنحلل ماورد في نص الاستقالة:

اما الفقرة الاولى منها فسوف لاتعلق عليها لانها خارجة عن موضوع الذي سيدور كله حول الفقرة الثانية وهي الخلافات التي حدثت بين ساطع ا مصري من جهة والشيعة بصورة عامة ولاسيما وزراء المعارف منهم من جهة ثانية.

يعزو ساطع الحصري تلك الخلافات، كما سبق ان رأينا، الى سببين: ولنبدأ بالسبب الاول ونسأل ماذا كان يقصد ساطع الحصري في عبارة «ان الجعفريين (الشيعة) كانوا يسيئون تعليل جهوده في مكافحة التأثير الايراني في المدارس العراقية»؟ هل كان يريد ان يقول للشيعة العراقيين بهذه العبارة أنه لم يكن يستهدفهم عندما كان يوجّه جهوده في مكافحة التأثير الايراني في المدارس العراقية»(١)؟ وانهم مخطئون اذا تصوروا ان هذه المكافحة كانت موجهة اليهم؟ لماذا ياترى، تصور ساطع الحصري ان معارضة الشيعة لتصرفاته كانت منحصرة بسبب «مكافحته للتأثير الايراني في المدارس العراقية». الا تدل هذه العبارة، والتفكير الذي تنطوي عليه، على ان ساطع الحصري كان يعتبر الشيعة والايرانيين طرفا واحدا، وان الاجراء الذي يوجه الى احد الطرفين لابد ان يثير استياء الطرف الاخر؟ والا لماذا خص الشيعة الجعفريين العراقيين من دون سائر الفئات الاخرى بهذا الموضوع؟ وقد اكد هذا التفكير في محل اخر من مذكراته حيث قال «انه كان في العراق زمرة من الناس لاتفرق بين الجعفري العراقي والجعفري الايراني، ومعظم وزراء المعارف كانوا من هذه الزمرة». وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد، كما اكده ايضا في الرسالة(٢) التي كان قد وجهها الى وزير المعارف الحاج عبد الحسين الجلبي بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٣ حيث قال من جملة ماقال: «(٢) زرتم معاليكم مدرسة قبل ثلاثة اشهر وامرتم بتعطيلها يوما تذكارا لزيارة معاليكم من دون ان تستشيروا من يجب استشارتهم من الموظفين الاداريين، ذلك الامر الذي سبب تقولات واتهامات عديدة، تناقلتها افواه الناس لتصادف ذلك اليوم عيدا عجميا ولعدم سبق زيارة معاليكم مدرسة الى ذلك الحين. لابد ان معاليكم تتذكرون تلك التقولات والاتهامات التي كانت المعارف

---

(١) الجزء الاول من مذكرات ساطع الحصري

(٢) صفحة ٢٨٧ = = = = =

في غنى عنها ...».

هذه الرسالة هي نموذج بصور السلوك المتعجرف لساطع الحصري مع وزراء المعارف الشيعة فهو يريد ان يقول فيها لوزير المعارف انه لايجوز له ان يزور حتى مدرسة ابتدائية بدون استشارته وموافقته. ولكن الامر الاخر الاهم في هذه الرسالة هو الاتهام الذي كان قد وجهه ساطع الحصري الى وزير المعارف بان له ميولا ايرانية فارسية لانه اختار مناسبة عيد عجمي هو عيد النوروز، حسب مايبدو، لزيارة المدرسة وامر بتعطيلها تيّمنا او تذكارا لزيارته . هذا مع العلم ان عيد النوروز كان ولايزال عيدا شعبيا في العراق يحتفل به ابناء السنّة والشيعة والاكراد، وقد اصبح فيما بعد عيدا قوميا للاكراد في العراق، وقد تبنته الحكومة العراقية واصبح من اعيادها الرسمية. والحاج عبد الحسين الجلبي عربي اصيل ينتمي الى اسرتين عربيتين معروفتين، فنسبه من جانب الاب يرجع الى قبيلة طي ومن جانب الام الى قبيلة ربيعة. فهو عربي الوالدين ولامبرر لاتهامه بالعجمة او «تشجيع التأثير الايراني» على حد تعبير صاحب المذكرات.

ومما يلفت النظر في مذكرات ساطع الحصري هو شعور العداء لايران في الوقت الذي لم يكن يوجد، ولازال لايوجد، مايبرر هذا العداء بين دولة العراق الحديثة وجارتها دولة ايران المسلمة. فخلافات ايران مع العراق حول بعض مناطق الحدود لاتقاس، مثلا، بخلافات تركيه معه، وهي التي طالبت بسلخ ولاية الموصل عن العراق وضمها الى تركيا، فعرقلت بذلك استقلال العراق، واخضعته للابتزاز البريطاني في اتفاقيات النفط وغيرها. ويتجلى عداء ساطع الحصري لايران في العديد من صفحات المذكرات وليس له من سبب معروف سوى النزعة الطائفية الموروثة من عهد الدولة العثمانية التي كانت في صراع مع الدولة الايرانية. وقد بقيت آثار ورواسب هذه النزعة الطائفية المتمثلة بشعور العداء لايران كامنة في نفوس فريق كبير من العرب الذين نشأوا وترعرعوا في احضان الدولة العثمانية ومؤسساتها. وقد استمرت تلك النزعة حتى بعد ان زالت من الوجود الظروف والعوامل التاريخية التي ادت الى وجودها –اعنى الى مابعد زوال الامبراطورية

العثمانية- نتيجة الحرب العالمية الاولى، وانتهاء الخلافة الاسلامية، نتيجة سياسة العلمنة التي اتبعها مصطفى كمال باشا في ارساء قواعد الدولة التركية الحديثة، بحدودها الجديدة على اسس علمانية. وهكذا انتهى الصراع العثماني الايراني وزال العداء بين الطرفين المتصارعين، اعني الايرانيين والاتراك، وحل بينهما سلام ووئام فيما بقي شعور العداء هذا ضد ايران كامنا في نفوس ذلك الفريق من العرب العراقيين وغير العراقيين، يطفح على السطح بين آن وآخر، لسبب او لآخر. ولا اجد تفسيرا له غير النزعة الطائفية.

كان المفروض باستيقاظ الوعي القومي العربي، وباستقلال الاقطار العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية، ان تزول تدريجيا آثار المفروسات العثمانية، وفي مقدمتها رواسب النزعة الطائفية، ولكن مع الاسف الشديد، بقيت هذه الرواسب كامنة في النفوس، تستيقظ بين آن وآخر، لسبب او لاخر، كما سبق ان قلنا، وكان المفروض في ساطع الحصري وامثاله، من المفكرين والمربين، ان يقوموا بعملية نقد ذاتي، لكي يكتشفوا هذه الكوامن الموروثة، وليعملوا على التخلص منها، ولينبهوا الاجيال العربية الجديدة ويحذروهم من اخطارها. ولكنهم مع الاسف الشديد لم يفعلوا ذلك. وبدلا من ان يسيطروا على هذه الرواسب الكامنة، ويحكموا العقل في مكافحتها، فانها بقيت مسيطرة عليهم، فانساقوا وراءها، واندفعوا في اتباع سياسة منافية للمصلحة القومية، وكانت نتيجة هذه النزعة الطائفية العنصرية العدائية لايران، والتي لاتمت الى مصلحة العراق بشيء، تدهور علاقات القطرين المتجاورين ثم انفجار الحرب التي استعرت خلال الثمانينات بينهما، وما ادّت، وما تؤدي اليه، من فواجع ومآسي وتدمير لامكانات العرب والمسلمين في مكافحة الخطر الحقيقي -خطر الصهيونية واسرائيل- وساطع الحصري ومن كانوا يلتفون حوله، والمدرسة التي اوجدها، يتحملون قسطا كبيرا، بل ربما القسط الاكبر من مسؤولية هذه المآسي، بل الكوارث التي حلت في العراق نتيجة هذه النزعة الهوجاء التي كان ساطع الحصري، وياللأسف، احد المؤججين، عن قصد او غير قصد، لنيرانها، وقد تربى، وياللأسف، جيل كامل عليها! ويمكن القول: «ان

من ابرز الذين الجمتهم هذه المدرسة الحصرية، الدكتور عبد العزيز الدوري، رئيس جامعة بغداد في الستينات، واستاذ التاريخ العربي الاسلامي في جامعة الاردن حاليا، الذي تابع تلك الرسالة المشؤومة وحمل رايتها في كتاباته ولاسيما كتابه «الجذور التاريخية للشعوبية»، ودعوته الواردة فيه لمكافحة «الشعوبية المعاصرة» اكبر دليل على هذه العقدة السوداء.

لقد حاولت جاهدا ان اعرف الهدف الذي يبتغي تحقيقه اولئك الذين يذكون هذا الشعور الطائفي العنصري العدائي لايران، وصرت اتساءل هل يريدون نبذ كل تفكير في التعايش السلمي بين العراق وايران؟ وهل يدعون الى اتباع سياسة خارجية عراقية تعتبر العداء بين العرب والفرس الايرانيين عداء ازليا سرمديا لايسمح باي تعايش سلمي بين الطرفين؟ هل يريدون تغيير الجغرافية السياسية وهدم الروابط الدينية والتاريخية؟ وهل في مقدورهم، او هل في مصلحة العراق والعرب عموما، تحقيق ذلك التغيير في ضوء الوضع الجيوبوليتكي الستراتيجي العالمي القائم الان، والخطر الصهيوني الذي يهدد العرب والمسلمين؟ هل وجهوا هذه الاسئلة لانفسهم وفكروا تفكيرا جديا عميقا في ماستؤدي اليه هذه النزعة العنصرية الطائفية التي يذكون أوارها؟ الم يحن الوقت لتحكيم العقل في مثل هذه المسائل المصيرية؟

* * *

وهكذا فانه نتيجة للخلافات والاصطدامات التي حدثت بين ساطع الحصري وجميع وزراء المعارف الشيعة، والتي سببتها النزعة الطائفية الكامنة في نفسه، والتي كانت توجه تصرفاته وسياسته في خلال المدة التي قضاها في ادارة معارف العراق، انقسم مركز وزارة المعارف في الواقع الى مايشبه معسكرين طائفيين متخاصمين متعادين، احدهما كان يقوده ساطع الحصري، وكان يضم المتعاطفين معه من رجال الحكم ، والملتفين حوله من الموظفين وغيرالموظفين، ومعسكر اخريضم جميع وزراء المعارف الشيعة الذين تعاقبوا في خلال تلك الحقبة على كرسي وزارة المعارف،ومن كان يتعاطف واياهم في داخلها وخارجها.

قال ساطع الحصري «انه كان في العراق زمرة من الناس لاتفرّق بين الجعفري العراقي والجعفري الايراني، ومعظم وزراء المعارف كانوا من هذه الزمرة »(١). ثم جاء على ذكر ثلاثة من تلك «الزمرة» على حد قوله، هم السيد هبة الدين الشهرستاني، والحاج عبد الحسين الجلبي والسيد عبد المهدي.

اما السيد هبة الدين الشهرستاني فقد انتقده لانه كان قد ارسل شابا من اصل ايراني هو محمد دشتي، من مواليد مدينة كربلاء على حد علمي، ضمن البعثة العلمية الاولى التي كانت قد أوفدتها وزارة المعاروف العراقية الي الجامعة الاميريكية فبي بيروت في سنة ١٩٢١ .اي قبل ثلاث سنين من تشريع قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤، ثم بعد ان تخرج ذلك الشاب من تلك الجامعة رجع الى العراق وعينّ مدرسا في المدرسة الثانوية المركزية.

واما الحاج عبد الحسين الجلبي فقد انتقده لانه عين احد المعلمين المولودين في العراق من اصل ايراني، سكرتيرا له في وزارة المعارف، ولانه عين شابا اخر، احمد امين، من مواليد مدينة الكاظمية، على حد علمي، ومن اصل ايراني ايضا، موظفا في وزارة المعارف، بعد ان كان قد تخرج بدرجة شرف في الرياضيات من جامعة اسطنبول.

واما السيد عبد المهدي فقد انتقده لانه امر بتعيين الشاعر الناشئ وقتئذ، السيد محمد مهدي الجواهري، معلما للغة العربية في احدى المدارس الابتدائية الرسمية، والموقف الذي اتخذه في قضية النصولي التي سنأتي على شرحها تفصيلا فيما بعد.

وفي قضيتين من هذه القضايا الاربع استقال الموظفان المختصان -محمد دشتي واحمد امين- من الخدمة في وزارة المعارف وتركا العراق وذهبا اى ايران حيث استخدما في وزارة المعاورف الايرانية هناك. هذا ولم يذكر ساطع الحصري، بطبيعة

---

(١) الجزء الاول من مذكرات ساطع الحصري

الحال، ان هذين الموظفين لم يستقيلا الا بعد ان تعرضا لحملة قاسية من العداء والتشهير والمشاغبة، لالشيء الا لكونهما ولدا في العراق من اصل ايراني، فاضطرا مكرهين الى الاستقالة، وكان على رأس الحملة العدائية ساطع الحصري بالذات، يعاونه عدد من الملتفين حوله. وبعد ان قضى احمد امين مدة في خدمة وزارة المعارف الايرانية قدم استقالته ورجع الى العراق واعيد تعيينه في وزارة المعارف العراقية ثم استقال وانصرف الى العلوم الدينية ودراسة اللاهوت الى ان توفى الى رحمة ربه ودفن في مقابر النجف.

ولكن ساطع الحصري عندما قال عن وزراء المعارف وغيرهم انهم لم يكونوا يفرقون بين الجعفري العراقي والجعفري الايراني،ألم يكن قد سمع او عرف ان بعض الاوساط العراقية ،التي بقيت رواسب العهد العثماني قوية فيها، كانت تعتبر كل شيعي في العراق ايرانيا او كأنه ايراني، وكانت الكلمتان «عجمي» و «شيعي» تكادان تكونان كلمتين مترادفتين في تلك الاوساط، مع العلم بان الكثيرين من أبناء تلك الاوساط لم يكونوا من اصول او أنساب عربية. لماذا لم تصدر من ساطع الحصري، وقد ادرك الفرق بين الجعفري العراقي والجعفري الايراني، كما يقول، كلمة واحدة في انتقاد تلك الاوساط على موقفها هذا مع علمه بان الشيعة يكونون الاكثرية الساحقة من عرب العراق، وبدونهم يصبح العرب في العراق اقلية صغيرة.

هذا ولابد ان نذكر هنا ان التفريق بين الجعفري العراقي والجعفري الايراني الذي اثاره ساطع الحصري لم يكن في الواقع واردا في ذلك الوقت، بدليل قيام المجتهدين وعلماء الدين الايرانيين بدور كبير في تحريض العراقيين، ولاسيما العشائر الشيعية العراقية، على الثورة ضد الاحتلال البريطاني، تلك الثورة الوطنية التي اندلعت في ١٩٢٠ والتي كان مطلبها الرئيس «اقامة دولة عربية» في العراق، كما جاء في رسائل المجتهدين الايرانيين انفسهم، ومنهم شيخ الشريعة الاصفهاني في رسالته الموجهة الى الحاكم المدني العام في بغداد في ٢محرم ١٣٣٩هـ (١٥ايلول ١٩٢٠م)، وفي الرسالة المشتركة التي وجهها الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي وشيخ الشريعة الاصفهاني الى الرئيس الاميريكي ولسن،

والمؤرخة في ١٢جمادي الاولى ١٣٣٧ حيث قالا فيها: «فرغبة العراقيين جميعهم والرأي السائد بما انهم امة مسلمة -ان تكون حرية قانونية واختيار «دولة جديدة عربية» مستقلة -اسلامية وملك مسلم مقيد بمجلس وطني».

وفي رسالة اخرى مؤرخة في ٥جمادي الاولى ١٣٣٧، موقعة من نفس الشيخين موجهة الى الرئيس ولسن عن طريق السفارة الاميريكية في طهران يطلبان اليه فيها تأييد حقوق العراقيين في تشكيل «دولة عربية».

وقبل ثورة ١٩٢١ الوطنية لعب المجتهدون والعلماء الدينيون الشيعة ، عربا وايرانيين، دورا رئيسيا في اعلان الجهاد الاسلامي لنصرة الدولة العثمانية المسلمة والجيش العثماني المسلم في حربه ضد الجيوش البريطانية «الكافرة». -على حد تعبير اولئك العلماء وقتئذ- وقد ذهب عدد كبير منهم الى ساحات القتال، للمشاركة في تلك الحرب التي اعتبروها مقدسة. وقد كانت نتيجة ثورة ١٩٢٠ الوطنية تأسيس الدولة العراقيية التي اصبح ساطع الحصري من كبار موظفيها- ولم يدر في خلد احد من الذين اشتركوا في تلك الثورة الوطنية، او الذين تعاونوا وقتئذ في النهوض باعبائها ،وقد اشترك وتعاون فيها رجال من جميع الطبقات والفئات والطوائف والعناصر، ان يسألوا عن جنسية اولئك العلماء والمجتهدين الدينيين الايرانيين.

قلت ان التفريق بين الجعفري العراقي والجعفري الايراني لم يكن واردا في ذلك الوقت -اي قبل تأسيس الدولة العراقية او بعد تأسيسها بقليل-. اما بعد تأسيس الدولة العراقية، وتبلور وضعها، وصدور قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤، وتعديلاته التي اباحت للايرانيين الساكنين في العراق، والمولودين فيه، التجنس بالجنسية العراقية، والتي اعتبرت الايرانيين الساكنين في العراق والمولودين فيه والمنحدرين من اباء مولودين في العراق وساكنين فيه -اي الولادة المضاعفة- عراقيين بالولادة، فقد اصبح التفريق بين العراقي الجعفري والايراني الجعفري امرا قانونيا مفروغا منه. ولكن الامر الملفت للنظر هو الاهتمام الفائق الذي كان يوليه ساطع الحصري -وكان قد جاء الى العراق حديثا- في تعقيب امثال هذه

القضايا، وتوجيه التهم الى الشيعة بصورة عامة، ووزراء المعارف الشيعة بصورة خاصة، بشأنها، الامر الذي يدل على وجود نزعة او نعرة طائفية دفعته الى الاهتمام الشديد بمثل هذه القضايا.

* * *

لم يكن في واقع الامر سلوك ساطع الحصري مع الوزراء المذكورين سلوك موظف تابع، كسائر الموظفين، لوزراء جاءت بهم ظروف السياسة لتولي هذا المنصب السياسي بقصد تمثيل الفئة التي تؤلف ليس فقط اكثرية سكان العراق وانما الاكثرية الساحقة من عرب العراق ايضا، فيقدم لهم خبرته واختصاصه ويتعاون واياهم باحترام متبادل في حدود الصلاحيات التي يتمتع بها الموظفون عادة، والتي تحتم عليهم، بعد عرض وجهات نظرهم وابداء مشوراتهم، الخضوع لرأي الوزير، باعتباره المسؤول الاعلى في الوزارة، والذي تقتضي الاصول الدستورية والادارية، ناهيك عن مقتضيات السياسة، ان يكون من حقه اتخاذ القرار النهائي، وان تكون كلمته هي النافذة في نهاية الامر. لقد كان خروج ساطع الحصري على هذه الاصول وهذه المقتضيات وتحديه لوزراء المعارف، ورفضه الانصياع لقراراتهم، نابعا من الشذوذ الذي اتسم به نظام الحكم الذي اقامته السلطات الاحتلالية البريطانية في العراق في سنة ١٩٢١، اثر اخماد ثورة ١٩٢٠ الوطنية، والذي تعمدت فيه، عن قصد وسبق اصرار، هضم حقوق اكثرية السكان في المساهمة العادلة في الحكم. كما كان نابعا من الدعم والتأييد اللذين لقيهما ساطع الحصري من معظم ساسة العراق البارزين وقتئذ. هذان العاملان هما اللذان شجعا ساطع الحصري، على اتخاذ المواقف التي وقفها من وزراء المعارف.

ولو اننا استعرضنا المشاكل الرئيسية التي تفاقم الخلاف حولها بين وزراء المعارف من جهة، وبين ساطع الحصري من جهة ثانية، ومنها صلاحيات مدير المعارف العام، وقضية النصولي، وقضية الجواهري وغيرها من لقضايا المختلفة التي كنت سمعت عنها، والتي لم اكن اعرف تفاصيلها، لاني كنت بعيدا عن العراق وقت حدوثها، وقد اطلعت عليها من قراءتي لمذكرات ساطع الحصري ومن التحريات التي

اجريتها فيما بعد، لوجدنا ان معظمها، والرئيسية منها ، على وجه الخصوص، ليست قضايا فنية تخص اختصاص ساطع الحصري في شؤون التربية والتعليم، بل هي قضايا ادارية لها طابع سياسي، وكان المحرك لها التصور الخاطئ الذي تكون لديه، اي لدى ساطع الحصري، عن مهمة وظيفته وصلاحياتها ، والتي كانت تخوله، حسب تصوره، وبتشجيع من بعض المتصلين به، الانغماس في قضايا السياسة المحلية التي كانت ولاتزال تتاثر كثيرا بمشاكل الطائفية السياسية ورواسبها ونعراتها الموروثة، واتخاذ مواقف منها. وهكذا ورّط ساطع الحصري نفسه، وبتحريض من الملتفين حوله، في تلك المشاكل واصبح طرفا فيها ، الامر الذي ابعده عن التفرغ لشؤون مهمته الأساسية التي كان قد عهد بها اليه الملك فيصل الاول.

الحصري ولجنة الاصطلاحات العلمية

ومن الامثلة التي تصور عدم استيعاب ساطع الحصري لواقع العراق وظروفه وحساسياته هو لجنة الاصطلاحات العلمية التي جاء على ذكرها في مذكراته(١)، والتي كانت الفتها وزارة المعارف والتي كان المسؤول الاول عن تأليفها ساطع الحصري الذي وضع بنفسه طريقة انتخاب اعضاء اللجنة. قال ساطع الحصري انه فضل بان تكتفي وزارة المعارف بانتخاب عضوين وتترك لهما انتخاب العضو الثالث، على ان ينتخب الثلاثة العضو الرابع، ويجتمع الاربعة لانتخاب العضو الخامس وهكذا الى ان يتم انتخاب الاعضاء الثمانية. وهكذا عينت وزارة المعارف في ٢٨ أيلول ١٩٢٦ الشاعر معروف الرصافي والأب انستاس ماري الكرملي عضوين. وفي اليوم الثاني اجتمع الاثنان وانتخبا طه الراوي الذي كان مديرا للمطبوعات عضوا ثالثا، ثم اجتمع الأعضاء الثلاثة وانتخبوا عز الدين علم الدين الذي كان استاذا للعلوم الطبيعية في دار المعلمين، عضوا رابعا. وبعد يومين اجتمع الاعضاء الأربعة وانتخبوا الدكتور أمين المعلوف مدير الامور الطبية في الجيش العراقي عضوا خامسا. ثم اجتمع الاعضاء الخمسة وانتخبوا توفيق السويدي الذي كان مديرا للادارة العدلية عضوا سادسا. وعندما اجتمع الاعضاء الستة انتخبوا عبداللطيف الفلاحي الذي كان نائب الحلة في المجلس النيابي عضوا سابعا. وعندما اجتمع الاعضاء السبعة انتخبوا محمد رستم حيدر سكرتير الملك ورئيس الديوان الملكي عضوا ثامنا. وبذلك تم انتخاب الاعضاء الثمانية وقررت وزارة المعارف ان يتولى معروف الرصافي رئاسة اللجنة.

ان تأليف اللجنة بهذا الشكل هو مثل صارخ على تجاهل ساطع الحصري ليس فقط لواقع العراق السياسي، وانما ايضا لمؤسسة كان لها فضل كبير في المحافظة على التراث العربي وعلى اللغة العربية وآدابها طيلة قرون من الحكم العثماني.

---

(١) ص٥٥٧ من الجزء الاول من مذكرات ساطع الحصري.

والتي اخرجت فطاحل في العلوم الدينية والفقهية وعلم الكلام، كما اخرجت ادباء وشعراء يشار اليهم بالبنان، اعني جامعة النجف الشهيرة. واذا كان الشيعة في ذلك الوقت يفتقرون الى من يتوفر فيهم الاختصاص او الممارسة في الشؤون الادارية والعسكرية او في العلوم العصرية، فانهم كانوا اغنياء جدا في اللغة العربية وادابها[1] الا يبدو غريبا ان يقع اختيار الحكومة المصرية على الشيخ محمد رضا الشبيبي ليكون عضوا في مجمع اللغة العربية المصري، وان يتجاهل ساطع الحصري اديبا وعالما ضليعا في اللغة العربية مثل الشيخ محمد رضا الشبيبي الذي يتفوق في هذا الميدان على الكثيرين ممن وقع الاختيار عليهم ليكونوا اعضاء في اللجنة المذكورة. ان هذا المثل، ان دل على شئ فانما يدل على ان ساطع الحصري كان يفتقد شعور التقدير والادراك السياسي لكي يتفهم العوامل التي تفعل فعلها في المحيط الذي وجد نفسه فيه، والذ ي لم يبذل اقل جهد لتفهمه ولتفهم طبيعته واوضاعه، وكان هذا سر التوتر والاصطدامات التي تميز بها عهده في مديرية المعارف العامة. كان عليه ان يفهم ان الشيخ باقر الشبيبي، الاديب والشاعر الرقيق والذي كان من الداعين المتحمسين لانشاء اللجنة، كما يقول ساطع الحصري في مذكراته، ثم انقلب عليها بعد ان تم انتخاب اعضائها الثمانية بالشكل الذي تم فيه انتخابهم، انما كان يعبّر ليس فقط عن سخطه، بل عن سخط فريق كبير من العراقيين لتجاهل ساطع الحصري العدد الكبير من العلماء والادباء الشيعة الضليعين باللغة العربية وآدابها. ان هذا السخط هو الذي دفع وزير المعارف السيد عبد المهدي الى قطع مخصصات اللجنة مما ادى الى موتها. والواقع ان ساطع الحصري في عمله هذا كان منسجما مع الطابع الذي تميز به الحكم في العراق وقتئذ، وهو تجاهل الاكثرية الشيعية العربية والاستهتار بحقوقها، الامر الذي ولد فيها شعورا عميقا من المرارة والخيبة، وهي ترى هذا الجحود وهذا التنكر لها بعد التضحيات الجسام في الانفس والاموال التي

---

(١) واذا قيل انه ليس من بين هؤلاء من يحسن اللغات الاوروبية، فان الشاعر الرصافي، رئيس اللجنة، والاديب واللغوي طه الراوي، وعبد اللطيف الفلاحي لم يكونوا يحسنون ايا من تلك اللغات.

قدمتها في سبيل اقامة هذا لكيان الذي اصبح المتوسدون في مناصبه يهضمون حقوقها ويتجاهلون وجودها.

ساطع الحصري وجمعية الثقافة العربية

في منتصف سنة ١٩٣١ على اثر زيارة قام بها وفد مصري برئاسة الكاتب والمؤلف المصري المعروف الاستاذ احمد امين، اعلن في بغداد عن تأسيس جمعية سميت بجمعية الثقافة العربية، وكان اعضاؤها المؤسسون ابراهيم الشابندر، ألس قندلفت، أحمد حسن الزيات، داوود الجلبي، درويش المقدادي، روفائيل بطي، ساطع الحصري، سامي شوكة، طالب مشتاق، طه الهاشمي، متّي عقراوي، موفق الألوسي، ناجي الاصيل ويوسف زينل. وقد انتخبت الجمعية من بين اعضائها داوود الجلبي رئيسا، ومتي عقراوي سكرتيرا وابراهيم الشابندر محاسبا وامينا للصندوق. والذي يلفت النظر ويثير الاستغراب في هذه التشكيلة انه لايوجد بين الاعضاء المؤسسين لهذه الجمعية ولاشيعي واحد على الرغم من توفر عدد كبير جدا من الشيعة العراقيين في علوم اللغة العربية وآدابها وفي التاريخ، وكذلك توفر عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد العالية في الحقوق والعلوم العصرية، وعلى الرغم من ان الشيعة يؤلفون قرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق.

لقد كان ساطع الحصري، كما يتبين من مذكراته، لولب الحركة في دعوة الوفد الانف الذكر لزيارة العراق وتسهيل قدومه وفي وضع منهاج زيارته، كما كان العنصر الفعال في تأسيس الجمعية، وفي تأليف هيئتها المؤسسة، وفي انتقاء اعضائها المؤسسين. واعتقد جازما ان خلو الهيئة المؤسسة من اي عضو شيعي كان اهمالا متعمدا، بل كان اكثر من اهمال. كان تجاهلا وتحديا من ساطع الحصري بالدرجة الاولى، ومن المتعاونين معه، للاكثرية العربية الشيعية، وهو أبلغ تعبير عن النزعة الطائفية السائدة منذ ذلك الوقت، والتي كان يحملها ساطع الحصري بين جنبيه ويذكيها في نفوس المتعاونين معه. وهذا التصرف ينسجم مع مواقفه السابقة

تسببت في توتير الاجواء في وزارة المعارف والتي انتهت باستقالته من مديرية المعارف العامة. والا كيف نفسر هذا التجاهل، بل هذا التحدي الصارخ، للاكثرية العربية الشيعية في العراق. هل كان ساطع الحصري جاهلا لاهمية الشيعة في المجتمع العراقي، أم كان عاجزا عن اختيار من تتوفر فيهم الشروط للمساهمة في مثل هذه المؤسسة الثقافية العربية، وهم كثيرون. التفسير الوحيد لهذه التشكيلة للهيئة المؤسسة انها انعكاس للوضع الشاذ الذي ساد العراق منذ تأسيس نظام الحكم فيه في سنة ١٩٢١، والذي أقيم على هضم حقوق الاكثرية العربية الشيعية وحرمانها من المساهمة العادلة الفعالة في السلطة العامة والحكم، والذي ساهم ساطع الحصري في توجيهه وتركيزه.

ساطع الحصري وقضية الجواهري

ومن القضايا التيّ وتّرت الجو وسمّمته في وزارة المعارف في عهد ساطع الحصري، قضية الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري والتي تتلخص بما يلي: كان وزير المعارف السيد عبد المهدي قد طلب في سنة ١٩٢٧ الي مدير المعارف العام ساطع الحصري، ان يعين الاديب والشاعر الناشيء (وقتئذ) محمد مهدي الجواهري معلما للغة العربية في المدارس الحكومية. وعند زيارته للنجف استدعى ساطع الحصري محمد مهدي الجواهري لمقابلته، واجتمع به، وتبين له انه ايراني الجنسية(١) واخبر وزير المعارف بذلك، وقال له ان تعيينه غير ممكن لهذا السبب. فبادر الوزير

---

(١) لقد جاء في الصفحة ٥٨٩ من الجزء الاول من مذكرات ساطع الحصري، ان الجواهري كان يحمل الجنسية الايرانية. و جاء في الصفحة ٢٢من كتاب السيد عبد الكريم الدجيلي عن الجواهري مايلي: اشتهرت اسرة الجواهري بالزعامة الروحية من عهد مؤسسها المرحوم المرجع الديني الاعلى الشيخ محمد حسن(١)صاحب كتاب جواهر الكلم.

(١)حاشية: ترجم له عدد وافر من اهل السير ولم ينص واحد منهم على تاريخ ولادته، اما وفاته فكانت عام ١٣٦٦هجرية. وجده الاعلى عبد الرحيم المعروف بالشريف الكبير. واما القول بانه من نجار غير عربي فلم يظهر مايدل على ذلك. واما ان الاسرة مسجلة بالتبعية الايرانية، فقد حدث هذا متأخرا، من اجل التخلص من الجندية ولها قصة طريفة، وهي ان الحكومة العثمانية شددت في احدى السنين على التجنيد في النجف وارسلت على الشيخ علي الجواهري (والدالشيخ مهدي الجواهري)، المتوفي عام ١٣١٨هـ ثلة من الجندرمة واخذته من الجامع ومرت به على دار الحاج سعيد شمسه، المتوفي في سنة ١٣٠٥هـ فتدخل في الامر وثارت ثائرة النجف مما اضطر القائمقام ان يزور الشيخ علي في بيته ويعتذر عما حدث. وفي هذه الاثناء عرض القنصل الايراني على الشيخ علي التبعية الايرانية للتخلص من الجندية، فقبلها الشيخ كغيره من الاسر النجفية، ومثل هذا العرض يعتبر فرصة ثمينة في ذلك الوقت ومادامت التبعية اجنبية فلا فرق بينهما.»

في هذه المناسبة، لابد ان اذكر مايلي: لقد اخبرني احد الاصدقاء وكان موظفا كبيرا ثم اصبح وزيرا، انه حين صدر الدستور العراقي المؤقت الذي نشر في الوقائع العراقية عدد ٩٤٩ وتاريخ

الى استحصال الجنسية العراقية له من وزارة الداخلية، وعلى اثر ذلك صدر الأمر بتعيينه معلماً في المدارس الحكومية، غير انه لم يمض على هذا التعيين الا مدة قصيرة حتى نشر الجواهري في جريدة الفيحاء قصيدة تغنى فيها بمفاتن الطبيعة في فارس بالمقارنة مع هواء العراق ومناخه.

١٩٦٣/٥/١٠ والذي جاء في المادة ٤١منه:«يشترط في من يكون رئيسا للجمهورية، ان يكون عراقيا من ابوين عراقيين ينتميان الى أسرة كانت تسكن العراق منذ ١٩٠٠ شمسية على على الاقل وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية، بالغا من العمر ٣٠سنة شمسية وان يكون متمتعا بكامل حقوقه السياسية والمدنية وان لايكون متزوجامن اجنبية (وتعتبر المرأة العربية من ابوين وجدين عربيين عراقية لهذا الغرض)». فقال السيد حسن مجيد الدجيلي، الذي كان وقتئذ وزيرا للمواصلات، لرئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف انه، اي السيد حسن الدجيلي، منحدر من اسرة عربية معروفة تحمل الجنسية العثمانية وأصلها من سكان مدينة الدجيل الواقعة شمال بغداد، والتي (أي مدينة الدجيل) ينتمي معظم سكانها الى عشيرة الخزرج المعروفة والتي تسكن الريف المحيط بتلك المدينة. ولكنه اكد لرئيس الجمهورية ان الصدفة والصدفة فقط، هي التي ابقت والده، وابقته تبعا لذلك، على جنسيته العثمانية. ذلك ان طلاب الجامعة الدينية في النجف، وحتى رجال الدين، لم يكونوا في العهد العثماني معفوين من الخدمة العسكرية. وان القنصل الايراني عرض على والده مجيد الدجيلي، ان يمنحه التبعية الايرانية، انقاذا له من الجندية، وطلب اليه مراجعته في اليوم التالي في القنصلية الايرانية، ولكن مجيد الدجيلي تلكأ في الذهاب، او ذهب ولم يجد القنصل المذكور، فلم تتم عملية تجنسه بالجنسية الايرانية. وهكذا بقي على جنسيته العثمانية. وهكذا ورث السيد حسن الدجيلي جنسيته العثمانية بهذه الصدفة فقط. وهناك عدد كبير من الاسر الشيعية المعروفة بنجارها العربي، والتي تجنست بالجنسية الايرانية في العهد العثماني تخلصا من الجندية من الجيش العثماني الاجنبي. ولا حاجة لتعداد تلك الاسر، فهي معروفة، فالتجنس بالجنسية الايرانية في العهد العثماني من قبل مواطنين عثمانيين من اصل عربي نقي ويحملون شعورا عربيا خالصا كان بسبب هذا التمييز او التفريق الطائفي الذي كانت تمارسه ضدهم الحكومة العثمانية، وهي حكومة اجنبية.

وسارع نوري ثابت يطلع ساطع الحصري على القصيدة، والحصري بعد ان قرأها عرضها على الشاعر معروف الرصافي لاستطلاع رأيه فيها. والرصافي بعد ان قرأها قال انها شعوبية بكل معنى الكلمة. وكان المفروض في ساطع الحصري، كما كانت تقضي بذلك الاصول، ويستوجبه تسلسل السلطات، باعتباره موظفا تابعا لوزير المعارف ان يعرض القضية بجميع ملابساتها علي الوزير، لاسيما وانه، اي الوزير، هو الذي امر بتعيين الجواهري واستحصل له الجنسية العراقية، ويتشاور معه حول كيفية معالجة هذا الموضوع. ولكن ساطع الحصري، بما جبل عليه من تحدّي واستهتار بوزراء المعارف الذين اشتغل معهم، فضّل ان يسلك طريق المجابهة، فلم يتصل بالوزير، ولم يتشاور معه، واصدر امرا بفصل محمد مهدي الجواهري، وتجاهل وجود الوزير، ووضعه امام الامر الواقع، مع علمه بما ينطوي عليه هذا السلوك من تحد صارخ للوزير، ومس بسلطته، وطعن بكرامته. وبعمله هذا زج ساطع الحصري نفسه، بدون سبب ولامبرر، ليس فقط في صراع مع الوزير، وانما زج نفسه ايضا، في مشاكل وخلافات الطائفية السياسية، وعطل بنفسه الدور البنّاء الذي كان ينتظره في وزارة المعارف والمهمة المقدسة التي اودعها اليه الملك فيصل الاول. والواقع ان هذا الحادث برهن على ان ساطع الحصري كان يعتبر نفسه طرفا مع الجماعة التي كانت تحيط به، ومنهم الشاعر معروف الرصافي، ونوري ثابت وغيرهما، والتي كان يعتبرها اقرب اليه من وزير المعارف، رئيسه الرسمي. وهنا يكمن سر المشكلة المستعصية بين ساطع الحصري وبين وزراء المعارف.ومع ان

وهنا يخطر في البال سؤال لابد من توجيهه: لماذا هذا التقديس في العراق للجنسية العثمانية، وهي جنسية حكومة اجنبية محتلة، وكانت تشمل بالاضافة الى الشعوب العربية، شعوبا كثيرة غير عربية، بينها الاتراك،والالبانيون، والجركس، والارمن،والكرج(الجورجيون الكولمنديّة)، وشعوب البلقان المختلفة وشعوب آسيوية وافريقية متنوعة. هل الفرد الذي ينتمي الى تلك الشعوب غير العربية يعتبر عراقيا اصيلا ويوثق باخلاصه للعروبة وللقومية العربية لمجرد انه او اباه او جده كانوا يحملون الجنسية العثمانية؟ ان السبب في هذا التقديس للجنسية العثمانية في العراق معروف وهو سبب طائفي محض، ذلك ان الصراع في منطقتنا العربية كان بين العثمانيين

مكتب ساطع الحصري كان قريبا من مكتب الوزير، وربما لم يكن يفصل بين المكتبين الا جدار وبضعة امتار، ولكن الواقع انه كان يفصل بين الاثنين حاجز نفسي سميك عميق الجذور. كان وزراء المعارف بالنسبة لساطع الحصري من فئة أو عالم يختلف عن فئته أو عالمه. ولا اعتقد ان ساطع الحصري بذل أي جهد لاختراق هذا الحاجز،ولم يحاول ان يتفهم مشاعر الجهة الاخرى الى اخر حياته بدليل المذكرات التي كتبها.

لقد اعتبر ساطع الحصري التأييد والمساندة اللذين منحه اياهما الملك فيصل الاول والبارزون من رجال السياسة، وكأنهما بمثابة وصاية على وزراء المعارف المذكورين. وكأنّ الملك فيصل الاول والساسة المذكورين اطلقوا يده لكي يمضي قدما، بدون مبالاة ولا رعاية لاوضاع البلد السياسية، في سياسة التحدي والاستهتار بالوزراء المذكورين، وهم اهل البلد ويمثلون الاكثرية العربية التي ضحت بالغالي والنفيس في سبيل اقامة الدولة العراقية التي كان ساطع الحصري موظفا فيها.

يقول ساطع الحصري في مذكراته على اثر صدرور الامر بفصل الجواهري غضب الوزير السيد عبد المهدي غضبة شديدة وطلب منه، اي من ساطع الحصري، الغاء امر الفصل واعادة الجواهرزي الى وظيفة التعليم. وتلت هذا الطلب سلسلة من المكاتبات الرسمية بين الوزير وبين ساطع الحصري لم تقتصر على قضية الجواهري، بل تعدتها الى صلاحيات المديرية العامة، وفي تلك المكاتبات بقي ساطع الحصري مصرا على رفض الانصياع لأمر الوزير بالغاء قرار الفصل واعادة الجواهري الى وظيفتة التعليم. كيف كان يمكن الخروج من تلك الازمة وماذا كان بامكان وزير المعارف السيد عبد المهدي، ان يعمله تجاه هذا التحدي الصادر من موظف تابع له؟

الذي تبنوا ورفعوا شعار الطائفية السياسية ذات الطابع السني من جهة، وبين الفرس الذين تبنوا ورفعوا شعار الطائفية السياسية ذات الطابع الشيعي من جهة اخرى. وقد بقيت، مع عظيم الاسف والألم اثار هذا الصراع عميقة الجذور في نفوسنا نحن العرب بعد ان اختفت من الوجود اثار هذا الصراع بين المتصارعين الاصليين. اعني العثمانيين والفرس، وحل الوفاق بينهما.

الجواب بسيط جدا. بما ان جميع صلاحيات مدير المعارف العام كانت يومئذ مستمدة من اوامر وزارية صادرة من وزراء المعارف، لا من انظمة صادرة من مجلس الوزراء، وبما ان بامكان مانح الصلاحيات، اي وزير المعارف ان يسحبها من المدير العام، او يحددها، متى يشاء، وكيفما يشاء، لذلك كان بامكان وزير المعارف السيد عبد المهدي ان يصدر امرا وزاريا يقضي، اما بسحب جميع صلاحيات وسلطات ساطع الحصري، وبهذه الوسيلة، يلزمه بالرجوع الى الوزير في جميع الامور لاخذ توجيهاته بشأنها، او بتحديد تلك الصلاحيات تحديدا لايبقي للمدير العام مجالا لتحدي الوزير ورفض الانصياع لتوجيهاته. وهكذا كان بامكان وزير المعارف بعد سحب صلاحيّات المدير العام، او تحديدها، ان يصدر امرا وزاريا باعادة تعيين الجواهري في وظيفة التعليم، وبهذا يضع المدير العام أمام خيارين، اما الرضوخ لارادة الوزير، او الاستقالة. لماذا لم يلجأ وزير المعارف لممارسة سلطته الواسعة هذه؟ لاأدري.

وفي الواقع ان سلوك ساطع الحصري في معالجة قضية الجواهري، اي سلوك سبيل التحدي والاستهتار بسلطة وزير المعارف غيّر موضوع الخلاف بين الجهتين، ونقله من خلاف حول قضية لجواهري وقصيدته، الى صراع على السلطة العليا بين وزير المعارف ومدير المعارف العام. وهكذا ضاعت في غمرة هذا الصدام الذي فجره ساطع الحصري، قضية الجواهري وقصيدته، ووجهة نظر ساطع الحصري حولها وأضحت امرا ثانويا.

ـطع الحصري وقضية النصولي

.. ـا التي فجرّت في سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ زوبعة طائفية شديدة . ـت ـاع سياسي بين وزير المعارف، السيد عبد المهدي، ومدير . . ـاطع الحصري، قضية النصولي. وقضية النصولي تدور كلها حول ـتاب الاستاذ أنيس النصولي، مدرس التاريخ العربي في المدرسة الثانوية المركزية في بغداد وقتئذ، وسماه «الدولة الأموية في الشام» وطبعه في مطبعة دار السلام في بغداد في سنة ١٩٢٦. وقد رأيت وأنا أدون تعليقي على مذكرات ساطع الحصري، ان اقرأ هذا الكتاب لكي اكتشف اسباب الضجة التي قامت حوله وقتئذ. فقرأته بعناية وامعان ووجدته مليئا بالمآخذ في معظم فصوله. وهاأنذا اقتبس منه بعض المقتبسات وأضعها أمام القارئ الكريم ليحكم بنفسه ما اذا كان تدريس ذلك الكتاب في مدارس الحكومة العراقية التي يؤلف الشيعة اكثرية سكانها لايعتبر تحديا واستفزازا لتلك الاكثرية.

ولو كان السيد أنيس النصولي كتب كتابه هذا وقدمه لعامة القراء أو للمناقشة العلمية من الباحثين والمؤرخين ولاسيما اساتذة الجامعات، لما كان هناك أي مأخذ عليه. فلكل كاتب او استاذ ان يعبّر عن رأيه بحرية تامة، ولمنتقديه ومن لايرون آراءه ان يفندوها بحرية تامة ايضا. ولكن أنيس النصولي كان قد كتب كتابه في

---

(١) لقد سبب صدور هذا الكتاب استياء بالغا وسخطا شديدا في الاوساط الشيعية في العراق مما حمل وزير المعارف السيد عبد المهدي على منع تدريسه في المدارس الحكومية، والى اقصاء المدرس انيس النصولي من وظيفة تدريس التاريخ العربي في المدرسة الثانوية المركزية في بغداد. وقد حفز اجراء الوزير هذا اثنين من زملاء المدرس المفصول الى التضامن معه، فاستقالا من وظيفتهيما، وغادر المدرسون الثلاثة العراق. وقد اثار هذا التطور بدوره فريقا من طلاب المدرسة الثانوية الانفة الذكر ودفعهم الى الاضراب والتظاهر والتصادم مع الشرطة احتجاجا على اجراءات الوزير، الامر الذي ادى الى انزال العقاب ببعضهم، وطرد قسم منهم طردا نهائيا والبعض الاخر لمدة محدودة. وقد سبب هذا الحادث في وقته توترا طائفيا وازمة شديدة.

بغداد التي كانت يومئذ لاتزال على عتبة نهضتها التحررية العلمية والأدبية. ثم ان كتابه لم يكن يدور حول تاريخ الأكاديين أو السومريين أو البابليين أو الآشوريين أو غيرهم من الشعوب المنقرضة. انه كان يدور حول أمور تمس في الصميم عقائد فريق كبير من الناس لايزالون احياء يتحسسون بها تحسسا عميقا. لقد كتب كتابه في محيط كانت لاتزال أكثرية سكانه تقيم المآتم على استشهاد الامام الحسين وآل بيته وتلبس السواد لمدة شهرين من كل سنة حزنا عليه. لقد كتب كتابه في بلد تضم عتباته المقدسة أضرحة ستة من أئمة الشيعة، ومن بينها ضريح الامام الشهيد الحسين. لقد كتب كتابه لطلاب المدارس الثانوية ومن في مستواهم، ولم يخاطب به أساتذة الجامعات والباحثين العلميين وغيرهم، والكتاب المدرسي الذي يتداوله الطلاب ينبغي ان تراعى في تأليفه حساسيات المحيط الذي يعيش فيه أولئك الطلاب ومشاعر سكانه ومعتقداتهم. واني لاأوجه اللوم الى السيد أنيس النصولي الذي لم يكن يفترض فيه الالمام التام بحساسيات المحيط العراقي وقد كان جاء حديثا، وأغلب الظن أنه لم يكن مطلعا على اوضاعه تمام الاطلاع، بقدر ماأوجهه الى ساطع الحصري، مدير المعارف العام يومئذ، والذي كان يفترض فيه، بعد ان كان امضى في العراق قرابة ست سنوات، أن يكون ملما بحساسيات المحيط العراقي الماما تاما وقد كان عليه ان يحول دون جرح مشاعر الناس كما جرحها أنيس النصولي في كتابه.

والى القارئ بعض المقتبسات من الكتاب:

اهداء الكتاب:

«من احق بتاريخ بني اميّة من أبناء أمية

ومن أحق بتاريخ معاوية والوليد من ابناء معاوية والوليد

فاقبلوا ياابناء سورية الباسلة المتحدة والمستقلة هذه الثمرة الصغيرة»

أنيس

ومن مقدمة الكتاب:

«... ثم اننا جربنا ان نعمل العقل والبصيرة فيما كتبناه فلم نشد بفضل أناس ليسوا من

الفضل في شيء. ولم نجعل لعلاقاتنا الدينية والطائفية والسياسية والاجتماعية تأثيرا في تدوين التاريخ ولم نكتب هذه الصفحات والصيغة التقديسية هدفنا. والحق أننا أردنا ان نثبت الحقائق ونفسرها حسب اجتهادنا ونحن بعيدون جدا عن التعصب فان وفقنا في هذا العمل الصغير فحسبنا هذا التوفيق في خدمة تاريخ العرب. »

مدينة السلام في ١كانون الثاني سنة ١٩٢٧ انيس زكريا النصولي.

ان عبارة «لم نشد بفضل أناس ليسوا من الفضل في شيئ ولم نكتب هذه الصفحات والصيغة التقديسية هدفنا » على هذا الشكل ، يصرف نظر القارئ الى اشخاص هم موضع تقديس لدى أكثرية العراقيين الذين اعتبروها مساسا وتحديا لأئمتهم ومقدساتهم.

وجاء في الصفحة ٨ من نفس الكتاب:

«الانصار هم أكثرية حزب علي. ان هؤلاء منذ وفاة الرسول(ص) لم يرضوا عن ابي بكرخليفة للمسلمين بل اعترضوا او احتجوا على ذلك. ولو نظرنا الى الامر جليا لوجدنا انهم لم يفوزوا في انتخاب علي خليفة في الفرص الثلاث التي سنحت لهم بل تربع على عرش الخلافة أبو بكر فعمر فعثمان كما هو مشهور. على ان هذا لم يمنع بعضهم من التألم والحزن لمقتل عثمان كحسان بن ثابت والنعمان بن بشير وكعب بن مالك. ولو استثنينا النبلاء من أهل المدينة لوجدنا العدد القليل من اشراف بقية البلاد الاسلامية موالية لعلي. ويمكننا القول ان اغلب سادة قريش وقفت على الحياد او ظاهرت معاوية وكاتفته. فتأثر بن ابي طالب كثيرا من عدائهم له اما مهاجرو مكة فقد تحزبوا لعلي وهم في اماكنهم وعن بعد. وكان الهاشميون اعوانه وقوام حزبه بطبيعة الحال، غير ان منهم من تخلى عنه كعائشة أم المؤمنين وأسامة بن زيد الذي تبناه الرسول وعقيل بن أبي طالب أخ علي وهو شاب قبل الاسلام متأخرا ولم يشترك في أي معركة أو غزوة قبل فتح مكة. فاتحاد هؤلاء الرجال مع معاوية أو اعتزالهم كاف لأن يؤكد لنا ان حقوق علي في الخلافة كانت امرا مشكوكا فيه لم تثبت اصوله في صدور القوم اجمعين».

وفي هذا الكلام تحد واضح لمشاعر الشيعة ايضا. ثم يقول في الصفحة ٣٠من نفس الكتاب:

"الحزب العلوي ومأساة الحسين بن علي"

«اعتلى عرش بني امية في دمشق بعد وفاة معاوية أبو خالد يزيد بن معاوية وكان ذلك في سنة ستين للهجرة(٦٧٩م) وهو شاب يلعنه معظم المؤرخين فيتعرضون له بالسباب والشتيمة والتكفير وهم حسبما رأيت فئتان. فئة تقيم عليه النكير لأن في أيامه قتل الحسين بن علي سليل العترة النبوية وحفيد الشجرة الهاشمية، ولأنه أمر بغزو الكعبة حينما التجأ اليها ابن الزبير في ثورته المشهورة، فاجترأ على أكبر موضعة اسلامية يحج اليها المسلمون. وفئة تصب جام غضبها عليه لسوء سيرته الشخصية وتمتعه بملاذ الحياة الدنيا فتقول انه تعاطى كؤوس الراح ولبس الحرير ولاعب الحيوانات الأليفة كالقردة، واستهوته اسباب المدنية البيزنطية فجدّ في اثرها وروى الشعر واسترسل في التشبيب والغزل. أما الفئة الأولى فهي مخطئة في اعتقادها لأنها ترجع أسباب الحادثات الى الملوك وترى انهم هم الذين يكونون مجاري التاريخ، وما التاريخ الا سلسلة حركات متصلة لابد ان تعمل عملها سواء كان يزيد مستوليا على العرش ام غير يزيد، وسنفصل لك الأسباب التي دعت الى مأساة الحسين تفصيلا يريك: ان لكل حادث سببا، وان لكل سبب نتيجة هي مرهونة بأوقاتها، وان اللعنة التي يلعنها المسلمون هي ليست من الأهمية على شيئ في نظر التاريخ العلمي الذي يستبصر بنور الحياد الصحيح ويترفع عن الحزبية وتعصباتها.»

«وأما الفئة الثانية فليس لها ان تحكم على شاب ربي في محيط شامي يختلف تمام الاختلاف عن المحيط الحجازي الذي عاش في كنفه الخلفاء الراشدون. فالمحيط الحجازي هو مركز الزهد والتقشف والتمسك برابطة الدين وتعاليمه، بينما دمشق هي عاصمة البيزنطيين الشامية وفيها من أسباب مدنيّتها ماادهش العرب وجعلهم مع الزمن ينسجون على منوالها ويقتبسون فوائدها. ومما لاريب فيه ان المؤرخين يرتكبون خطأ فاحشا اذا جعلوا مقياس كلمتهم على يزيد هو المقياس الذي يزنون به أعمال عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة مثلا، وان لكل زمان مقياسا فلا يمكنك البتة ان تحكم على ابن القرن الثاني وتزن اعماله بميزان القرن الاول ناهيك ايضا باختلاف الامكنة ومؤثراتها. فالشام هو غير الحجاز والحجاز هو غير العراق وقس على ذلك».

ثم يقول النصولي في الصفحة ٤٠ من كتابه الآنف الذكر:

«والغريب ان النعمان بن بشير والي الكوفة لم يقتلع جرثومة التآمر على الحكومة الأموية ولم يضرب زعماء العلويين بيد من حديد فيخفت اصواتهم ويشل سواعدهم. ولاريب انه كان ضعيف الرأي في الحكم يميل ظاهرا الى الحسين..» ثم يقول:

«واني لأميل ان عبيد الله بن زياد «نجح» في مهمته وقضى على أركان الحزب العلوي لسببين رئيسيين: الاول اتباعه سياسه الشدة والارهاب والاعدام لمجرد الظن والتهمة واعلان الاحكام العرفية من اقصى البصرة الى اقصى الكوفة واعتماده على القساوة في تنفيذ خططه وانتهازه الفرص دون مراوغة. فثبت دعائم الخلافة الاموية بعد ان كادت تميد في أرض العراق. ثم انه أحسن كل الاحسان الى مريديه واتباعه فجعل منهم ألسنة شكر تسبّح بحمده، وأولى من اطاعه نعمة الأمان على نفسه وأهله ومقتنياته وأساء كل الاساءة الى عشائر الذين يرون خذل الأمويين ووجوب التخلص منهم مهدما قويا فاستقامت له الامور واستقرت الاحوال..»

ثم قال في الصفحة ٤٤ من نفس الكتاب:

«بطش عبيد الله بن زياد في الكوفيين بطش الأسد بفريسته بعد أن صدرت اليه ارادة يزيد العليا من دمشق بأن لايكفّ عن محبذي روح الثورة والفوضى وان يطلب مسلم بن عقيل طلب الخرزة حتى يظفر به فيقتله لأنه داعية الحسين الأشد».

وجاء في الصفحة ٤٩ من نفس الكتاب:

«اما الاسباب التي ادت الى سقوط الحسين...»

وجاء في الصفحة ٥٧ من نفس الكتاب مايلي:

«السبب السابع: هو ارتياب الحسين في حقه بالخلافة واعترافه اعترافا صريحا ليزيد بامارة المؤمنين وقوله لعمر بن سعد وشمر بن ذي الجوشن والحصين بن نمير انه مستعد لمبايعة يزيد في دمشق. فيروي لنا الطبري «لقي الحسين الخيول في كربلاء فنزل يناشدهم الله والاسلام وكان بعث ابن زياد اليه عمر بن سعد وشمر بن ذي الجوشن والحصين بن نمير فناشدهم الحسين الله والاسلام ان يسيروه الى أمير المؤمنين فيضع يده في يده فقالوا لا الا على

حكم ابن زياد ».

«كل ماأوردناه لك من الاسباب قضى على سقوط الحسين وكان مقتله يدعو الى التألم لمصابه خصوصا حينما ناشد قادة بن زياد (الله والاسلام) أن يسيّروه الى يزيد قريبه ونسيبه ونده بدلا من اجباره على السير الى رجل لايعترف له بحكم وهو دونه بمراحل في الشرف والنبل. وتميل الناس بطبعها الى نصف الضعيف لاسيما اذا كان لهذا الضعيف صلة برسول الله كصلة الحسين بجده المصطفى. وحمل رأس الحسين الى ابن زياد فنصبه في الكوفة وطاف به في الاسواق وارسله حالا الى يزيد في الشام. فيروي لنا الكثير من المؤرخين انه بكى لمرآه وقال (ويحكم قد كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين. لعن الله بن مرجانة -ابن زياد- أما والله لو كنت صاحبه لعفوت عنه. رحم الله أبا عبد الله) ولكن يزيدا لم يتخذ اي اجراء بحق عبيد الله بن زياد على عمله المنكر هذا.

ثم يقول في الصفحة ٥٨ من نفس الكتاب:

«ولم يتأخر بن زياد عن احترام نساء الحسين فأجرى عليهن الرزق وأمر لهن بالنفقة والكسوة وبعثهن الى دمشق فدخلن البلاط الأموي وبنات اعمامهن الأمويات باكيات نائحات على صريع كربلاء، وأقمن عليه المناحة والحداد ثلاثا..»

ثم يقول:

«لاشك ان يزيدا لم يفكر البتة بقتل الحسين ولم يأمل ان تتطور المسألة العلوية فتلعب هذا الدور المهيب، ويقوم ابن زياد على الفتك به. لكنه خضع للنتائج التي لم يحسب لها مثل هذا الحساب..»

«ومهما تحامل المتطرفون من المؤرخين على يزيد بقولهم انه اساء معاملة آل الحسين فلنا من شهادة السيدة سكينة ابنته مايرد عليهم قولهم ويخفف من غلوائهم. فقد قالت «مارأيت رجلا كافرا بالله خيرا من يزيد بن معاوية» الطبري، فانه كساهم وأوصى بهم وخرج معهم رسوله الى المدينة مقر سكناهم.»

«ولايتوهمن بعض القراء ان العداء الشخصي كان متأصلا بين يزيد والحسين كما يدّعي البعض. فقد وفد الاخير على معاوية وكان جنديا في الجيش الذي توجه لغزو القسطنطينية بأمرة يزيد؟

«هذا مانظنه الحقيقة من أمر هذه المأساة ولاتغرنك التهاويل والمبالغات التي يدعي البعض فهي خلو من البراهين الثابتة.».

وجاء في الصفحة ١٠٧ من نفس الكتاب:

«قضت الدولة على حركة التوابين في معركة عين الوردة ولكنها لم تقض على الاحقاد المتأصلة في نفوس الشيعة، فكانت تغلو مراجل الضغينة في صدورهم اذ لاقوا من المذلة والاهانة بعد معركة كربلاء وعين الوردة ماجعلهم مستعدين استعدادا تاما لقبول زعيم نشط (يقصد المختار بن عبيد الله الثقفي) يدير دفة سياستهم ويستلم زمام أمورهم.»

وجاء في الصفحة ١١٠ من نفس الكتاب:
«ان هذا الضعف في زعماء آل البيت كان من اكبر المصائب على الاسلام اذ جعل لاحزابهم واصحاب النفوذ والمطامع من رجالاتهم الفرص الكافية لادعاء مبادئ باسمهم لم يفكروا بها ولم تخطر لهم على بال».

وجاء في الصفحة ١٤٢ من نفس الكتاب:
«جنّد الامويون اهل المصرين -يقصد البصرة والكوفة- ودفعوهم الى مجاهل البلاد الفارسية والتركستانية السحيقة لفتحها واعلاء كلمة الاسلام فيها، كيما يأمنوا شرهم وقلاقلهم في بلادهم، فانهم طالما التحقوا بالزعماء النافخين في بوق الانفصال عن المركزية الامويّة والداعين الى نصرة آل البيت والمطالبة بحقهم في الخلافة وصرح لهم الحجاج، مندوب عبد الملك السامي بهذه الحقيقة علنا: فذكر لهم ان الدواء الناجع لقتل جرثومة الفوضى والثورة ارسالهم للفتح والغزو فتستثمر الدولة قواهم الكامنة في الاعمال الصالحة بدلا من تحميلها مالاقبل لها من الفساد.»

وجاء في الصفحة ١٥٤ من نفس الكتاب:
«ولطالما استمسك بنو أمية بعروة الخلافة وبيّنوا جلالها واهميتها الدينية، فادّعوا ان الله ناصرها، ومذلّ اعدائها، وان الذين يسعون في الخلاف عليها هم الكفرة الفجرة. ولاغرابة في ذلك، فالعاهل الاموي كان خليفة رسول الله، ومن يخرج على الخليفة فانما يخرج على رسول الله، ومن يخرج على رسول الله فانما يخرج على الله، ومقره جهنم وساءت مصيرا».

وقال في الصفحة ١٦١ من نفس الكتاب دفاعا عن الطاغية الحجاج بن يوسف الثقفي:

لتفسير موقف ساطع الحصري، وهو المطلع على وضع العراق! ألم يكن يقدّر ماكان سيثيره تأليف هذا الكتاب المدرسي من ردود فعل في الأوساط الشيعية العراقية؟ قال ساطع الحصري انه لم يكن يجد في هذا الكتاب مايلفت النظر او مايمس مشاعر الشيعة سوى عبارات الاهداء التي أشرت اليها فقال في الصفحة ٥٦١ من الجزء الاول من مذكراته «واستطيع ان أقول ان أغلاط الكتاب العلمية -ومحاذيره السياسية- تنحصر في عبارات الاهداء التي تصدرت الملزمة المضافة الى الكتاب أخيرا. ولذلك رأيت ان احسن الطرق لمعالجة القضية هي ان يطلب الى المؤلف ان يعيد طبع الملزمة المذكورة على اساس تجريدها من كلمات الاهداء». ويقول في الصفحة ٥٥٩ من نفس الجزء: «وأما متون الكتاب، في الملزمات الاصلية فأنها خالية من أمثال هذه العيوب والمآخذ... عندما قرأتها بكل اهتمام، لم اجد فيها مايمس عواطف طائفة من الطوائف الدينية.» وانني لأتساءل اذا كانت المقتبسات التي سبق ان اقتبستها من كتاب النصولي الآنف الذكر لاتمس، في رأي ساطع الحصري، مشاعر الشيعة، فما هو الذي يمس مشاعرهم؟ ان هذا اسطع برهان على عجز ساطع الحصري عن تفهم اوضاع العراق وتقدير ظروفه السياسية ومشاعر اهله.

لم يكن في رأي ساطع الحصري، مايمس مشاعر الشيعة ان يقول النصولي في كتاب مدرسي يدرّس في مدارس الحكومة العراقية «... فالحاد هؤلاء الرجال مع معاوية أو اعتزالهم كاف لأن يؤكد لنا ان حقوق عليٍّ في الخلافة كانت أمرا مشكوكا فيه لم تثبت في صدور القوم اجمعين»

كذلك لم يكن، في رأي ساطع الحصري، مايمس مشاعر الشيعة ان يقول انيس النصولي، عند تعليقه على ادارة النعمان بن بشير والي الكوفة، «انه لم يقتلع جرثومة التآمر على الحكومة الاموية ولم يضرب زعماء العلويين بيد من حديد فيخفت اصواتهم ويشل سواعدهم».

كذلك لم يكن مايمس مشاعر الشيعة في رأي ساطع الحصري ان يقول النصولي «واني لأميل ان عبيد الله بن زياد نجح في مهمته وقضى على اركان الحزب العلوي.»

كذلك لم يكن مايمس مشاعر الشيعة، في رأي ساطع الحصري، ان يصف أنيس النصولي في نفس الكتاب ثورة الحسين ومؤيديها بعبارة «محبّذي روح الثورة

والفوضى».

كذلك لم يكن مايمس مشاعر الشيعة، في رأي ساطع الحصري، ان يعبّر أنيس النصولي في نفس الكتاب عن استشهاد الحسين بكلمة «سقوط الحسين». لقد بخل على الامام الشهيد حتى بالشهادة.

كذلك لم يكن مايمس مشاعر الشيعة في رأي ساطع الحصري أن يقول النصولي في نفس الكتاب «... ارتياب الحسين في حقه بالخلافة واعترافه اعترافا صريحا ليزيد بامارة المؤمنين، وقوله لعمر بن سعد، وشمر بن ذي الجوشن والحصين بن نمير، أنه مستعد لمبايعة يزيد في دمشق، فيروي لنا الطبري «لقي الحسين الخيول في كربلاء فنزل يناشدهم الله والاسلام وكان بعث ابن زياد اليه عمر بن سعد وشمر بن ذي الجوشن والحصين بن نمير فناشدهم الله والاسلام ان يسيروه الى أمير المؤمنين فيضع يده في يده فقالوا له لا الا على حكم ابن زياد».

كذلك لم يكن في رأي ساطع الحصري مايمس مشاعر الشيعة ان يقول أنيس النصولي في كتاب مدرسي يدرّس في مدارس الحكومة العراقية «قضت الدولة على حركة التوابين في معركة عين الوردة ولكنها لم تقض على الاحقاد المتأصلة في نفوس الشيعة، فكانت تغلو مراجل الضغينة في صدورهم اذ لاقوا من المذلة والمهانة بعد معركة كربلاء وعين الوردة ماجعلهم مستعدين استعدادا تاما لقبول زعيم نشط (يقصد المختار بن عبيد الله الثقفي) يدير دفة سياستهم ويستلم زمام امورهم.»

كذلك لم يكن، في رأي ساطع الحصري، مايمس مشاعر الشيعة ان يقول انيس النصولي في كتاب مدرسي يدرّس في مدارس الحكومة العراقية «ولطالما استمسك بنو أمية بعروة الخلافة وبيّنوا جلالها واهميتها الدينية، فادّعوا انّ الله ناصرها، ومذلّ اعدائها، وان الذين يسعون في الخلاف عليها هم الكفرة الفجرة. ولا غرابة في ذلك، فالعاهل الأموي كان خليفة رسول الله، ومن يخرج على الخليفة فانما يخرج على رسول الله، ومن يخرج على خليفة رسول الله، فانما يخرج على الله، ومقره جهنم وساءت مصيرا.»!!

كذلك لم يكن، في رأي ساطع الحصري مايمس مشاعر الشيعة ان يقول انيس النصولي في كتاب مدرسي يدرّس في مدارس الحكومة العراقية «تلك هي اصلاحات

بني أمية وكلها ترمي الى العدل واعلاء كلمة الحق. »

كذلك لم يكن في رأي ساطع الحصري مايمس مشاعر الشيعة ان يقول انيس النصولي في ذلك الكتاب: « فكان زعماء آل البيت ضعافا فظلوا تحت تأثير المورفين الفارسي والافكار الفارسية ».

والواقع ان النتيجة التي يخرج بها قارئ كتاب النصولي انه لم ير مايستوجب التنويه بوجهة نظر فريق كبير من المفكرين والمؤرخين، من السنيين والشيعيين على حد سواء، الذي يعتبرون حركة الحسين ثورة على الانحراف عن القيم والاهداف التي جاءت بها الرسالة الاسلامية -ذلك الانحراف الذي تمثل في حكم معاوية ويزيد وغيرهما من الخلفاء الأمويين عدا عمر بن عبد العزيز.

غير ان هناك، عدا المآخذ السياسية التي نوهنا بذكرها، مآخذ كثيرة على الكتاب على الاصعدة العلمية والتاريخية، لامجال للبحث فيها، ولكنّي سأبدي بعض الملاحظات القصيرة بشأنها.

ان أهم مايلفت النظر في كتاب أنيس النصولي انه ،كمؤرخ، لم يستوعب عمق الثورة التي جاء بها الاسلام على المجتمع الجاهلي الذي كان يسوده « الاشراف وسادة قريش » وغيرهم، وعلى القيم التي كانت سائدة فيه،وعلى الاخص[1] المادية البشعة التي تجلت في انانية الأغنياء وعجرفتهم وهم يشاهدون وبدون اهتمام،الموت يحصد أرواح الأرامل واليتامى جوعا فلا تتحرك فيهم عاطفة ولاشفقة، وانه -أي الاسلام- جاء لأنصاف المظلومين ولنصرة المضطهدين والمستضعفين، ولارساء المجتمع الاسلامي على قيم ومبادئ انسانية جديدة. وهكذا نجد أنيس النصولي يذكر دائما « الاشراف » و « سادة قريش » عند بحثه في موضوع الخلافة، وكأن الجماهير التي تؤلف الاكثرية الساحقة من المسلمين والذين توافد بعضهم على المدينة -مركز الخلافة وقتئذ- من الكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها، محتجين على سياسة

---

(١) انظرفي هذا كتاب الفتنة الكبرى عثمان بن عفان وعلي ابن أبي طالب وبنوه للدكتور طه حسين

الخليفة عثمان بن عفان وعماله، لاقيمة ولاشأن لهم في حساب النصولي.

كذلك لم يستوعب أنيس النصولي النتائج التي تمخضت عنها حركة معاوية بن أبي سفيان في قلب الخلافة الاسلامية الى ملك عضوض للاسرة الاموية. لقد كان تغلب معاوية في حركته، في الحقيقة والواقع، خطوة الى الوراء ارجعت العرب الى الجاهلية وخصوماتها واحقادها القبلية والاسروية. بل كان دليلا ساطعا على ان قيم الاسلام وجذوره لم تتعمق بعد في النفوس.

لقد قال انيس النصولي في دفاعه عن يزيد ان حوادث التاريخ في رأيه تشق طريقها وتحقق نتائجها بصرف النظر عن ارادات الافراد، وانه ليس للافراد، في رأيه، اي دور يلعبونه او تأثير يمارسونه في توجيه مجاري التاريخ. ولا أريد ان افنّد هذا الرأي الغريب في بحثي هنا، وسأرجئ مناقشته الى فرصة اخرى. والظاهر ان أنيس النصولي اراد ان يبرئ بهذا الرأي الغريب يزيدا من مسؤولية سفك دم الامام الشهيد وآل بيته في واقعة الطف وما ترتب عليها من اثار خطيرة ونتائج وخيمة بعيدة المدى، ليس فقط على مستقبل الدولة الأموية التي زعزعت كيانها، بل على مستقبل الامة العربية لقرون وقرون. وهذا ماأدركه معاوية وحذّر يزيدا من مغبته في وصيته له، اذ قال: « واما الحسين فان اهل العراق لن يدعوه حتى يخرجوه. فأن خرج عليك فظفرت به فاصفح عنه فان له رحما ماسّة وحقا عظيما »(١). والذي يثير الاستغراب كيف ان أنيس النصولي يتصدى للدفاع عن يزيد وهو يعترف في عين الوقت بقصر نظره وقلة تقديره لنتائج الاخطاء الفجيعة التي اقترفها حيث قال:

«بأن يزيدا لم يأمل ان تتطور المسألة العلوية فتلعب هذا الدور المهيب ويقوم ابن زياد على الفتك بالحسين، ولكنه خضع للنتائج التي لم يحسب لها مثل هذا الحساب». ان هذا اسطع برهان على ان يزيدا لم يكن مؤهلا لتولي منصب الخلافة. ولو كان يملك ذرّة من التقدير السليم وبعد النظر لكان حسب ألف حساب للنتائج الخطيرة التي كانت لابد ان تترتب على هذه المجزرة الفجيعة التي اقترفت في واقعة الطف في كربلاء.

---

(١) الطبري تاريخ الأمم والملوك جـ٦ صفحة ١٧٩-١٨٠

والتي ذهب ضحيتها ابن بنت النبي وآل بيته. على ان المسؤولية الأساسية في هذه الفاجعة الاليمة وما ترتب عليها من نتائج خطيرة وآثار وخيمة تقع على عاتق معاوية بالذات الذي اسس ولاية العهد وقلب الخلافة الى ملك عضوض للأسرة الاموية.

اما الرأي الثاني الذي ابداه من ضرورة الحكم على يزيد بمقياس غير المقياس الذي توزن به اعمال عمر بن الخطاب (رض) وغيره من الصحابة بداعي اختلاف النشأة واختلاف الزمان والمكان بينه وبينهم، فانه هو الاخر رأي غريب ايضا. ذلك ان يزيدا لو كان فردا من عامة الناس لما كان هناك بأس من الحكم عليه بأي مقياس، ناهيك عن المقياس الذي توزن به اعمال عمر بن الخطاب (رض). ولكن يزيدا كان اميرا للمؤمنين وخليفة للمسلمين ومسؤولا عن تصريف شؤون دولة واسعة وملايين كثيرة من المواطنين المسلمين وغير المسلمين. واذا كان لابد من اختلاف في المقاييس بين زمان وزمان، ومكان ومكان، فان الاتجاه يجب ان يكون الى تصعيد مستوى المقاييس لا الى خفضها. ذلك ان اتساع رقعة الدولة الاسلامية وتعدد الاقوام الذين دخلوا في دين الاسلام وما نشأ عن هذا من مشاكل وصعوبات وتعقيدات وماجابه الدولة الاسلامية، نتيجة ذلك، من تحديات كبيرة، كل ذلك كان يستوجب ان يكون على رأس الدولة خلفاء من مستوى عمر بن الخطاب (رض) في رجاحة عقله وبعد نظره وحزمه وصلابته وعدله وزهده وورعه وعفته وتقواه وتواضعه.

واذا كان انيس النصولي يرى ان فارق الزمن بين عهد عمر بن الخطاب (رض) وعهديزيد بن معاوية يستوجب النظر الى الخليفتين بمقياسين مختلفين، فما هو رأيه في الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (رض)، وقد تولى الخلافة بعد يزيد بما يقارب الاربعين عاما وفي نفس مدينة الشام، وهو بعد مايزال ابن سبعة وثلاثين عاما. لقد كان من اصلح الخلفاء بجميع المقاييس كما يؤيد ذلك أنيس النصولي نفسه، في رجاحة عقله وحزمه وصلابته وبعد نظره وزهده وورعه وتقواه وعفته وتواضعه وتقديره لمسؤولية منصبه وحرصه الشديد على بيت مال المسلمين، لاينفق

منه درهما الا في موضعه، وفي محاسبته لنفسه ولأسرته قبل الغير، بل واكثر من ذلك، في حزمه في استرداد مانهبه من بيت مال المسلمين من سبقه من الخلف، الأمويين، مما أثار حفيظة الامراء الامويين فتآمروا عليه وقتلوه.

غير ان النقص الاهم ،في نظري، في كتاب النصولي هو انه بمجموعه يدور حول «حكم أموي» و «عرش أموي» و «سلطة أموية» هدفها الاول والاخير تثبيت الحكم والامارة في اسرة معينة، وفرضهما بالقوة على الناس، وبصرف النظر عن المهمة الاساسية التي يفترض في الحكم والسلطة ان يضطلعا بها -اعني النهوض برسالة الاسلام التي شرّف النبي البطل امته بحملها، وتحقيق القيم السامية والمبادئ العليا التي جاءت بها، من عدالة ومساواة واخوّة، والتي دعت الشعوب الاخرى الى الانضواء تحت راية الاسلام من اجلها. وهذا هو بالضبط السبب الذي دعا انيسا النصولي ان يصف كل ثورة على ذلك الحكم، ومنها ثورة الحسين، انتقاضا وعملا من اعمال الفوضى، وكأن كل سلطة مهما تمادت في الفساد، وكل نظام للحكم مهما ضل السبيل، وانحرف عن جادّة الصواب، وتجرد من القيم والمبادئ والمثل السامية والاهداف العليا التي جاءت بها الرسالة الاسلامية، يبقى له حق الطاعة والولاء على الناس. لقد تناسى أنيس النصولي، حسب مايظهر، ان لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق، ومفهوم هذه المقولة -بلغة العصر الحاضر- ان الولاء لأي نظام حاكم، وأية سلطة حاكمة هو دائما مشروط بصلاح ذلك النظام وصلاح تلك السلطة في نظر المواطنين، لا في نظر المتسلطين على الحكم، وان تجرد الحكم من القيم والاهداف والمثل والمبادئ العليا، يجعل المواطنين في حل من ولائهم له، وانحراف السلطة يجعلهم في حل من طاعتهم لها.

أن انيس النصولي، كما يتبين بوضوح لكل من يقرأ كتابه، لم يستوعب التغيير الجوهري الذي حصل في وضع الدولة الاسلامية اثر انتصار الامويين في الحرب الاهلية. لقد تلاشى في نظر المعارضين للحكم الأموي المضمون الاسلامي

للحكم وتحول الى «حكم فئوي متزمت»(١) وفقد في رأي اولئك المعارضين «مسوّغ وجوده». ونتيجة لذلك، فقد حقه على الناس في التزام الطاعة لأوامره ونواهيه، وتغير من سلطة شرعية الى سلطة مغتصبة. وكما يقول احد المؤرخين العصريين «لقد جاء انتصار التيار الذي يمثله الامويون بمثابة ثورة مضادة استهدفت روح العهد السابق، حيث العقيدة الاسلامية هي الموجه الاساسي للمجتمع واقامت نظاما تسيطر عليه مصالح الارستقراطية القبلية المتعارضة مع نظم ذلك العهد المتشددة»(٢).

الا يبدو غريبا ان مافات على أنيس النصولي ادراكه في القرن العشرين ادركه بعمق، قبل اكثر من ألف وثلاثمائة عاما، خليفة شاب من اعظم من تولى منصب الخلافة -اعني الخليفة الصالح المصلح عمر بن عبد العزيز (رض)، الذي قال في خطابه الذي حدد فيه امام الناس سلطاته «ألا انه ليس لأحد ان يطاع في معصية الله. ألا واني لست بخيركم ولكني رجل منكم، غير ان الله جعلني اثقلكم حملا. ألا ان الرجل الهارب من الأمام الظالم ليس بعاص ولكن الامام الظالم هو العاصي» هذه المقولة تكفي وحدها لأن تجعل هذا الخليفة في مصاف الفلاسفة السياسيين العظام.

لاشك ان الدفاع عن حرية الرأي من أوجب الواجبات على كل حر. ولكن الذين خرجوا في بغداد في قضية النصولي يدافعون عن حرية الرأي تناسوا، كما سبق ان بينّا، ان الكتاب موضوع البحث لم يكن بحثا علميا تاريخيا مقدما للتنقيد الى جمهور المثقفين والباحثين العلميين، ولو انه كان كذلك لكان من حق كاتبه، كما سبق ان بينّا، ان يكتبه بحرية تامة ولمن يخالفه في الرأي ان يرد عليه بحرية تامة. انما الكتاب موضوع البحث هو كتاب مدرسي لتعليم التلاميذفي مدارس الحكومة العراقية، ومثل هذا الكتاب المدرسي ينبغي، كما سبق ان بيننا، ان تراعى فيه اعتبارات كثيرة منها الحياد في رواية الحقائق وحساسيات المحيط. وأنيس النصولي في كتابه هذا أما انه لم يدرك تلك الحساسيات أو انهادركها وتجاهلها. وكان المفروض

---

(١) الدولة الأموية والمعارضة صفحة ٢٥ للدكتور ابراهيم بيضون.

(٢) الدولة الأموية والمعارضة صفجة ١٤ للدكتور ابراهيم بيضون.

في ساطع الحصري ان يصحح ماتجاهله انيس النصولي او مافات عليه ادراكه. اما ساطع الحصري فانه لاشك كان يدرك تلك الحساسيات وان لم يستوعبها الاستيعاب المطلوب، غير انه بتشجيع الوضع السياسي القائم وقتئذ فضّل ان يتجاهلها.

سياسة ساطع الحصري في المعارف

يقول ساطع الحصري ان سياسته في المعارف كانت تسير في اتجاه قومي. . .
عجبا ايّ اتجاه قومي هذا الذي كان يقف من الاكثرية العربية في العراق الموقف الذي كان يقفه منها ساطع الحصري! ايّة قومية عربيّة هذه التي تعتبر العراقي الذي هو من أصل تركي او جورجي (كوله مندي) او جركسي او الباني أقرب اليها من العراقي العربيّ الاصل. الظاهر ان مفهوم القوميّة العربية عند ساطع الحصري وغيره، للاسباب التي ذكرناها، كان مفهوما ضيقا يقتصر على قسم من عرب العراق، هم عرب الفئة الحاكمة، ولايشمل الاكثرية الساحقة، او بالاحرى المسحوقة منهم، اي عرب الاكثرية الشيعية المحكومة. ،وهذا بالضبط الانطباع الذي يخرج به قارئ مذكرات ساطع الحصري.

لقد كانت تكفي ساطع الحصري، حقيقة واحدة لو كان قد تعمق فيها، ان تحرره من تأثيرات تلك الرواسب. وهذه الحقيقة هي ان الشيعة الجعفرية يؤلفون ليس فقط اكثرية السكان في العراق، وانما ايضا، الاكثرية الكبرى من عرب العراق، وهذه الاكثرية العربية كانت تشعر بغبن فاحش جراء السياسة التي وضع أساسها المستعمرون البريطانيون، وتبناها نظام الحكم، والقاضية بهدر حقوق هذه الاكثرية العربية، واستبعاد مشاركتها في الحكم مشاركة عادلة. اقول ان هذه الحقيقة الدامغة، أي كون الشيعة العرب يؤلفون الكثرة الكاثرة من عرب العراق، كانت تكفي وحدها لان تدفع كل قومي عربي مخلص لقوميته وعروبته ان يحتضن هذه الاكثرية العربية ويكسب ثقتها ويرفع الغبن عنها والحيف الممّض الذي كانت تعاني منه. هذا ماكانت تقضي به السياسة القومية الحكيمة، وهذا بالضبط ماكان يسعى الملك فيصل الاول جاهدا لتحقيقه.

لقد كان ساطع الحصري، وفي ذلك الوقت على الاخص، من العلماء الافذاذ في حقل التربية والتعليم في العالم العربي، وكان مجيئه الى العراق وقتئذ كسبا عظيما. وقد اسدى لمعارف العراق خدمات جلّى. ولكنه ،مع الاسف العظيم، شوّه تلك الانجازات بخضوعه لتيارات غير سليمة تركت اسوأ الاثار على الوحدة

الوطنية، بل كانت في الواقع وبالا عليها.

ارجاع التقاعد لساطع الحصري

واني اذ اكتب ماأكتب عن ماخلفته سياسة ساطع الحصري وراءها، ليس فقط في وزارة المعارف، بل في العراق بصورة عامة، من اثار محزنة على الوحدة الوطنية العراقية، مما يثير الالم والاسى، اكتب تقريرا لواقع مرير وبشعور الاشفاق على ساطع الحصري وعلى جميع الذين اندفعوا معه في ذلك التيار المحزن، وعندما سنحت لي الفرصة عندما كنت وزيرا للمالية في سنة ١٩٥٠، سارعت، بدون تذكير أو مبادرة من أي احد، ولابضغط من اية جهة كانت، ان ارجع الى ساطع الحصري راتبه التقاعدي الذي قطعوه عنه، عندما نزعوا عنه الجنسية العراقية، اثر ماسمي بحركة رشيد عالي الكيلاني. فاعددت لائحة قانونية (مشروع قانون) لارجاع راتبه التقاعدي اولا، واعطائه بالاضافة الى ذلك، رواتبه التقاعدية المتراكمة التي حرم منها منذ ان نزعت عنه الجنيسية العراقية، ودفعت بمشروع القانون الى مجلس الوزراء الذي ايده بالاجماع، بمن فيهم احد الوزراء الذين خاصمهم ساطع الحصري، اعني السيد عبد المهدي، ثم صادق عليه مجلس الامة واصبح قانونا. اقول قمت بهذا العمل ،بل الواجب، لا تملقا لساطع الحصري،وقد كان بعيدا عن كل سلطة على كل حال، بل احقاقا لحق مكتسب لايجوز لحكومة تحترم قوانينها ان تنكرها عليه.

ساطع الحصري يدعوني لالقاء محاضرات في معهد الدراسات العليا عن الاعمار والتنمية في العراق

وفي يوم من الايام، وردني كتاب من الاستاذ ساطع الحصري، وكان وقتئذ عميدا لمعهد الدراسات العليا التابع للجامعة العربية في القاهرة (ولابد ان نسخ

من الكتاب موجودة في مكتب المعهد المذكور) يدعوني فيه لالقاء سلسلة من المحاضرات على طلاب المعهد المذكور عن سياسة الاعمار في العراق، وعن قانون مجلس الاعمار، الذي كنت المسؤول عن اعداده وتشريعه، فاجبته شاكرا ومعتذرا لاني كنت مشغولا بمواعيد اخرى وبظروف وباشغال تحول بيني وبين اعداد المحاضرات . ثم التقيت به في يوم من الايام في فندق قاصوف في منتجع ظهور الشوير في لبنان، حيث كان يصطاف وحيث كنت اصطاف، فشكرني على موقفي، فقلت له أني لم أقم الا بما يفرضه الواجب، كما شكرته على دعوته اياي لالقاء المحاضرات وابديت اسفي لان ظروفي لم تمكنني من تلبية تلك الدعوة الكريمة .

حسين جميل وقضية النصولي

كنت شديد الشوق لقراءة ماكتبه الاستاذ حسين جميل في كتابه «شهادة سياسية»[١] عن «قضية النصولي» اولا لان الاستاذ حسين جميل كان احد طلاب المدرسة الثانوية الذين اشتركوا في المظاهرة التي اندلعت احتجاجا على قيام وزير المعارف السيد عبد المهدي المنتفكي في سنة ١٩٢٧ بفصل انيس زكريا النصولي مدرّس التاريخ العربي في المدرسة الثانوية الرسمية في بغداد من وظيفته، ومنع تدريس كتابه في المدارس الحكومية. ولذلك فالاستاذ حسين جميل من اكثر الاشخاص اطلاعا على تفاصيل القضية والأزمة التي تولدت منها وملابساتها وأحداثها. وثانيا لأن حسين جميل، حسب معرفتي به، رجل وطني معتدل ومثقف بعيد عن النزعات والنعرات الطائفية، ولذلك كنت انتظر ان تكون تعليقاته على هذه القضية موضوعية ومنصفة. ولكني، بعد ان قرأت ماورد في كتابه الآنف الذكر عن قضية النصولي، يؤلمني ان اقول باني قد اصبت بخيبة أمل. والى القارئ الكريم الاسباب.:

ان قضية النصولي، كما سبق ان قلت، تدور كلها حول كتاب كان قد ألفه الاستاذ انيس النصولي وسمّاه «الدولة الأموية في الشام» وطبعه في مطبعة دار السلام في بغداد في سنة ١٩٢٧. وقد الفه ليكون كتابا مدرسيا لطلاب المدارس الثانوية الرسمية التي تنفق عليها الحكومة العراقية من اموال دافع الضريبة العراقي. وجوهر القضية ، وسبب الازمة، هو ان هذا الكتاب احدث استياء شديدا وسخطا بالغا في الاوساط الشيعية في العراق مما اضطر وزير المعارف السيد عبد المهدي المنتفكي الى فصل المدّرس انيس النصولي من وظيفته ومنع تدريس كتابه في المدارس الحكومية. وقد انقسم الناس تجاه هذا الاجراء الى فريقين، فريق مؤيد

---

(١٥) العراق- شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠ تأليف حسين جميل، شركة دار اللام لندن في ١٩٨٧.

لما قام به وزير المعارف وفريق مستنكر له. وكان المفروض في الاستاذ حسين جميل عند تصدّيه لبحث هذه القضيّة، وبعد ان يستعرض حوادثها وملابساتها، وبغيــة التوصل الى تقييم عادل منصف لموقف كل من الفريقين المتنازعين، ان يرجع الى نفس الكتاب فيعيد قراءته بامعان لكي يكتشف ما اذا كان يوجد فيه حقا مايثير السخط والاستياء في الاوساط الشيعية، وما اذا كانت تلك الاوساط محقة في استيائها وسخطها. ولكنه بدلا من ان يفعل ذلك ،اتخذ موقفا منحازا لأحد الجانبين، وهو الجانب الذي اعترض على اجراء وزير المعارف، دون الرجوع الى مصدرالخلاف وسبب الازمة، اعني كتاب النصولي الآنف الذكر. وهكذا نجد الاستاذ حسين جميل يقول في الصفحة ١٩٣ من كتابه: «والظاهر ان النعرة الطائفية وجدت لها منفذا في الاحداث التي جرت.» ثم يأتي على ذكر الاتهام الذي وجهه ساطع الحصري في مذكراته (ص ٥٦٦) لكل من الشيخ محمد رضا الشبيبي وجعفر الشبيبي بـ «الطائفية الضالة»، وبأن الشيخ محمد رضا الشبيبي كان اول المثيرين للضجة حول كتاب النصولي، وبان لهذين الرجلين امثالا كثيرين بين «الطائفيين الضّالين» على حد قول ساطع الحصري. واما عن محتويات الكتاب، فان الاستاذ حسين جميل يكتفي بما أورده ساطع الحصري في مذكراته ويبدو مؤيدا لما قاله الحصري من «ان اغلاط الكتاب العلمية ومحاذيره السياسية تنحصر في عبارات الاهداء التي تصدرت الملزمة المضافة الى الكتاب اخيرا، ولذلك والقول لساطع الحصري، رأيت ان يعاد طبع الملزمة المذكورة على اساس تجريدها من عبارات الاهداء». اما متون الكتاب،يقول الاستاذ ساطع الحصري في مذكراته صفحة ٥٥٩ ، «فانها جاءت خالية من امثال هذه العيوب والمآخذ.. عندما قرأتها بكل اهتمام لم أجد فيها مايمس عواطف طائفة من الطوائف الدينية».

ثم يعقّب الاستاذ حسين جميل في الصفحة (٢٠١) من كتابه على ما كانت قد كتبته مجلة العرفان حول القضيّة، وعلى ماكان قد كتبه المؤرخ عبد الرزّاق الحسني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية حولها، وعلى القصيدة الشعرية التي كان قد نظمها الشاعر محمد مهدي الجواهري، مشيدا بوزير المعارف السيد عبد المهدي على موقفه من هذه القضية، فيقول الاستاذ حسين جميل «انهم لم يتحرروا من الخلفيّة المذهبية لهم وهم يحكمون على كتاب النصولي على الوجه المتقدم».

بالاضافة الى ماتقدّم يمعن الاستاذ حسين جميل في تأييد ادّعاء الفريق المستنكر لاجراء وزير المعارف، ويعتبر ان هذا الاجراء كان طعنة لحرية الفكر وان الضجة التي اثيرت ضده ،اي الاجراء، لم تكن الا دفاعا عن الحرية الفكرية، ناسيا ان الاستاذ النصولي عند تأليفه الكتاب المذكور لم يهدف الى تقديم اطروحة للبحث العلمي، او عرض وجهة نظر للمناقشة العلمية، بل الّف كتابه ليكون كتابا مدرسيا لطلاب المدارس الثانوية الرسمية التي تنفق عليها الحكومة العراقية من خزانتها، والكتاب المدرسي الذي يتداوله الطلاب ينبغي ،كما سبق ان قلنا، ان تراعى فيه الحقائق التاريخية المتفق عليها، وان يتجنب ،على كل حال،المساس بحسّاسيّات المحيط الذي يعيش فيه أولئك الطلاب،ومشاعر سكانه ومعتقداتهم. ومن حق وزير المعارف ان يمنع تدريس اي كتاب في المدارس الحكومية،وحتى غير الحكومية، اذا وجد فيه مايفسر الحقائق تفسيرا خاصا او مايمس مشاعر فئة، كبيرة كانت او صغيرة، من السكان، ناهيك عن فئة تشكل اكثرية السكان. ولم يتجاوز وزير المعارف فيما قام به حدود سلطاته القانونية. ولو انه تقاعس في ذلك لتعرض الى لوم وتقريع شديدين. هذا مع العلم ان الكتاب موضوع البحث لم يسحب من التداول، بل ظل معروضا للبيع في المكتبات والاسواق كما جاء في تقرير الحكومة البريطانية الى مجلس عصبة الأمم حول ادارة العراق للسنة ١٩٢٧ وكما اشار الى ذلك الاستاذ حسين جميل نفسه في كتابه (ص١٨٥).

ولو ان انيس النصولي، كما سبق ان قلنا، وضع كتابه لعامة القرّاء او طرحه للمناقشة العلمية من الباحثين والمؤرخين، ولاسيما اساتذة الجامعات، لما كان هناك اي مأخذ عليه. فلكل كاتب او استاذ او مؤرخ، كما سبق ان قلنا، ان يعبّر عن آرائه بحرية تامة، ولمنتقديه او من لايرون آراءه ان يفندّوها بحرية تامة ايضا. وليس لوزير المعارف او غيره من الوزراء، او اية سلطة حكومية اخرى،ان تمنع تداول كتاب او تعاقب كاتبه. اما وان النصولي قد الف كتابه لطلاب المدارس ووضعه بين ايديهم فانه قد تجاوز حدود الامانة العلمية، وكان لابد ان يثير الضجة التي اثارها والاستياء الذي سبّبه. وادعاء المدعين بان اجراء وزير المعارف كان طعنة للحرية

الفكرية ادعاء لم يكن له مايبرّره من التقاليد والاسس التربوية.

ولنرجع الان الى كتاب النصولي نفسه. لقد فندّت فيما سبق من هذا الكتاب ادعاء ساطع الحصري من ان متون كتاب النصولي جاءت خالية من العيوب والمآخذ وليس فيها مايمس عواطف طائفة من الطوائف، وكم تمنيت لو ان الاستاذ حسين جميل رجع الى تلك النصوص قبل كتابة ماكتبه حول هذا الموضوع، واني لأرجو منه الآن الرجوع الى تلك الصفحات ، لكي يحكم ما اذا كان ساطع الحصري محقا في ادعّائه الانف الذكر ام لا ؟

وبعد اطلاعه، أي الاستاذ حسين جميل،على تلك الصفحات،أسأله،لو كان وزيرا للمعارف وقتئذ،هل كان يسمح ان يدرّس في مدارس الحكومة العراقية كتاب يتضمن المقتبسات التي ذكرتها في تلك الصفحات، ومنها على وجه الخصوص، المقتبس الذي يسبّ فيه بصورة غير مباشرة الامام الشهيد الحسين اذ يقول «ولطالما استمسك بنو أميّة بعروة الخلافة وبيّنوا جلالها واهميتها الدينية،فادّعوا ان الله ناصرها ومذلّ اعدائها، وان الذين يسعون في الخلاف عليها هم الكفرة الفجرة. ولا غرابة في ذلك فالعاهل الاموي كان خليفة رسول الله، ومن يخرج على الخليفة فانما يخرج على رسول الله ومن يخرج على رسول الله فانما يخرج على الله ومقره جهنم وساءت مصيرا.»

اني اوجه هذا السؤال، بل هذا الامتحان الوجداني، الى حسين جميل، المفكر، والمحامي، والقانوني الضليع، راجيا منه جوابا صريحا. وكلي أمل أن يخرج من هذا الامتحان بنجاح.

ساطع الحصري من العثمانية الى العروبة

وقع نظري في سنة ١٩٨٧ على كتاب وضعه باللغة الانكليزية الاستاذ وليم كليفلاند عن ساطع الحصري تحت عنوان «تكوين قومي عربي-العثمانية والعروبة في حياة ساطع الحصري وتفكيره.» فقرأته بعناية واهتمام وكتبت عنه مقالا في جريدة السفير الغراء التي تصدر في بيروت في العدد ٤٨٣٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٨ وقد رد مشكورا عليّ الاستاذ فكتور سحاب في نفس الجريدة في العدد الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ وقد اجبته في رسالة وجهتها اليه. ونظرا لاهمية الموضوع وعلاقته ببحثنا رأيت ان أنشر في هذا الكتاب المقال والرد عليه والرد على الرد لاطلاع القرّاء الكرام.

السفير السبت ١٩٨٧/١١/٢٨
العدد ٤٨٣٣ السنة الرابعة عشرة — عبد الكريم الازري(*)

ساطع الحصري: من العثمانية الى العروبة

اطلعت مؤخرا على الكتاب القيّم الذي وضعه وليام كليفلاند باللغة الانكليزية تحت عنوان «تكوين قومي عربي-العثمانية والعروبة في حياة ساطع الحصري وتفكيره»(١) والذي نشرته في عام ١٩٧١ جامعة برنستون في سلسلة «دراسات برنستون عن الشرق الادنى». وهكذا يكون قد مر على صدور هذا الكتاب نحو ستة عشر عاما من دون ان يترجم الى اللغة العربية، ومن دون ان يناقش او يرد له اي ذكر فيما نعلم في اية صحيفة او مطبوعة من المنشورات القومية او غير القومية

(*)شغل منصب سكرتير وزارة المعارف يوم كان على رأس ادارتها ساطع الحصري، كما شغل مناصب وزارية عدة في العراق كان اخرها منصب وزير المال في العراق في عهد الاتحاد الهاشمي مع الاردن.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وكان رافضا الى اخر ايام تلك الدولة، كلا من القوميتين التركية والعربية على حد سواء، وظل ممتنعا عن التعاون مع الحركات المتصلة باي منهما. وان ساطع الحصري لم يغير موقفه ويتحول الى مفهوم القومية العربية الا بعد سقوط الدولة العثمانية حيث التحق بحكومة الملك فيصل الاول في سوريا عام ١٩١٩، شأنه في ذلك شأن باقي كبار المدنيين والعسكريين العرب الذي استمروا في خدمة الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى. هذا هو موضوع الكتاب المثير. واليك بعض المقتبسات المقتطفة من الكتاب والتي توضح وتصور الموضوع.

لقد جاء في الصفحة ٢٨ من الكتاب:

«مع ان ساطع الحصري كان صديقا حميما لعبد الكريم الخليل، الذي كان وقتئذ سكرتير المؤتمر العربي في باريس، واحد البارزين في الحركة السياسية العربية، فانه، اي ساطع الحصري، امتنع عن الاشتراك في النشاطات السياسية العربية. ومع انه استجاب لطلب عبد الكريم الخليل بالقاء محاضرة في المنتدى الادبي، فانه امتنع عن الالتزام باية حركة سياسية عربية. وعندما اقترح عبد الكريم الخليل، بموافقة مسبقة من طلعت بك(٢)، ان يعين ساطع الحصري مستشارا في وزارة المعارف العثمانية-وهو احد المناصب التي اوجدت وقتئذ لاسترضاء العرب بعد مؤتمر باريس(٣)، لم يتردد ساطع الحصري في رفض تولي ذلك المنصب، لانه لم يكن يرغب في التعاون سياسيا لامع الانفصاليين العرب ولا مع القوميين الاتراك، لان ولاءه كان محصورا بالدولة العثمانية المتعددة القوميات، وكان رد فعله تجاه الخيارات العربية او التركية التي طرحتها حركة «المشروطية» هو الاصرار على تأييد مبدأ العثمانية ومبدأ الاتجاه نحو الغرب في اصلاح الدولة».

وجاء في الصفحة ٣١ من الكتاب نفسه: «لقد دلت كتاباته على انه ظل ملتزما بضرورة بقاء الدولة العثمانية (المتعددة القوميات) مفضلا اصلاحها على تغييرها على اسس قومية (اي بما يحقق طموحات القوميات المتواجدة فيها)».

وجاء في الصفحة ٣٨ من الكتاب: «عندما وجه ساطع الحصري اهتماماته الى بحث مكونات او مقومات الشعور الوطني (Elements of Patriotism) التي تحتاجها

الامبراطورية العثمانية في الازمة التي كانت تواجهها آنئذ، فانه لم يتردد في اعتبار مبدأ «العثمانية» وكانت نداءاته موجهة الى جميع العثمانيين وليس الى اية فئة قومية بعينها وكان مفهوم الوطن عند ساطع الحصري يشمل جميع الاقاليم العثمانية . فلقد كتب على سبيل المثال، «لايمكننا قبول الفكرة الالمانية، لان عامل اللغة الواحدة المشتركة التي توحد الالمان بعضهم مع بعض ليس متوافرا في الوضع العثماني. اضافة الى ذلك، فان العثمانيين يعيشون في دولة تقوم على اساس روابط روحية تتجاوز (Ovende) الاختلافات اللغوية. وعلى رغم علمانية ساطع الحصري فانه اضطر الى اعتبار الاسلام احد الروابط الرئيسية التي تربط اكثرية العثمانيين بعضهم ببعض».

وجاء في الصفحة ٣٩ «ومع ان ساطع الحصري كان مدركا لمفهوم القومية فانه رفض وقتئذ كلا من القوميتين التركية والعربية، وايد «العثمانية» الى اخر ايام الحرب العالمية الاولى، وفي الوقت الذي كان الاستياء العربي في تصاعد، فان ساطع الحصري وقف موقفا سلبيا (غير فعال nonactivist) في تلك الحركة، ولم يشترك في اي من الجمعيات او النوادي السرية العربية، وكان محور ولائه الرابطة العثمانية الشاملة. وكان يرغب في استمرار وجود الامبراطورية العثمانية وتجديد شبابها. وجوابا على الاسئلة التي وجهها المؤلف اليه، قال ساطع الحصري ان التزامه بالعثمانية كان ناشئا عن اعتقاده القوي جدا بان اصلاح وتقدم الامبراطورية العثمانية كان يعني اصلاح وتقدم مختلف الاقطار التي كانت تتألف منها تلك الامبراطورية».

ثم جاء في الصفحة ٤٢ من الكتاب «من الصعب تقدير تأثير هذه الاحداث (اي احداث الحرب) على ساطع الحصري العربي العثماني. فقد استمر خلال الحرب يتابع في اسطنبول اعماله ونشاطاته في شؤون التربية والتعليم، وانهمك في العام ١٩١٨ في نقاش طويل مع احد الاشخاص العاملين في هذا الحقل والمسمى غوكلاب (goklap) حول هذه الشؤون. هذا ولانعرف الى اي مدى كان ساطع الحصري يتابع عن كثب تطور الاحداث بالنسبة الى العرب، ولم يخبرنا عن هذا الامر الا قليلا. لقد تأثر بطبيعة الحال من اجراءات جمال باشا المتطرفة في سوريا ،والتي ذهب ضحيتها شنقا بعض اصدقائه العرب، ومن بينهم عبد الكريم الخليل. كما لانعرف رد الفعل الذي احدثه في ساطع الحصري دخول جيش فيصل دمشق الشام وتوقيع اتفاقية مدروس».

وجاء في الصفحة ٤٦ من الكتاب: «. . لم يترك فشل الامبراطورية العثمانية في

الحرب العالمية الاولى للزمرة المسيطرة (Dominant faction) من الصفوة (Elite) العربية غير خيار واحد وهو خيار العروبة. واغلب الظن ان ساطع الحصري حلل الوضع تحليلا مماثلا فتوصل الى نفس النتيجة التي توصل اليها غيره، وهي ان لامفر من الخيار العربي. وهكذا ترك اسطنبول في حزيران ١٩١٩ متوجها الى دمشق الشام لكي يتطوع للجهاد في سبيل قضية تتطلب ايديولوجية جديدة. وانضمام ساطع الحصري الى تلك القضية ومساهمته في ايديولوجيتها، بدّله من ساطع بك «العثماني» الى ساطع الحصري «القومي العربي».

وينتقل الكاتب بعد استعراض هذه الحقائق في حياة ساطع الحصري وافكاره العثمانية الى معالجة السؤال الهام: ماهي الدوافع التي حملت ساطع الحصري على اتخاذ خياره العربي في حزيران ١٩١٩، فيقول في الصفحة ٤٥ من الكتاب: «لم يتمكن المؤلف من الحصول من ساطع على جواب شاف عن الدوافع التي دفعته لاتخاذ خياره العربي في ذلك الوقت. لقد فسر قراره تفسيرا بسيطا بقوله بما انه عربي، وبما ان العرب قد انفصلوا عن الامبراطورية العثمانية فلم يبق له من خيار غير الالتحاق بهم».

ويضيف في الصفحة ٧٠: «وفي الحقيقة كثيرا ماوجهت التهمة الى ساطع الحصري وياسين الهاشمي من المعاصرين لهما بان السبب في اندفاعهما القومي المتطرف يرجع الى محاولتهما التعويض عن امتناعهما عن المساهمة في القضية العربية قبل الحرب العالمية الاولى».

ويقول المؤلف في الصفحة ٧١: «ان الحصري كان نوعا ما على هامش القضية العربية وهذا رأي يؤيده الاستاذ البرت حوراني في كتابه «الفكر العربي في عصر النهضة» ص٣١١-٣١٢من الطبعة الانكليزية».

وجاء في الصفحة ٨٨: «لم يصغ ساطع الحصري ايديولوجيته القومية بهدف تحقيق الحريات السياسية وانما بهدف ايقاظ المشاعر التي تساعد على تحقيق الوحدة القومية».

ثم يمضي المؤلف في استكناه اسباب ومبررات التحول الذي جرى في تفكير ساطع فيقول في الصفحة ١٧٦-١٧٧ « لقد تسببت محاولات اعادة صياغة القواعد القديمة او وضع قواعد جديدة للولاء الشخصي او الهوية الشخصية في حدوث نقاش طويل حاد في التاريخين العربي والعثماني وقد ساهم ساطع في هذا النقاش.. وقد بقي الى

نهاية الحرب العالمية الاولى مواطنا مخلصا للدولة العثمانية. وبقي خلال تلك المدة مؤمنا بلزوم الحفاظ على الامبراطورية العثمانية ذات اللغات والاقوام والديانات المتعددة. فالولاء الشخصي عند ساطع الحصري كان للامبراطورية العثمانية، وكان يتحمس بعروبته في اطار «العثمانية» الواسع فقط. وكان في موقفه هذا يمثل بقية العرب الذين تدربوا مثله والذين كانوا يتولون مناصب ذات سلطة في تلك الامبراطورية، واثر سقوط الامبراطورية العثمانية نتيجة الحرب العالمية الاولى غيّر ساطع الحصري موقفه تغييرا اساسيا فانتقل الى القومية العربية، اي الى تأييد ايديولوجية بعيدة جدا عن العثمانية التي كان ينادي بها طوال الاربعين سنة الاولى من حياته. ولا اعتقد (يقول المؤلف)انه كان لديه جواب واحد مقنع لهذا التغيير الاساسي في موقفه. وقد قيل ان قراره بترك اسطنبول والالتحاق بالقضية العربية كان قرارا مؤلما له بالنظر للروابط الكثيرة التي كانت تربطه بتلك المدينة، لكن، هل كان لساطع الحصري خيار اخر غير اتخاذ ذلك القرار بعد استيقاظ القوميتين العربية والتركية، وانتهاء الامبراطورية العثمانية وتجزئتها ؟ لقد انتهت العثمانية كخيار عملي بالنسبة اليه، ولهذا السبب فانه اختار العروبة واصبح من اشد الدعاة المثابرين للقومية العربية، ويضيف المؤلف: والاختبارات التي مر بها شخصيا في معالجة قضايا القوميات البلقانية وانهماكه في الفورة الثقافية في اسطنبول مكناه من مشاهدة فشل الاسلام والمواطنية المتعددة القوميات في ربط اجزاء الامبراطورية العثمانية وشعوبها في رابطة متماسكة».

قد يجد القارئ في الفقرة الاخيرة على الاخص من هذه المقتبسات بعض التفسير للتبدل الذي طرأ على موقف ساطع الحصري من مؤمن بالعثمانية الاممية الى مؤمن ومبشر بالقومية العربية. لكن المؤلف كما قال صراحة، لم يجد هذا التفسير مقنعا، لان التغيير في موقف ساطع الحصري، كما يراه المؤلف، حدث بعد سقوط الدولة العثمانية وزوال حكمها، اي ان التغيير لم يكن لاسباب فكرية، بل كان خضوعا للامر الواقع، حسب رأي المؤلف. فهل كان هذا التغيير في موقف ساطع سيحدث لو لم تنته الدولة العثمانية؟ ان الجواب عن هذا السؤال، استنتاجا من دراسة المؤلف هو جواب سلبي اي ان ساطع الحصري، في تقدير المؤلف كان سيبقى على ولائه للعثمانية وايمانه بها.

اننا لانوافق كليفلاند كليا على هذا الاستنتاج الذي يوحي به الكتاب، ولانرى

في وضع المسألة بهذهالصورة انصافا لمفكركبير مثل ساطع الحصري، لكننا ،وكل قارئ للكتاب، سنبقى امام هذا السؤال المحير: كيف تغير المؤمن بالعثمانية والرافض للقومية العربية الى مؤمن بهذه القومية ورائد من اكبر روادها ؟ فساطع الحصري لم يكن شخصا او موظفا عاديا، بل كان مفكرا وفيلسوفا يختلف عن غيره من الموظفين العرب الذين كانوا في خدمة الدولة العثمانية، والذين كانوا موظفين تابعين لحكم عثماني قائم، ولم يكن تأييدهم له صادرا عن قناعة او عقيدة او ايمان بضرورة وجود ذلك الحكم واستمراره،ولذلك عندما انهارت الامبراطورية العثمانية نتيجة الحرب العالمية الاولى، وانفصلت عنها الاقطار العربية التي كانت تابعة لها، اصبح اولئك الموظفون في حل من ولائهم لهاولم يكن لهم خيارغير الخضوع للأمرالواقع الجديد وهو العودة الى اقطارهم التي ولدوا فيها والعمل فيها(٤).

اما ساطع الحصري المفكر والمربي والفيلسوف، فقد كان اكثر من مواطن او موظف عادي. كان ساطع منضّرا «للعثمانية» ومخلصا للامبراطورية العثمانية عن عقيدة راسخة بمؤسساتها وايمان بضرورة بقائها واستمرارها كمؤسسة اممية (Cosmopolitan) متعددة الاقوام واللغات والاديان، وكان رافضا للفكرة القومية (على رغم ادراكه لمفهومها) بدليل امتناعه عن تأييد اي من القوميتين التركية والعربية. فكيف نفسر انقلاب رجل بهذا الموقع وبهذه المؤهلات من طرف الى اخر، من الاممية الى القومية؟وقد يقول قائل، ولكن من حق الرجل ان يغير رأيه ومواقفه اذا تغيرت الظروف والاحوال واستجدت له اسباب لم تكن في الحسبان. لكن كان ينبغي ان يصحب هذا التغيير في الرأي والمواقف شرح للاسباب الفكرية التي ادت اليه. هذا ماكان منتظرا من المرحوم ساطع الحصري، اذ كان من حق الناس والقراء عليه ان يقوم بهذا الشرح بنفسه ولايترك الناس في الظلام. ومؤلف الكتاب موضوع بحثنا، على رغم جهوده الكبيرة لم يستطع كشف هذه الاسباب من دراساته او من محادثاته مع المترجم له. ولعلنا لانتجاوز المعقول اذا طالبنا نجل المرحوم ساطع -الدكتور خلدون- الذي يعني عناية خاصة بتأريخ القومية العربية، وبعض مريدي وتلاميذ الاستاذ ساطع الكثيرين، ان يتصدوا لجلاء هذه الناحية خدمة

للحقيقة والتاريخ، ولذكرى الرجل الكبير، وتنويرا لابناء الامة العربية.

هوامش

The making of An Arab Nationalist (١)
Ottomanism and Arabism in the Life and thought of Sati Al Husri by Wiliam Cleveland Princeton New Jersey 1971 Princeton University press 1971.

(٢)وزير الداخلية للدولة العثمانية وقتئذ.

(٣) وذلك لكي يرعى شؤون التربية والتعليم في الاقطار العربيةالتابعة وقتئذ للدولة العثمانية.

(٤)وان بقي بعضهم مترددين الى مابعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بمدة طويلة بين الالتحاق باقطارهم العربية او البقاء في الدولة العثمانية او مابقي منها. ومن بين هؤلاء طه الهاشمي الذي كان اسيرا لدى القوات البريطانية في عدن، وعندما تحرر من الأسر ذهب في تشرين الاول سنة ١٩١٩ الى اسطنبول ثم التحق بالحكومة العربية في الشام فعين مديرا للامن العام فيها. وبعد معركة ميسلون غادر دمشق الى اسطنبول فعين رئيسا لقسم التاريخ العسكري بدائرة الاركان العامة. وفي ايار ١٩٢٢قرر العودة الى العراق.

ردّ على عبد الكريم الازري

"الحصري من العثمانية الى العروبة"

قرأت في صفحة القضايا في «السفير» يوم السبت ١٩٨٧/١١/٢٨، مقالة للاستاذ عبد الكريم الازري، الذي عمل امينا لوزارة المعارف العراقية يوم كان ساطع الحصري مديرا لها.

وجل مقاطع المقالة استعراض للمواطن التي استخلصها الاستاذ الازري من كتاب وليام كليفلاند: «ساطع الحصري من الفكرة العثمانية الى العروبة»، وفيها تساؤل عن انتقال المفكر القومي العربي الاكبر من تأييده للدولة العثمانية الى ايمانه بالفكرة القومية العربية، بل الى تأسيسه النظري لهذه الفكرة في صيغتها الحديثة.

وقد بدأ الاستاذ الازري مقالته بالقول: اطلعت مؤخرا على الكتاب القيم الذي وضعه وليام كليفلاند.. الذي نشرته في عام ١٩٧١ جامعة برنستون.. وهكذا يكون قد مر على صدور هذا الكتاب نحو ستة عشر عاما من دون ان يترجم الى اللغة العربية، ومن دون ان يناقش او يرد له اي ذكر فيما نعلم في اية صحيفة او مطبوعة من المنشورات القومية او غير القومية، على رغم خطورة المواضيع التي يثيرها بالنسبة الى حياة واراء مفكر عربي كبير.

والواقع انني ترجمت الكتاب سنة ١٩٨٣، ونشرت لي الترجمة دار الوحدة في بيروت، بعنوان يكاد ان يكون مطابقا لعنوان مقالة الاستاذ الازري فقد كان عنوان المقالة: ساطع الحصري من العثمانية الى العروبة، وكان عنوان الكتاب مترجما: ساطع الحصري من الفكرة العثمانية الى العروبة.

وكان صاحب فكرة ترجمة الكتاب الاستاذ الياس سحاب الذي كتب في مجلة «المستقبل العربي» الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، في عددها الاول

(أيار ١٩٧٨) مقالة في اثنتي عشرة صفحة عن ساطع الحصري وفكره، اعتمد فيها اعتمادا اساسيا على كتاب كليفلاند، ولم يكن قد ترجم بعد.

وقد طرح الاستاذ الازري في مقالته تساؤلا، وقال ان احدا لم يجب عنه، وهو: سبب انتقال الحصري من الفكرة العثمانية الى العروبة فيما تضمنت مقدمتي للكتاب مترجما رأيا في هذه المسألة، وفي مسألة اخرى طرحها كتاب كليفلاند، وهي: لماذا لم يقف الحصري، وهو القومي العربي، موقفا معاديا للاسلام.

وردا على تساؤلات الاستاذ الازري في هذا الشأن الخطير، يستطيع القارئ المهتم، وخصوصا الاستاذ الازري ان يعود الى المقدمة التي وضعتها سنة ١٩٨٣ لترجمة كتاب كليفلاند، مع الشكر.

فكتور سحاب

ردّ على الردّ

سيادة الاستاذ فكتور سحّاب المحترم

تحية طيبة، وبعد، فاني اشكركم غاية الشكر على هديتكم الثمينة وارسل اليكم في المقابل هدية هي الجزء الاول من كتابي «تاريخ في ذكريات» ارجو ان يحضى برضاكم. لقد قرأت ردكم المنشور في جريدة السفير الغراء بتاريخ ٢٨-١٢-١٩٨٧ فاشكركم على التصحيح الذي اوردتموه. ان السبب في عدم اطلاعي على ترجمة الكتاب المنوه به هو اني تركت بيروت في صيف ١٩٨٢ على اثر الاعتداء الاسرائيلي الغاشم وسكنت لندن منذئذ. لقد قرأت بامعان وجهة نظركم في الصفحتين ٢٣ و ٢٤ من كتابكم تحت عنوان «لماذا تبدّل ساطع الحصري» وقد حاولتم فيها تفسير التبدل الجذري الذي طرأ على موقف المرحوم ساطع الحصري فلم

اجد في هذا التفسير مايدعوني الى تغيير رأيي من ان المرحوم ساطع الحصري قد قصّر بحقّ نفسه وبحق موقفه عندما أهمل القيام بتفسير هذا التبدل بنفسه. هذا وقد رأيت ان اغتنم هذه الفرصة لاصحح خطأ بسيطا ورد عني مفاده اني عملت أمينا لوزارة المعارف يوم كان على رأس ادارتها ساطع الحصري. والصحيح اني عيّنت امينا لوزارة المعارف بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ ولم يكن المرحوم ساطع الحصري يومئذ على رأس ادارتها، وانما كان يشغل وظيفة «مراقب التعليم العام» وهي الوظيفة التي استحدثت من اجله باعتباره اختصاصيا في شؤون التربية والتعليم والمناهج الدراسية. وقد استقال من هذه الوظيفة بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣١ (بعد ان امضى فيها ثلاثة اشهر فقط) وعين رئيسا لكلية الحقوق. وعلى هذا لم اتواجد معه في مركز وزارة المعارف الا مدة تقل عن شهر ونصف الشهر. مع العلم انه كان قد تولى قبل قرابة عشر سنين من هذا التاريخ منصب معاون وزير المعارف، ثم وظيفة مدير المعارف العام، وقد بقي فيها مدة خمس سنين ونصف السنة. وقد استقال من هذه الوظيفة الاخيرة لاسباب معروفة في ١٩٢٧/٧/٣١ وكنت وقتئذ تلميذا في الجامعة.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام،

عبدالكريم الازري

الفصل السادس

الشعوبية المعاصرة

كان المفروض ان يكون موضوع الشعوبيّة -كما يبدو لنا- موضوعا تأريخيا أكاديميًا محضا يدور حول حركة ولّدتها ظروف خاصة في عصور غابرة عفى عليها الزمان واصبحت في ذمّة التأريخ ولم تبق لها أية علاقة بشؤون العصر الذي نعيش فيه الآن ولا بمشاكله.

ولكننا لانزال في الوقت الحاضر نسمع بنغمة الشعوبيّة وبكلمة «شعوبي» و«شعوبية» تطلق على بعض الاشخاص وعلى بعض الجماعات، فماذا يعني الذين يطلقون هذه الكلمات، وهذه النعوت؟ ومن هم الاشخاص، ومن هي الجماعات او الفئات التي يعنونها عندما يطلقون مثل هذه التسمية؟

لقد ألف الدكتور عبد العزيز الدوري(1) كتابنا سمّاه «الجذورالتاريخية

---

(1) الدكتور عبد العزيز الدوري كان من ضمن طلّاب البعثة العلميّة الذين درسوا على نفقة الحكومة العراقية قبل الحرب العالمية الثانية. وقد درس في مدرسة الدراسات الشرقية التابعة لجامعة لندن والتي اصبحت فيما بعد تسمّى معهد الدراسات الافريقية والأسيوية S.O.A.S، وتخصص في التأريخ الاسلامي تحت اشراف بعض المستشرقين، وكتب اطروحته للدكتوراه "الحياة الاقتصادية في العراق في القرن الرابع الهجري". وقد التحق بالتدريس في جامعة بغداد في قسم التأريخ الاسلامي، وتدرج في المراحل الاكاديميّة. وفي عهد عبد السلام محمد عارف اصبح رئيسا لجامعة بغداد، وبهذه الصفة لعب دورا في توجيه السياسة وترشيح الوزراء من الجامعيين. وكان هو، والدكتور خير الدين حسيب،والسيد اديب الجادر،ثالوثا يوجه ويدعم سياسة عبد السلام عارف وطاهر يحيى في تطبيق مفهومهم الخاص للقومية العربية. وهذه المجموعة هي التي نفّذت اجراءات التأميم في العراق، خدمة لاهداف غير اقتصادية. فقد خيّل لهؤلاء ومن لف لفّهم ان الحرية الاقتصادية تعطي قوّة لبعض قطاعات المجتمع،وهذا مايجعلها (اي هذه القطاعات) قادرة على التصرف باستقلال ورفض الخضوع لما يريده المتسلّطون. ولما كان معظم الطبقة التجاريّة في ذلك الحين من ابناءالشيعة الذين يتّهمونهم بالشعوبيّة،والخروج على القومية العربية،فقد رأوا انهم

للشعوبية(١) وقد ورد في مقدمته (ص٧):

" لكل هذا نريد القاء نظرة علمية نقدية على جذور الشعوبية في« المجتمع العربي» ولاحاجة لنا بوصف «الشعوبية المعاصرة» بل يكفينا ان نفهم الجذور فهما عاما سريعا يرسم الخطوط ويكشف الخيوط، وكلنا ثقة بان الروح العلمية خير سبيل لفهم الذات ولمعرفة النفس، ومن عرف نفسه وعى تجربته وأدرك طريقه". ثم يقول في الصفحة (١٢٠) من ذلك الكتاب:

" ومن فوائد التأريخ انه يلقي اضواء تكشف الجذور وتساعد على فهم «الحاضر» وتمكّن من الاعداد لـ «المستقبل بوعي وادراك»". ثم يقول في الصفحة (٩٧) من نفس الكتاب:

" وان كان لنا في التأريخ من خبرة نفيد منها فانها تشير الى رسوخ الذات العربية وانتصارها والى اجتيازها المحنة وهي أقوى جذورا واكثر غنى وشمولا. ولكن هذا لايعني زوال الشعوبية، خاصة وان موادها ومقوماتها لما تزال موجودة، وهي حين تكمن انما تنتظر الظروف المواتية لتواصل نشاطها، ولكن الاتجاهات والاساليب الرئيسية تبقى هي هي، وكثير من صفحات الماضي «تبدو حية بتجارب الحاضر» كما ان تجارب الحاضر تتجلى اتجاهاتها بدراسة الماضي".

وكشف في الصفحة (٩٥) من نفس الكتاب عن المكان الذي تكمن فيه بصورة خاصة أخطار الشعوبية فيقول: " ولنا أن نتساءل عن سبب النشاط الشعوبي في العراق بصورة خاصة، فنلاحظ ان العراق وادي خصيب يمثل امتدادا طبيعيا للجزيرة ولذا أتته الموجات البشرية من الجزيرة وطبعته بالطابع السامي العربي. أما الاقوام الشرقية فلا تأتيهالا غازية، ولكنها ترتد بعد فترات قصيرة أو طويلة تاركة وراءها مجموعات بشرية تبقى فيه. ولهذه المجموعات جذورها الثقافية وهي جذور خارجية".

تابع.....

بضرب الحرية الاقتصادية وتأميم التجارة والصناعة، سيقضون على من ظنّوهم انهم خصومهم، ولم يدركوا انّهم بعملهم ذلك، قد هدموا الاقتصاد الوطني.

(١) طبع الكتاب في بيروت من قبل دار الطليعة للطباعة والنشر وقد صدرت الطبعة الاولى في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

" وقد كان العراق ساحة صراع عسكريّ وثقافي واحتكاك بشري بين الساميين والايرانيين في القديم. ولما جاءت آخر موجة سامية، وهي الموجة العربية، بالفتوحات تقدمت وغمرت ايران وبلغت اواسط آسيا، وركزت الطابع العربي الاصيل للعراق بعد فترة من الخضوع للغزو الايراني، ولم تمر فترة قصيرة حتى ظهر الصراع بين الاسلام والديانات الايرانية، وبين العربية واللغات والثقافات الاعجمية".

" والعراق بلد حدّي، فهو نهاية المنطقة العربية شرقا وهو المركز الذي أرسلت منه الحملات نحو الشرق ونقطة انطلاق العربية والاسلام في توسعهما في هذا الاتجاه، وهو يجاور المنطقة الايرانية، ومن المنتظر، بازدياد الوعي الايراني ورد الفعل المجوسي ان يتجه الصراع نحوه وأن يشتد فيه."

لقد قرأت الكتاب بعناية وامعان ولم أجد في استعراض الدكتور عبد العزيز الدوري لتأريخ الحركة الشعوبية وعوامل ظهورها مايختلف عما قرأته في المؤلفات الاخرى التي تناولت هذا الموضوع. وقد كنت اتوقع ان يكون بحثه في أسباب ظهور الحركة الشعوبية أعمق من بحوث غيره من المؤرخيّن والكتّاب الاقدمين.

وعلى كل حال فاني لاأهدف في هذاالفصل إلى الدخول في بحث موضوع الشعوبية وتاريخها وسأقتصر فقط على الموضوع الذي لفت نظري في الكتاب، والذي أرى ان الواجب يدعوني للتعليق عليه، وهو موضوع «الشعوبية المعاصرة في المجتمع العربي» على حد قول المؤلف، وفي العراق بصورة خاصة، والذي، كما يبدو، كان الهدف الرئيس من تأليفه الكتاب.

فأقول ان تركيب العراق الديموغرافي(١) معلوم جيدا. فالاكثرية الساحقة من سكانه عرب خلّص يرجعون الى اصول وأنساب عربيّة، والقسم الاكبر منهم ينتمون الى قبائل عربية معروفة كانت وماتزال محتفظة بكيانها عندما وضع الدكتور الدوري كتابه موضوع البحث. وبالاضافة الى هذه الاكثرية العربية، هناك اقليّات عديدة في العراق تجعل منه شبه متحف ديموغرافي إثنيّ ديني مذهبي حيّ. فهناك

---

(١) انظر الجدول ١ في اخر هذا الفصل عن التكوين العرقي والديني والمذهبي بموجب احصاء سنة ١٩٤٧.

فهناك اقليّة كردية (آرية) تتكلم اللغة الكردية. واكثريتّها الساحقة مسلمة سنيّة شافعيّة ماعدا فئة قبليّة صغيرة شيعية جعفرية يسكن قسم كبير منها في بغداد، وما عدا فئة صغيرة يزيدية تسكن في المنطقة الكردية في شمال العراق. كما توجد أقلية تركمانية صغيرة تتكلم اللغة التركية وأاكثر من نصفها سنية حنفية واقل بقليل من نصفها شيعية جعفرية وهي متواجدة في مدينة تلعفر وضواحي كركوك ولواء ديالى وغيرها. كما توجد أقليات أخرى صغيرة، ومنها الاقليات المسيحية الكلدانية واليعاقبة والآثورية، وجميعها ترجع الى اصول سامية. كما توجد اقلية صابئيّة ضئيلة العدد وهي أيضا ترجع الى أصل سامي. كما توجد أقلية ارمنية مسيحية ضئيلة العدد ترجع الى اصل غير سامي. ولااعتقد أن الدوري يقصد ايا من هذه الاقليّات،ولاسيما التي هي من أصول ساميّة، عندما يذكر الشعوبيين المعاصرين.

وكانت توجد فيما مضى جالية صغيرة ايرانية الاصل (آرية) مسلمة شيعية جعفرية بقيت متمسكة بجنسيتها الايرانية، وكان قد نزح آباؤها واجدادها الى العراق بدافع الدين ليسكنوا بجوار العتبات المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمية، حالهم في هذا حال النازحين الافغانيين وغيرهم من ابناء السنّة الذين يسكنون بجوار ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني في باب الشيخ في بغداد، او بجوار ضريح الامام أبي حنيفة النعمان في الاعظمية، وحال آلاف المسلمين من مختلف الاجناس والاقوام الذين يسكنون في مكة المكرّمة او في المدينة المنوّرة، ليكونوا في جوار الكعبة المشرّفة أو في جوار قبر الرسول(ص) وقبور الصحابة (رض). وعلى كل فقد تناقص عدد هذه الجالية التي كانت محتفظة بجنسيتها الايرانية بتأثير السياسة البهلوية التي منعت الايرانيين من زيارة العتبات المقدسة، وغادر معظم افرادها العراق منذ أمد غير قصير ولم يبق منها الا عدد ضئيل عندما ألف الدكتور الدوري كتابه سالف الذكر. ومن بين هذا العدد الضئيل بعض علماء الدين في الحوزة الدينية في النجف. ولا ادري هل كان هذا العدد الضئيل من

الجالية الايرانية يشكل الخطر الشعوبي على عروبة العراق الذي عناه الدكتور الدوري في كتابه؟ ليس من المعقول ان يشكل هذا العدد الضئيل الذي ربما لم يكن في ذلك الوقت يتجاوز بضعة آلاف اي خطر على عروبة العراق؟ اذن اين يكمن الخطر الشعوبي الذي يخشاه الدوري ويحذّر منه؟

بعد أن عددّنا الاقليات التي سبق ذكرها لم يبق من سكان العراق غير الاكثرية العربية وهي مؤلفة من فئتين او طائفتين: طائفة سنية عربية وهي تؤلف اقلية من من عرب العراق (ذلك لأنّ قرابة نصف السنّة في العراق اكراد وتركمان)، وطائفة عربية شيعية جعفرية، وهي تؤلف اكثرية سكان العراق، كما تؤلف (وهذه حقيقة يجدر بكل عربي ان يعيها ويعيرها الالتفات والاهتمام اللازمين) الاكثرية الكبرى من عرب العراق. ذلك لان الشيعة العراقيين جميعهم عرب خلّص ينتسبون ،كما ذكرنا، الى قبائل وأنساب عربية، ماعدا نسبة صغيرة منهم .اي من الشيعة، مستعربة، وهي مكونة من العراقيين المنحدرين من آباء وأجداد كانوا في سابق الازمان من التبعية الايرانية، فاستعرقوا -أي اصبحوا عراقيين- بموجب قوانين الجنسية العراقية، واستعربوا، اي اصبحوا عربا، لغة وثقافة وانتماء ومصلحة، واكثرهم نشأوا على تكلم اللغة العربية منذ نعومة اظفارهم في بيوتهم كلغة اصلية وتثقفوا بها، وتلاشى انتماؤهم القديم، وحل محله انتماء عربي عراقي، كما ارتبطت مصالحهم وارتبط مستقبلهم بوطنهم العراق، ومجتمعهم العربي، حالهم في هذا حال سائر العرب المستعربين من ابناء السنّة(١) المنحدرين من اجداد وآباء كانوا في سابق

---

(١) من بين العرب المستعربين اشخاص من مختلف الاقوام والعناصر كالفرس والاتراك والالبانيين والجركس، والجورجيين (الكوله مندية) الذين هم من أصل مسيحي ربّي اجدادهم ونشئوا تنشئة اسلامية فاصبحوا هم واولادهم واحفادهم مسلمين. ومن ابرز الامثلة في هذا الباب المماليك الذين حكموا العراق لمدة طويلة، ومنهم، على سبيل المثال داوود باشا، والي بغداد وغيره. ومنهم طالب وولده سليمان نظيف واولاده محمود شوكة باشا الصدر الاعظم، واخوته مراد سليمان (والد جزمي سليمان واختيه زوجتي رشيد عالي الكيلاني وشقيقه كامل الكيلاني) وحكمة سليمان، احد رؤساء الوزراء العراقيين السابقين، وخالد سليمان، احد الوزراء والسفراء

الازمان من الرعويّة العثمانية والذين يرجعون الى أصول تركية أو كوله منديّه (جورجيّة) أو جركسية او البانية او داغستانية او فارسية او غير ذلك في جميع الاقطار العربية، وكما هو حال سائر المستوطنين في سائر انحاء العالم. هؤلاء، اي المستعرقون المستعربون الذين يؤلفون نسبة صغيرة من مجموع الشيعة العراقيين، هم الذين سماهم الحكم الحالي بـ«التبعية»، وهم الذين تعرضوا للسبي والتهجير من وطنهم، والتشريد في بقاع الارض. هذا مع العلم انّ التبعيّة او الجنسيّة الايرانية لم تكن تعني الأصل الفارسي، بل تشمل اقواما اخرين كالاكراد والاتراك، كما تشمل بعض العرب، كعرب الاهواز، وكذلك بعض العرب الاقحاح، كآل الحيدري وآل الحسني وآل الخالصي، على سبيل المثال، الذين كانوا في سابق الازمان من الرعية العثمانية، والذين تجنس بعضهم في العهد العثماني بالجنسية الايرانية تخلصا من الخدمة العسكرية في جيش دولة اجنبية محتلة، هي الدولة العثمانية، التي كانت تضطهدهم لكونهم شيعة، كما تشمل الجنسية الايرانية اقواما غير مسلمة كالارمن والاثوريين وغيرهم.

وبما ان العرب من الطوائف السنيّة ليسوا موضع اتهام بالشعوبية من الدكتور عبد العزيز الدوري، اذن لم يبق من سكان العراق غير الاكثرية العربية الشيعية التي تؤلف امهات القبائل العربية في العراق، والتي، كما سبق ان قلنا، تؤلف قرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق، فهل يعتبر الدكتور الدوري هذه الاكثرية العربية شعوبية؟ وهل يريد التعريض باصالتها واخلاصها لقوميتها ولوطنها بسبب مذهبها الشيعي الذي تشترك فيه مع الاكثرية الشيعية في ايران؟ هذا مايسوقنا اليه منطق الدكتور الدوري. واذا لم يكن هذا مايعنيه الدكتورر الدوري، فارجو منه أن يجيبنا بوضوح وصراحة على الاسئلة التالية لنكون وغيرنا على بيّنة من الأمر. ذلك انـــه

تابع......

العراقيين السابقين، وغيرهم الذين كانوا سابقا من الرعويّة العثمانية فبقوا، على اثر زوال الامبراطورية العثمانية، في الاقطار التي كانوا يسكنون فيها واستعربوا واصبحوا يحملون جنسيات تلك الاقطار.

لايجوزفي مثل هذه الأمور المصيرية الخطيرة التهرب من التصريح واللجوء الى التنويه والغموض:

ماهي الشعوبية المعاصرة وما هو سبب الامتناع عن تحديد مفهومها وتسمية عناصرها ؟

من هم الشعوبيون المعاصرون في العراق وفي بقية الاقطار العربية؟ والى اية فئة او طائفة دينية او مذهبيّة او قوم ينتمون؟

اين تكمن اخطار الشعوبية المعاصرة في العراق؟

ماهو شكل النشاط الشعوبي المعاصر في العراق ومن يمارسه؟

ماهو «الحاضر» الذي يعنيه في عبارته «وتساعد على فهم الحاضر»؟ وما هي الدروس والعبر التي استخرجها أو استنتجها من هذا «الحاضر»، والتي يرى الاستفادة منها لـ«المستقبل»؟

ماهو في تصور الدكتور الدوري ومن يسير على نهجه، شكل المستقبل الذي يدعون اليه والذي ينبغي الاعداد له؟

هل سيقوم ذلك «المستقبل» على التفريق والتمييز بين المواطنين فيعتبر فريقا منهم شعوبيين معاصرين مشكوكا في ولائهم للعروبة والدولة والوطن، وفريقا منهم غير شعوبيين ،مواطنين موثوقا بولائهم واخلاصهم للعروبة والدولة؟ وماهو المقياس الذي يستند اليه في هذا التمييز؟وبما ان شعار مكافحة الشعوبية المعاصرة والسياسة التي ينطوي عليها يؤدي الى التفريق والتمييز بين المواطنين، فهو يتناقض بداهة ومن حيث الاساس مع الديموقراطية اللبرالية، ومع مبدأ المساواة، ومع شرعة حقوق الانسان بصورة عامة. وبما ان تنفيذ هذا الشعار والسياسة التي ينطوي عليها غير ممكن بداهة الا بانظمة حكم دكتاتورية، فهل نفهم من هذا ان الدكتور الدوري ومن يسير على نهجه، في دعوتهم لتحقيق هذا الشعار والسياسة التي ينطوي عليها ، يدعون لاعتماد الدكتاتورية نظاما للحكم في الاقطار العربية، والتخلي عن كل مسعى لتحقيق الديموقراطية السياسية اللبرالية التعددية وحرية التنظيم الديموقراطي، ومبدأ المساواة، وشرعة حقوق الانسان، غير متعظين بالخبرات

المريرة التي مرت بها الشعوب العربية، والمعاناة الاليمة التي عانتها ولاتزال تعانيها، من الانظمة الدكتاتورية،بمختلف اشكالها وانواعها وفي مختلف اقطار الوطني العربي؟

ألم يدرك الدكتور الدوري ومن على شاكلته ان دعوتهم هذه تحت شعار «مكافحة الشعوبية المعاصرة» والتي رفع لوا ءها في كتابه، هي في واقعها وحقيقتها دعوة تهدف الى الاضطهاد والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية، ومن المساهمة العادلة الفعّالة في السلطة العامة والحكم.. لفريق كبير جدا من المواطنين العرب في كثير من الاقطار العربية، وانها في نهاية المطاف دعوة الى الدكتاتورية والفاشية؟ بل واكثر من ذلك انها دعوة لتفتيت الوحدة الوطنية، والى اشعال نيران الفتن والحروب الاهلية؟

ثم لاأدري هل سا ءل الدكتور الدوري ومن على شاكلته انفسهم مااذا كان هذا النهج وهذا التفكير يصلحان ان يكونا اساسا او منطلقا لاستنباط منهج سياسي عقلاني عصري يفي بمتطلبات الواقع العربي المعاصر في مختلف الاقطار العربية، ويعالج علله ومشاكله ومعضلاته، ويخرج العرب من المأزق الذي هم فيه الآن؟ان تلك الافكار وذلك النهج ليسا فقط غير صالحين لأن يكونا منطلقا أو اساسا لمنهج سياسي عقلاني تسترشد به دولة عصرية تنشد لنفسها المنعة والاستقرار والامان، ولشعبها الرفاه والازدهار، بل انهما يقفان عقبة كأدا ء في سبيل وضع مثل هذا المنهج السياسي العقلاني.

واني لأتسا ءل الى متى نبقى مشدودين في تفكيرنا الى الماضي؟ والى متى نبقى أسرى نعراته وعنعناته؟ والى متى نبقى نشغل انفسنا وتفكيرنا بخزعبلاته وترّهاته؟ ونتلهّى بذه الخزعبلات والتّرهات عن التفكير الجدي العقلاني في كيفية الخروج من المأزق الخطير الذي نحن فيه الان، ومن المحنة السودا ء التي تخيم على مستقبلنا، ومن الواقع المحزن الذي يلف حاضرنا المأساوي، ومايزخر به من علل ومايتنتابه من مشاكل ومعضلات كان ينبغي ان ينحصر لمعالجتها كل تفكيرنا وتنصرف اليها جميع اهتماماتنا وجهودنا؟

اننا نفهم ان يكون الفارقون في دراسة التأريخ واحقاده وحروبه متأثرين بما قرأوا ودرسوا، وان يتطوع «مؤرخ» مثل الدكتور الدوري للتحذير من خطر ايراني يهدد، في حسابه، العرب، وايران دولة مجاورة كبيرة، وان يدعو الى تقوية الجانب العربي وزيادة منعته واتخاذ وسائل سلمية لتعزيز الثقافة واللغة العربية وتحصين المجتمع العربي ضد أي غزو ايراني او تركي او غيرهما، وان كان العالم العربي الاسلامي مهددا باخطار اكبر من جانب الغزو الاستعماري غربيا كان او شرقيا. اما ان ينحدر كاتب او مؤرخ في القرن العشرين الى البحث فيما يسميه جذورا لشعوبية موهومة داخل وطنه وفي اوساط مجتمعه العربي، فان ذلك حقا منطق مفلوج مقلوب، يريد مقاومة خطر خارجي بتفكيك التضامن القومي العربي وتفتيت المجتمع الداخلي الذي يدّعى الدفاع عنه والخوف عليه.

ثم ماذا يقصد الدكتور الدوري في عبارته«ومن المنتظر بازدياد الوعي الايراني ورد الفعل المجوسي ان يتجه الصراع نحوه ،اي العراق، وان يشتد فيه»؟ لماذا يربط بين استيقاظ الوعي الايراني وبين المجوسية؟ وهل يفهم من عبارته هذه ان الوعي الايراني سيؤدي الى انحسار الاسلام في ايران وانبعاث المجوسية فيها من جديد؟ ثم هل نفهم من هذه العبارة ان هناك، في رأي الدكتور الدوري، نزعة ايرانية فارسية عدوانية أزليّة كامنة في الشعب الايراني، تصر على الاستيلاء على العراق، وان هناك عداء مستأصلا مستحكما بين الشعبين لايسمح بايجاد علاقة سلمية بينهما؟ وهل نستنتج من هذه العبارة أن هذا العداء المستأصل المستحكم، في تصور الدكتور الدوري، ينبغي، على حد رأيه، ان يتحكم في رسم السياسة الخارجية للحكومة العراقية تجاه ايران؟ وهل نعتبر ،على هذا الاساس ايضا، ان السياسة الخارجية التي تدعو الى التعايش السلمي مع ايران، والتي سار عليها الحكم العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ والى ثورة ١٩٥٨ والى مدة بعدها، كانت كلها سياسة خاطئة جملة وتفصيلا؟ وانها عرّضت كيان العراق الى خطر ماحق؟ ألم يحن الوقت لكي يسيطر العقل على تفكيرنا ويوجه المنطق تصرفاتنا؟ لاسيما في هذا الظرف العصيب الذي تمر فيه الأمة العربية وفي هذه الفترة المصيرية من تاريخها؟

العربية

عبد الرحمن البزاز والشعوبيّة

لم يكن الدكتور عبد العزيز الدوري الذي تهرّب من الصراحة، ولجأ الى الغموض وحيدا في هذا الميدان، بل حذا حذوه عدد من الكتّاب الذين ليست لهم مؤهلاته العلميّة، ولكن الغريب ان ينساق رجل فاضل كالمرحوم الاستاذ عبد الرحمن البزاز وراء هذا التيّار. فلقد بدا صريحا جدا في توجيه تهمة الشعوبية بشكل لاينصرف الا الى الشيعة من عرب العراق حيث قال:

" الشعوبية لاتعني بحال من الاحوال عرقيا . . . الشعوبية كما تعلمون تعني الذين بحجة المساواة يجيئون حتى من اصول عربية. شعوبية لأنها تحتقر الامة والتراث العربي، فليست المسألة عنصرية والتعبير وارد وله قيمة. وللان في العراق كنا نقاسي من الشعوبية اكثر مما قاسينا من الشيوعيين.(١)

---

(١) صفحة ١٩٤ من محاضر محادثات الوحدة مارس ابريل ١٩٦٣ التي جرت في الاجتماعات التي عقدت في القاهرة بين وفد مصري برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر وبين وفد بعثي عراقي وآخر بعثي سوري.

لم تكن تربطني بالمرحوم عبد الرحمن البزّاز صداقة أو علاقة. ولكنّي كنت اسمع دائما من اصدقائه وخلائه من الشيعة العرب مديحا واطراء له على سلامة طويّته وعلى الروح القومية التي كان يتحلى بها. وقد نقل اليّ أحد أصدقائه المقرّبين منه انه كان دائما يلهج بعبارة الشيعة العرب اشارة الى الرابطة القومية التي تربطهم بالسنّة العرب. وكان يتعاون مع ثلّة من الشباب القومي العربي الذين كانوا يؤلفون نادي البعث العربي في بغداد (وهو غير حزب البعث العربي الاشتراكي) وقسم كبير منهم كانوا من الشباب الشيعة العرب. وعندما اشترك رئيس هذا النادي وقتئذ، عبد المجيد محمود ، في وزارة نوري السعيد في سنة ١٩٥٠ انتخب عبد الرحمن البزاز رئيسا للنادي بدلا منه. وعندما كلّف بتأليف الوزارة في عام ١٩٦٤ أشرك فيها احد عشر وزيرا من الشيعة، بعضهم من اعضاء النادي المذكور، الأمر الذي يبدو منه انّ الرجل كان بعيدا عن الرواسب الموروثة ومنها النعرات الطائفية. ولذلك اصبت بدهشة بالغة عندما قرأت ماورد في الصفحة ١٩٤ من محاضر الوحدة التي سجلت في حينه سرا بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر فماذا كان يقصد المرحوم البزّاز من كلامه هذا؟ من هم الشعوبيون الذين «بحجة المساواة يجيئون

فالشعوبية المعاصرة التي يحذّر من وجو دها في العراق، الدكتور عبد العزيز الدوري والاستاذ عبد الرحمن البزاز وغيرهم، هي تعبير اخر عن العلاقة المذهبية التي تجمع بين شيعة العر اق وشيعة ايران،مع العلم بان ايران كانت في اكثريتها سنيّة لمدة تسعة قرون متتالية، اي منذ الفتح الاسلامي الى ٩٠٥هـ (١٥٠١م)، وهو تاريخ استيلاء الاسرة الصفوية عليها، واعلان الشاه اسماعيل الصفوي في تبريز المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبا رسميا للدولة الايرانية.

ولكن هذه العلاقة أو الجامعة المذهبية بين الشيعة من عرب العراق وبين الشيعة الايرانيين لها مايماثلها في كثير من ارجاء العالم، بين كثير من الشعوب والاقوام التي تشترك في مذاهبها الدينية، ولكنها تفترق، بانتماءاتها القومية،كما تختلف في ولاءاتها السياسية الوطنية. واكبر مثل نسوقه في هذا الباب المذهب المسيحي الكاثوليكي الذي كان ولايزال يشترك فيه الالمان الكاثوليك مع الافرنسيين الكاثوليك، فمع ان العداء كان مستحكما بين الشعبين الالماني والفرنسي، وقد استمر أزمانا طويلة وأدى الى حروب دامية انهكت الشعبين ايما انهاك، فانه لم يكن

تابع.....

حتى من اصول عربية»؟ ان ماينصرف اليه ذهن القارئ من هذا التعبير ان المقصود به أبناء الشيعة من عرب العراق، باعتبارهم المطالبين بالمساواة، لانهم كانوا ولايزالون محرومين منها بسبب كونهم الاكثرية المغبونة سياسيا في نظام الحكم الذي اقامه البريطانيون في سنة ١٩٢١.

هل كان المرحوم عبد الرحمن البزاز -من مفهوم عبارته- يتهم الشيعة من عرب العراق بالشعوبية؟ وهل كان معارضا لمطالبتهم بالمساواة لهذا السبب؟ واذا كان معارضا لمطالبتهم بالمساواة -وهو مفهوم عبارته «بحجة المساواة» -فهل يعني هذا ان عبد الرحمن البزاز كان معارضا لاقامة حكم ديموقراطي في العراق، لانه كان سيحقق للشيعة في العراق ، الذين يؤلفون قرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق، هذه المساواة؟ ثم ماذا كان يقصد بعبارته «كنا نقاسي من الشعوبيين اكثر مما قاسينا من الشيوعيين؟ من هم الشعوبيون الذين كان البزاز وغيره يقاسون منهم؟ وماهو نوع وشكل المقاساة التي كانوا يقاسون منها؟ وبالنظر لاعتزاز اصدقاء المرحوم البزاز بذكراه، كم كنت اتمنّى لو كان على قيد الحياة ليردّ بنفسه على العبارات الواردة في محاضر مباحثات الوحدة لسنة ١٩٦٣ ويبرأ نفسه من فحواها!

يساور اي فرد من الالمان البروتستانت اقل شك في ولاء الالمان الكاثوليك لوطنهم الالماني ودولتهم الالمانية، بسبب اشتراكهم في المذهب الكاثوليكي مع الفرنسيين الكاثوليك.ذلك لان كلا الجهتين الالمانية والفرنسية كانتا تعتبران المذهب الكاثوليكي الذي يشترك فيه الشعبان مسألة دينية محضة ليس لها اي مدلول سياسي، ولاتنطوي على اي ولاء سياسي.

ثم لماذا تكون هذه العلاقة المذهبية بين الشيعة العرب والشيعة الايرانيين(وهي علاقة مذهبية دينية محضة،كما سبق ان قلنا، وليس لها اي مضمون أو مدلول او مفهوم سياسي) سببا في اتهام الشيعة العرب بـ"الشعوبية المعاصرة"،والتشكيك في ولائهم لأمتهم العربيّة، ولوطنهم العراقي ولدولتهم العراقية، ولاتكون العلاقة المذهبية بين العرب السنييّن والاتراك السنّيين سببا في التشكيك في ولاء العرب السنيين لأمتهم العربية ولوطنهم العراقي ولدولتهم العراقية(١). اذا كان الاشتراك في المذهب الديني يؤدي الى الاخلال بالولاء للعروبة والوطن والدولة، فما ينطبق على العرب الشيعيّين ينطبق على العرب السنيين على السواء. واذا كان، في رأي الدوري، ينطبق على العرب الشيعييّن ولاينطبق على العرب السنيّين فما هو السبب ياترى؟

ثم لماذا تنصرف كلمة الشعوبية في رأي الدكتورالدوري الى الايرانيين ولاتنصرف الى الاتراك،بصورة عامة، ولاسيما الاتراك العثمانيين، الذين استولوا على العراق وعلى جميع البلاد العربية تقريبا وتحكموا بالعرب بصورة عامة قرابة اربعمائة سنة (١٥٣٤-١٩١٨)غاب خلالها العرب عن الوجود كأمة وقوة سياسية.

وبما ان الحركة الشعوبية كانت تاريخيا حركة ايرانية تعبّر عن رد الفعل الذي احدثه في نفوس الفرس، الفتح العربي الاسلامي لايران. والاطاحة بالامبراطورية

---

(١)لاشك أن اتجاه تركية نحو الغرب والغائها الخلافة الاسلاميّة وصيرورتها دولة علمانية منذ سنة ١٩٢٣ جعل علاقاتها المذهبية مع العرب السنّة غير ذات موضوع. كذلك فان اتجاه السياسة الايرانية نحو العلمنة في زمن الشاه الاخير محمد رضا البهلوي، وقبل ذلك في زمن والده رضا بهلوي، اضعف العلاقة المذهبية بين الحكم الايراني وشيعة العراق في عهده.

الفارسية، كما كانت تعبيرا عن الأماني التي كان يضمرها الفرس في نفوسهم لتحرير بلدهم ايران من الاحتلال العربي، واحياء دولة ايران، فان الدكتور عبد العزيز الدوري والمرحوم عبد الرحمن البزاز وغيرهما، بتوجيههم تهمة الشعوبية للشيعة من عرب العراق، يكونون منطقيا، سواء أرادوا أو لم يريدوا، قد نسبوا اليهم، اي الى الشيعة العرب ميولا فارسية واتهموهم بالتنكر لعروبتهم. وهذه التهمة الخطيرة الباطلة التي يرفضها الشيعة العرب ويستنكرونها اشد الاستنكار،والتي لاتستند الى اي اساس تاريخي، والتي لاتصمد امام الحقائق التاريخية، كما سنرى، فانها من جهة أخرى، تنطوي على مخاطر كبيرة جدا، أهمها احداث انشقاق كبير في الصف العربي شبيه بالانشقاق الذي ولّدته الفتنة الكبرى التي حدثت في صدر الاسلام، وماتمخض عنها من تشتيت للقوى العربية، ادى في نهاية المطاف الى ضياع العرب وزوال دولتهم وغيابهم سياسيا عن مسرح الوجود لمدة تزيد على الألف ومائة عام.

الشيعة والشعوبية على صعيد التاريخ

لايتسع المجال في هذا الكتاب للبحث بتفصيل في تفنيد الاتهام للشيعة بالشعوبية على صعيد التأريخ. ولكني رأيت ان لابد من نبذة، ولو مختصرة جدا، حول هذا الموضوع الخطير، على ان ارجأ البحث التفصيلي فيه الى مناسبة اخرى.
قلنا ان اتهام الشيعة بالشعوبية لايصمد امام الحقائق التاريخية، ومن بين هذه الحقائق:

اولا- ان الحركة الشيعية التي نشأت في اوائل الحكم الأموي كانت حركة عربية خالصة، وكانت، في واقع الامر، رد فعل مباشر متوقع على الحركة الانشقاقية -«الفتنة الكبرى»- التي قادها وتزعمها معاوية ابن ابي سفيان مؤسس الدولة الاموية، كما كانت رد فعل مباشر على السياسة الجاهلية القبلية التي اتبعها في «اغتصاب الخلافة الاسلامية اغتصابا»، وقلبها الى ملك عضوض لاسرته، و«وضعه السيف مكان الشورى»، واتخاذه من القوة شرعته(١)، وما ولدته هذه السياسة من انقسامات حادة في الصف العربي، ومن حركات مضادة لدى عديد من الجهات العربيّة الخالصة التي رفضت اغتصاب الخلافة الاسلامية، كما رفضت استئثار الاسرة الأموية بالحكم والسلطان ومن اهم تلك الجهات العربية: الخوارج، العلويون، الزبيريون، حركة عبد الرحمن بن الاشعث، العباسيون وغيرهم.

اما الموالي -اي المسلمون من غير العرب- ولاسيما الفرس منهم، فقد كان من الطبيعي لهم ان يستغلوا اقصى استغلال ممكن هذه الفرص المواتية التي أتاحتها لهم هذه الانقسامات العربية، نتيجة سياسة الاستئثار الأموي بالحكم واستغلاله، واستغلال بيت المال، لصالح الاسرة الاموية. وكذلك نتيجة السياسة التي اتبعها

---

(١) كتاب «الشعوبية واثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الاسلامية في العصر العباسي الأول» للدكتورة زاهية قدّورة -دار الكتاب اللبناني- بيروت الطبعة الالوى سنة ١٩٧٢، (الصفحات ٤٤-٥٤).

ذلك الحكم في معاملة الموالي، والتي اتسمت بالتمييز والاذلال والقساوة المتناهية ضدهم، مما يخالف القيم والمبادئ السامية التي بشّر بها الاسلام، من عدل وانصاف ومساواة بين المسلمين، الامر الذي دفع الموالي، والفرس منهم على وجه الخصوص، الى بذل كل مافي وسعهم لاسقاط ذلك الحكم.

غير ان الفرس في معارضتهم للحكم الأموي لم ينتسبوا الى اية جهة عربية واحدة بعينها، ولم يلتزموا باية جهة واحدة بذاتها، من الجهات العربية المعارضة لذلك الحكم. فقد ايدوا العلويين وايدوا الخوارج، واشتركوا معهم في الصراع ضد الحكم الاموي، وايدوا عبد الله بن الزبير ثم انسحبوا منه، لأنه لم يتعاطف معهم. وايدوا حركة المختار واشتركوا فيها وتحملوا تضحيات كبيرة فيها. وايدوا حركة عبد الرحمن بن الاشعث واشتركوا فيها، وايدوا العباسيين حتى مكنّوهم من انتزاع الحكم من الأمويين. باختصار انهم ،اي الفرس، ايدوا وتعاونوا مع كل حركة عربيّة كانت تعارض الحكم الأموي وتسعى الى اسقاطه. وعندما تحقق اسقاط ذلك الحكم، وقد لعبوا الدور الرئيس في اسقاطه، وقام الحكم العباسي على حرابهم، تعاونوا مع الحكم الجديد الذي لم يكن شيعيا. فلم تكن الشعوبية، اذن، ذات علاقة بالشيعة، وانما كانت حركة قوميــــة ايرانية بحتة تعاونت مع جميع الجهات العربية الناقمة على الأمويين في سبيل تحقيق اهدافها. فلم يكن ابو مسلم الخراساني شيعيا، ولا البرامكة، ولا الفضل بن سهل، ولاطاهر بن الحسين شيعيين، وانما كان جميع هؤلاء وامثالهم الكثيرون، قوميين ايرانيين، تلاقت أهدافهم في اسقاط الحكم الأموي مع اهداف المعارضين من العرب في اسقاط ذلك الحكم.

ثانيــا- لم تكن ايران قـبل اسـتـيـلاء الاسـرة الصـفـوية عليـهـا في سنة (٩٠٥هـ-١٥٠١م) شيعية اثني عشرية، بل كانت الاكثرية الكبرى من سكانها قبل ذلك التأريخ سنيّة. ومن الأمور الملفتة للنظر ان المناطق الايرانية الخالصة التي كان يسود فيها التمسك بالهوية الفارسية والتعصب للقومية الفارسية كانت هي بالذات اكثر المناطق تعصبا للمذاهب السنية، ولاسيما المذهب الحنفي، الامر الذي يدلّ بوضوح على عدم وجود اي ارتباط بين الميول الفارسية والمذاهب الشيعية. وهكذا

كانت خراسان وماوراء النهر ومنها بخارى وسمرقند، من المعاقل السنيّة المعروفة، ومن ابرز مراكز الثقافة الاسلامية السنية في ذلك الوقت، حتى كانت تضاهي بغداد في هذا الميدان. وقد أنجبت علماء من السنّة لايبارون، وجميعهم تقريبا من الفرس، في جميع العلوم، ولاسيما العلوم الاسلامية: علم التفسير وعلم الحديث، وعلم الفقه وغير ذلك، وكذلك في التاريخ. ويكفي ان نعلم انّ عددا كبيرا من اهم المراجع السنية الرئيسية في هذا اليوم في تلك العلوم صدرت من هذه المنطقة، وكان مؤلفوها من الفرس السنيين. كذلك كانت اصفهان من المراكز السنية البارزة.

وبصورة عامة كان الطابع السني هو الطابع الغالب في ايران في ذلك الوقت. اما في العهد السلجوقي بصورة خاصة، فان ايران كانت سنية اكثر من الاناضول ومن سورية في ذلك الوقت (١).

اما الشيعة -وتشمل هذه الكلمة الطوائف الاثني عشرية، والاسماعيلية، والزيدية- فقد كانوا متواجدين على الاغلب في غربي ايران، وفي شمالها، وفي مراكز متباعدة بعضها عن بعض لاتجمعها منطقة جغرافية واحدة. ومن هذه المراكز قم، ري، آفه، كاشان، تفريش، قزوين، ساري، ايرام، وبعض مناطق مازندران. وكان يوجد بعض الشيعة في سبزوار ونيسابور في شرق ايران.

واذا ما استعرضنا تأريخ الاسر والامارات الرئيسية التي توالت على حكم ايران أو اجزاء منها، سواء باسم الخلفاء العباسين، او بدون اسمهم، الى ماقبل الاجتياح المغولي، نجد ان معظمها كانت أسرا ايرانية غير شيعية، كالاسرة الطاهرية (٢٠٥-٢٨٩هـ/ ٨٢١-٨٧٣م)في خراسان، والاسرة الصفارية (٢٥٤-٢٨٩هـ/ ٨٦٨-٩٠٢م) في سيستان،والاسرة السامانية (٢٦١-٣٥٩هـ/ ٨٧٥-١٠٠٥م) في خراسان وماوراء النهر الى غير ذلك. والاسرة السامانية كانت أسرة فارسية حنفية متعصبة لمذهبها الحنفي ومتعصبة في عين الوقت لقوميتهاالايرانية(٢). وكانت

---

(١) تاريخ كيمبرج عن ايران ، المجلد الخامس، صفحة ٢٩٠ مطبعة كيمبرج، لندن ١٩٦٨.

(٢)كان السامانيون قد اوكلوا الى الشاعر الفارسي الشهير الفردوسي ان يخلّد تاريخ الفرس وامجاد ملوكهم ويتغنّى بمآثرهم وآثارهم في ملحمة شعرية. وهكذا عكف الفردوسي على نظم

جهودها منصبّة بصورة خاصة على مكافحة المذاهب الشيعية «مذاهب البدع» على حد التعبير السائد وقتئذ. وبما ان عاصمتها بخارى كانت البوابة التي دخل منها سيل المهاجرين الاتراك من اواسط آسيا الى ايران والشرق الاوسط، فقد تم اسلامهم على المذهب الحنفي بسبب وجود هذه الاسرة الفارسية الحنفية على رأس الحكم هناك.

ثم قامت الدولة الغزنويّة، وقد أقامتها أسرة تركية سنيّة على أنقاض الامارة السامانية. والاسرة الوحيدة الشيعية التي حكمت قسما كبيرا من ايران، وامتد حكمها الى بغداد هي الأسرة البويهية (٣٢٠-٤٤٧هـ/٩٣٢-١٠٥٥م). وقامت بعدها الدولة السلجوقية وقد اقامتها أسرة تركية سنيّة، وقد شمل حكمها ايران بكاملها تقريبا، وامتد حتى شمل قسما كبيرا من الشرق الاوسط. وكان وزيرها الشهير نظام الملك ايرانيا فارسي الاصل شافعي المذهب متعصبا ضد الشيعة، وكانت جهوده منصبّة علي مكافحة المذاهب الشيعية من جهة، وعلى نشر المذهب الشافعي من جهة ثانية. وهو الذي اسّس المدارس الدينّية المعروفة باسمه، اي المدارس النظامية، في كل مدينة مهمة في ايران والعراق ومنها مدن بلخ وهرات وآمل (في كورجان) واصفهان والبصرة والموصل، وغيرها بالاضافة الى المدرستين النظاميتين الشهيرتين في بغداد ونيشابور لتدريس الفقه الاسلامي على المذهب الشافعي وخصص لها اوقافا لتسديد نفقاتها.

ثالثا- كان عمر الحركة الشعوبية التي نشأت اثر الفتح الاسلامي لايران قصيرا نسبيا لم يتجاوز الاربعة قرون لسبب رئيسي وهو طوفان الهجرة التركية من

تابع.....

«الشاهنامه»، ولكنه اتم نظمها بعد سقوط الامارة السامانية، وقيام الدولة الغزنوية على انقاضها، فقدّم الشاهنامه الى الشاه محمود الغزنوي الذي لم يقدّرها التقدير المتوقع، ولم يكافأ الفردوسي بالمكافأة التي كان يتوقعها، لان الشاه محمود كان تركيا لايتحسس بالمشاعر الفارسية التي عبّرت عنها الشاهنامة.

اواسط آسيا الى ايران ومنها الى سائر انحاء الشرق الاوسط وما اعقب هذا الطوفان من فتوحات مغولية على أيدي جنكيز خان (١٢٢٠م) ثم هولاكو (١٢٥٦م) ثم تيمورلنك (٦٨٦هـ ١٣٨٤م) وغيرهم. لقد غيّر هذا الطوفان التركي المغولي معالم الشرق الاوسط وقلب اوضاعه الديموغرافية والعسكرية ،والسياسية رأسا على عقب. وكان من ضحاياه الوجود السياسي للعرب والوجود السياسي للفرس على السواء. فقد تلاشى منذئذ واندثر في خضّم هذا الطوفان الوجود السياسي للعرب ليس فقط في ايران وانما في جميع اقطار المنطقة العربيّة نفسها اعني اقطار الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر وغيرها. وظل غائبا الى اوائل القرن العشرين، ولم يستعد العرب بعض وجودهم السياسي الا في نهاية الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٨. اما الوجود السياسي الايراني فقد ظل هو الآخر غائبا الى نهاية القرن التاسع الهجري (نهاية القرن الخامس عشر الميلادي). وبغياب الوجودين السياسيين للعرب والفرس-نتيجة هذا الطوفان التركي المغولي- تلاشى الصراع الشعوبي الذي كان بدأ في أوائل العهد الأموي بين العرب والفرس،اذ لايمكن ان يتصارع قومان لاوجود سياسي لأي منهما في خلال تلك الحقبة.

ولكن غياب الوجود السياسي العربي في ذلك الوقت لم يكن يعني انحسار الاسلام او ضياع اللغة العربية والثقافة العربيّة. فلا طوفان الهجرة التركية ولا الفتوحات المغولية تمكنا من ايقاف المد الاسلامي او الحدّ من انتشار اللغة العربية والثقافة العربية. لقد بقي الاسلام صامدا كالطود الشامخ، على الرغم من غياب الوجود السياسي العربي،واستمر يمتد ويمتد ويحقق انتصارات متتالية رائعة مذهلة. كذلك لم يكن غياب الوجودالسياسي الفارسي يعني ضياع الثقافة واللغة والخبرات الفارسية. ولم يتمكن لاطوفان الهجرة التركية ولا الفتوحات المغولية من القضاء على تلك الثقافة واللغة والخبرات الادارية الايرانية على العكس من ذلك لم تجد الانظمة الحاكمة التركية والمغولية مفرًا من الالتجاء الى الثقافة واللغة والخبرات الادارية الفارسية في ادارة ممالكها ودولها.

رابعا - اما الصراع السياسي العسكري بين الدولة الايرانية الصفوية ومن جاء بعدها وبين الدولة العثمانية والذي بدأفي ٥٠٩١١ ١٥٠ م والذي اتخذ طابعا طائفيا مذهبيا فانه لم يكن صراعا شعوبيا - بمعنى انه لم يكن صراعا عربيافارسيا بين جهة عربية واخرى فارسية، وانما كان صراعا سياسيا عسكريا بين جهتين كلتيهما غير عربية-جهة ايرانية واخرى عثمانية. ومحاولة الربط بين الصراعين، واعتبار الصراع الحديث بين الدولة الايرانية الصفوية والدولة التركية العثمانية امتدادا للصراع الشعوبي القديم بين العرب والفرس افتعال واضح ومسخ للتاريخ. فلم يكن للعرب دور في هذا الصراع الحديث ولم يكونوا طرفا فيه. ولا اعرف ماهو هدف الذين يريدون زجّ العرب في هذا الصراع المستجدّ بين الايرانيين والعثمانيين، معتبرين اياه امتدادا للصراع الشعوبي الذي كان قد نشأ في صدر الاسلاء ولاسيما في العهد الاموي، بين العرب والفرس، والذي كان قد انتهى واندثر-كما سبق ان قلنا -في غمرة الطوفان التركي المغولي الذي شمل ايران ومنطقة الشرق الاوسط برمّتها تقريبا. وعلى كل فان هذا الصراع المتأخر تأريخيا بين الدولة العثمانية والدولة الايرانية هو الاخر قد انتهى ايضا، بانتهاء الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى وزوال الخلافة الاسلامية بتأسيس الدولة التركية العلمانية الحديثة، وحل بين المتصارعين الايرانيين والاتراك وفاق ووئام ضمن المصالح المشتركة والاعراف الدولية. في حين بقي فريق من العرب مصرا على احياء صراع قديم بين العرب والفرس كان قد تلاشى واندثر وغاب عن الوجود منذ الف عام -أي منذ الطوفان التركي وبعده الطوفان المغولي الذي غمر ايران والشرق الاوسط بكامله بما فيه الاقطار التي يسكنها العرب.

تعليق على كتاب «تأريخ حزب البعث العربي» لمؤلفه السيد جلال السيّد

ان الذي دفعني الى التعليق على كتاب «تأريخ حزب البعث العربي» هو ان مؤلفه السيد جلال السيّد، بما عرف عنه من صراحة وصدق، قد كشف في كتابه عن التفكير السائد في اوساط الفئة الحاكمة في العراق تجاه الشيعة عامة، والشيعة كما سبق ان قلنا، يؤلفون قرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق. كما كان قد كشف في ذلك الكتاب عن حقيقة النوايا الكامنة لدى تلك الاوساط لشيعة العراق. وقد ترجمت تلك النوايا فيما بعد الى اجراءات مأساوية وحشية قاسية طالما مزقت وحدة الوطن شرّ ممزق وخلفت فيه آثاراً عميقة يصعب محوها او ازالتها بسهولة بعد ادمائها.

لقد كان السيد جلال السيّد من الشخصيات البارزة في تأريخ سوريا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان يمثل قطاعا مهما من الرأي العام السوري، وقد تولى منصب نائب رئيس وزراء سورية، وكان في يوم من الأيام مرشحا لرئاسة الوزارة السورية، كما كان واحدا من ثلاثة اشخاص (الشخصان الآخران ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار الذي تولى رئاسة الوزارة السورية بالاضافة الى (في الأساس)) أسسوا حزب البعث العربي قبل ان يتوحّد مع الحزب الاشتراكي الذي كان يرأسه السيد اكرم الحوراني، ويتكون نتيجة اندماج الحزبين حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد جاء في الصفحة ١٩٤ من الكتاب الآنف الذكر مقارنة بين انقلاب شباط ١٩٦٣ البعثي الذي حدث في العراق وانقلاب آذار سنة ١٩٦٣ البعثي الذي حدث في سورية. فاعتبر السيد جلال السيد ان انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق كان له ما يبرره بل ويحتّمه لأن الحكم في العراق بحكم عبد الكريم قاسم كان على حد قوله "حكما شعوبيا شيوعيا يزدري بالأمة العربية ويعمل على الحط من شأنها واهمالها وقد انطلقت منه أمواج الحقد بالمواطنين وخلت من الناس ما اتخذه من الاعتداء، وان العروبة في العراق كانت في محنة، وكانت تتعرض لتحديات متلاحقة من جانب شعوبيين وان الانقضاض على ذلك العهد كانت تحتمه القومية وتوحي به العزة والحفاظ على الكيان والعراق والوجود للأمة العربية"

* أما انقلاب آذار فلم يكن كذلك. فالحكم في سورية لم يكن شعوبياً ولكنه مهلهل ضعيف خاضع للحكم العسكري مستسلم لبعض المتسلطين من ضباط الجيش ولا انتقاص عليه لا يعالج مشكلة قومية وانما قد يعالج مشكلة اجتماعية أو سياسية ومن مستويات الحقيقة ايضا. ولم يكن انقلاب آذار مرداً لاعتبار الأمة العربية ولا منقذاً لشرفها وثروة وكيانها المهدّد كما هو الحال في انقلاب شباط في العراق ومن وجهة نظر هذه فإن المبررات القومية لانقلاب شباط هي أوفر وأمتن من المبررات لانقلاب آذار هذا من ناحية الوصفية لا من ناحية ايماننا بصحة الانقلابات العسكرية ولو مقنعة عميقة * انتهى المقتبس من كتاب جلال السيد.

وقبل ان ابدأ في التعليق على هذا المقتبس من كتاب السيّد جلال السيد أود ان اؤكد للقارئ الكريم، انّي لم تكن تربطني بعبد الكريم قاسم أيّة معرفة أو صلة بتاتا، لاقبل ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ولا بعدها ،ولست أهدف فيما سأبدي من ملاحظات حول هذا المقتبس الى الدفاع عن عبد الكريم قاسم أو عن عهده. وهدفي الوحيد من هذا التعليق هو التوصل الى معرفةالمعنى أو المفهوم،او المضمون،المقصود بالشعوبيّة التي ينعت بها ،بين حين وآخر، بعض الأشخاص، او بعض الفئات، أو بعض العهود.

ان الذي يلفت النظر في هذا المقتبس من كتاب السيد جلال السيد، هو أنه نعت عبد الكريم قاسم وعهده بالشعوبيّة؟ لو ان عهد عبد الكريم قاسم نعت بالشيوعية لكان الأمر مفهوما. فمع أن عبد الكريم قاسم لم يكن، في رأيي، شيوعيا، فانه تعاون مع الشيوعيين واستعان بهم لدعم حكمه ضد مناوئيه، وافسح المجال لهم لاقتراف المآثم الوحشية التي اقترفوها بحق عدد كبير من المواطنين الابرياء في مدينتي الموصل وكركوك وغيرهما، وان كان قد اختلف مع الشيوعيين فيما بعد. ولكن قد تعاون غير عبد الكريم قاسم من الحكام، وغير عهده من العهود، مع الشيوعيين،لماذا اذن ينعت عبد الكريم قاسم دون غيره من الحكام الذين تعاونوا مع الشيوعيين، وعهده دون غيره من العهود التي تعاونت مع الشيوعيين،بالشعوبية. اذا كان التعاون مع الشيوعيين هو السبب في نعت عبد الكريم قاسم وعهده

بالشعوبية كان ينبغي أن ينعت حكام اخرون، وعهود اخرى، بنفس النعت، اي «الشعوبية» لأنهم، أيّ الحكّام، ولأنها، ايّ العهود، تعاونت مع الشيوعيين وأفسحت المجال لهم. ولكن الحكّام الاخرين، والعهود الأخرى لم تنعت بالشعوبية، لماذا؟

أم لأن عبد الكريم قاسم وقف من موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة موقفا سلبيا وحال دون ضمّ العراق اليها؟ ولكن كثيرين غير عبد الكريم قاسم، ومنهم، عدد كبير من كبار رجال الحكم قبل ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وبعدها، ومنهم عبد السلام عارف وحزب البعث وغيرهم، وقد انفسح لهم مجال التنفيذ، بعد أن أطيح بعبد الكريم قاسم وعهده، لم يعملوا شيئا في هذا الباب، ووقفوا موقفا مماثلا لموقف عبد الكريم قاسم، ان لم يكن أكثر سلبية، ومع ذلك لم ينعتوا بالشعوبية! ولماذا لم ينعت بالشعوبية أولئك الذين عملوا على تصديع الجمهورية العربيّة المتحدة، وساعدوا على انهيارها، وقضوا على اول تجربة للوحدة؟

انّ المرأ لمضطر الى القول أن السبب في تخصيص النعت بالشعوبية لعبد الكريم قاسم ولعهده لأنه كان اكثر ميلا من غيره لمعاملة العراقيين معاملة أقرب للمساواة وعدم التفريق بينهم لاعتبارات طائفية او عنصرية. **ان مايميز عبد الكريم قاسم عن غيره من الحكام الذين حكموا العراق حديثاهو سياسته اللاطائفية. لقد أخبرني أحد المسؤلين في وزارة الدفاع العراقيةفي عهد عبد الكريم قاسم أنّه استدعاه الى مكتبه وأوصاه بأن يحرص على معاملة جميع الطلاب الذين يتقدّمون للدخول في الكلية العسكرية معاملة متساوية بعيدة عن التحيّز او التمييز بينهم لاعتبارات طائفيّة أو عرقيّة اثنيّة وقدبقي عبد الكريم قاسم متمسكا بهذه السياسة طيلة عهده الى أن اطيح به..**

ان عبد الكريم قاسم، باتّباعه هذه السياسة اللاطائفية يكون قد خرج عن خط السياسة التقليدية المتّبعة منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، والقاضية بحصر الحكم وسلطاته ومناصبه الرئيسية في أيدي فئة حاكمة تمثل أقليّة من الشعب، وحرمان اكثريته من المشاركة العادلة الفعّالة في ذلك الحكم وسلطاته ومناصبه. وبخروج عبد الكريم قاسم عن هذا الخط التقليدي يكو ن قد عرّض حكم

الاقلية المذكورة الى خطر أكيد، في حين كان استمرار هذا الحكم بيد الاقلية الحاكمة المذكورة يعتبر مبدءا جوهريا، لايجوز، في حساب ذلك البعض، التفريط به مهما كلف الأمر، ذلك لأن هذا الحكم في رأي مؤيديه، هو الذي يجسد العروبة والقومية العربية بالمعنى الطائفي الضيق الذي يقتصر على اقلية من عرب العراق هم عرب الفئة الحاكمة. وهذا المفهوم للعروبة هو المفهوم السائد في تلك الاوساط، التي أمعنت في تجاهل الحقيقة الدامغة التي لايجوز في أيّ حال من الأحوال تجاهلها، وهي أن الضامن الوحيد للعروبة والقومية العربية في العراق، بمفهومها الصحيح الواسع الذي يشمل جميع العرب في العراق، وهو غير المفهوم الطائفي المذهبي، هو وجود الاكثرية الشيعية العربية التي تؤلف،كما سبق ان قلنا مرارا وتكرارا، قرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق،والتي بدونها يصبح العرب في العراق أقلية صغيرة،ويصبح العراق،نتيجة لذلك،قطرا غير عربي، والتي بدونها ايضا، لن يستطيع أي احتكار فئوي للسلطة ولا أي تسلط فئوي على الحكم واجهزته، ان يضمن للعروبة وللقومية العربية وجودا راسخا في العراق. والخطأ الفادح الذي اقترفه رجال الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ الى الان هو تجاهل هذه الحقيقة الدامغة، وانتهاج سياسة مغايرة لمقتضياتها، أعني انتهاج سياسة التمييز ضد هذه الاكثرية الشيعية العربية بهدف ابعادها عن المساهمة العادلة الفعالة في الحكم وسلطاته وابقائهما محصورين في ايدي الاقلية الحاكمة.

قال السيد جلال السيد " ان العروبة في العراق كانت في محنة، وانها كانت تخضع لتحديات عنيفة من جانب خصومها. " ولكنه لم يذكر من هم خصوم العروبة، ولم يشرح حقيقة المحنة، ولاشكل أو أنواع التحديات التي كانت تواجهها. ولكنه استدرك الأمر في الفقرة الثانية التي قال فيها " الى جانب رأينا هذا الذي ذكرناه اعلاه تقوم اراء اخرى تحتل الموقع المقابل فهي تطعن في العملية كلها وتنسب اليها امورا استنباطية الدلائل الحسية عليها ضعيفة. " ثم يتابع قوله:

" ان الطائفية التي تمزق وحدة الوطن يجب ان تبرز الى الوجود وتعمل عملها في كيان العراق. فكانت عهود البعث تظهر عليها مسحة التعصب، والتبرير هو ان الطائفة

الشيعية ليست مخلصة في ولائها للعراق، وانما هي مزدوجة الولاء.، وولاؤها مقسم بين ايران الشيعي (كذا) والعراق العربي. * على حد تعبيره.

لماذا يكون شيعة العراق، على حد رأي الذين أشار اليهم جلال السيد، غير مخلصين في ولائهم للعراق، ولماذا يكونون مزدوجي الولاء بين ايران الشيعية والعراق العربي؟ الجواب واضح. ان الذي يقصده جلال السيد والذين اشار اليهم، هو ان العلاقة المذهبية بين شيعة ايران وشيعة العراق ليست، على حد رأيهم، علاقة دينية مذهبية محضة، وانما هي ايضا، علاقة ذات مدلول او مضمون سياسي ينطوي على ولاء سياسي لايران. والشيعة العرب،يرفضون هذه التهمة الباطلة،لانهم يعتبرون المذهبية الشيعية التي يشتركون فيها مع شيعة ايران عقيدة دينية محضة، ليس لها أي مفهوم أو مضمون سياسي، ولاتتضمن أي ولاء سياسي لايران،حالها، كما سبق ان قلنا، حال المذاهب الدينية الأخرى في جميع أرجاء العالم، حيث تشترك كثير من الشعوب والاقوام في مذاهبها الدينية، ولكنها تفترق في انتماءاتها القومية، كما تختلف في ولاءاتها الوطنية السياسية.

اما الطابع السياسي الذي اضفى على المذهبيتيّن السنية والشيعية نتيجة اندلاع الصراع السياسي العسكري بين الدولتين العثمانية والايرانية الصفوية في سنة ٩٠٥هـ/١٥٠١م عندما اعلن الشاه اسماعيل الصفوي ،في تبريز، المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبا رسميا للدولة الايرانية، وذلك في مقابل اتخاذ الدولة العثمانية المذاهب السنية، ولاسيما المذهب الحنفي، مذاهب رسمية لها، ورفضها، اي الدولة العثمانية، الاعتراف بالمذهب الشيعي الاثني عشري، وارغام رعاياها الشيعة على الرضوخ لاحكام الفقه الحنفي،أقول ان هذا الطابع السياسي للمذهبيّتين الشيعية والسنية، قد زال هو الآخر وتلاشى بانتهاء الصراع الايراني العثماني الآنف الذكر نتيجة زوال الدولة العثمانية والخلافة الاسلامية وصيرورة الدولة التركية التي حلت محلها دولة علمانية، وحل بين المتصارعين سلام ووئام وعلاقات ودية.

جدول رقم (١)

التكوين العرقي والديني والمذهبي في العراق بموجب احصاء سنة ١٩٤٧

الفئة	ساكنون المدن بالألف	النسبة المئوية	ساكنون الريف بالالف	النسبة المئوية	المجموع بالالف	النسبة المئوية
المسلمون						
العرب الشيعة	٦٧١	٤١ ٩	١٧٦١	٥٦ ٥	٢٣٤٤	٥١ ٤
العرب السنّة	٤٢٨	٢٦.٧	٤٧٢	١٦ .	٩.	١٩ ٧
الأكراد السنّة	١٦٧	١٠.٩	٦٦٤	٢٢ ٤	٨٤.	١٨ ٤
الايرانيون الشيعة	٤٩	٣.١	٣	. ١	٥٢	١ ٢
التركمان السنّة	٣٩	٢.٥	١١	. ٣	٥.	١ ١
التركمان الشيعة	١١	..٧	٣١	١.١	٤٢	. ٩
الاكراد الفيليّة /شيعة	١٤	..٩	١٦	..٥	٣.	٦
غير المسلمين						
المسيحيون	٩٤	٥.٩	٥٥	١.١	١٤٩	٣ ١
اليهود	١١٤	٧.٠٠	٤	١.٢	١١٨	٢ ٦
اليزيديون والشبك	٢	..١	٣١	١..	٣٣	. ٨
الصابئة	٥	٣	٢	..١	٧	. ٢
المجموع	١٦.٥	١٠٠.٠٠	٢٩٦٠	١٠٠.٠٠	٤ ٥٦٥	١٠٠ ..

هذا الجدول غير دقيق، ولكن يعطي فكرة تقريبية عن نسبة الفئات بعضها الى بعض والى مجموع السكان وقتئذٍ.

الفصل السابع

الطائفية السياسية والاجراءات الأشتراكية[1]

مع ان التحول الاشتراكي كان مطلبا اساسيا لكثير من الفئات القومية، فان الدوافع لهذا المطلب، لم تكن واحدة لدى جميع الفئات الآنفة الذكر. فبعض الفئات القومية كانت تدعو الى التحول الاشتراكي مدفوعة بايمانها بالايديولوجية الاشتراكية، في حين كانت فئات قومية أخرى غير مؤمنة بالايديولوجية الاشتراكية ولكنها كانت تدعو الى التحول الاشتراكي، باعتباره خطوة تمهيدية لابد منها لتحقيق الوحدة بين العراق ومصر، وذلك لكيما يكون النظام الاقتصادي في العراق

---

(١) تملك الحكومة في العراق اكبر مرفق اقتصادي، وهو مرفق النفط، الذي يؤلف، وخاصة في هذا اليوم، اكبر نسبة من الانتاج الوطني، والذي كان يدرّ في ذلك الوقت ايرادا كبيرا للحكومة، ويؤلف المصدر الاكبر لتمويل مشاريعها الانمائية والعمرانية المختلفة. اما اليوم فانه يدّر مليارات الدولارات على الخزينة العراقية. كذلك فان الصناعات الحكومية كانت وقتئذ، أي قبل اجراءات التأميم، تؤلف، حسب تقديرات البعض، حوالي ٩٠٪ من مجموع الصناعات. وحتى في قطاع الصيرفة، فان الحكومة كانت تملك القسم الاكبر من هذا القطاع. فقد كان مصرف الرافدين وحده، وهو ملك الحكومة مائة بالمائة، يسيطر وقتئذ، اي قبل اجراءات التأميم، على اكثر من ٥٠٪ من سوق الصيرفة التجارية. يضاف الى ذلك المصرف الزراعي، والمصرف الصناعي، والمصرف العقاري، ومصرف الرهون، وهذه كلها ملك الحكومة مائة بالمائة. وكان يوجد الى جانب هذه المصارف بعض البنوك الاهلية، كالبنك التجاري، وبنك بغداد، وبنك الرشيد، وبعض البنوك العربية كالبنك العربي، وبعض البنوك المختلطة كبنك الاعتماد.

وكان بالامكان اما تعريبها كليا او اجبارها على ان تكون مختلطة. كما كان بالامكان توسيع بنك الرافدين حتى يستولي تدريجيا على القسم الاكبرمن الصيرفة التجارية. كما ان الحكومة تملك جميع وسائل المواصلات الاساسية كالسكك الحديدية والخطوط الجوية العراقية، والموانئ البحرية، والمواصلات السلكية واللاسلكية، ومحطات توليد القوة الكهربائية وشبكات توزيعها ،واهم من كل ذلك مصافي النفط ومحطات توزيع الغازوالمنتوجات النفطية،الى غيرذلك.

منسجما مع الاتجاه السائد وقتئذ في مصر التي كانت تسير قدما نحو التطبيق الاشتراكي. وكان عبد السلام عارف، رئيس الجمهورية وقتئذ، من هذه الفئة. وكذلك كان طاهر يحيى، رئيس الوزراء وقتئذ. فلم يكن اي منهما مؤمنابالايديولوجية الاشتراكية لذاتها كما كان يؤمن بها الرئيس جمال عبد الناصر(١). وكان من هذه الفئة ايضا الوزيران العسكريان صبحي عبد الحميد، وزير الخارجية وقتئذ، وعبد الكريم فرحان، وزير الاصلاح الزراعي، ومن الوزراء المدنيين الدكتور محمد جواد العبوسي وزير المالية، واديب الجادر وزير التخطيط وقتئذ. ومن غير الوزراء الدكتور خير الدين حسيب، محافظ البنك المركزي وقتئذ. هؤلاء وغيرهم كثيرون، عسكريون ومدنيون، من ذوي الميول الناصرية، كانوا مدفوعين نحو التحول الاشتراكي باعتباره خطوة تمهيدية لتحقيق الوحدة بين العراق

---

(١) لقد شرح الرئيس جمال عبد الناصر الايديولوجية الاشتراكية التي كان ينادي بها تفصيلا في الميثاق الذي قدمه للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي عقد في ٢١مايس (مايو) ١٩٦٢ والذي كانت نتيجته تأسيس الاتحاد الاشتراكي في مصر والغاء جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى. وبعد توقيع اتفاقية التنسيق السياسي بين مصر والعراق في ١٦مايو-أيار-١٩٦٤ اخذ جمال عبد الناصر يعمل حثيثا على تأسيس اتحاد اشتراكي مماثل في العراق. وبعد جهود ومساعي كثيرة نجح في تحقيق هدفه. فقد تم عقد مؤتمر وطني في قاعة الخلد في بغداد، مماثل للمؤتمر الوطني المصري للقوى الشعبية، وامتدت اجتماعاته من ١٤ إلى ٢٤تموز (يوليو)١٩٦٤ وكانت نتيجته "الاتفاق على ميثاق للعمل الوطني، وعلى القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي، واعلنت الاحزاب العراقية عن حل نفسها منذ اليوم الاول للمؤتمر ببيان شرحت فيه مبررات هذا الاجراء وايمانها بالاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد يعمل الجميع داخل اطاره وطبقا لميثاقه. وبعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي في العراق، اجتمع وفدان من الاتحادين الاشتراكيين المصري والعراقي لتنسيق السياسة بينهما. وكان الوفد العراقي مؤلفا من فؤاد الركابي، وأديب الجادر، وخير الدين حسيب، وعبد العزيز الدوري، وهاشم علي محسن، وعبد اللطيف الكمالي. وكان من جملة مواد الاجتماع البحث في «التحول الاشتراكي في البلدين وما تواجهه عملية التطبيق الاشتراكي من مشكلات ومايكن ان يطرح فيها من حلول.

* من كتاب كنت سفيرا في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥ لأمين هويدي (ص١٨٧) دار نشر المستقبل العربي في القاهرة ١٩٨٣.

ومصر(١).

غير ان دافع الوحدة مع مصر لم يكن هو الدافع الوحيد لهؤلاء نحو التحول الاشتراكي. كان هناك دافع اخر مهم، وربما كان هو الدافع الاقوى، وهو الوضع السياسي الاجتماعي الخاص بالعراق. فالشيعة العرب الذين يؤلفون اكثرية السكان، كما اسلفنا، كانوا بسبب غلق الابواب امامهم دون المشاركة العادلة في السلطة السياسية والحكم واجهزته، ولاسيما منها اجهزة القوات المسلحة في (هيئة ضباطها)، للاسباب التي سبق ان شرحناها ولاحاجة لتكرارها، انصرفوا، كما في العهد العثماني، الى التجارة الخارجية والداخلية، بالجملة والمفرق، والى الزراعة والصناعة وبعض الحرف، وعندما هاجر اليهود من العراق في سنة ١٩٥٠، وكانوا

---

(١) جاء في كتاب امين هويدي "كنت سفيرا في العراق" مايلي:
"ولما استقر رأي الحكومة على اتمام هذه الخطوة، (اي التحول الاشتراكي) استدعى كل من الرئيس عبد السلام عارف والفريق طاهر يحيى، رئيس الوزراء، الدكتور خير الدين حسيب، محافظ البنك المركزي وقتئذ، وكلفاه رسميا باعداد التشريعات اللازمة لتأميم البنوك.

وكان الدكتور خير الدين حسيب قد كلّف أيام حكم البعث باعداد دراسات خاصة بتأميم البنوك وشركات التأمين، وأقبل الرجل على دراسته في تكتّم وجدّية وقطع شوطا كبيرا في ذلك في وقت قصير. اذ قبل ان يكلف بالمأمورية الخطيرة كانت تجربة الجمهورية العربية المتحدة في التطبيق الاشتراكي قد اثارت اهتمامه وانتباهه الى حد بعيد بطريقة أقرب الى الكمال، وقد اقتضى منه اتمام وضع اللمسات الأخيرة، قيامه بعدة رحلات داخل العراق وخارجه، خاصة الى الجمهورية العربية المتحدة تحت ستار قيامه باعمال أخرى لاتمتّ الى الموضوع بصلة.

وانضم اليه بعد ذلك كل من محمد جواد العبوسي وزير المالية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد وعملت اللجنة بانسجام كامل وسرية مطلقة لدرجة ان اعضاء مجلس الوزراء لم يكونوا على علم بما يجري". ثم قال:"ورأت اللجنة وقتئذ ان اقتصار القرارات على تأميم البنوك وشركات التأمين كخطوة مرحليّة لايعطي النتائج المرجوّة اذ سيهز الاستقرار الداخلي لفترة طويلة، واقترحت تلافيا لذلك، الاقدام على تنفيذ كل القرارات مرة واحدة والاعلان عن ذلك للرأي العام. وقد أخذَ باقتراح اللجنة فاعدت القرارات لتشمل علاوة على تأميم البنوك تأميم شركات التأمين وبعض الشركات الصناعية، كذلك تنظيم التجارة الخارجية وتحقيق بعض المكاسب للعمّال". (كتاب كنت سفيرا في العراق (١٩٦٣-١٩٦٥) لأمين هويدي.

يشغلون حيزا مهمّا في حقل التجارة والاقتصاد، سارع الشيعة الى ملأ قسم كبير من ذلك الحيّز الذي تركه اليهود وراءهم، واصبحوا، أي الشيعة، قوة اقتصادية مهمة في المجتمع العراقي، وهذا أمر لم تكن تستسيغه الاقلية الحاكمة، ولاسيما الضباط العسكريون منها، الذين كانوا، بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ يسيطرون على الدولة سياسيا، والذين بدأوا يجدون في هذه القوة الاقتصادية التي كان يتمتع بها المواطنون الشيعة، خطرا يهدد سيطرتهم وسيطرة الاقلية الحاكمة على الدولة.
وجاءت اجراءات الرئيس جمال عبد الناصر الاشتراكية في وقتها وكأنها نعمة هبطت عليهم من السماء، لازالة هذا التناقض الموجود بين الواقع السياسي، حيث تستأثر اقلية من السكان بالسلطة السياسية وباجهزة الحكم، وبين الواقع الاقتصادي العراقي، حيث كان أبناء الاكثرية الشيعية العربية يساهمون بنسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في العراق. فاندفع رجال الحكم في العراق وراء الرئيس جمال عبد الناصر تحت تأثير هذا الحافز المحلي الخاص الذي لم يكن يتحسس به الرئيس جمال عبد الناصر، لأنه لم يكن موجودا في مصر، اللهم إلا بالنسبة للجالية الاجنبية التي كانت وقتئذ مسيطرة على قسم كبير من اقتصاد مصر.
وهنا لابد من التأكيد على ملاحظة بديهية، وهي أنه في كل وضع سياسي تستأثر فيه فئة من الفئات بالسلطة السياسية والحكم في الدولة، فان كل تقليص للحريات، بما فيها الحرية الاقتصادية، وكل توسيع في صلاحيات الحكومة، وكل تضخيم لسلطتها، وتركيز لسيطرتها، يكون بداهة في صالح الفئة المستأثرة بالسلطة السياسية وباجهزة الحكم، كما يكون ضد صالح الفئات المحرومة المغلوبة على أمرها سياسيا. ولنأخذ على سبيل المثال تجارة الاستيراد، بعد ان اصبحت تحت سيطرة الحكومة، وقبل ان تحتكرها الحكومة نهائيا وقتئذ، كان المستفيد الأهم منها، بالحصول على اجازات الاستيراد، اصحاب الحظوة لدى رجال الحكم. وكان هذا احد اسباب تململ «الشورجة» (١) وهي كناية عن الوسط التجاري الذي كان يتمثل فيه

---

(١) كانت جماعة تجار سوق «الشورجة» (وهي السوق التي كان يتمثل فيهاالنشاط التجاري الشيعي)تقيم في شهرالمحرّم من كل عام بمناسبة استشهادالامام الحسين واهل بيته في واقعة

للنشاط الاقتصادي الشيعي، وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات المصرفية بعد تأميم المصارف، وكذلك بالنسبة للتعهدات في مختلف وظائف المؤسسات الاقتصادية المؤممة. فقد اصبح حالها مشابها لبقية الاجهزة الحكومية. وهذا شئ طبيعي. فالدولة المستأثرة بالسلطة السياسية وبأجهزة الحكم لابد ان يكون انتفاعها واتباعها اكبر بما لايقبل القياس، من انتفاع الفئات المحرومة منها. اي من السلطة السياسية واجهزة الحكم. لقد اصبح النجاح، في الواقع، في حقل العمل الاقتصادي في العراق، منوطا ليس بالمبادرة أو النشاط الذي يبديه الافراد في ميدان المزاحمة الحرة، بل بمقدار مايتمتعون به من حظوة ونفوذ لدى رجال الحكم. فمن كانت له حظوة اكبر ونفوذ اكبر، لدى رجال الحكم، كان نجاحه اكبر. ومن كان محروما من الحظوة والنفوذ لدى رجال الحكم، باء بالخسران المبين. لقد اصبحت الحكومة، ولاسيما بعد تأميم المصارف، هي التي تغني، وهي التي تفقر، وهي التي تحيي، وهي التي تميت. أصبح مفتاح الفقر والغنى بيدها، ومفتاح الحياة والموت بيدها.

الطف في كربلاء، مأتما في الساحة التي تقع خلف جامع مرجان يستمر عشرة أيام. وكان يخطب في هذا المأتم بعض الخطباء، الذين كانوا يغتنمون في بعض الاحيان، هذا المجال فرصة لانتقاد الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسياسة الحكومة في معالجة تلك الاوضاع. وكانت تطل على هذه الساحة مكاتب لبعض التجار من غير الشيعة. وفي احدى المرات دعى واحد من اولئك التجار رئيس الوزراء، طاهر يحيى للحضور في مكتبه المطل على الساحة التي يقام فيها المأتم لمشاهدته وللاستماع الى تلك الخطب. فلبى طاهر يحيى الدعوة وحضر في مكتب التاجر المذكور وشاهد المأتم واستمع الى الخطب التي ألقيت والتي تضمنت انتقادا للحكومة ولبعض اجراءاتها. (وكان بين الخطباء، السيد احمد الوائلي) وبعد انتهاء المأتم خرج طاهر يحيى من المكتب الآنف الذكر بعد أن اقسم اليمين على ان يضرب سوق الشورجة ضربة قاضية. وقد حقق فعلا ماأقسم اليمين على تحقيقه. وكان هذا واحدا من العوامل التي دفعته الى الموافقة على اجراءات التأميم في ١٤تموز ١٩٦٤ واستيلاء الحكومة على معظم التجارة، ولاسيما التجارة الخارجية، وتقليص اجازات الاستيراد التي كانت تمنح للقطاع الخاص، ولاسيما التي كانت تمنح للتجار الشيعة.

وبصورة عامة، فان انتزاع النشاط الاقتصادي من أيدي المواطنين، وحصره بالجهاز الحكومي، ماكان ليثير هذا المقدار من السخط في الاوساط الشيعية، لو كان الحكم ديموقراطيا سياسيا يمثل جميع الناس تمثيل عادلا، ولا يتحيّز لفريق منهم على حساب بقيّة الفرقاء. ولكن الذي زاد في تبرّم الاوساط الشيعية، تدّخل المستأثرين بالسلطة السياسية والمسيطرين على الحكم واستغلال سلطتهم ونفوذهم لمساعدة المنتسبين الى فئتهم او عشيرتهم او منطقتهم، على حساب بقية الفئات. وعندما نُفّذت اجراءات التأميم، استلم أفراد من هذه الفئة جميع المناصب المهمة في المؤسسات العامة المالية والمصرفية والتجارية والصناعية والتأمينية وغيرها التي أوجدتها قرارات التأميم. ومن ابرز الامثلة على ذلك صدور المراسيم بتعيين:-

الدكتور خير الدين حسيب - رئيسا للمؤسسة الاقتصادية التي ترتبط برئيس الوزراء والتي تتكون من المؤسسة العامة للصناعة، والمؤسسة العامة للتأمين، والمؤسسة العامة للتجارة. هذا بالاضافة الى ان الدكتور خير الدين حسيب، بصفته محافظا للبنك المركزي، كان رئيسا للمؤسسة العامة للمصارف والمهيمن، بهذه الصفة ، على جميع المصارف المؤممة.

السيد طالب جميل - رئيسا للمؤسسة العامة للتأمين

السيد خالد الشاوي- رئيسا للمؤسسة العامة للتجارة

السيد حسن احمد السلمان- رئيسا للمؤسسة العامة للصناعة

وكل هؤلاء من ابناء السنّة. وهكذا بدلا من ان يخفف مرور الزمان من شدة الاستئثار بالسلطة والمناصب التي كانت تتمتع بها تلك الفئة، فان اجراءات التأميم ركّزت هذا الاستئثار ووسّعته وعمّقته، كما قلّصت مجالات النشاط الاقتصادي الذي كانت تتمتع بها الفئات الاخرى وفي مقدمتهم أبناء الشيعة الذين كانوا يؤلفون الاكثرية الساحقة من العاملين في الحقل الاقتصادي، أي ان الشيعة اصبحوا في وضع أسوأ حتى من الوضع الذي كانوا فيه في العهد العثماني، عندما كانوا محرومين رسميًا من المشاركة في السلطة السياسية والجهاز الحكومي، ولكنهم كانوا يتمتعون بحريّة تامة في ممارسة نشاطهم الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة والزراعة ومختلف المهن الحرة، لأنّ الدولة انذاك لم تكن تتملّك المشاريع ولم تكن

تسيطر على التجارة أو الصناعة أوالزراعة.

اضطهاد الشيعة يأخذ شكلا متطرّفا

كل هذا الذي شرحناه يخص المدة من ١٤تموز١٩٦٤ (تاريخ اتخاذ قرارات التأميم) الى ٣٠تموز ١٩٦٨ عندما حدث الانقلابان العسكريان البعثيان في ١٧تموز ١٩٦٨ ثم في ٣٠تموز ١٩٦٨ اللذان انتزع بواسطتهما الاعضاء العسكريون من حزب البعث الحكم من عبد الرحمن عارف وجماعة المتعاونيين معه، واللذان أدّيا في النهاية الى سيطرة حزب البعث، ولاسيما المجموعة التكريتية منه، على الحكم.

بعد هذا التاريخ تكشفت السياسة الطائفية المبيتّة المغرقة في تطرفها ضد الاكثرية الشيعية العربية في العراق، وهي التي، كما سبق ان قلنا، تؤلف قرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق واضطهادها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها. وقد تفاقمت هذه السياسة الطائفية وبلغت ذروتها في اجراءات اسقاط الجنسية العراقية[1] والتهجير والتشريد، او على الاصح، السبي، لمن اطلق عليهم اسم "التبعية" من الشيعة العراقيين، كما سنشرح ذلك فيما بعد،حيث تم انتزاع اموالهم من متاجر ومعامل ومزارع واملاك وعقارات وغيرها، موروثة من آبائهم واجدادهم او مكتسبة بتعبهم وعرق جباههم، وبيعها بمزاد شكلي وتسليمها باثمان بخسة اسمية تقرب من المجان الى المحظوظين من اتباع وازلام النظام الحاكم، ومن أقرباء وأنسباء الحاكمين البعثيين الجدد.

وفي مقابل سياسة الاذلال والافقار وسلب الاموال ونزع الجنسية والتهجير والتشريد والسبي بالنسبة للشيعة(التبعية) وتهديم القرى والاجلاء عن الوطن والارض واستعمال الغازات السامة للاكراد، فقد تعمد الحكم القائم اتباع سياسة تهدف الى اغداق مختلف المنافع والامتيازات على أبناء الاقلية الحاكمة. ومن بين هذه المنافع الايعاز للمصارف، وقد اصبحت جميعها، بالتأميمات التي تحققت في ١٤تموز ١٩٦٤، ملكا للدولة، وتحت سيطرة الحكم، لمنح اولئك الاتباع مختلف التسهيلات المصرفية لمساعدتهم في شراء الاملاك والدخول في المقاولات الكبرى،

والنهوض بالأعمال التجارية والصناعية وغيرها. ونظرا لانه اصبح في متناول الحكم مليارات الدولارات التي وردت للدولة نتيجة ارتفاع اسعار النفط منذ سنة ١٩٧٤ والتوسع الكبير في اتجاه، فقد اصبح في امكان الحكم ان يغدق على اتباعه ومؤيديه وأزلامه ماشاء من اموال بدون رقابة ولاحساب ولاكتاب.

ومع أن اندلاع الحرب بين العراق وايران و وهبوط اسعار النفط فيما بعد، قد حدّ مؤقتا من امكانات الحكم في هذا المجال، فانه لم يتوقف تماما عن الاغداق على اعوانه واتباعه وازلامه ، واستأنف مسيرته بعد توقف القتال، ولاسيما بعد اعتماد سياسة تصفية قسم كبير من المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية التي كانت الحكومة قد اسستها أو انشأتها، او تملكتها بالتأميم، وبيعها الى القطاع الخاص بالتقسيط، وبأسعار تقلّ عن قيمتها الحقيقية. وكان اكثر المشترين، بطبيعة الحال، من أقارب واتباع واعوان وأزلام الاقلية الحاكمة التي انتقلت اليها الثروة نتيجة تحيز الحكم ومحاباته لها حتى اصبحت هي الطبقة المتميّزة بالثراء. وقد تمكن الكثير من هؤلاء من الحصول على تسهيلات مصرفيّة ضخمة بفوائد مخفّضة لتمكينهم من شراء المشاريع الحكومية.

وهكذا شاهدنا منذ سنة ١٩٦٤ ولاسيما بعد استيلاء البعثيين على الحكم للمرة الثانية في سنة ١٩٦٨، وعلى وجه الخصوص في السنين الاخيرة تنفيذ سياسة واضحة المعالم والاهداف تقضي باغناء اتباع واعوان وأزلام ابناء الاقليّة الحاكمة على حساب الفئات الاخرى. ويقينا ماكان بامكان الحكم ان يتبع هذه السياسة الظالمة المتحيزة ضد اكثرية الشعب لو كان حكما ديموقراطيا ليراليا حراً يمثل ويخضع لارادة الاكثرية الشعبية او يتأثر بها. وهكذا اصبح استمرار نظام الحكم الاوتوقراطي مرتبطا بمصالح هذه الاقلية الحاكمة وحاميا لها.

الفصل الثامن

الهستيريا الطائفية

ان اكثر مايجسّد الهوس أوا لهستيريا الطائفية التي استولت على حاكمي العراق، ولاسيما خلال الثمانينات، والتي ازدادت عنفا وقساوة ووحشية بمرور الزمان، هو القانون رقم ٦٦٦ الصادر في ٧ مايس ١٩٨٠ والقاضي بأسقاط الجنسيّة العراقية عن كل عراقي من أصل اجنبي اذا تبيّن عدم ولائه للوطن والشعب والاهداف القوميّة للثورة»، واوجب على وزير الداخلية «ابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية للاسباب المنوه بذكرها مالم يقتنع بناء على اسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الغير الموثّقة رسميا».

لقد اسقطت بموجب هذا القانون الجنسية العراقية عن مئات الالوف من الشيعة العراقيين الذين أطلقت عليهم السلطة الحاكمة اسم "التبعية"، وهم، العراقيون والعراقيات الشيعة الذين يرجعون الى آباء او اجداد كانوا في سابق الازمان من حملة الجنسية الايرانية، ثم اكتسبوا الجنسية العراقية اما فرضا بحكم القانون، اي بدون اختيارهم، او بمحض اختيارهم وفقا لقانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤ وتعديلاته، مع العلم بان هؤلاء، اي "التبعية" قد ولد معظمهم في العراق وهم يؤلفون نسبة صغيرة جدا من الشيعة في العراق، اما الاكثرية الساحقة من شيعة العراق فانهم عرب خلّص ،كما سبق ذكره في عدة مناسبات، ويؤلفون قرابة ثمانين بالمائة من مجموع العرب في العراق. والمهم أنّه بعد اسقاط الجنسية عنهم، قامت السلطة الحاكمة البعثية بابعادهم الى ماوراء الحدود العراقية. وقد استخدمت في ابعادهم، او على الاصح سبيهم،اساليب همجية وحشية لاأنسانية فاقت في قساوتها كل وصف كما سنشرح ذلك فيما بعد.لقد كان صدور هذا القانون

والاساليب الهمجيّة التي استخدمت في تنفيذه وصمة عار في جبين الدول العراقية.

ومقابل هذا التهجير والسبي لفريق من الشيعة العراقيين، سعى الحكم البعثي في العراق،تحت شعار القومية العربية وباسمها، جاهدا لجلب اكبر عدد ممكن من أبناء السنّة من المصريين والسودانيين والمغاربة وغيرهم الى العراق، وتقديم مختلف التسهيلات والترغيبات والاغراءات لهم، ومنها عدم مطالبتهم بالحصول على تأشيرة دخول الى العراق، ومنحهم حقوق المواطنة العراقية، دون الواجبات المفروضة على العراقيين، بل وتمييزهم على العراقيين في بعض الاحيان والحالات. ولم يكن الدافع وراء هذه السياسة، حاجة العراق الماسّة لليد العاملة المصرية وغيرها لتحل محل اليد العاملة العراقية التي ارسلت الى ميادين القتال. لأن هذه السياسة وضعت موضع التنفيذ قبل مدة من اندلاع الحرب مع ايران، بل منذ اوائل استيلاء البعث على الحكم في صيف ١٩٦٨. وكان حامل لواء هذه السياسية احمد حسن البكر الذي كان يضمر حقدا خاصا ضد الايرانيين في العراق، ولاسيما علماء الدين منهم، وكان يؤيده في هذا الحقد، صالح مهدي عماش. فما هو الدافع وراء هذه الاجراءات؟ اعني تهجير الشيعة العراقيين من جهة، وتوطين المصريين والسودانيين والمغربيين وغيرهم من جهة ثانية؟ الدافع واضح لايخفى على اللبيب. انه دافع سياسي محض نابع من الطائفية السياسية التي اصبحت سياسة مقررة للحكم البعثي الطائفي العنصري الشوفيني، (وقد تجلّت هذه السياسة بكل وضوح في اجراءات التهجير للشيعة وبصورة ابشع في استعمال الغازات السامّة ضد المواطنين الاكراد ومحو قراهم واجلائهم عنها. لقد أصبح وجود الاكثرية الشيعية في العراق، على رغم عروبتها واخلاصها لوطنها ولقوميتها العربية، عقدة او هاجسا يقضّ مضاجع الحكام البعثيين، كما قضّ من قبل مضاجع الحكام القوميين من غير البعثيين، امثال عبد السلام عارف وجماعته، الذين كانوا في حيرة من أمر هذه العقدة وكيفيّة حلّها. وكان هدفهم دائما طمس هويّة هذه الاكثرية الشيعية او تفتيتها عن طريق تحديد مشاركة ابنائها في اجهزة الحكم والقوات المسلحّة على وجه الخصوص، او الطعن في عروبتها. وكذلك الحال بالنسبة للأقلية الكرديّة الكبيرة

التي كان وجودها يقضّ مضاجعهم ايضا .

لقد كان هذا الهاجس الطائفي لدى الاقلية الحاكمة السبب الكامن وراء شعور الكراهية الذي كانت دائما تضمره للديمقراطية الليبرالية والحافز. كذلك لاعتناقها الدكتاتورية، لأن الديموقراطية الليبرالية تهدد، في حسابها، اي الاقلية الحاكمة، احتكارها للحكم وتفسح المجال لاكثرية الشعب ان تشارك في الحكم مشاركة حقيقية عادلة فعّالة.

قانون اسقاط الجنسية رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٨٠

ولنرجع الى القانون ٦٦٦ الآنف الذكر ونمعن النظر في كيفية تطبيقه:

اولا- انه لم يعرّف من هو العراقي الاصلي ومن هو العراقي المتحدّر من أصل اجنبي، ولم يحدّد مقاييس وعناصر الاصالة العراقية. ولكن قد تبين من التنفيذ العملي للقانون أنّ المقصود بالعراقي الاصلي هو العراقي الذي كان هو أو أبوه أو أجداده سابقا من رعايا الدولة العثمانية، وقد زالت عنه الجنسية العثمانية بزوال تلك الدولة، واعتراف الدولة التركية الجديدة التي حلت محلّها، بموجب معاهدة لوزان (لسنة ١٩٢٣)، بالدولة العراقية ، فاصبح حائزا على الجنسية العراقية حسب احكام وشروط قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤ وتعديلاته(١).

كما تبين بالتنفيذ العملي ايضا، أن المقصود بتعبير "العراقي من أصل اجنبي"، هو العراقي الشيعي الذي كان هو أو أبوه أو أجداده سابقا من رعايا الدولة الايرانية، أما العراقيون من غير الشيعة، كالسنّة والبلوش والافغانيين و الهنود والآثوريين والأرمن الذين كانوا سابقا، أي قبل اكتسابهم الجنسية العراقية، من رعايا (تبعية) الدولة الايرانية او أية دولة اخرى، فانهم لم يتعرّضوا لا لنزع جنسيتهم العراقية.

---

(١) يجد القارئ تفاصيل وافية عن احكام اكتساب العثماني الجنسية العراقية في الصفحات ١٣-٢٠ من كتاب الدكتور حسن الجلبي المسمى "بحث في الجنسية في القانون العراقي"، المطبوع في بغداد في تاريخ ١٩٥٧/٢/٩.

ولا للتهجير والتشريد والسبي، ومن مسّتهم هذه الاجراءات خطأ، فقد اعيدوا فورا الى العراق إثر توسط رؤسائهم الروحانيين لدى السلطات المختصة، وافهموا صراحة أنهم لم يكونوا مستهدفين بالقانون ٦٦٦ الذي كان موجها بصورة خاصة للعراقيين الشيعة ممن كانوا هم، او كان اباؤهم أو اجدادهم في سالف الازمان من "تبعية" الدولةالايرانية(١).

---

(١) فيما يلي نص البرقية الصادرة من وزارة الداخلية لاسقاط الجنسية العراقية عن العراقيين الشيعة وتهجيرهم من العراق واستثناء الأرمن وغيرهم:

((وزارة الداخلية ٢٨٨٤ في ١٠/٤/١٩٨٠ تبدأ:

لوحظ وقوع اخطاء والتباسات عديدة من قبل اجهزتكم في التفسيرات وتحديد المشمولين بها والمستثنين من التسفير توضيحا للتعليمات السابقة ادناه الضوابط التي يجب العمل بموجبها في هذا الشأن(٠)

١- يسفّر جميع الايرانيين الموجودين في القطر وغير الحاصلين على الجنسية العراقية وكذلك المتقدمين بمعاملات التجنس ايضا ممن لم يبّت بأمرهم(٠)

٢-(٠) عند ظهور عائلة البعض منها حاصلين على شهادة الجنسية، تشملهم الضوابط الا ان البعض الاخر مشمولين فيعمد مبدأ (وحدة العائلة خلف الحدود) مع سحب الوثائق اي الجنسية ان وجدت والاحتفاظ بها لديكم ومن ثم ارسالها الى الوزارة مع تزويد الوزارة بقوائم المشمولين بقرارنا هذا ليتسنّى لنا اسقاط الجنسية عنهم(٠)

٣- يجري تسفير البعض خاصة العوائل عن طريق القوميسيرية وفي حالة عدم استلامهم يجري تسفيرهم من مناطق الحدود الاعتيادية(٠)

الاستثناءات

(٠)اولا(٠) العسكريين (كذا) على مختلف الرتب، يسلمّون الى الانضباط العسكري في بغداد للتصرّف بهم من قبلها وحسب التعليمات المبلغّة اليها.

(٠)ثانيا(٠) عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير المقيمين في القطر وتزود هذه الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة واعمالهم.

(٠)ثالثا(٠) النساء الايرانيات المتزوجات من اشخاص عراقيين ترسل قوائم باسمائهم (كذا) الى الوزارة.

(٠)رابعا(٠) عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير الذين اعمارهم من ١٨-٢٨ سنة

ثانيا- لم يعين القانون ٦٦٦ الجهة او السلطة التي كانت ستبتّ في عدم ولاء المواطن العراقي لوطنه ولشعبه، وهل هي سلطة ادارية تنفيذية، ام هي سلطة قضائية، ام غير ذلك؟ وهل سيكون القرار الصادر بعدم ولاء المواطن العراقي قرارا قطعيا نهائيا نافذ المفعول فورا، ولايخضع لاعادة نظر ولا لاستئناف ولا تمييز، لاسيما وانه، اي القرار، يتعلق بامر مصيري خطير جدا بحق المواطن وهو اسقاط جنسيته وابعاده عن وطنه الذي ولد ونشأ وترعرع فيه، وسببه وتشريده في بقاع الارض وسلب امواله التي جمعها باتعابه وعرق جبينه طيلة حياته او ورثها عن ابيه أو اجداده. لقد اقتصر القانون على فقرة "اذا تبين عدم ولائه" دون ان يصحبها بفقرة اخرى تعيّن من هو الذي سيتبيّن له عدم الولاء.

لقد ظهر انه لم يجر عمليًا عند تنفيذ القانون، ايّ تحرّي او تحقيق او تدقيق في ولاء المواطنين العراقيين الذين اسقطت عنهم الجنسية العراقية وسفروا الى خارج العراق، وان السلطة الحاكمة كانت قد اتخذت قرارا عاما يقضي باعتبار فئة من الشيعة العراقيين، ممن سمتّهم "بالتبعية"، "غير موالية للوطن والشعب والاهداف القومية والاجتماعية للثورة" واسقاط الجنسية عن افرادها وإبعادهم الى ماوراء الحدود بدون تحقيق ولاتدقيق، وقد اودع أمر التحريّ عن افراد هذه الفئة الى صغار الموظفين والعرفاء وافراد الشرطة، الذين اقتصرت مهمتهم على موضوع واحد، وهو

تابع...

والاحتفاظ بهم في مواقع المحافظات الى اشعار اخر.

(.)خامسا(.) يستثنى من التسفير الارمن الايرانيين (كذا..) المقيمين في القطر وتزود هذه الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة واعمالهم.

(.)سادسا(.) لايشمل التسفير اللاجئين السياسيين الايرانيين.

(.)سابعا(.) يستثنى العرب العربستانيين المقيمين (كذا) في القطر من التسفير.

(.)ثامنا(.) عند ظهور اية حالة من غير الواردة اعلاه اعلامنا هاتفيا قبل البتّ فيها.

نؤكد امرنا في فتح النار على من يحاول العودة الى الاراضي العراقية من المسفرين(.) انتهت.

(.) نرجو الاطلاع والعمل بموجبه.

وزير الداخلية

معرفة ماإذا كانت جنسية المواطن العراقي مشمولة بالفقرة آ أو بالفقرة ب من قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤. فاذا كانت تلك الجنسية مشمولة بالفقرة آ، أي ان جنسية حاملها السابقة، او جنسية أبيه أو اجداده السابقة كانت عثمانية، تُرِك وشأنه، واذا كانت مشمولة بالفقرة ب، أي ان جنسيته السابقة أو جنسية ابيه أو جنسية أجداده السابقة غير عثمانية، عندئذ ينظر ماإذا كانت ايرانية او غير ايرانية. فان كانت غير ايرانية تُرِك وشأنه. واذا كانت ايرانية ينظر ماإذا كان حاملها شيعيا أو غير شيعي، فان كان غير شيعي تُرِك وشأنه، اما اذا كان شيعيا اسقطت عنه الجنسية العراقية وسفِّر الى خارج العراق، دون اجراء اي تحقيق او تدقيق في ولائه.

مما تقدم يتبين، نتيجة للتنفيذ العملي للقانون ٦٦٦، ان الجنسية العثمانية السابقة اتخذت مقياسا للاصالة العراقية. فمن كان منحدرا منها، كان عراقيا اصليًا، ومن كان منحدرا من غيرها، كان عراقيا من أصل اجنبي. ولكن لم يكن كل عراقي من أصل اجنبي معرَّضا لاسقاط الجنسية العراقية عنه وتسفيره الى خارج العراق. لقد اقتصر اسقاط الجنسية العراقية والابعاد الى خارج العراق على العراقي الشيعي فقط المنحدر من جنسية ايرانية سابقة، اما غير الشيعي المنحدر من جنسية ايرانية سابقة، فانه لم يمسّ ولم تنتزع جنسيته ولم يبعد الى خارج الحدود العراقية.

مما تقدم يتضّح انه لم يكن وراء اصدار القانون أيّ دافع قومي عربي أو وطني بتاتا. فلو كان الدافع، كما قد يتبادر لاذهان البعض، قوميا عربيا او وطنيا، لما جعلت الجنسية العثمانية وحدها مقياسا للاصالة العراقية. ذلك لأنها، اي الجنسية العثمانيّة، تشمل اقواما متعددة غير عربية -اتراكا، وجركسا، وجورجيين، وارمن، والبانيين الى غير ذلك. كذلك لو كان وراء اصدار القانون ٦٦٦ دافع قومي عربي لكانت السلطة الحاكمة اعتبرت العراقي من اصل، اي محتد او نجار عربي، عراقيا اصليا حتى لو كان من "تبعية ايرانية سابقة" -والتبعية الايرانية صفة قانونية بحتة وهي غير الاصل او المحتد او النجار الفارسي، ولما فضّلت عليه العراقي الآثوري او الارمني او الجورجي، او الالباني او الكولمندي او غير ذلك لمجرد

انه من حملة الجنسية العثمانية سابقا، ولكانت استثنت العربي النجار مهما كانت جنسيته السابقة، من اجراءات اسقاط الجنسية والتهجير والتشريد، او على الاصح، السبي. الأمر الذي يبرهن بشكل قاطع لايرقى اليه شك، ان الدافع وراء القانون ٦٦٦ الآنف الذكر لم يكن دافعا قوميا عربيا ولاعلاقة له بالقومية العربية، ولم يكن دافعا وطنيا ايضا، وانما كان دافعا طائفيا محضا.

يختلف الباحثون في تقدير عدد الذين هُجّروا، ولايزالون لحد الان يهجّرون، بموجب القانون ٦٦٦ من الشيعة الذين اسمتهم السلطة الحاكمة بـ"التبعيّة" فيقدّرهم البعض بثلثمائة ألف، ويقدّرهم اخرون بنصف مليون نسمة، رجالا ونساء واطفالا، وقسم كبير منهم من أصل عربي لاريب فيه، ومن أسر عربية دينيّة او تجاريّة معروفة، كان اباؤهم أو اجدادهم قد تجنسوا في العهد العثماني بالجنسية الايرانية لاسباب اضطرارية، اهمها التخلّص من الخدمة العسكرية في جيش دولة اجنبية محتلّة للعراق هي الدولة العثمانية التي كانت تكافح الشيعة وتضطهدهم وتتبع سياسة طائفية مكشوفة بحقهم. ولم تقتصر الهجرة على الذين هُجّروا لما اطلق عليهم من صفة "التبعيّة"، التي سبق شرحها، بل تناولت اعدادا كبيرة أخرى من الشيعة العراقيين الذين كانوا سابقا او كان ابآؤهم واجدادهم سابقا من رعايا الدولة العثمانية ، والذين فرّوا من العراق للنجاة بانفسهم واولادهم من الظلم والجور والتمييز والاضطهاد البعثي الطائفي ويقدّر عددهم بحوالي نصف مليون ايضا، فيكون المجموع قرابة مليون من الشيعة العراقيين وهم يمثّلون الطبقة المثقفة الواعية من الشيعة، وقسم كبير منهم من الاطباء والمهندسين واساتذة الجامعات ورجال الاعمال الى غير ذلك وهكذا خسر العراق صفوته المفكرة، واحلّت الدكتاتورية البعثية الغاشمة محلهم مليوني مصري، من الطبقة العاملة ومعظمهم من غير الفنيين وغير المثقفين ممن لاتأنس منهم خوفا او اعتراضا على سياستها او خطرا يهدد وجودها.

وهكذا تكون السلطة الحاكمة حاليا في العراق قد ارجعتنا بسياستها الطائفية الى العهد العثماني الذي كان المفروض انه اندثر الى غير رجعة، وكأن الدولة

العثمانية، لا الأمة العربية قد بعثت بعثا جديدا على يد حزب البعث الذي اصبح في الواقع بعثا عثمانيا لابعثا عربيا، وكأن الدولة العراقية لم تكن الا اسما ظاهريا لمسمى اخر هو الدولة العثمانية، وكأن الاحاسيس القومية والوطنيّة التي رافقت تأسيس الدولة العراقية، كانت كلها احاسيس وهمية كاذبة،وكأن التضحيات الكبيرة التي قدّم معظمها شيعة العراق، كانت تضحيات لاقيمة لها، ولا أثر، واصبحت الجنسية العثمانية، لا الجنسية العراقية،ولا حتى النجار العربي، هي المعوّل عليها في تقرير مصير المواطن العراقي وبقائه في وطنه ودولته العراقية.

واكثر من هذا اصبحت هذه الجنسية العثمانية في واقع الامر، وثيقة اعتزاز وافتخار، بدلا من ان تكون وثيقة تثير الحزن والاسى لأنها، ترمز الى الاحتلال التركي العثماني للعراق وسائر الاقطار العربية الأخرى الذي دام قرابة اربعة قرون (١٥٣٤-١٩١٨) غاب خلالها كل وجود سياسي للعرب.

هذا وقد تجاوزت الممارسات، في الايام الاولى من الزوبعة الطائفية التي اثارها النظام البعثي الحاكم كل القيود والحدود. فقد شملت اجراءات نزع الجنسية العراقية والتهجير والاجلاء عن العراق، والتي اتّسمت بالاستعجال والعشوائية في بادئ الامر حتى شملت بعض الشيعة المشمولين بالفقرة آ من قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤، اي من الرعية العثمانية سابقا، واصبحت شهادات الجنسية العراقية تمزّق او تحرق علنا امام اعين اصحابها من بعض الموظفين الذين، بعد ان تملكتهم شهوة الانتقام، صاروا يكيلون تهمة الخيانة جزافا للمهجّرين، ويقولون لهم: هاقد حرقنا وثائقكم، هل بقي لديكم ماتحتجون به؟ علما بان القسم الاكبر من المهجّرين لايعرفون كلمة واحدة من اللغةالفارسية. وقد بلغ سوء الحال حداً جعل الكثيرين ممن عاصروا العهد العثماني يترحمّون على ذلك العهد الذي، على الرغم من السياسة الطائفية التي كان يتبعها تجاه الشيعة، لم يقترف جريمة السبي والتشريد التي اقترفها هذا العهد الذي فاق جميع العهود ظلما وقساوة بهذه الاجراءات الهمجيّة.

لقد اقترف النظام الحاكم حاليا في العراق بحق هؤلاء العراقيين المسالمين، وبعضهم كان قد استوطن العراق منذ زمن طويل، وبعضهم من مئات السنين، الذين

كانوا منصرفين الى اعمالهم التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الحرفية، انصرافا كليا، والذين لم يكن لهم ضلع في السياسة ولم يلعبوا اي دور فيها، والذين كان ذنبهم الوحيد، ان اباءهم أو اجدادهم كانوا في سابق الازمان من التبعية الايرانية، وكثير منهم، كما سبق ان بيّنا، عرب اقحاح وينتمون الى اسر عربية معروفة، وبعضهم من أسر هاشمية معروفة كآل الحيدري وآل الحسني وغيرهم. اقول لقد اقترف النظام الحاكم بحق هؤلاء مظالم وجرائم يندى لها جبين الانسانية.

ومن الامثلة البارزة في هذا الباب، ماجرى لعدد كبير من التجار الذين وجهت غرفة تجارة بغداد دعوة إليهم للحضور الى مقرّها وطلبت اليهم اصطحاب هويّات انتسابهم اليها معهم، بحجة توزيع اجازات الاستيراد عليهم بموجبها، فلبّوا الدعوة وحضروا مبنى غرفة تجارة بغداد، ثم وقف احد الموظفين وقال لهم انّ محل الاجتماع قد تغيّر، وانه سيكون في قاعة الخلد في جانب الكرخ، وانّ سيارات قد أعدّت لنقلهم الى هناك. وهكذا أركب اولئك التجار السيارات المعدة لهم، وبدلا من ان تتوجه بهم الى قاعة الخلد في جانب الكرخ، توجهت بهم الى مديرية السفر والاقامة والجنسية او الى مديرية الأمن العامة، وهناك أخبروا بالحقيقة المرّة، وادركوا الخديعة المخزية التي دُبرّت لهم. فانتزعت منهم هويات غرفة التجارة، وأخبروا ان سيارات قد اعدّت لنقلهم الى الحدود العراقية الايرانية، ولم يسمح لهم حتى بالاتصال، ولو هاتفيا، بعوائلهم وذويهم لاخبارهم بالمصير المظلم الذي كان قد بُيّتَ لهم. واغلبهم، مع أنهم كانوا من الموسرين، لم يكونوا يحملون مبالغ كافية من النقود معهم لكي ينفقوا على اعاشة انفسهم. وهكذا القي بهم على الحدود العراقية الايرانية في الصحراء وفي الظلام الدامس، واخذوا يتخبّطون في الاتربة وفي الرمال وهم لايعرفون في الليل البهيم الى اين يتجهون.

وهكذا بدأت مديرية الامن العامة تشّن حملة مسعورة شعواء للبحث عمّن سمتهم بـ"التبعية" من المواطنين الشيعة، واخذ رجالها يطرقون ابواب البيوت التي يشتبهون بوجودهم فيها لاعتقالهم وزوجاتهم (اذا كنّ من التبعة الايرانية سابقا) واطفالهم وسوقهم الى معتقلاتها بانتظار تسفيرهم. وهناك تعرّضت بعض النساء

والهنات للاعتداء على اعراضهن. وبعد تجريدهم مما كانوا يحملون معهم من مقتنيات، سفروا والقي بهم على الحدود العراقية الايرانية تماما كما سفر من قبلهم التجار الذين استدعوا الى مقر غرفة تجارة بغداد، ولكن بفارق واحد، وهو ان جماعة من اللصوص كانوايقفون لهم بالمرصاد، فما أن يلقى بهم على الحدود العراقية الايرانية، حتى يهجموا عليهم ويجرّدوهم مما بقي معهم من مقتنيات أو يعتدوا على اعراض النسوة.

وتوسع التهجير والتشريد واستمر بلا انقطاع حتى تجاوز مجموع من تم تهجيرهم، او على الاصح، سبيهم، حسب تقدير البعض، الثلثمائة الف نسمة، وربما بلغ نصف مليون او اكثر مشرد ومشرّدة، رجالا ونساء واطفالا. اما اموالهم غير المنقولة من بيوت وعقارات ومتاجر ومعامل ومزارع، فقد صفيّت اما بمزادات شكلية على ايدي موظفي الحكومة، وبيعت بأقل من عشر معشار اثمانها الحقيقية، اي بالمجّان تقريبا، الى اشخاص من المحظوظين المقربيّن أو من أقارب رجال الحكم، او نقلت ملكيّتها بقرارات من مجلس قيادة الثورة الى اسماء اشخاص آخرين من المحظوظين والمقربيّن. وهكذا ذهبت مدّخرات هؤلاء المواطنين التي جمعوها باتعابهم وعرق جباههم من عدّة أجيال، ادراج الرياح سلبا ونهبا وبدون وازع من ضمير.

وهذا الذي وصفنا قليل من كثير، وهناك قصص وأمثلة من الظلم والتنكيل والاضطهاد يشيب لهولها الولدان. ومنها مناظر التفريق بين الاطفال المهجّرين وامهاتهم، او بين الامهات المهجّرات وازواجهن واطفالهن، وما يصحب هذا التفريق من عويل وصراخ بين الاطفال والنساء يفتت الاكباد، حتى ان عيون البعض من الموظفين المشرفين على تنفيذ هذه الاجراءات القاسية اللاانسانية قد أدمعت وهم يشاهدون هذه المناظر الفجيعة التي لايطيق مشاهدتها من يملك ذرة من الانسانية.

وكانت قمة البشاعة، تشريع قانون يحرّض على التفريق بين الزوج وزوجته اذا كانت من التبعية الايرانية، وذلك بتعهد الحكومة العراقية بدفع مبلغ أربعة الآف دينار عراقي لكل زوج عراقي متزوج من امرأة من التبعية الايرانية، اذا كان عسكريا، والفين وخمسمائة دينار اذا كان مدنيًا، وذلك في حال طلاق زوجته او

تسفيرها الى خارج العراق.(١)

لقد كان هذا القانون المخالف لجميع المبادئ الاخلاقية ولجميع القيم الحضارية، سبّة وعاراً في تاريخ الحكم البعثي في العراق، والا كيف يجوز لنظام حكم يدّعي الاسلام والحضارة، ان يشجع باغراءات مادية على التفريق بين زوج وزوجه وعلى تهديم الاسرة وتيتيم الاطفال! انه ،اي القانون الآنف الذكر ايضا برهان ساطع، اذا كانت هناك حاجة لبرهان جديد، على وحشية النظام البعثي الحاكم وطائفيته.

وهناك قصص من المظالم تقشعرّ لهولها الابدان. لقد كان رجال الأمن يطرقون ابواب دور العراقيين "التبعيّة" حوالي منتصف الليل فيوقضونهم من النوم ويقولون لهم: لقد اسقطت الجنسيةالعراقية عنكم وتقرر تسفيركم الى خارج العراق. وقد جئنا الآن لنقلكم الى مديرية الامن العامة، وقد اعددنا سيارات حمل لنقلكم، هيا قوموا والبسوا ملابسكم بسرعة! فيصاب هؤلاء المساكين بالذهول والذعر والفزع ويبدأ الصراخ والعويل بين النساء والاطفال ويتوسل رب العائلة وزوجته الى رجال الأمن ان يمهلوهم ولو يوما واحدا على الاقل لكي يُعدّوا انفسهم للرحيل ويودعوا مقتنياتهم التي يعتزّون بها والتي لايمكن نقلها، لدى من يأتمنونهم عليها، ولكي يشتروا حقائب لنقل قسم ولو يسير من امتعتهم الضرورية. اما البيت الذي عاشوا فيه والذي انفقوا حياتهم في شرائه وشراء مافيه من أثاث ومتاع ومقتنيات، فماذا

---

(١)فيما يلي نص القانون:

((استنادا الى احكام الفقرة آ من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٤/١٥ مايلي:

١- يصرف للزوج العراقي المتزوج من امرأة من التبعية الايرانية مبلغ قدره أربعة آلاف دينار، اذا كان عسكريا، والفان وخمسمائة دينار اذا كان مدنيا وذلك في حالة طلاق زوجته او تسفيرها الى خارج العراق.

٢- يشترط في منح المبلغ المشار اليه في الفقرة (١) من هذا القرار، ثبوت حالة الطلاق أو التسفير بتأييد من الجهات الرسمية المختصة واجراء عقد زواج جديد من عراقية.

يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار.

صدام حسين

سيكون مصيره أوإلى من يسلمّون مفتاحه؟ ولكنّ رجال الأمن، وكأنّ قلوبهم قُدّت من الصخر، يرفضون امهالهم، ويصرّون على تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم من مديرية الأمن العامة لجلبهم فورا. وهكذا يتم نقل هؤلاء المساكين "سبايا" في سيارات النقل الى مديرية الأمن العامة، ويتركون البيت ومافيه من امتعة وأثاث عرضة للنهب والسلب والسطو..!

واتعاضا بما حدث للاوائل من المهجّرين، اخذ الكثيرون من "التبعية" يعدون انفسهم للتسفير فيصفّون بثمن بخس مايمكن تصفيته من أثاث ومتاع ومقتنيات منقولة قبل ان يأتيهم رجال الأمن. كما اخذ البعض الاخر يسافرون بانفسهم الى حيث يشاؤون قبل ان يأتي دورهم للتسفير عبر الحدود الى ايران.

وهناك الآف من القصص المؤكدة التي سمعتها أو قرأتها، والتي تصوّر مآثم ومآسي السبي:

قالت.... جاء رجال الأمن ودقّوا باب بيتنا، وبعد ان فتحها والدي قالوا له ان مديرية أمن.... تريد حضورك مع ابنيك الى مقرّها، هيا تعالوا معنا. وذهب أبي ومعه أخواي برفقة رجال الأمن، وظننا انهم سيعودون الينا بعد مدة قصيرة. قالت وبقينا ننتظر عودتهم حتى الصباح، فلم يعودوا. وراجعنا مديرية أمن... عدة مرات فلم نحظ بجواب، واخيرا قطعنا الأمل. ولانعرف لحد الان، اي بعد ست سنوات، ماذا حل بهم. ثم قالت، وبعد عدة أيام عاد رجال الأمن ودقوا باب دارنا ففتحتها أمي، فقالوا لها جئنا لنأخذك مع بناتك الى مديرية الأمن العامة لتسفيركنّ الى ايران. هيا تهيّأن لركوب سيارة النقل التي تنتظركنّ لتنقلكنّ الى مقر المديرية. قالت، فقلت لهم ان أمي حامل، وهي في الشهر الثامن من حملها، ولاتستطيع السفر في هذه الحالة، فارجو ان تمهلونا حتى تلد، وبعد ذلك سفّرونا. فقالوا لها ليس في استطاعتنا امهالكنّ، هذا أمر صادر من مديرية الأمن العامة واجب التنفيذ حالا. ثم قالت ولم تفد معهم توسلاتنا وتضرعاتنا، واخيرا نقلونا الى مايسمى بملعب الشعب الواقع بالقرب من حي بغداد الجديدة، حيث بقينا قرابة شهر ذقنا خلالها الأمرّين وقاسينا انواع الشدائد -انه جهنّم أو اسوأ من جهنّم- ثم بعد

هذه المعاناة الاليمة نقلونا بسيارات الحمل الى خانقين مع عدد كبير من المهجّرين والمهـجّرات، وأمي تقاسي من الآم المخاض، ورمونا على حدود ايران في العرا٠. وازداد ألم المخاضُ في أمي، فاجتمع النسوة من حولها وولدت صبيا، وكتب الله لهذا الصبي أن يعيش، واشارت اليه، وكان وقتئذ قد بلغ الخامسة او السادسة من عمره. ثم قالت وعندما اصبح الصباح ذهب بعض المهجّرين الذين كانوا معنا الى المخفر الايراني(خسروي) الذي كان على بعد عدة كيلومترات منا، وبقيت أمي التي لم تكن تستطيع المشي، وبقينا، بطبيعة الحال معها، والنسوة من حولها، وبعد انتظار عدة ساعات، رجع المهجّرون بسيارة لنقلنا الى المخفر ومن هناك الى داخل ايران. ثم سئلت، من هو الذي كان ينفق عليكنّ؟ فقالت ان عمّها، وهو ايضا من المهجّرين، هو الذي كان ينفق عليهن. ثم قالت ان والدها كان تاجرا موسرا من تجار الحديد في بغداد وكنا نعيش في رخاء ويسر في بيت جميل يقع على كورنيش النهر في ... هذا مثل صارخ من ألوف الأمثلة التي تصورّ مآثم ومآسي السبي التي اقترفها الحكم البعثي الفاجر في العراق بحق من اسماهم "التبعية" من شيعة العراق.

وهاك مثلا اخر:

اخبرني احد العراقيين الساكنين في لندن، قال، كان يتنزه بين آن واخر في احد شوارع الحي الذي يسكن فيه في لندن، وكان يشاهد رجلا متقدما في السن يدفع عربة فيها طفل رضيع، وكان الرجل يحيّيه كلما التقيا. ودفعه الفضول مرة ان يسأل الرجل عن الطفل الرضيع وهل هو ابنه؟ قال، فاغرورقت عيناه بالدموع واجابه، هذا ابن بنتي ولانعرف أباه. واضاف، لقد اغتصب رجال الأمن ابنته وهي في حمايتهم، فحملت. وقد هُجّرنا الى ايران ومنها جئنا الى لندن حيث نسكن الآن وحيث لايعرفنا أحد. وقد ولدت بنتي هذا الصبي هنا في لندن ولاندري ماذا نعمل بهذا الطفل البرئ. هل نسلمّه الى احدى دور الايتام؟ ام ماذا؟واجهش بالبكاء وسالت الدموع من عينيه مدرارا.

وقد اخبرني شخص أثق بحديثه بقصّة عاطفية مثيرة تصور مأساة السبي:

قال، ان امرأة ممن سماهم حكام العراق بالتبعية، قبل ان تترك بيتها بدقائق، نادت جارتها عبر السياج الذي يفصل بين بيتيهما، وقالت لها ياجارتي العزيزة ان رجال الأمن جاؤا ليبعدونا من وطننا انا وزوجي واولادي، وهاانذا ساترك بيتي بعد دقائق، وقد عزّ عليّ ان اترك في البيت هذه المرآة الجميلة التي اعتزّ بها كثيرا والتي صيغ اطارها من الذهب الخالص، وقد كلّفنا مبلغا كبيرا من المال، لانها ستسرق حتما من الذين سيستبيحون البيت، وانك ياجارتي العزيزة اولى بها، ولذلك ساودعها امانة عندك، فاذارجعنا الى دارنا ترجعينها اليّ، واذا لم نرجع فاني اعطيكها هدية صادرة من اعماق قلبي تذكّرك بعلاقة الود والجيرة الجميلة التي ربطت بيننا. وداعا ايّتها الجارة العزيزة وضمّتها الى صدرها وسالت دموع الحزن على خديّ الجارتين.

وهاك قصة أخرى اخبرني بها شخص لايرقى الى صدقه وأمانته اي شكّ: قال جاء رجال الأمن في صبيحة أحد الأيام الى دار... الواقعة في حيّ... من مدينة بغداد، في سيارة نقل، ودقّوا باب البيت. فخرج اليهم صاحب الدار، وهو رجل معروف بحسن السيرة وطيب السمعة، فقالوا له، هيّا جئنا لننقلك مع عائلتك الى مقرّ مديرية الأمن لابعادك الى ايران. فاجابهم كيف اغادر البيت واولادي وبناتي لايزالون في المدرسة؟ انتظروا حتى يرجعوا من المدرسة ثم هجّرونا. أجابه رجال الأمن، لايسعنا الانتظار حتى يرجع اولادك من المدرسة. ثم قال الشخص الذي قصّ عليّ القصّة، لا اعرف ماذا حل باولاد هذا الرجل. هل سمح رجال الأمن له ان يجلب اولاده من المدرسة ليصطحبوه في رحلة المآسي والآلام؟ أم انهم نقلوا الوالدين على حدة، ثم نقلوا الاولاد بعد ذلك الى دائرة الأمن والحقوهم بأبويهم، ام ماذا؟ لاأدري. وعلى كل، وبعد ان تم تسفير هذه العائلة المنكوبة تاركة البيت ومافيه من أثاث ومتاع وذكريات، جاءت في صبيحة اليوم التالي سيارة تقلّ عائلة تكريتية تحمل معها مفتاح البيت، ففتحت الباب ودخلت في البيت واحتلته!!!

هذه نماذج من ألوف القصص المحزنة التي تدمي القلب والتي تصور مآثم ومآسي السبي التي اقترفتها الفئة البعثية الحاكمة الباغية ضد شيعة العراق.

الفصل التاسع

نماذج من الطائفية السياسية في التفكير والممارسة

رسائل علي محمود الشيخ علي(١) الى ناجي شوكت(٢)

لقد نشر الاستاذ الدكتور محمد انيس، استاذ التأريخ بكلية الاداب بجامعة القاهرة، والدكتور محمد الزبيدي استاذ التاريخ المساعد بكلية الاداب بجامعة بغداد كتابا طبع بمطبعة الجامعة في بغداد في سنة ١٩٧٧، عنوانه:

"اوراق ناجي شوكة/ رسائل ووثائق دراسة "من تاريخ العراق الحديث والمعاصر"، وهو يشتمل على مجموعة رسائل كان قد وجهها الى السيد ناجي شوكة في اوقات مختلفة بعض اصدقائه من الساسة العراقيين. وقد وجدت في تلك الرسائل مايخص النزوعة الطائفية التي هبّت على البلاد في منتصف الثلاثينات من هذا القرن، ولاسيما بعد وفاة الملك فيصل الاول في٨أيلول ١٩٣٣ والتي تفاقمت وبلغت ذروتها وقتئذ في زمن وزارة يس الهاشمي الثانية. (الصفحات ٢٤٢-٢٩٧ من الكتاب).

وقد انتقد بعض المفكرين من العراقيين المرحوم ناجي شوكة لسماحه بنشر تلك الرسائل، وذلك لتخوفهم من ان يؤدي نشرها الى تحريك نزعات وخلافات طائفية يقضي الواجب الوطني والقومي بتلافيها. اني اخالف هذا الرأي تماما واعتقد ان

---

(١) كان احد المحامين البارزين، ثم اصبح عضوا في محكمة التمييز ثم وزيرا للمالية في وزارة حكمة سليمان (١٩٣٧).

(٢) سفير العراق في أنقره وقتئذ. وقد أشغل قبل ذلك عدة وزارات وكان رئيسا للوزارة العراقية في سنة ١٩٣٢.

أفضل خدمة قدمها ناجي شوكة للتاريخ وللعراق كان بسماحه بنشر تلك الرسائل، ذلك لأني لا اؤمن بتحاشي النقاش بحرية تامة في المشاكل السياسية والاجتماعية، ناهيك عن تجاهل وجود هذه المشاكل، لأن تجاهلها أو تحاشي النقاش فيها في رأيي خطأ ينطوي على اضرار فادحة، وكما ان المرض لايشفى بتجاهل وجوده، ولابد ان يشخّص وتعرف اسبابه في الوقت المناسب، لكي يعالج في ضوء ذلك التشخيص، كذلك فان السياسة الرشيدة هي سياسة الاعتراف بوجود المشكلة اولا، تمهيدا لمعالجتها بالعقل والحكمة. وهذا بالضبط مافعله الملك فيصل الأول في مذكرته أو وصيته الشهيرة حيث قال بصراحة: "ان العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على انقاض الحكم العثماني" اي ان الانقسام السياسي على أساس طائفي -أو الطائفية السياسية- مرض موجود ويلعب -مع الأسف- دورا كبيرا في نظام الحكم العراقي، كما أكد على أخطاره على مستقبل البلد وضرورة معالجته، وتقدم باقتراحات في هذا السبيل، وطلب الى ساسة البلد ان يعاونوه في ابداء ارائهم في هذه المقترحات وفي غيرها اذا كانت لديهم مقترحات اخرى. اما الساسة الذين تعاقبوا على الحكم بعد موت الملك فيصل الاول في الثلاثينات، وهي الحقبة موضوع بحثنا الآن، وكذلك بعد هذه الحقبة، فانهم جميعا وبدون استثناء تقريبا تجاهلوا وجود المشكلة اصلا. وحتى الذين اعترفوا بوجودها، فانهم تحاشوا كل بحث ونقاش بشأنها، ناهيك عن كل محاولة لمعالجتها. وهكذا تفاقمت المشكلة على اشد مايكون التفاقم بعد وفاة الملك فيصل الأول واجتاحت البلد عاصفة طائفية هوجاء زعزعت استقراره وكادت ان تهدّ كيانه.

وقد رأيت أن أعرض بعض المقتبسات من رسائل علي محمود الشيخ علي الموجهة الى صديقه ناجي شوكة لأنها تعطي في الحقيقة والواقع صورة صادقة للمشكلة التي تجاهل وجودها واهمل معالجتها الساسة الذين تعاقبوا على دست الحكم بعد الملك فيصل الأول في تلك الفترة، الأمر الذي أساء الى مستقبل الدولة العراقية ايما اساءة.

اني اعتقد جازما ان علي محمود الشيخ علي ماكان ليكتب ماكتب في رسائله

وكشف فيها بتلك الصراحة المتناهية عن كل ماكان يختلج في اعماق نفسه من مكنونات واحاسيس طائفية، لو كان يعرف ان هذه الرسائل ستنشر في يوم من الأيام بين الناس. وهذا مايزيد من قيمتها لأنها تكشف عن المكنونات الحقيقية الكامنة في النفوس والتي تثبت وتؤيد صحة ماكان يشعر به الملك فيصل الأول به من خطر الانقسامات السياسية الطائفية التي كانت تمزق وحدة البلد وخاصة وحدة العرب فيه، وما كان يسعى جاهدا لرأب صدعه.

المقتبسات من رسائل علي محمود الشيخ علي
الموجهة الى السيد ناجي شوكة

لقد جاء في الرسالة الثامنة المؤرخة في ١٩٣٥/٤/٣٠(صفحة ٢٦٤) مايلي:

" ان البلاد تتقدم في طريق الهدوء والسكينة والغيوم التي تلبّدت في سماء العراق حينا من الدهر كادت ان تزول ولولا الحيتالرقطا موالاعيبها لاستطاعت الوزارة ان تقضي على كل فاسد وتستأصل الشر من اساسه. ولكن وجودها حية تجري فيها دما مالحياة قد اوجد متاعب لها (اي للوزارة) والجأهاالى ان تعمل اعمالاربما هي نفسها لاتحبّذهاا". وهو يقصد،كما يتضح من سياق الرسالة،بالحية الرقطاء، رستم حيدر رئيس الديوان الملكي، ووزير المالية عدة مرات.

لقد كان رستم حيدر ينتمي الى أسرة عربية أصيلة وينحدر من أصل عربي صميم، وقد خدم القضية العربية بمعيّة الملك فيصل الأول خدمة جلّى، وترك سورية بعد موقعة ميسلون بصحبة الملك فيصل ورافقه في سفراته الى اوروبا، وكان سكرتيره الخاص. ثم جاء بمعيته الى العراق وتعين سكرتيرا خاصا له ورئيسا لديوانه الملكي، ثم وزيرا للمالية عدة مرات، ووزيرا للاشغال العامة، وقد خدم العراق بكل امانة واخلاص. واني، بحكم اتصالي الوثيق به وقتئذ، مطّلع على الكثير من اعماله. فما هو الدافع ياترى لشعور الكراهية الذي كان يحمله علي محمود الشيخ علي والجماعة التي كان يعبّر عنها ضد رستم حيدر؟ إنّه كون رستم حيدر ينتمي الى أسرة شيعية من بعلبك في لبنان، أي انه الدافع الطائفي، بل الحقد الطائفي الذي دفع علي محمود الشيخ علي أن يصف رستم حيدر بالحيّة الرقطاء. هل هناك برهان أقوى على ان الشعور الطائفي كان وقتئذ اقوى بكثير من الشعور القومي العربي لدى قسم من العراقيين من الذين تولوا مناصب المسؤولية؟

وقد يعزو البعض تهجّم علي محمود الشيخ علي على محمد رستم حيدر الى دافع التملّق لناجي شوكة بسبب الخلاف الذي نشب بين الرجلين في وزارة جميل المدفعي الاولى حول سدة الكوت مما ادى الى استقالة الوزراة. ربمايكون في هذا

التفسير بعض الصحة، ولكنه لايفسّر كل هذا الحقد الدفين الذي كان يضمره علي محمود الشيخ علي ضد رستم حيدر والذي تجلى بمثل هذا الوضوح في رسائله.

وخلافا لما جاء في رسالة على محمود الشيخ علي التاسعة المؤرخة في ١٩٣٥/٥/١٨ (في الصفحة ٢٦٨من الكتاب) فان موقف الحبة الرقطاء، على حد تعبيره، لم يكن بتاتا موقفا دقيقا، ولم يكن هناك مايستوجب تنحيته. لقد كنت وقتئذ معاونا له وكنت اشعر ان ثقة تامة كانت تسود بين رستم حيدر ويس الهاشمي الذي كان يمرّ يو ميا تقريبا بالبلاط الملكي ويقضي في مكتب رستم حيدر مدة طويلة، وكان الاثنان يذهبان معا الى مكتب الملك غازي ويقضيان لديه بعض الوقت وكان التعاون بين الرجلين وثيقا جدا. ،وقد بقي رستم حيدر رئيسا للديوان الملكي الى ان وقع انقلاب بكر صدقي واستقال الهاشمي واستقال من بعده رستم حيدر.

كذلك جاء في نفس الرسالة مايلي:

«صحيح ان البلاد تماثلت الى الشفاء وانها تتمتع بشيء كبير من الهدوء والدعة ولكن الوزارة لاسباب لانعرفها قد اخذت بالسياسة الشيعية الى حد بعيد. فهي تخلي المناصب الكبرى من رجالها لتستبدلهم بر جال من الشيعة ليسوا في العير ولا في النفير. فمثلا ان احمد زكي الخياط قد استدعته الوزارة ليكون متصرفا للواء الحلّة (محافظة بابل) بدلا من متصرفها الذي نقلته الى لجنة التسوية، واقامت في كربلاء صالح جبر متصرفا ولم تعر اهمية للخدمات التي سبق ان قام بها خليل عزمي الذي هو احق من غيره في المتصرفية. واليوم او غدا سيقرر تعيين جعفر حمندي لمتصرفية العمارة (محافظة ميسان) بدل متصرفها محمود اديب الذي سيختار الى احد لجان السترية، وكذلك صادق البصام فقد عرضت عليه مديرية الاملاك الاميرية العامة. واما القائمقاميات الشاغرة فهي اليوم وقف لشبان الشيعة وان الوزارة مصممة على تعيينهم فيها».

واما لواء المنتفك (محافظة ذي قار) والسليمانية، فقد عين فيهما ماجد بك مصطفى وصالح ز كي بك وهما كمالايخفى كرديان. ان انتهاج مثل هذه السياسة لايفيد البلاد على مااعتقد ويوجب الاستياء في الجهة المقابلة. وانا وان لم نكن نتطلع الى مثل هذه الامور غير ان الحالة تستدعي التفكير العميق بمستقبل ابنائنا كما انها تنشّط الفكرة الطائفية عند القوم سيما وانهم لايدركون مدى اضرارها ولايفكرون الا في منافعهم الخاصة».

ثم يقول في نفس الرسالة (الصفحة ٢٦٥ من الكتاب) مايلي:

«واني بصورة قطعية لا اعتقد بصحة السياسة الطائفية وانكرها اشد الانكار والذي اراه ان على الحكومات جميعها ان تسير في البلاد على ضوء المصلحة العامة في جميع سياساتها سواء كانت السياسة مالية او توظيف او تعليم وما الى ذلك. فتفضيل ابناء البلاد بعضهم على بعض لمجرد الطائفية ومن دون نظر الى الكفاءة والمقدرة انما هو خطر جسيم يهدد البلاد في مستقبلها ووحدتها».

لقد اتهم علي محمود الشيخ علي، الذي كان بالطبع يعبّر عن رأي فريق من الناس ، وزارة ياسين الهاشمي بانها كانت تتبع سياسة شيعية لمجرد انها عينت ثلاثة متصرفين (محافظين) شيعيين من اصل اربعة عشر متصرفا، وعددا صغيرا من القائمقاميين من الشيعة و مديرا عاما واحدا شيعيا في وزارة المالية. لقد ضاق صدر علي محمود الشيخ علي ومن كان يعبّر عن ارائهم لتعيين هذا النفر القليل من الموظفين الشيعة في بعض المناصب المهمة،فانفجريهاجم الوزارة الهاشمية ويلومها على هذه الخطوة المتواضعة التي خطتها في رفع بعض القيود المفروضة على تعيين الشيعة. ولو كان علي محمود الشيخ علي خلد الى نفسه وفكر بهدوء في عدد الموظفين الشيعة بالنسبة لمجموع موظفي الدولة لكان وجد ان نسبتهم المئوية ضئيلة جدا تكاد لاتذكر مع ان الشيعة يؤلفون الكثرة الكاثرة من سكان العراق. ولكن الاغرب من هذا ان يعتبر علي محمود الشيخ علي الموظفين الشيعة الذين جاء على ذكرهم ممن ينطبق عليهم تعبير «لا في العير ولا في النفير» وكأنما جيئ بهم من الشارع وكأنهم كانوا محرومين من الخبرة والشهادات العالية. فصالح جبر الذي تخرج من كلية الحقوق وكان قاضيافي المحاكم العراقية،واشتهر بالحنكة وسداد الرأي وتولّى رئاسة الوزارة فيما بعد،كان في رأي على محمود الشيخ علي، لا في العير ولا في النفير. والسيد جعفر حمندي الذي كان اشغل قبل هذا وظائف القضاء والحاكمية والقائمقامية بجدارة ونجاح لسنين عديدة، ثم اصبح مفتشا اداريا، ثم انتخب نقيبا للمحامين ووزيرا للمعارف في نفس الوزارة التي كان علي محمود الشيخ علي وزيرا ا للمالية فيها - أعني وزارة حكمت سلميان- قد اعتبره ايضا علي محمود الشيخ علي لا في العير ولا في النفير، و كذلك احمد زكي الخياط

وكذلك صادق البصام وكان من الوزراء البارزين، جميع هؤلاء كانوا في رأي علي محمود الشيخ علي لا في العير ولا في النفير. وكأن الذين تولوا هذه المناصب قبلهم كانوا أفضل منهم وارفع درجة في مقاييس الثقافة والكفاءة والخبرة والمقدرة، وكأن تعيين هؤلاء في رأي كاتب الرسائل «لمجرد الطائفية ومن دون نظر الى الكفاءة والمقدرة».

لعل اهم مايلفت النظر في هذه الرسالة هو تعابيره التي تقسم السكان في العراق، ولاسيما العرب منهم، على اساس طائفي. فهو يقول «نحن» ويقصد فئة معيّنة يقابلهم «هم» يقصد الفئة الأخرى، ويقول «مستقبل ابنائنا» يقابلها بالطبع «مستقبل ابنائهم» وان لم يذكرها. ويقول «كما انها تنشّط الفكرة الطائفية عند (القوم) سيما و(انهم) لا(يدركون) مدى اضرارها ولا (يفكرون الا في منافعهم الخاصة). ولم يتورع علي محمود الشيخ علي من التعريض بتعيين بعض الشخصيات الكبيرة في المناصب الادارية، فمن بقي من العراقيين اذن في حسابه؟ وكان علي محمود الشيخ علي اذا ماجاء ذكر الطائفية السياسية في ذلك الوقت يجاهر باستنكارها أشد الاستنكار.

ثم يقول في رسالته التاسعة المؤرخة في١٨/٥/١٩٣٥(صفحة ٢٦٧) مايلي:

«كنت قد انفذت الى جنابك الرفيع كتابا ضمنته خلاصة لرأيي في الوضع وافعمته حسرتي وشديد المي على ان الامل في الجماعة مازال نضرا طري العود وان ماجدّ من الاحداث في الايام المتأخرة قد افهمت القوم ان السياسة الكيّسة هي سياسة الحزم لاسياسة الاغراء وتوزيع الوظائف والمناصب لمن يستحق ولمن لايستحق».

ثم بعد ان مجدّ الاجراءات القمعية التي قام بها الجيش بقيادة بكر صدقي قال:

«... والاجراءات القوية الشديدة قائمة على ساق وقدم، فاخرست الالسنة الشريرة وتلاشت النفوس الخبيثة وهذه السياسة التي كنّا ننشدها».

ولكن قاموس شتائم على محمود الشيخ علي لم ينته بعد. ان اهم فقرة وردت في رسالته التاسعة المنوّه بها اعلاه هي الفقرة التالية صفحة ٢٦٨:

«وقد بدأ التغيير في السياسة هنا واخذ المسؤولون يشعرون بعدم التفريق بين ابناء

البلاد وبعدم ضرورة الازادة في ارضاء الجماعة الهدامة لكل نظام". والجماعة الهدامة لكل نظام في رأي علي محمود الشيخ علي هم جماعة الشيعة الذين يؤلفون اكثرية السكان، كما يؤلفون، الاكثرية الساحقة من عرب العراق. وهم الذين ضحّوا بكل غالي ونفيس في اقامة الكيان الذي قام في الواقع علي جماجم شهدائهم. هؤلاء ينعتهم علي محمود الشيخ علي صراحة بأنهم الهدامون لكل نظام.

وجاء في رسالته العاشرة المؤرخة في ١٩٣٥/٧/٣ (الصفحات ٢٧٠-٢٧٣) مايلي:

" لقد اتضح ملء الفؤاد -ان الشبيبة الجعفرية المتعلمة في اميركا وفي بيروت وفي غيرها من المعاهد العلمية والتي سلمت اليها مقاليد تربية النشأ وتثقيفه في الفرات الاوسط ان اكثرها يحمل روحا طائفية شريرة تنذر بالخطر العظيم. اليس غريبا ان نجد مدير معارف لواء مثلا، او مدير مدرسة ثانوية، او معلما في مدرسة ثانوية، يلقّن النشأ بأن اشد انتداب يقاسي العراق مرارته هو انتداب السنّة على الشيعة المسلوبة حقوقهم؟ ان المجلس العرفي العسكري قد حكم مدير ثانوية المنتفك بالاشغال الشاقة كما انه نفى مدير معارف اللواء الى الموصل باعتباره مضرّا. وانه اوقف قسما من المعلمين، ومن جملتهم حسين الشبيبي، اخ وزير المعارف الحالي الشيخ محمد رضا الشبيبي، ولولا الوساطات المعهودة لكان نصيبه نصيب مدير ثانوية المنتفك اي الحكم عليه بالاشغال الشاقة، لان هذا اللعين كان قد اعطى موضوعا لطلاب مدرسته عن مايشكوه العراق من انتداب او سيطرة السنّة على الجعفرية ومن اعطى رأيا من الطلاب لصالحه اعطاه رقم النجاح التام وبالفعل ضبطت هذه الاوراق من ايدي التلاميذ وتعليق استاذهم عليها . . . "

ثم يقول: " ولم يقتصر رجال التعليم من الشبيبة الجعفرية في تحريضهم للمفسدين الثائرين بل انهم حرضوا التلاميذ وجعلوا من هؤلاء المعصومين اداة شرّ وبلاء، وان كثيرا من هؤلاء التلاميذ عوقبوا بالجلد لاشتراكهم في الاضطرابات. على ان الموظفين من هذه الطائفة والنواب السابقين لم يكونوا اقل مساهمة من اخوانهم رجال التعليم. . . "

ثم يقول في نفس الرسالة (الصفحة ٢٧٢):

" ان الاجراءات السريعة الصارمة قد ولّدت في الناس شعورا لاطاعة الحكومة وان تلك الرؤوس الصغيرة التي كانت تتهيّج لاقل سبب وترعد وتبرق وتهدّد وتتوعد الحكومة من اخطارها، ورجال الفرات وابطال الرميثة، وصناديد عام ١٩٢٠، اقول ان تلك الرؤوس

بعدما شاهدت ان الامر جد ليس فيه شيء من الهزل، رجعت الى صوابها فلم تعد تسمع عن ابطال الرميثة واسودها شيئا . نحن في الحقيقة ممن يشيدون بذكرى عام ١٩٢٠ ورجالها لكن اذا كانت هذه الذكرى تفيد الروح الطائفية وتنمي في الصدور الاحقاد والضغائن ضد القسم الاكبر من ابناء البلاد ، اذا كانت هي ترجع بالبلاد القهقرى وتمزق وحدتها وتدك البناء القائم من اساسه، فلا خير في هذه الذكرى ولا في رجالها . وفي الحقيقة ان القوة قد علمت القوم بان من العسير ان تتغلب في هذه البلاد الشعوذة على النبوغ او يهيض جناح الفريق الآمن المثقف قوم يد فعهم الى ذلك الغرض الاعمى والجهل المحض. فنفوذ الحكومة في داخل البلاد قد شمل جميع الطبقات" ١٠

هذا وقد سألت صديقي السيد عبد المجيد محمود الذي كان مديرا لمعارف المنتفك (محافظة ذي قار حاليا) عندما اندلعت حركات التمرد المسلحة في سنة ١٩٣٥والذي عناه علي محمود الشيخ علي في رسالته العاشرة الآنفة الذكر، والذي حكمت عليه المحكمة العرفية في بادئ الأمر بالنفي الى لواء الموصل،ثم حكمت عليه بعد ذلك بالاعدام، وقد اصبح فيما بعد وزيرا للاقتصاد ثم وزيرا للمالية ثم وزيرا للاعمار،ان يعلق على ماوررد في رسالة علي محمود الشيخ علي فاجابني بما يلي:

" ان ماورد في رسالة علي محمود الشيخ علي مستقى من عبد الرحمن خضر الذي كان حاكما في المحكمة العرفية التي اصدرت حكمها بابعادي الى الموصل تماما كما ذكر علي محمود الشيخ علي في رسالته. ولكن المحكمة طلبتني بعد ذلك وحاكمتني مجددا واصدرت حكمها علي بالاعدام. ثم قال ان الموضوع كان كما يلي:«كان مدير ثانوية الناصرية قد وجه كتابا اليّ يطلب فيه موافقتي على تمثيل رواية «الاستبداد » التي كانت قد مثلتها ، وقتئذ، فرقة يوسف وهبي في بغداد . قال فوجهت كتابنا الى المتصرف (وكان وقتئذ ماجد مصطفى)طلبت فيه موافقته على تمثيل الرواية. قال فوجه المتصرف بدوره كتابا الى مدير شرطة الناصرية يطلب فيه بيان رأيه في الموضوع، فأجابه ان لامانع لديه من تمثيل الرواية، قال فوجّه متصرف اللواء الي كتابا يخبرني فيه ان لامانع لديه من تمثيل الرواية. قال فوجهت بدوري كتابا الى مدير ثانوية الناصرية اخبرته فيه بان لامانع من تمثيل الرواية .وهكذا كان. ثم قال فسألني عبد الرحمن خضر في المحكمة عن السبب في

اختياري هذه الرواية -الاستبداد- دون غيرها من الروايات، قال اجبته أن مدير المدرسة هو الذي اختارها، وان يوسف وهبي كان قد مثّلها في بغداد، ولم أر مانعا من ذلك. وعلى كل فانيّ لم اعمل شيئا الا بموافقة المتصرف. فسأله عبد الرحمن خضر ماذا تقصد بالاستبداد والاستعمار؟ هل تقصد استعمار السنة للشيعة حسب ماتدّعون؟ قال اجبته بالنفي. ثم قال ان عبد الرحمن خضر هو المصدر الذي استقى منه علي محمود الشيخ علي اخباره التي ضمنها رسالته العاشرة الموجهة الى ناجي شوكة والتي تحامل فيها على الشباب الشيعي المتخرج من جامعة بيروت والجامعات الاميريكية وقال بحقهم ان اكثرهم يحملون روحا طائفية شريرة».

قلت لم يكن قصدي من عرض هذه المقتبسات من رسائل علي محمود الشيخ علي اثارة النزعات والعصبيات الطائفية، معاذ الله! فنحن اليوم احوج مانكون الى رصّ الصفوف لاتمزيقها. كما لم يكن قصدي التصدي لتفنيد ماأورده كاتب هذه الرسائل بعد ان طواه الردى وذهب الى رحمة ربه. ان هدفي من عرضها هو التدليل-اذا كانت هناك حاجة للتدليل- على عمق الانقسام السياسي الطائفي ،الخندق الطائفي كما كان يسميه الملك فيصل الأول، الذي كان ولايزال مع الأسف العظيم يفصل سياسيا بين الطائفتين المسلمتين، مع العلم ان هذا الانقسام السياسي ،كما سبق ان قلنا، لايدور حول اختلاف في العقائد الدينية ولا يخص الشعائر او الطقوس الدينية او المذهبية،كما لايدورحول شؤون سياسية تخص الماضي والتاريخ. وانماهو ،اي الانقسام، يدورحول تمتع افراد الطائفتين بحقوقهم السياسية ومساهمتهم في الحكم والسلطة وممارستها عى اساس من العدالة والانصاف،والديمقراطية الليبرالية الحرّة.

لقد اردت من هذا التدليل ان يكون مقدمة لحمل أفراد الطائفتين علي ممارسة نقد الذات وفحص النفس والغوص في اعماق اعماقها بهدف اكتشاف حقيقة المشاعر الكامنة في زواياها. ذلك أنه لايجوز.. لأي فرد ان يكابر او ينكر وجود هذه المشاعر وهذه العصبيات الطائفية التي هي في الحقيقة نوع من انواع العصبيات القبلية الجاهلية والتي تكوّن جدارا نفسيًا يفصل بين افراد الطائفتين. اني موقن

لو ان كل فرد من افراد الطائفتين ، وعلى الاخص الافراد المثقفين اخضع نفسه لنقد ذاتي وفحص نفسي وتعمق في الرواسب الكامنة في اعماق ذاته لاكتشف وجود هذه العصبيات التي لاتفتأ تخرج بين آن وآخر من مكامنها ، وتظهر على السطح عند حدوث اي حادث يحركها . وهذا النقد الذاتي سيقودنا الى الخطوة الاولى لمعالجة المشكلة -وهي- كما سبق ان قلنا- الاعتراف بوجودها .

ان اكثر مايلفت النظر في هذه المقتبسات، التي كانت لاشك تعبر عما كان يجول في خاطر فريق من الناس، هو استغرابهم من تذمر الشيعة ومن شعورهم (اي الشيعة) بالغبن والاجحاف. لقد اعتبر علي محمود الشيخ علي ان التعبير من قبل الشيعة عن مرارة هذا الشعور بالغبن والاجحاف جرما يستحق الموت. ان مجرد السؤال الذي وجهه عبد الرحمن خضر في المحكمة العرفية الى السيد عبد المجيد محمود ،مدير معارف لواء المنتفك(محافظة ذي قار حاليا) ،ماذا تقصد بالاستعمار؟ هل تقصد بالاستعمار استعمار السنّة للشيعة؟ ليدل على الروح الطائفية المتأججة في ذلك الوقت. وهب ان عبد المجيد محمود اجاب على ذلك السؤال بالايجاب، وهو لم يفعل طبعا ، لان ذلك لم يكن شعوره ، فهل كان هذا الجواب يستحق الحكم عليه بالاعدام والموت الزؤام؟ الايحق لمن يشعر بانه مغبون في حقه ان يعبر بشكل سلمي لاعنفي عن سخطه وتبرمه؟ وهب ان تمثيل رواية الاستبداد على مسرح المدرسة كان مقصودا به التعبير عن شعور التبرّم والسخط لدى الشيعة، مع اني متأكد انه لم يكن كذلك، فما المانع، والدستور يمنح المواطنين حق التعبير عن تبرمهم وسخطهم بشكل سلمي لاعنفي اذا كانوا يشعرون انهم مغبونون وان حقهم مهضوم.

والأمر الثاني الذي يلفت النظر في المقتبسات من هذه الرسائل هو دعوة كاتبها ،وهو في ذلك يعبر عن رأي فريق من العراقيين، الى استعمال القوة والقهر والقمع والكبت وسيلة وحيدة لمعالجة المشاكل السياسية والاجتماعية، وكأن القوة والقهر والقمع كان في يوم من الايام علاجا ناجعا لحل المشاكل السياسية والاجتماعية ، غير معتبر بدروس التاريخ وهي كثيرة.

،واخيرا فان بعض العبارات التي وردت في رسائل علي محمود الشيخ علي

بحق الشيعة الذين كانوا يعبّرون عن شعورهم بالغبن والاجحاف ويطالبون بحقوقهم كمثل عبارته «وفي الحقيقة ان القوة قد علّمت القوم بأن من العسير ان تتغلب في هذه البلاد الشعوذة على النبوغ، او يهيض جناح الفريق الأمن المثقف قوم يدفعهم الى ذلك الغرض الاعمى والجهل المحض» هذه العبارات ذكرتني بلغة مماثلة كان يستعملها المستعمرون الغربيون وغيرهم الذين كانوا يعتبرون انفسهم رسل المدنية والحضارة وان مهمتهم الاستعمارية كانت مهمة تمدينية تحضيرية ضد قوم همج متوحشين ثائرين ضد المهمة التمدينية التحضيرية. وربما نعت الانكليز زعماء الحركة الوطنية ورجال ثورة ١٩٢٠ الوطنية بنفس النعوت التي كالها علي محمود الشيخ علي ضد رجال الشيعة في العراق.

ان الاحكام التي اصدرتها المحاكم العرفية بالاعدام على كل من كان يخالف اراء القائمين بالحكم وعلى كل من كان يعبّر عن شعوره بالغبن، لهي مؤشرواضح يدلّ على الاتجاه الذي كان يسير فيه الحكم حثيثا، وعلى النتيجة الاكيدة التي كان سينتهي اليها، وهي وأد التجربة الديمقراطية في العراق كما جاء بها القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ واقامة نظام للحكم يفرض ارادته بالقوة والارهاب والاعدام على مجموع الناس ويعتبر كل من يبدي رأيا مخالفا لرأيه، أي نظام الحكم خائنا يستحق الاعدام والموت الزؤام.

لقد كانت تلك الاحكام بالاعدام مؤشرا لما كان سيحدث في المستقبل. لقد كان واضحا لكل ذي عينين انه كان يوجد تناقض اساسي بين متطلبات التجربة الديمقراطية في الحكم وواقع الوضع العراقي، الذي كان يتميز أكثر مايتميز بظاهرة واضحة هي اصرار اقليّة حاكمة على الاستئثار بالحكم والسلطة وبالمناصب لاسيما في القوات المسلحة (في هيئة ضباطها).

واخيرا رأيت ان اختم هذا الاستعراض لرسائل علي محمود الشيخ علي بتلخيص الالقاب والشتائم التي كالها لمواطنيه من الشيعة في العراق:

لقد انعم على مجموع الشيعة في العراق بالالقاب التالية:

«الجماعة الهدامة لكل نظام»

«الذين لايفكرون الا بمنافعهم الخاصة»

«قوم يدفعهم الغرض الاعمى والجهل المحض»

«اهل الشعوذة»

«ذوي الالسنة الشريرة والنفوس الخبيثة»

ولقد خص كلاً من :

- صالح جبر
- جعفر حمندي
- احمد زكي الخياط
- وصادق البصام

بلقب «لا في العير ولا في النفير» و «من يستحق ومن لايستحق»

لقد تكرّم على رستم حيدر بلقب «الحيّة الرقطاء»

لقد انعم على الشبيبة الجعفرية (الشيعيّة) المتعلمة في بيروت وفي اميركا وفي غيرها بلقب «اكثرها يحمل روحا طائفية شريرة» .

مقتل رستم حيدر

في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠، بينما كنت جالسا في مكتبي في وزارة الاقتصاد، رنّ جرس الهاتف، وإذا بصديق يخبرني ان محاولة جرت لاغتيال رستم حيدر وزير المالية، وان شخصا دخل عليه وهو في مكتبه في وزارة المالية واطلق عليه الرصاص وأصابه في خاصرته، وقد القي القبض على الجاني وتم نقل حيدر الى المستشفى الملكي لاجراء عملية جراحية له. وقد وقع الخبر عليّ وقع الصاعقة. فتوجهت حالا الى المستشفى الملكي ورأيت الوزراء وعددا كبيرا من رجال الدولة مجتمعين هناك ينتظرون نتيجة العملية الجراحية. وخرج الجرّاح من غرفة العمليات، وادركت من نظراته أن الأمل ضعيف في انقاذ حياة حيدر. وتوفي رحمه الله في يوم ٢٢ كانون الثاني وشيّع جثمانه الى المقبرة الملكية تشييعا رسميا في موكب مهيب ووري الثرى بالقرب من رئيسه ورفيقه في الجهاد الملك فيصل الأول. وبكيت بكاءً مرا على فقد صديق كنت أحمل له أصدق الود واعمق الاحترام وأبلغ التقدير لمواهبه العظيمة التي تجلّت لي من اشتغالي بمعيّته معاونا له في رئاسة الديوان الملكي ثم مديرا للتجارة في وزارة المالية، تلك المواهب التي اهدرها هذا المجرم الأثيم فحرم العراق والعالم العربي من الاستفادة من فيض هذا الكنز الكبير.

وصرت افكر واحلل الاسباب والدوافع في مقتل حيدر، واتساءل لماذا أقدم الجاني على اقتراف فعلته النكراء هذه، فاغتال شخصا تميّز بالمواهب العظيمة والثقافة الغزيرة والخبرة الواسعة والنبل والشهامة وقد كرّس حياته كلها لخدمة العراق والأقطار العربية الأخرى خدمة صادقة؟

ثم صرت اتساءل وهل كان الجاني يعرف رستم حيدر معرفة شخصية؟ وهل كانت تربطه به علاقة شخصية؟ وهل كان يضمر ضغينة أو حقدا شخصيا عليه لأنه أراد من حيدر شيئا فلم يحققه له؟ لقد تبين لي أن القاتل لم يكن يعرف رستم حيدر معرفة شخصية ولم تكن تربطه به أية علاقة شخصية. اذن لماذا قتله؟ أم أنه

كان مدفوعا من أحد أو من جماعة كانت تحمل حقدا على رستم حيدر؟ ومن هي تلك الجماعة إن كانت موجودة، وما هو سبب كراهيتهم وحقدهم على حيدر حتى تدفع للتآمر عليه والتحريض على قتله؟ كانت الأسئلة تدور حول عدد من الساسة وغير الساسة واتهمهم بالتحريض على قتل رستم حيدر. وقد ألقي القبض على بعضهم وأودعوا رهن التوقيف ثم أطلق سراح قسم منهم ثم برأت المحاكم ساحة بعضهم وحكمت على البعض الآخر بالسجن لمدد مختلفة. ويبقى السؤال عن قتل القاتل حيدرا بدون جواب، لاسيما بعد أن حوكم القاتل في محكمة عرفية وأدين ونفذ فيه حكم الإعدام. أما اعتراف الجاني في إفادته أمام حاكم التحقيق حسب جميل الاورفه لي: "بأنه هو الذي قتل رستم حيدر" مبررا هذا القتل بعدم حصوله على وظيفة كان يوعده بها الوزير رستم حيدر بدون جدوى. وانه بعد يأسه من حصوله على الوظيفة المنتظرة أقدم على قتله دون أن يحرضه أو يعاونه أو يشترك معه أي شخص كان بارتكاب الجريمة»(١). فإن هذا الاعتراف لا يغير في الموضوع شيئا. لقد كان القاتل متأثرا بالدعايات المغرضة التي كانت تبث ضد رستم حيدر وبالجو الطائفي المقيت الذي كان مخيما على العراق وقتئذ.

فالقاتل الحقيقي لمحمد رستم حيدر إذن هو الطائفية السياسية البغيضة التي عملت السلطات البريطانية منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ على تشجيعها بغية تشتيت التضامن الوطني وتفتيت الوحدة العراقية التي تجلت بأروع أشكالها في ثورة ١٩٢٠ الوطنية. وهذه الطائفية السياسية وما ولدته من دعايات مغرضة ضد رستم حيدر هي التي أثرت على الجاني ودفعته الى اقتراف جريمته النكراء. لقد تفاقم أمر هذه الطائفية السياسية في النصف الثاني من الثلاثينات بشكل حاد جدا كما يتجلى ذلك بوضوح من قراءة الرسائل الموجهة من علي محمود الشيخ علي الى ناجي شوكة والمنشورة في كتاب «أوراق ناجي شوكة» تقديـــــ

---

(١) صفحة ٥٥ من كتاب "لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق" لمؤلفه جميل الأورفه لي.

وتحليل محمد أنيس والدكتور محمد حسين الزبيدي (صفحات ٢٤٢-٢٩٧)(١).

وهذه الطائفية السياسية التي اغتالت محمد رستم حيدر هي نفسها التي اغتالت التجربة الديموقراطية في العراق ،في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، وهي التي تسببت بمجيئ الدكتاتوريات واحدة تلو الأخرى، بسبب ماكانت تصوّره للفئة الحاكمة من المخاطر التي تنطوي عليها تجربة الديموقراطية الليبرالية النيابيّة على الامتيازات التي كانت تتمتع بها تلك الفئة الحاكمة.

وقد كان رستم حيدر هدف الحملة الطائفية، لأنه كان السياسي القومي العربي المنحدر من أسرة عربية شيعية لبنانية والذي تميّز بأوفر قسط من الثقافة العصرية. كان سياسيا المعيًا ومفكرًا عميقا واداريا قديرا حازما، يضاف الى ذلك انه كان سكرتير الملك الخاص ورئيس ديوانه الملكي وموضع ثقته وأسراره. كذلك كان موضوع تقدير واحترام لدى مختلف الأوساط الراقية في بغداد. ولما كان الحكم الذي أقيم في بغداد، إثر قمع ثورة ١٩٢٠ الوطنية حكما يتسم بطابع فئوي باعتراف الملك فيصل الأول نفسه الذي اعتبره في مذكرته الشهيرة «امتدادا للحكم العثماني»، فان وجود رستم حيدر، سواء في البلاط الملكي او في المناصب الوزارية، وماكان يتمتع به من نفوذ، كان نشازا وخروجا لايحتمل على طابع ذلك الحكم، ان لم يكن في نظر بعض المتطرفين خطرا عليه، ولذلك كانت سهام النقد والتجريح مركزة عليه.

مما تقدم، يتبين لنا بشكل واضح لايرقى اليه شك ان رستم حيدر كان ضحية مرض عضال ابتليت به معظم المجتمعات والدول العربية، ومنها المجتمع العراقي والدولة العراقية، اعني الطائفية السياسية، وهي في الحقيقة والواقع، نوع من أنواع العصبية القبليّة ولكنها قبلية او عشائرية ذات طابع طائفي، هي وليدة التخلف من جهة، ووليدة خوف الفئات الحاكمة في مختلف الأقطار العربية على امتيازاتها المستمدة من هذا الوضع القبلي العشائري الطائفي والمدعومة به والتي

---

(١) انظر صفحات ٩٥–٢٠٧ من هذا الكتاب.

تتناقض مع مفاهيم الحكم الديموقراطي الليبرالي النيابي وما يعنيه من حريات ديموقراطية ومن مساواة ترفض كل شكل من أشكال التمييز أو التفرقة بين المواطنين لأية اعتبارات، ومنها الاعتبارات الفئوية او الطائفية. ولقد كنت أتصوّر ان انتشار الثقافة بمختلف مراحلها بين الناس، وما ستوقضه في نفوسهم من وعي قومي بالمعنى الواسع الشامل وازدياد الاختلاط بين مختلف الفئات وما ينتج عنه من تزاوج فيما بينهم، كل ذلك لابد ان يخفف بمرور الأيام من حدة هذه العصبيّة الطائفية. ولكن حسابي كان مع الأسف خاطئا. فلقد استفحلت، بمرور الأيام، هذه القبلية الطائفية في معظم الأقطار العربية حتى اشغلتنا عن الاهتمام بمعالجة واقعنا المزري وعن الالتفات الى الاخطار المصيرية التي أخذت تهدد وجود الأمة العربية ومصيرها وحضارتها.

هذا وقد نشر مؤخرا الاستاذ المؤرخ المحقق نجدة فتحي صفوة مذكرات رستم حيدر(١) بعد ان حققها وكتب لها مقدّمة عن سيرته ومقتله. ومن قراءتها تتبيّن لنا أيّة خسارة خسرها العراق والعالم العربي بمقتل هذا الرجل الألمعي المثقّف الذي ذهب ضحية هذه الطائفية الرجعية القبلية الهوجاء وهو الذي كان ابعد الناس عنها. لقد اخبرني الدكتور محمد فاضل الجمالي ان رستم حيدر كان اكثر الساسة في العراق تشجيعا ودفعا لتأسيس نادي المثنى.

---

(١) اخراج وتنفيذ الدار العربية للموسوعات. بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

كتاب "العراق أمسه وغده" للسيد خليل كنّه

لقد لفت نظري عند قراءة كتاب السيد خليل كنّه "العراق امسه وغده"، الفقرة التالية التي ابداها بخصوص المشكلة الطائفية في العراق، حيث جاء في الصفحة ٤٤٠ منه مايلي:

"وعند تأسيس الكيان العراقي بزعامة الملك فيصل الأول، وُجد ان استمرار التفريق والمحاباة يعرّض الكيان العراقي الى الانهيار، فبادر الى سياسة منصفة وعادلة ليزيل مخاوف الشيعة وبذلك يزداد اقبالهم على التعليم ويتكاثر عددهم في الوظائف ومراكز المسئولية. ولاشك ان اتباع العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص مما يساعد على ازالة الحيف الذي لحق بالطائفة الشيعية".

لقد رأيت عند تأليف هذا الكتاب ان اغتنم هذه الفرصة لأنوّه بهذه الفقرة التي يعترف فيها خليل كنه بان السياسة التي كانت متبعة وقتئذ (ولاتزال مع الأسف لحد الان)، سياسة "تفريق ومحاباة"، وان الاكثرية الشيعية العربية قد "لحقها حيف"، وان الملك فيصل الاول كان يرى "ان استمرار هذه السياسة يعرّض الكيان العراقي الى الانهيار". وقد تحقق هذا الانهيار في الواقع.

لقد انصف خليل كنه بهذه الفقرة الحقيقة اولا، والملك فيصل الاول ثانيا، وأدان ،بصورة غير مباشرة ساسة العراق الآخرين لانهم، استنتاجا، لم يتابعوا نهج الملك فيصل الأول وسياسته في هذا الموضوع الخطير.

هذا وقد شرحنا في الفصل الاول من هذا الكتاب، وهو الفصل الخاص بالملك فيصل الاول وبمذكرته لسنة ١٩٣٢، وتعليقنا عليها، الاسباب التي كانت تعرقل جهوده في هذا الباب. واخيرا وافاه الاجل قبل ان يحقق حلولا ناجحة لها.

وهكذا بقيت المشكلة بدون حل الى الان. واخذت تتفاقم بمرور الايام حتى اتخذت هذا الشكل المأساوي الذي نعيشه الآن.

السلك الدبلوماسي العراقي

كنت أذهب ،بين آن وآخر، لزيارة الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الآله في البلاط الملكي، والحدث اليهما في بعض الشؤون والشجون العامة، واعبّر عما يجول في خاطري وخواطر الناس الذين كنت أتصل بهم ومايشكون منه. وفي احدى زياراتي وكانت في اوائل سنة ١٩٥٦، جرى الحديث معهما حول وزارة الخارجية العراقية، وتطرّقنا الى موضوع السفراء العراقيين، فقلت للملك وولي عهده انه لأمر مثير للانتباه والتساؤلات انه لايوجد في السلك الخارجي العراقي وقتئذ ولا سفير شيعي واحد، وكان قد مضى يومئذ على تأسيس الدولة العراقية خمس وثلاثون سنة.. ! ألايوجد بين رجال الشيعة ومثقفيهم اشخاص من مستوى السفراء الموجودين وقتئذ علما وخبرة وكفاءة؟ فسألني الملك وولي عهده كيف تفسّر هذه الظاهرة؟ أجبتهما انّها، كما يبدو لي، وليدة سياسة مرسومة تقضي باستبعاد الشيعة عن هذه المراكز الحساسة. فقال لي ولي العهد، لقد تولّى وزارة الخارجية ،اكثر من اي شخص اخر، رجل ينتمي الى أسرة شيعية، هو الدكتور محمد فاضل الجمالي. لقد كان شبه وزير دائم للخارجية، فلماذا لم يعيّن سفراء من الشيعة؟ هل كان متواطئا أو ضالعا في السياسة المرسومة التي تتهم بها نظام الحكم؟.. ولا أكتم القارئ انّي فوجئت بهذا الرد المحرج وحرت كيف اجيب عليه..!

وبعد يومين او اكثر جاءني الصديق العزيز السيد عبد الغني الدلّي وكان يومذاك نائبا في مجلس الأمة، حسب ماأتذكر، وقال لي ان وزير الخارجية السيد برهان الدين باش أعيان، وهو صديق شخصي له، قد كلفه بان يعرض عليّ منصب السفارة في أية سفارة أختارها عدا لندن وواشنطون. وتبادر الى ذهني ان هذا العرض ربما كان موعزا به من الملك وولي عهده. فاجبته اني عندما تحدثت مع الملك فيصل الثاني وولي عهده حول هذا الموضوع لم أكن أسعى لجرّ مغنم لنفسي، وانما قصدت الى الفات نظرهما الى موضوع عام يتعلق بسياسة الدولة، ولذلك أرجو

ابلاغ وزير الخارجية شكري على عرضه، واعتذاري عن عدم قبوله، أولا لأني كنت وقتئذ نائبا في مجلس الأمة، وكنت أجد في هذه النيابة الميدان الصحيح لنشاطي السياسي، وثانيا لان أشغالي الخاصة لاتسمح لي بالابتعاد عن بغداد. وأضفت قائلا، هنالك بين رجال الشيعة وشبابهم من يملكون المؤهلات الممتازة لتولي هذا المنصب، وأنت من بينهم، فلماذا لايتحرى الوزير عنهم؟ وبعد يومين أو ثلاثة جاءني السيد عبد الغني الدلي مرة ثانية وقال ان وزير الخارجية لايستثني حتى سفارة واشنطن اذا كنت ارغب فيها. فرجوت منه ابلاغ الوزير شكري على عرضه واعتذاري عن عدم قبوله، لنفس الاسباب التي سبق ان بينتها. ثم قلت له، أي للسيد عبد الغني الدلي، لماذا لايعهد اليك الوزير بمنصب السفارة، وأنت لاشك بالصفات التي تتميز بها، ارجح من الكثيرين الذين يشغلون هذا المنصب في الوقت الحاضر. (والسيد عبد الغني متخرج من كلية الحقوق العراقية ومن جامعة لندن في العلوم الاقتصادية وكان ناجحا في الاعمال الادارية والمالية التي تولاها، ومنها المديرية العامة للمصرف الصناعي. وقد تولى وزارة الزراعة في وزارتي الدكتور محمد فاضل الجمالي الاولى والثانية وفي وزارة ارشد العمري الثانية). وبعد مدة قصيرة عيّن السيد عبد الغني الدلي سفيرا للعراق في المغرب وتونس معا. وكان من افضل السفراء واكثرهم كفاءة. وعيّن في نفس الوقت شقيقي عبد الأمير الازري سفيرا للعراق في طهران، مع العلم أنه كان قد تولى سابقا وزارة المواصلات والاشغال، وكان عضوا في مجلس الاعمار وقبل ذلك مديرا عاما للري.

وفي خلال اللقاءات العديدة التي كنت أجريها عادة مع أخي وصديقي الدكتور محمد فاضل الجمالي، والتي كنّا نتباحث خلالها في الشؤون والشجون العامة. تطرقت الى جواب ولي العهد المار الذكر، وسألته، أي الدكتور محمد فاضل الجمالي، ماهو تعليقك على ملاحظة ولي العهد التي كانت قد احرجتني كثيرا؟ اجابني قائلا انه كان يتولى وزارة الخارجية من اجل تنفيذ السياسة الخارجيّة للدولة ،وان اهتمامه كان منصبا على تنفيذ تلك السياسة، ولم يكن يشغل نفسه بمثل هذه الامور التي ،حسب مايظهر، كان يعتبرها امورا ثانوية. ثم أوضح قائلا

اما شؤون التعيين في السلك الدبلوماسي،فانه كان يكتفي بوضع قواعدعامة لانتقاء الاكفياء من بين الذين يرغبون في الانتساب الى السلك المذكور، وذلك باجراء امتحانات تحريرية وشفوية وغير ذلك، فمن تفوّق منهم في تلك الاختبارات والامتحانات، شرط ان تجري على أساس صحيح دقيق وبدون تحيّز او تمييز، (وهو شرط لم يكن متوفرا في عقيدة كثير من الناس،بدليل النتائج التي اسفرت عنها تلك الامتحانات والاختبارات لحد الان) ،تعين في السلك المذكور،بصرف النظر عن جميع الاعتبارات الطائفية وغيرها .وانه كان يريد تعيين الاكفياء بعيدا عن تلك الاعتبارات. فاجبته هذا بالضبط ماكنّا جميعا ندعو اليه ونتمناه. ذلك انّنا نرفض ان يتولى وظائف الدولة من لايتمتع بالكفاءات والمؤهلات المطلوبة لها، ومن لايثبت جدارته وتفوقه في الاختبارات والامتحانات.

ثم قلت له: ولكن، كما هو غير خاف عليك، بالاضافة الى السفراء الذين يتولّون هذه المناصب عن طريق الترفيع التدريجي في السلك الخارجي، تلجأ الحكومات، في جميع الدول، بين آن وآخر الى تطعيم السلك الدبلوماسي برجال من ذوي الكفاءات الممتازة، ولاسيما اذا كانت هناك أموراً ومشاكل خطيرة تستدعي تسخير مثل تلك الكفاءات لمعالجتها، أو اذا كانت هذه الكفاءات غير متوفرة في وقت من الأوقات في السلك الخارجي أو لأسباب اخرى. وهاهي وزارات الخارجية في كثير من الدول تلجأ الى الاستفادة من مثل هذه الكفاءات في ظروف خاصة. ووضع وزارة الخارجية العراقية وسلكها الدبلوماسي كان ادعى الى الالتجاء الى مثل هذا التدبير. وكان بامكانك، عن هذا الطريق، تصحيح الوضع الذي كان موضوع حديثي مع الملك فيصل وولي عهده..!

وبعد مرور مدة طويلة على هذا الحديث مع الدكتور الجمالي أريته هذا الذي كتبته اعلاه فقرأه بامعان ثم سألته ماهو رأيك فيه؟ اجابني انك أنصفتني. ثم قال ان هذا اكبر دليل على اني لم اكن طائفيا.

القسم الثاني

الفصل العاشر

دور علماء الدين الشيعة في السياسة العراقية

من الأمور المعروفة ان الزعامة الدينية الشيعية في العراق، التي لعبت دورا خطيرا في تفجير وتأجيج ثورة ١٩٢٠الوطنية، كانت تنطلق في تفكيرها السياسي من منطلق ديني اسلامي عام لايختص بطائفة مذهبية معينة، شيعية او سنيّة، ولا بفئة اثنيّة دون اخرى، عربية او كردية او تركية او غيرها.

وقد تجلت لاطائفيّة ولاعنصريّة الزعامة الدينية الشيعية في العراق على وجه الخصوص، في موقفها من الحرب العثمانية البريطانية في العراق في سنة ١٩١٤. ذلك انها، على الرغم مما عاناه شيعة العراق من اضطهاد الحكم العثماني وعَنَته طوال مئات السنين، فانها، عند اندلاع الحرب الآنفة الذكر، اصدرت فتواها الشهيرة بالحث على الجهاد والمشاركة في الحرب جنبا الى جنب مع القوات المسلحّة العثمانية المسلمة، ضد القوات المسلّحة البر يطانيّة «الكافرة» على حد تعبيرها، التي جاءت لغزو بلاد المسلمين، وذهب علماء الدين الشيعة، العرب منهم والايرانيون، على رأس قوافل المجاهدين الى ساحات القتال في الشعيبة وغيرها لمحاربة القوات البريطانية «الكافرة».

و بعد ان اندحر الجيش العثماني واحتلّت القوات البريطانية العراق، وبعد ان استيقظ الشعور الوطني القومي العربي في العراقيين، اتخذت تلك الزعامة موقفا مناصرا للحركة الوطنية العربية، واشتركت في تأجيج ثورة ١٩٢٠ الوطنية وكانت لها مواقف مشهودة في هذا الباب. كما انها رفضت جميع العروض التي عرضتها عليها السلطات البريطانية المحتلة، ومنها الغاء بعض آثار السياسة الطائفية التي كان قد مارسها الحكم العثماني ضد شيعة العراق وخلّفها وراءه.

كانت الزعامة الدينية الشيعية في العراق، تعتبر تحرير العراق من الاحتلال

البريطاني شرطا اساسيا لتأسيس الحكم الوطني الجديد، وكانت ترى ان الخطوة الاولى، بل الشرط الضروري المسبق، لاقامة حكم وطني عادل يحقق لجميع الفئات العراقية المتواجدة في الوطن العراقي حقوقها المشروعة، هو الاستقلال التام وانسحاب السلطات البريطانية وقواتها المحتلة من العراق. وانسجاما مع هذا المبدأ، كانت ترى أن كل مسعى لتحقيق العدالة للشيعة وغير الشيعة، في العراق، بوجود ذلك الاحتلال، الذي كان في رأيها علة الغبن وسبب الاجحاف الذي اصاب اكثر العراقيين، والشيعة منهم على وجه الخصوص، يكون عبثا لاطائل من ورائه طالما بقي الاحتلال البريطاني، أو بعضه، جاثما على صدر العراق. ولذلك كان ينبغي، على حد رأيها، التركيز والاصرار على الانسحاب البريطاني قبل التفكير في الشؤون الاخرى للدولة الجديدة، ومن هذه الشؤون تأمين حقوق الاكثرية الشيعية العربية وغيرها في الاشتراك في الحكم اشتراكا عادلا منصفا. وهكذا انصرفت، اي الزعامة الدينية الشيعية، الى هذا الشأن، واهملت، او على الاصح، أجّلت الاهتمام بموضوع اشتراك الشيعة في الحكم الى ان يتحقق الجلاء البريطاني عن العراق، دون ان تلتفت الى ماينطوي عليه عملها هذا من مخاطر على مستقبل ومصير الاكثرية الشيعية العربية على وجه الخصوص، اذا لم يتحقق الجلاء البريطاني، بالسرعة المطلوبة، كما حدث في الواقع.

وهكذا فقد جابهت، او بالأحرى جوبهت، الزعامة السياسية الشيعية إثر قمع ثورة ١٩٢٠ بالحقائق أو التطورات التالية:

١- تغلّب القوات البريطانية المسلحة على تلك الثورة وقمعها.

٢- نجاح الثورة، على الرغم من قمعها، في ارغام الحكومة البريطانية على صرف النظر عن مخططها الاستعماري الرهيب القاضي بتقسيم العراق وجعل قسم منه (منطقة البصرة) مستعمرة بريطانية تابعة للهند، وحكم الباقي منه، اي العراق، حكما استعماريا مباشرا.

٣- استجابة الحكومة البريطانية لهدف الثورة الرئيس، وهو تأسيس دولة عراقية تضم، الولايات الثلاث: بغداد والموصل والبصرة، برئاسة ملك عربي هو الأمير

فيصل بن الحسين، مقيد بدستور ومجلس تشريعي، ومنحها، اي الدولة العراقية، قسطا من الاستقلال.

٤- قيام فريق مهّم من العراقيين، بزعامة الملك الجديد، بالتفاوض مع الحكومة البريطانية لتحقيق اقصى مايمكن تحقيقه، في الظروف السائدة وقتئذ، من استقلال للدولة الجديدة.

٥- قيام تعاون وتفاهم بين السلطة البريطانية المحتّلة والفريق العراقي الآنف الذكر، الذي ظلّت الزعامة الشيعية بعيدة عنه بحكم موقفها السلبي، على انشاء جهاز الحكم والادارة للدولة الجديدة بمعزل عن الشيعة وتجاهل تام لوجودهم.

٦- وضع السلطة البريطانية سياسة او مخططا، لم تعلنه بطبية الحال، يقضي بحصر الحكم واجهزته، ولاسيما مناصبه السياسية، بالفريق العراقي المتعاون معها وحرمان الاكثرية الشيعية العربية التي رفضت زعامتها التسوية والحلول الوسطى ، من الاشتراك بالحكم إلاّ رمزيا.

ماذا كان موقف الزعامة الدينية الشيعيّة من مجموع هذه التطورات؟ الجواب انه كان موقفا يتّسم بالسلبية وعدم الواقعيّة. وهكذا بقيت مثابرة ومصرّة على نفس النهج السلبي الذي كانت تّتبناه كما لو أن هذه التطورات لم تحدث، او لم تكن ذات موضوع، فافتت بمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي(الدستوري)للدولة الجديدة، وعطلتها، اي الانتخابات، لمدة من الزمان، ولكنها ،اي الانتخابات، استؤنفت فيما بعد، واشترك فيها الشيعة بعد استبعاد زعامتهم الدينية. وهكذا اقيم جهاز الحكم في الدولة العراقية الجديدة بمعزل عن الشيعة وعن مساهمتهم بما يضمن حقوقهم. هذه هي الحقيقة المرّة، التي، كانت نتيجتها هذه المعاناة التي اصابت شيعة العراق الى اليوم. ولو كانت الزعامة الدينية الشيعية ادركت خطورة هذه التطورات ووقفت منها موقفا ايجابيا واقعيا، لاستطاعت تحقيق مساهمة عادلة للشيعة في الحكم، تتناسب مع عدد نفوسهم، ولو تم لها ذلك لتغيّر تاريخ العراق، ولنشأ نظام حكم سليم لايخضع لاحتكار أقليّة من الشعب العراقي ويحرم الفئات الأخرى، ومنها الأكثرية الشيعية العربية من كل مساهمة او اشتراك فيه.

وأخيرا انتهى الموقف السلبي للزعامة السياسية الدينية الشيعية بفشلها في تحقيق هدفها وهو انسحاب القوات البريطانية المحتلّة، وكان هذا الفشل ليس فقط أمرا متوقعا، بل محتّما، وكان من نتائجه نفي الزعيم الديني الكبير الشيخ مهدي الخالصي(١)، ونجله الشيخ محمد الخالصي الى خارج العراق، وهجرة معظم المجتهدين وعلماء الدين الشيعة وقتئذ الى ايران، احتجاجا على النفي الآنف الذكر، وتضامنا مع المنفيّين، وتمّت هجرتهم الى ايران في قطار هيأه الحكم لنقلهم الى خانقين. واخيرا، وبعد تدخل الملك فيصل الاول شخصيا، سُمح لهم، ماعدا الشيخ مهدي الخالصي ونجله الشيخ محمد الخالصي، بالرجوع الى العراق، بعد أن تعهدّوا بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية والانصراف كليا الى الشؤون الدينية.

ان الزعامة الدينية الشيعية، بعد تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، عندما دعت الشعب العراقي، ولاسيما الأكثرية الشيعيّة العربيّة إلى بذل تضحيات جديدة لتحرير العراق من الاحتلال البريطاني، متجاهلة حقائق الوضع السياسي الجديد، لم تسائل نفسها هل كان الشعب العراقي، بجميع فئاته وقطاعاته مجمعا على مواصلة السياسة السلبيّة التي كانت تدعو اليها، ام ان قطاعا مهما منه، اعني القطاع السنّي العربي بغالبيّته، وقد تولى زعامته وتوجيهه الملك فيصل الأول، قد اختار، في ضوء الظروف القائمة وقتئذ، طريق المفاوضة مع السلطة البريطانية المحتلّة، على حلول وسطى، تحقق في رأي ذلك القطاع، وفي رأي فريق كبير غيره ايضا، الاستقلال على مراحل، وتوفق، قدر الامكان، بينه وبين المصالح البريطانية في العراق.

كان على الزعامة الدينيّة الشيعيّة، في رأي واجتهاد الكثيرين، بعد أن رأت الشعب العراقي غير مجمع بجميع فئاته، كما كان الحال في ثورة ١٩٢٠ الوطنية، على مواصلة السياسة السلبيّة ضدّ السلطة البريطانية المحتلّة التي تمكّنت من قمع

---

(١) يرجع الشيخ مهدي الخالصي الى نجار عربي لاريب فيه، والى قبيلة عربية معروفة (عشيرة العنبكيّة في محافظة ديالى)، ولكنه تجنّس في العهد العثماني بالجنسية الايرانية تخلّصا من الخدمة العسكرية في الجيش العثماني.

ثورة العشرين، وبعد أن استجابت تلك السلطة إلى الطلب الرئيس لتلك الثورة، وهو تأسيس دولة عراقية دستورية يتربّع على عرشها ملك عربي مقيّد بدستور ومجلس تشريعي، كان عليها، اي الزعامة الدينيّة، ان تعيد النظر في موقفها السلبي غير الواقعي، وتقبل بسياسة التوصل مع تلك السلطة، ومع الفريق العراقي الذي استلم الحكم منها، ولاسيما مع الملك فيصل الاول، الى تفاهم على الحلول الوسطى الآنفة الذكر، وتوجّه جهودها ونفوذها لتحقيق مشاركة عادلة في الحكم للأكثرية الشيعيّة ولجميع فئات الشعب العراقي. ولكن المجتهدين وعلماء الدين الشيعة لم يكونوا في هذا الواد، ولم يكونوا يملكون النظرة الواقعية و المرونة السياسيّة للاقدام على هذه الخطوة. واوضح مثل على ذلك، موقف الزعيم الديني الكبير الشيخ مهدي الخالصي، عندما بايع الملك فيصل الأوّل بيعة مشروطة،على حد قوله، بعدم خضوعه لأي نفوذ او تدخّل أجنبي، ألم يكن يعرف أنّه ،اي الملك فيصل الأول، قدم الى العراق بتأييد السلطة البريطانيّة(١)، وبالتفاهم معها على الحلول الوسطى الآنفة الذكر(٢)؟ كيف كان الشيخ الخالصي يتوقّع من الملك فيصل الأوّل ان يوافقه على انتهاج السياسة السلبيّة التي كان ،اي الشيخ الخالصي، يدعو اليها، والاصطدام بالسلطة البريطانيّة المحتلّة، وهو، اي الملك فيصل الاول، الذي قدم الى العراق بالتفاهم معها، ولما تمض على وجوده في العراق إلاّ مدة قصيرة،ولم يكن يستند الى أيّة قوة مسلّحة يقاوم بها تلك السلطة،ولاسيما بعد اخمادها ثورة ١٩٢٠ الوطنيّة؟

---

(١) كان قد تقرر في المؤتمر الذي عقد في القاهرة في سنة ١٩٢١ برئاسة المستر ونستون جرجل، وزير المستعمرات البريطاني أنئذ، توجيه دعوة الى الأمير فيصل بن الحسين ليتولى عرش المملكة العراقية، وقد حضر المؤتمر نيابة عن الحكومة العراقية التي كانت قد ألفتها السلطات البريطانية المحتلة، برئاسة عبد الرحمن النقيب، على إثر قمع ثورة ١٩٢٠ الوطنية، جعفر باشا العسكري وزير الدفاع، وساسون حسقيل وزير المالية.

(٢) يقول الدكتور وميض عمر نظمي: "لو كان فيصل مرشح الاستقلال المطلق، لما سمح له البريطانيون ابدا باعتلاء عرش العراق، ولو كان مجرّد دمية بريطانية، كما يشار ضمنا في كثير من الأحيان، لما كانت لديه فرصة لاعتلاء العرش. ان سياسة فيصل التي وعدت بالمحافظة على هيمنة النفوذ البريطاني مع اقامة ادارة عربية، كانت الصيغة المقبولة الممكنة في ذلك الحين".

لابد ان الشيخ الخالصي كان يعرف ان الانكليز هم الذين مهدوا لتولي الملك فيصل الأول عرش العراق، وكان عليه، اي الشيخ الخالصي، في ضوء هذه الحقيقة، ان يختار واحدا من أمرين، اما أن يبايعه وهو عارف بهذه الحقيقة، أو يمتنع عن مبايعته. اما البيعة المشروطة فانها كانت بمثابة دعوة للملك فيصل الأول للتخلي عن العرش.

مما لاشك فيه أن الملك فيصل الأول، كان مدينا لدرجة كبيرة بعرشه في العراق الى الانكليز الذين ارادوا استرضائه بعد ان خذلوه وخانوه في سورية لحساب الفرنسيين، وبعد أن تنكروا للوعود التي قطعوها لوالده الحسين. ولكن هذا لم يكن يعني أنّه كان مجرّد اداة أو دمية بيد السلطة الاحتلاليّة البريطانية تفرض بواسطته ارادتها على العراق. لقد كان الملك فيصل الاول يعرف جيدا، نتيجة للخبرة القاسية التي مرّ بها في الشام، أنّه لاقبلَ له بالدخول في صراع مع الانكليز، فهم قادرون على خلعه عن العرش الذي تبوّأه استجابة لرغبة العراقيين، ولاسيما وطنيّي ثورة العشرين، وقد عبّروا عن هذه الرغبة بالرسائل التي وجهّوها الى والده الملك حسين في الحجاز والتي حمل بعضها رسولهم اليه الشيخ محمد رضا الشبيبي. ولكن هذه الرغبة ماكانت لتنفّذ وتتنذ لولا مساعدة الانكليز. وان الشعب العراقي لن يبادر ولن يتمكّن من انقاذه من المصير المحتوم الذي كان ينتظره لو كان اصطدم بالانكليز، ولذلك قرّر ان يستخدم السياسة اداة لتحقيق المطالب الوطنية. وقد استخدمها ببراعة وجرأة ودهاء يثير اعجاب وتقدير كل من يستعرض تاريخ القضية العراقية، ويطّلع على وثائقها، منذ اعتلائه العرش الى ان توفي الى رحمة ربّه في ٨أيلول ١٩٣٣. فكثيرماتوتّراالجوّ بينه وبين الانكليزتوترا شديدا،وقد وصل في بعض الاحيان الى حد القطيعة والتهديد بخلعه او اجباره على التنازل عن العرش(١).

---

(١) لقد اطلعت مؤخرا على ماكتبه مؤرخان اثنان عن صلابة الملك فيصل الاول ومواقفه البطولية في الدفاع عن حق العراق وسائر البلاد العربية في الاستقلال وذلك من الوثائق البريطانية السريّة التي افرجت عنها الحكومة البريطانية مؤخرا بعد انتهاء المدة التي يمنع في خلالها نشر الوثائق

على ان الانصاف يقتضينا ،من جهة اخرى، ان لانوجه كل اللوم وكل المسئولية لرجال الدين وحدهم للنتائج الوخيمة التي حلت بالاكثرية الشيعية. ان السبب الرئيس لهذه السياسة غير الواقعية وللنتائج الوخيمة التي تولدت عنها، هو تخلف

تابع....

المذكورة. واحد هذين المؤرخين هو المستر بيتر سلاكليت في كتابه المسمى «بريطانيا في العراق ١٩١٤-١٩٣٢)

Great Britain in IRAQ 1914-1932 BY Peter Sluggiett.

ومنه يتبين ان الانطباع الذي كونه اكثر العراقيين عن الملك فيصل كان انطباعا خاطئا جدا، وانهم (اي اكثر العراقيين) كانوا جاهلين تماما للدور الذي لعبه الملك فيصل الاول في خدمة العراق وتحقيق استقلاله. لقد جاء في الصفحة ٧٦ من الكتاب المذكور، ان الانكليز اعتبروا فيصلا (بصدد معاهدة ١٩٢٢) كان على صلة بالعلماء في مؤتمر كربلاء. وقد اثارت المماطلات والتسويفات المستمرة -حسب رأي الانكليز- في عقد معاهدة ١٩٢٢ شعورا من السخط والخيبة في محافل الحكومة البريطانية، مما حملها (أي الحكومة المذكورة) على التهديد اما بسحب الوجود البريطاني الى البصرة، او اخلاء العراق بالمرّة اذا لم يُستجَب للمطاليب البريطانية. وقد عبّر المستر جرجل Winston Churchill وزير المستعمرات آنئذ، عن استيائه من موقف الملك فيصل محذّرا اياه بالعبارة التالية:

"يجب ان لايقع فيصل في وهم بخصوص هذا الموضوع. سيصعب عليه ايجاد عرش ثالث".

(نفس المصدر صفحة ٧٧/ استنادا الى وثيقة رسمية في وزارة المستعمرات مؤرخة في نيسان ١٩٢٢ ورقمها (Co 730/22/37397).

وعندما تتابعت الاحتجاجات على مشروع المعاهدة في خلال شهر مايس وحزيران رتموز لسنة ١٩٢٢، وانعقدت اجتماعات بين شيوخ الفرات والعلماء الروحانيين وازداد نشاط الوطنيين في بغداد، واعتبر الانجليز فيصلا مشجعا لهذا النشاط من وراء الستار ابرق المندوب السامي السر برسي كوكس Sir Percy Cox الى جرجل وزير المستعمرات «بان فيصلا رجل غير موثوق وملتوي وغير مخلص» واضاف معلقا«بان هذه التأخيرات -في عقد المعاهدة- قد ادت الى تجميد معظم اعمال الحكومة» (نفس المصدر صفحة/٧٨/ استنادا الى كتاب شخصي وسري من كوكس الى المستر جرجل مؤرخ في ٢٩تموز ١٩٢٢ رقم (Co 79373/22/0370).

ثم حدثت المظاهرة التي قام بها الوطنيون امام البلاط الملكي والتي هتفوا فيها منددين بالانتداب والاستعمار البريطاني عندما جاء السر برسي كوكس لتهنئة الملك فيصل الاول بمناسبة

الشيعة وتخلف سياسيا، كما اوضحنا ذلك في محل آخر من هذا الكتاب، حيث يجد القارئ الكريم شرحا وافيا لاسباب هذا التخلف.

يتبع.....

مرور عام على اعتلائه العرش، والتي اعتبرها المندوب السامي اهانة متعمدة له. ثم اصيب الملك بعد ذلك بالتهاب الزائدة الدودية واجريت له عملية جراحية لاستئصالها. فاغتنم المندوب السامي فرصة مرض الملك واخذ زمام الحكم بيده ونفي عددا من الوطنيين الى جزيرة هنجام. وفصل رئيس التشريفات الملكية السيد فهمي المدرس من منصبه وقامت الطائرات البريطانية بقصف بعض المناطق العشائرية في الفرات الاوسط.

ثم اخذت بعد ذلك العلاقات بين فيصل الاول والانجليز تمر في فترات من التوتر والارتخاء، والصعود والهبوط. وكان الانجليز متضايقين دائما مما كانوا يعتبرونه تدخلا من الملك فيصل الاول باستمرار في شؤون الحكومة. واستمرت المفاوضات، خاصة بين سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ حول عقد معاهدة جديدة، وحصلت اصطدامات متعاقبة بشأنها بين الطرفين. الانكليز والملك فيصل، مما اضطر المندوب السامي البريطاني، السر هنري دوبس SIR HENRY DOBBS آخر الامر الى تقديم شكوى ضد الملك فيصل الى وزارة المستعمرات. فاستدعى الملك الى اوروبا، بنصيحة من المندوب السامي البريطاني، وسافر الى هناك، وأقام في ايكس ليبن (Aix les Bain) في فرنسا، حيث جرت المفاوضات بينه وبين هول وشاكبره Mr Hall and Sir John Shackburgh مندوبين عن وزارة المستعمرات. وقد تبين للانجليز بوضوح، من خلال المفاوضات، ان الملك فيصل كان يتصور، كسائر العراقيين، أن استدعاءه، كان يقصد الاستجابة لمطاليب العراق في الاستقلال التام أو شئ قريب منه. وفقد صرح الملك فيصل الأول أنه إن لم يأخذ معه مسودة معاهدة معدلة، فانه سوف لايرجع الى العراق، وأن زيارته لأوروبا كانت موضوع مناقشة عامة في العراق، وقد علّق الناس عليها اوسع الامال، واذا رجع الى العراق خالي اليدين فان الناس سيصابون بخيبة أمل مريرة، وانه سيتعرض لفقدان لايعوض في سمعته ونفوذه (من نفس المصدر صفحة ١٥٠/استنادا الى وثيقة رسمية هي «محادثات مع الملك فيصل في ايكس لبين من ٥ الى ٧ أيلول ١٩٢٧ من تقرير السر جون شاكبره وطبع في مديرية الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات في ايلول ١٩٢٧ رقم (Co 730/40299/11) هذا في حين كان الدافع لاستدعاء الملك فيصل في تموز ١٩٢٧ هو ابعاده مؤقتا عن بغداد حيث اضحى وجوده غير محتمل في نظر المستر بورديللون Mr: BOURDILLON وكيل المندوب السامي والمستر ادموندس C.J.EDMONS معاون مستشار الداخلية، والاير فايس مارشال ايللنكتون »

تابع...

Air Vice MARSHAL ELLINGTON الذين كانوا يرون جديا انه اذا لم يكن في الامكان استمالة الملك فيصل الاول للتوقف عن التدخل في الادارة الحكومية -بمعنى اطلاق يدهم في ادارتها- فانه يجب ان يجبر على التنازل عن العرش. لقد كتب المستر ادموندس عن الملك فيصل الاول مايلي: كثير من الاوساط (يقصد البريطانية) قد عبّرت عن رأيها ان زوال هذا المجنون او العصابي الخطر Dangerous Neurotic (يقصد الملك فيصل) اصبح الحل الوحيد للمشاكل الحالية (من نفس المصدر صفحة ١٥٤ استنادا الى مذكرة عن الوضع السياسي الى تاريخ ٢٧ أيلول كتبها سي.جي.ادموندس C.J.EDMONDS وقد وردت في ضمن كتاب شبه رسمي رقم ٢٠٣٢ قدمه المستر سترجس MR.STURGESS الى شاكبور SCHACKBURGH Sir بتاريخ تشرين الأول ١٩٢٧.

اما المؤرخ الثاني فهو البحاثة الدكتور محمد مظفر الادهمي الذي نشر في عدد كانون الاول ١٩٧٨ من مجلة آفاق عربية التي تصدر في بغداد، مقالا بعنوان حقائق عن الصراع الخفي بين بريطانيا والملك فيصل الاول، قال فيه: «ان الملك فيصل الاول كان حليفا للقوى الوطنية وان العراق شهد انتفاضة قوية واسعة ضد الانتداب بقيادة الملك فيصل الاول». وقد اعترف الدكتور الادهمي: «وانه كان غير منصف بحق فيصل الاول، فقد اعتبره رجلا يريد الاحتفاظ بعرشه لشخصه فقط وانه كان يتبع مبدأ الغاية تبرر الواسطة، في حين ان الوثائق تثبت ان الملك فيصل الأول كان يريد تأسيس دولة عربية قوية مستقلة في العراق تكون قاعدة للوحدة العربية. وقد دفعه موقفه المتصلب الى الاصطدام بالمندوب السامي البريطاني والحكومة البريطانية اصطداما عنيفا كما تدل على ذلك البرقيات المتبادلة بين السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني والمستر تشرشل. وقد وصل الاصطدام بين الطرفين حدا عرّض عرشه للخطر. وقد تبين من تلك البرقيات ان الملك فيصل الاول قد تعرض لضغط لم يتعرّض مثله احد من قبل وانه قد خيّر في الواقع من الامر بين الرضوخ للسياسة البريطانية، وللاجراءات التي اتخذها المندوب السامي البريطاني في خلال مدة مرضه، وبين التخلي عن العرش. لقد كشفت تلك البرقيات عن تدهور خطير في العلاقات بين المندوب السامي البريطاني وبقية الموظفين البريطانيين في العراق، وبين الملك بسبب اصراره، اي الملك فيصل الأول، على رفض الانتداب واتهام الانجليز اياه بانه كان المحرض لجميع الحركات التي كانت تنادي برفض الانتداب، وانه السبب في خلق جميع الصعوبات والمشاكل الناشئة عن هذا

تابع . . . .

الأمر . وقد جاء في احدى البرقيات: « ان المشكلة -مشكلة المعاهدة- مليئة بالصعوبات التي سببها سلوك الملك الذي نحن نصبناه . . وانه من الصعوبة ان نضع الثقة به . » ولكن الملك فيصل لم يتراجع وبقي مصرا على موقفه مما حمل المندوب السامي السر برسي كوكس ان يقول في احدى البرقيات بحقه : كل الرجال الجيدين (بالطبع في رأي الانجليز) مشمئزون من انحرافات فيصل » .

وقد جاء في مقال الدكتور الادهمي مايلي : « خلال مرض فيصل ابرق كل من كوكس وكورنواليس الى وزير المستعمرات جرجل حول انطباعاتهما عن الملك فيصل الاول. ظهر خلالها انهما لايعتبران فيصلا شخصا يصلح لان يكون ملكا بسبب عدم تعاونه مع بريطانيا وبسبب مزاياه الشخصية التي لاتؤهله لتولي المسؤولية حسب رأيهما . ان هاتين البرقيتين دليلان ناصعان على وطنية فيصل اذ عبّرا عن استياء شديد منه بسبب موقفه الصارم ضد بريطانيا من أجل الاستقلال التام » . وقد جاء في احدى برقيات كوكس « انه خبيث وضليع بتدبير المكائد . . . » وجاء فيها ايضا: « وان النقيب (عبد الرحمن) وساسون حسقيل والاخرين من عقلاء القوم ، ينظرون الى فيصل بازدراء واحتقار، اني اشعر دائما بالخجل تجاه هؤلاء الناس وأسأل نفسي لماذا وثقنا بفيصل ولم نثق بهم » . ثم آرسل كوكس برقية الى وزير المستعمرات تتضمن رأي كورنواليس بحق الملك فيصل وقد جاء في مقدمتها « لما كان مستقبل فيصل معلقا في الميزان . . . . » . وقد لجأ الساسة البريطانيون لاخضاع فيصل لارادتهم الى تهديده . فقد جاء في برقية لشرشل مرسلة الى المندوب السامي البريطاني مايلي:

(. . . عند ذلك على فيصل او يواجه خيارين، اما ان يساند وزارة النقيب في كل قراراتها ، او ان يخلع عن العرش. اني اعتقد انه يجب ان يوضح لفيصل تماما باننا لن نسمح له ان يحطم سياستنا جميعها بعناده وان يعود ، كما يعتقد، الى الحجاز حرا دون عقاب . اننا لم نجلبه للعراق ليلعب دورا اوتوقراطيا ، ولكن ليستقر كملك دستوري وصديق لنا . جرجل » .

ثم جاء في برقية اخرى موجهة من المستر شرشل الى المندوب السامي البريطاني في بغداد مايلي:

« ان كل شيئ متوقف على جواب فيصل، اذا اذعن واعتبر نفسه معك، فان عليك ان تبرق لنا صيغة البيانات الضرورية التي ستعلن . اما اذا رفض فان هناك ايضا وقتا للتشاور معنا . وفي هذه الحالة سأكون مسرورا اذا اشرت عليّ بالطريقة التي توصي بها لمعالجة الامر . انني اعتقد انك ستخبر فيصلا بان انقطاع علاقاته معنا ستضمن على الأرجح تغييرا كاملا في سياستنا العربية .

تابع. . . . . .

وان تعلن له بأننا في الوقت الحاضر في وضع صعب بسبب المصروفات الكبيرة التي ننفقها لمنع ابن سعود من الهجوم على الحجاز. اننا اذا رفعنا يدنا عن هذه المناطق وهو ماسنقوم به فان فيصلا سيسقط مرة ثانية وسيحطم عائلته (أي الملك والده ملك الحجاز). » انتهت البرقية.

ثم يقول الدكتور الادهمي في المقال القيّم الآنف الذكر:

وهكذا أسقط في يد فيصل. فقد اصبح شمال العراق مهددا بالضياع، في حين انتهى اعوانه الوطنيون الى السجون والمعتقلات والنفي والاكبر من كل هذا، فان مستقبل الجزيرة العربية والعراق وسوريا قد اصبح مهددا اذا عمد الانجليز الى تنفيذ تهديدهم باطلاق بن سعود ضدهم.

وهكذا تحت كل هذه الضغوط اضافة الى وضع العراق ودولته الجديدة غير المستقرة، اضطر فيصل الى الاذعان والرضوخ ولكن رضوخه كان مؤقتا، فعند دراستنا لحياته ومن خلال الوثائق، نجد انه استمر يقف بصلابة ضد الاستعمار البريطاني حتى وفاته عام ١٩٣٣.

ثورة ١٩٢٠ الوطنية ودور علماء الدين الشيعة فيها

المخطط الاستعماري البريطاني الجهنمي

- تأسيس اسرائيل أخرى في شرق الهلال الخصيب-

على ان هذه السياسة غير الواقعيّة التي أصرّ علماء الدين الشيعة على متابعة السير فيها الى النهاية، والتي أنتجت هذه النتائج الوخيمة بالنسبة للاكثرية الشيعية في العراق، والتي يعانون الآن من ويلاتها مايعانون، يجب أن لاتنسينا دورهم،اي علماء الدين العظيم المشرّف في تأجيج الحركة الوطنية، ولاسيما في تفجير ثورة ١٩٢٠، الوطنية، التي لولاها ماتأسست الدولة العراقية، كما يتبين ذلك بوضوح من استعراض الوثائق البريطانية نفسها، التي تثبت بما لايقبل الشك، ان تلك الثورة كانت السبب الرئيس في تغيير المخطط البريطاني الاستعماري الجهّنمي الذي كان يهدف الى تأسيس حكم استعماري بريطاني في العراق، يمزّق وحدته ويجعل قسماً منه (منطقة البصرة) مستعمرة تابعة للهند، وهدفا لهجرة هندية واسعة، ربما بلغت خلال مدة غير طويلة عدّة ملايين هندي وهندية، تبدأ من البصرة ثمّ تمتد منها شمالا حتى تشمل قسما كبيرا من وادي الرافدين

ولو كانت تحققت هذه لخطة الجهنمية، لاسمح الله، لكانت أسّست في الواقع في شرق الهلال الخصيب اسرائيل أخري، اسرائيل هندية مؤلفة من عدة ملايين هندي وهندية. وبوسع القارئ الكريم ان يتصوّر اخطار هذه المستعمرة الهندية على الوجود العربي في غربي الخليج بعد اكتشاف الموجودات النفطية الهائلة فيه. ولو كانت قد تحققت هذه الخطة البريطانية لكانت قلبت الوضع السياسي، ليس فقط في الخليج، وانما في المشرق الاوسط برمّته رأسا على عقب، ولكانت غيّرت موازين القوى فيه تغييرا اساسيا في غير صالح الأمة العربية. وكل من ينكر هذه الحقائق التي لايرقى اليها شك، او يتجاهلها، او يحاول، لغرض في نفسه، التقليل من شأن هذه الثورة في تغيير المخطط البريطاني الاستعماري، وفي تأسيس الدولة العراقية، يكون جاحدا للحقيقة ومدفوعا بدوافع مريضة. ان الأمة العربية برمّتها، ولاسيما الشعوب

العربية في الخليج، مدينة لهذه الثورة المجيدة ديناً لايمكن تقديره في استهماد هذه الكارثة.

لقد حاولت مجموعة من المحامين ومن الشباب المثقف اقامة احتفال في بغداد والرميثة والديوانية وغيرها من المدن العراقية، بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٤ تخليداً لذكرى ثورة العشرين الوطنية، وكلّفت بعض الادباء، ومن بينهم الشاعر العراقي الكبير الحاج عبد الحسين الازري(١)، ان ينظم قصيدة في هذه المناسبة لتلقى في الاحتفال الآنف الذكر، فاستجاب لطلبهم ونظم قصيدة عصماء تشيد بتضحيات ابطال تلك الثورة المجيدة. ولكن الحكومة العراقية وقتئذ، ومن ورائها السلطات البريطانيّة، منعت اقامة الاحتفال وأوقفت القائمين بهذه الحركة، لأن كلا الجهتين، الحكم القائم ومن يمثّل، ومن ورائه السلطات البريطانيّة، كانا دائماً ضد كل اشادة بثورة ١٩٢٠ الوطنية التي لعب الشيعة الدور الأكبر فيها، ومن ابيات تلك القصيدة العصماء:

لولاكم لم نشاهد للحمى علمـــا ... في الجو يخفق معتزاً ويرتفـــع

ان لم تضع نصبا هذه البلاد لكـم ... فقد كفاكم من التاريخ مايضـــع

ومن ابياتها:

كان الوفاق لكم ايام نهضتكـــم ... ركناً ولكن اراه اليوم ينصـــدع

ومن ابياتها:

جرّ الشقاق علينا كل نائبــــة ... فلم يعد معه صبر ولا جـــزع

لماذا تجاهل نظام الحكم منذ تأسيسه في سنة ١٩٢١ لحد الآن ثورة ١٩٢٠ مع أنّها كانت ثورة وطنيّة بكل معنى الكلمة، اشتركت فيها مختلف فصائل الشعب العراقي واقاليمه، وان قام الشيعة فيها بالدور الاكبر؟ لماذا هذا التنكّر والجحود من النظام الحاكم ورجاله لتضحيات ابطالها مع أنها اجبرت الحكم البريطاني الاستعماري، باعتراف البريطانيين أنفسهم، على التخليّ عن مخطّطه الاستعماري

---

(١) ديوان الحاج عبد الحسين الازري صفحة ١١٩

الذي سبق الكلام عنه،واضطرته الى اقامة الدولة العراقية بدلا منه؟ لماذا وقف رجال هذا النظام الحاكم ضد كل اشادة بتلك الثورة، وضد اقامة نصب تذكاري لها؟

الجواب هو ان كل اشادة بتلك الثورة المجيدة، يذكّر الناس بالتضحيات العظيمة التي قدمها الشيعة العرب في سبيل اقامة الكيان العراقي وبالجحود الذي قوبلت به هذه التضحيات من رجال النظام الحاكم. ولو كان لدى رجال النظام الحاكم ذرّة من الانصاف لكانوا اقاموا لتلك الثورة الوطنية اكبر نصب تذكاري في اهم موقع في بغداد اشادة بتضحيات أبطالها ولكانوا كتبوا على ذلك النصب:

لولاكم لم نشاهد للحمى علما   في الجو يخفق معتزاً ويرتفع

ولكانوا سجلوا في ذلك النصب التذكاري اسماء الذين ساهموا في تلك الثورة المجيدة، ولعبوا ادوارا خالدة فيها، من علماء الدين و غيرهم، من العراقيين، و غير العراقيين.

الفصل الحادي عشر

تحقيق بعض الشروط الضرورية لتأمين نجاح الديموقراطية الليبرالية التعدّدية في العراق

١- تشريع قوانين لمكافحة التمييز او التفرقة بين المواطنين:

تبيّن لنا مما تقدّم ان التفرقة أو التميز بين المواطنين بالتحيّز لفريق منهم أو ضد فريق آخر لمختلف الاعتبارات والاسباب الاثنيّة (Ethnic) او الدينية او المذهبية كان من أهم المشاكل التي واجهتها الدولة العراقية منذ تأسيسها في ١٩٢١ لحد الان. وتوطيدا للوحدة الوطنية التي لاتترسّخ الا بتوفير العدالة وتأمين المساواة وتكافؤ الفرص بشكل كامل لجميع المواطنين والمواطنات من جميع الفئات الدينية والمذهبية،أو الاثنيّة (Ethnic) ومن جميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بهدف الحيلولة دون ايّ تحيّز أو تمييز فيما بينهم لأي اعتبار من الاعتبارات الآنفة الذكر سواء في التعيينات للوظائف الحكومية أو في فسح المجال لدخول الطلاب في الجامعات والكليات الحكومية بما فيها كليات القوات المسّلحة، الى غير ذلك، وبحيث يكون الاعتبار الوحيد في المفاضلة بين المتنافسين الكفاءة العقلية والدرجات العلمية في الامتحانات والاختبارات، لابد من تشريع قوانين صارمة تمنع كل من يستغل سلطة مركزه او وظيفته العامة في الجهاز الحكومي لممارسة اي شكل من اشكال التمييز المار الذكر، وتعطي الحق لكل من يتعرض لهذا التمييز ان يتقدم بالشكوى لدى المحاكم، او لدى محكمة خاصة، ا،و لدى أي مرجع عالي يخصص لهذا الغرض، او لدى هذه المراجع كلها بالتسلسل، على الشخص الذي مارس هذا التمييز ضده، او تحيّز لمصلحة شخص اخر، سواء كان من استغّل مركزه او وظيفته العامة، وزيرا، او موظفا مدنيا، او ضابطا عسكريا، وذلك بهدف منعه من ممارسة هذا التمييز وفرض العقوبة الرادعة عليه ولرفع الغبن الذي اصاب المواطن المغبون والمتضرّر نتيجة هذا التمييز او هذا التحيّز، وذلك اسوة بالقوانين النافذة الان في

كثير من الدول المكافحة للتمييز العنصري او الديني او المذهبي او الطبقي ومنها معظم الدول الغربية.

وجميع هذه الدول تكافح التمييز بمختلف اشكاله وانواعه ليس فقط في الاستخدام في اجهزة الحكومة المركزية او الادارات المحلية والبلديات.أو غيرها من المؤسسات العامة.أو في القبول في المدارس والكليات والجامعات الحكومية، وانما تكافحه ايضا لدى المؤسسات والنشاطات التابعة للقطاع الخاص التي هي ممنوعة قانونا من ممارسة التمييز العنصري او الطائفي او غيره ، في استخدام الموظفين والعمال، او في القبول في المدارس والكليات والجامعات الخاصة. وفي بيع المساكن وايجارها الى غير ذلك.

٢- تشريع عقوبات قانونية ضد من يمارس التمييز الطائفي او العنصري (النص على عقوبات في القانون الجنائي):

كان المفروض في نظام الحكم العراقي ان يعالج الاستياء والتذمر المتفشيّين في الاوساط الشعبية نتيجة سياسة التمييز التي كانت تمارس ضد أبناء الشيعة او ضد الأكراد وغيرهم ، وذلك بتشريع قوانين لمعاقبة من يمارسها. ولكن بدلا من ذلك فان نظام الحكم لجأ الى تشريع قوانين تقتصر على معاقبة من يثير باحدى وسائل النشر شعور الكراهية بين سكّان العراق(١)، أويحرّض على بغض طائفة أو جملة طوائف،

---

(١) قانون العقوبات البغدادي

"١-كل من سعى بواسطة طبع اي جريدة او كتاب أو اي مطبوع او تسبب في طبع ذلك أو باحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة ٧٨، في اثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق او ضد نظام الحكم المقرّر، يعاقب بالاشغال الشاقة والحبس مدة لاتزيد على سبع سنين أو بالغرامة او بكلتا هاتين العقوبتين".

٢- "كل من سعى باحدى الوسائل السابق ذكرها في تكدير السلام بالتحريض على كراهية او

أو بروّج النعرات الطائفية[1]. ولكنه لم يشرّع قانونا واحدا ولم يصدر تحذيرا واحدا لمعاقبة من يستغل سلطته أو منصبه أو وظيفته من الوزراء أو الموظفين العسكريين او المدنيين في ممارسة التمييز أو التفريق بين المواطنين على أسس طائفية أو عنصرية أو محليّة، خلافا للمادة الثامنة عشر من القانون الاساسي(الدستور) لسنة ١٩٢٥ والتي تنصّ على "أن العراقيين متساوون في التمتع بحقوقهم وواجباتهم ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز.."

بماذا نفسّر تقاعس الحكم منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ لحد الان عن القيام بمثل هذا التشريع؟ لماذا يعاقب، وبحق، الذي يحرّض، او يثير بواسطة احدى وسائل النشر، النعرات الطائفية، ولايعاقب الوزير أو الموظف المدني او العسكري الذي يستغل منصبه أو وظيفته لممارسة التمييز الطائفي او العنصري في معاملة المواطنين؟ لاشك ان من اقدس واجبات الحكومة معاقبة من يثير النعرات الطائفية او يحرّض على النزاع بين الطوائف والجماعات. ولكن الواجب الوطني كان يقضي ان يصحب هذا العقاب عقاب لايقل عنه شدّة وصرامة، لكل من يمارس، وهو في دست الحكم ومركز السلطة والمسؤولية، التمييز باي شكل من اشكاله الاثنية او الطائفية او الاجتماعية، اي بين الذكور والاناث، والا فان المظلومين والمغبونين والمستائين من سياسة التمييز الآنفة الذكر سيفسّرون المقصود بتعابير معاقبة "التحريض" او "التحبيذ" او "الترويج" او "الحضّ" على النزاع، أو "اثارة شعور الكراهية" او غير ذلك من التعابير الواردة في قانون العقوبات، انه يستهدف حماية

تابع.....

بغض طائفة او جملة طوائف من الاشخاص، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين او بالغرامة التي لاتزيد على مائة ليرة او بكلتا هاتين العقوبتين" - نفس المادة.

(١) المادة ٢٠٠، من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، ويعاقب بالعقوبة ذاتها (اي بالسجن مدة لاتزيد على سبع سنوات او بالحبس) كل من حرّض على قلب نظام الحكم المقرّر في العراق او على كراهيته او الازدراء به، او حبّذ أو روّج ما يثير النعرات المذهبية او الطائفية او حضّ على النزاع بين الطوائف والاجناس او أثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق.

المتحكمين واسكات كل صوت يرتفع منددا بسياسة التمييز أو التفريق بين الموطنين للاعتبارات الانفة الذكر، وارهاب المظلومين والمضطهدين والمستائين من تلك السياسة بهدف منعهم من الاعتراض على التحيّز او التمييز الذي يمارس ضدهم.

٣-تأسيس دائرة مراقب عام لمراقبة تنفيذ التشريعات ضد التمييز أو التفرقة بين المواطنين:

ولاجل هذا لابد من تشريع قانون لتأسيس دائرة مراقبة عامة يرأسها مراقب عام (Ombudsman) ،على نسق منصب مراقب الحسابات العام في العهد الملكي، تعيّنه السلطة التشريعية، ولايجوز انهاء خدمته الا من قبلها، ويخول سلطة المراقبة على تنفيذ القوانين الخاصة بمنع التمييز او التفريق بين المواطنين لمختلف الاعتبارات التي سبق ذكرها،وعلى ان يخوّل حق تفتيش الدوائر والمصالح الحكومية والشركات والمؤسسات الاهلية للاطمئنان على تنفيذ القوانين الآنفة الذكر تنفيذا دقيقا، وعلى ان يقدم تقاريره بهذا الخصوص الى السلطة التشريعية، ثم ينشرها على الرأي العام، وعلى ان يكون من حق المواطنين الذين يشعرون بالغبن جراء التمييز الواقع ضدهم، تقديم الاعتراضات والشكاوى الى المراقب العام ليقوم برفع الغبن اللاحق بهم حسب السلطة المخولة له، سواء قبل اقامة الدعوى في المحاكم او عند اقامتها.

٤- ضرورة تصديق المجلس التشريعي الثاني على التعيينات في الوظائف العامة ومن درجة معيّنة فما فوق قبل ان تصبح نافذة المفعول:

رغبة في تحقيق العدالة بين المواطنين من مختلف الفئات وفي الحيلولة دون أي تمييز بينها وأي تحيّز لأية فئة أو ضد أية فئة، لابد من ايجاد رقابة على التعيينات التي تجريها الحكومة -السلطة التنفيذية- في مختلف الوظائف الرئيسية في الجهاز

الحكومي، على ان تمارسها، اي الرقابة، جهة غير خاضعة للسلطة التنفيذية، اعني احد المجلسين التشريعيّين، ويفضّل في هذا الباب المجلس التشريعي الثاني (مجلس الاعيان او الشيوخ او مايماثلهما) الذي تتمثل فيه مختلف الفئات، والذي يكون عادة مؤلفا من اعضاء ذوي خبرة واطلاع في مختلف الحقول السياسية والادارية والقضائية والاقتصادية وغيرها. وتكون مصادقة هذا المجلس ضرورية قبل نفاذ التعيين. ان مجرّد معرفة الحكومة (السلطة التنفيذية) أن تعييناتها لمختلف المناصب الرئيسية لاتكون نافذة الا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليها، سيحملها على التفكير مليًا قبل الاقدام على اقتراح الشخص الذي تختاره.

وقد يقال في هذا الباب أن وضع هذا القيد على التعيينات التي تجريها السلطة التنفيذية في المناصب الرئيسية، قد يعرقل اعمال الحكومة ويشلّ نشاطها. لاشك ان لكل اجراء فوائد ومضارّ. ولكنني اعتقد ان فوائد هذا القيد اكثر بكثير من اضراره في ضوء تركيب المجتمع العراقي واوضاعه في الوقت الحاضر، وفي ضوء خبرات الدول الاخرى ولاسيما الولايات المتحدة في هذا المجال.

٥- المشاركة في هيئات ضباط الجيش العراقي والقوات المسلّحة العراقية الأخرى

من بين الشروط الضرورية لنجاح الحكم الديموقراطي اللبرالي في العراق، اشراك افراد من جميع الفئات الاثنية والدينية والمذهبية التي يتألف منها المجتمع العراقي في هيئة ضباط الجيش العراقي، وفي هيئات ضباط القوات المسلحة العراقية الاخرى، اشراكا عادلا يتناسب مع عدد ونسبة نفوس كل فئة من مجموع نفوس الشعب العراقي.

بمرور الزمان، ونتيجة سياسة يبدو انها كانت مرسومة، اصبحت الاكثرية الساحقة من هيئة ضباط الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى، مؤلفة من ضباط ينتمون الى فئة واحدة هي الفئة العربية السنيّة التي تمثل اقليّة من

الشعب العراقي ومن عرب العراق. وقد كانت هذه الهيئة، بسبب طابعها المذهبي القومي، العقبة الكأداء، بين عقبات أخرى، في سبيل نجاح تجربة الحكم الديموقراطي اللبرالي في العراق، ومن ثم القضاء عليها في ١٤تموز ١٩٥٨. ولذلك لايمكن، بل يستحيل قيام حكم ديموقراطي لبرالي مع وجود جيش تتألف هيئة ضباطه من فئة واحدة، ولاسيما اذا كانت تلك الفئة تؤلف اقلية من الشعب العراقي، لأنه في مثل هذه الحالة، يصبح الجيش اداة بيد تلك الفئة المسيطرة عليه تستخدمه للمحافظة على سلطانها ولمدّ نفوذها وسيطرتها الى جميع اجهزة الدولة وشلّ اي اتجاه ديموقراطي يقوم على اعتبار الشعب بجميع افراده وفئاته، لافئة خاصة منه، صاحب السيادة ومصدر السلطات، ومنبع الشرعيّة، ويكون من السهل على هذه الهيئة، ان تتمسك باي مفهوم تشاء لتثبيت سلطانها وسيطرتها مثل مفهوم القومية أو الاشتراكية او غيرها واستغلالها لدعم نفوذها ودوام سلطانها. واذا ماشعرت أن مراكزها مهددة باي مفهوم او اتجاه ديموقراطي سليم، فانها لاتتورع عن استخدام القوة العسكرية التي بيدها لضرب وتحطيم مثل هذا الاتجاه. وهذا ماحدث في العراق حيث اعتبرت هيئة ضباط الجيش ان القومية، بالمفهوم الضيق الخاص عندها، وليس الشعب بجميع فئاته، هي منبع الشرعية.

شرعية الحكم بين المفهوم الديموقراطي الليبرالي والمفهوم القومي العسكري اليميني:

هذا الخلاف او التناقض الاساسي حول مصدر شرعية الحكم، بين المفهوم او المضمون الديموقراطي الليبرالي للشرعية، الذي يتمسك به الديموقراطيون اللبراليون، وبين المفهوم او المضمون القومي العسكري للشرعية،الذي يتمسك به القوميون اليمينيون من ضباط الجيش، هو العلة او المشكلة الاساسية التي تعاني منها الديموقراطية اللبرالية في العراق، وهي مصدر الصراع بين الجهتين. وكان لابد ان ينتهي هذا الصراع بانتصار احد المفهومين. وبما ان الاكثرية الساحقة من ضباط الجيش العراقي كانوا من معتنقي مفهوم القومية العسكرية اليمينية، فقد تغلّب هذا المفهوم على مفهوم الشرعية الديموقراطية الليبرالية الذي كان قد أرسى قواعده

القانون الاساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ والذي كان ضباط الجيش السبب الاكبر، بين اسباب اخرى، في تعثره طيلة عمره البالغ ثلاثة وثلاثون عاما، اي من ١٩٢٥ الى ١٩٥٨ ومن ثم القضاء عليه في ١٤تموز ١٩٥٨.

مسؤولية الجيش في تعثّر التجربة الديموقراطية البيبرالية في العراق:

لقد كان الناس دائما يعزون تعثر التجربة الديموقراطية اللبرالية في العراق لاسباب كثيرة، منها ان الشعب العراقي لم يكن مؤهلا لها، بسبب أميّته وجهله وتخلفه بصورة عامة، ولأنه كان منقسما الى فئات اثنيّة ودينيّة ومذهبية او غير ذلك. ولكن هذه الانقسامات الاثنية والدينية والمذهبية، ماكان لها أن تعطّل بالقوة تجربة الديموقراطية السياسية اللبرالية، لو لم تتسرب الى هيئة ضباط الجيش فتستخدم قوته لتعطيل الديموقراطية السياسية الليبرالية وتقويضها. وهنا بالضبط ماحدث في العراق.

تخصيص نسبة مئوية (كووتا) لمدة عشر سنين لكل فئة من الفئات المغبونة تتناسب مع نسبة عدد نفوسها من مجموع سكان العراق من عدد الطلاب المقبولين في كل سنة في الكلية العسكرية وفي غيرها من كليات القوات المسلحة الأخرى:

لذلك، واعتبارا بالتجارب السابقة التي مرّ بها الحكم في الدولة العراقية، ورغبة في الحيلولة دون تسلط أية فئة من الفئات الاثنية، او الدينية أو المذهبية، او الطبقية، او الحزبية، او غير ذلك، ولاسيما اذا كانت الفئة المتسلطة تمثل اقلية من الشعب العراقي، على الجيش وبقية القوات المسلحة، بهدف استغلالها وتسخيرها للاستئثار بالحكم وباجهزته وسلطاته، وفرض ارادتها وهيمنتها على الدولة وعلى الفئات والطبقات الاخرى، ورغبة في اشراك الشعب العراقي بجميع فئاته وطوائفه وعناصره وطبقاته واقاليمه، في هيئة ضباط الجيش وهيئات ضباط القوات المسلحة الاخرى، ينبغي، في مقدمة الخطوات التمهيدية الضرورية لترسيخ النظام

الديموقراطي اللبرالي، اجراء تغيير تدريجي في تلك الهيئات يهدف الى ازالة السيطرة التي تتمتع بها فئة واحدة، هي الفئة السنيّة العربية على تلك الهيئات، والى ازالة الاجحاف الذي اصاب الفئات المغبونة، ومنها الاكثرية الشيعية العربية، في تلك الهيئات، وذلك بوضع خطة تمتد الى عشر سنوات أو أقل، تقضي بتخصيص نسبة مئوية معيّنة لكل فئة من الفئات المغبونة، تتناسب مع نسبة عدد نفوسها من مجموع سكان العراق، من عدد الطلاب الذين يقبلون في كل سنة في كل كلية من كليات القوات المسلحة ممن تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات المطلوبة للدخول في تلك الكليات، بحيث يزول في خلال تلك المدة الاجحاف الذي كان قد أصاب الفئات المغبونة في هيئات ضباط الجيش وبقية القوات المسلحة، فتصبح تلك الهيئات، في نهاية الفترة المذكورة، مشتركة بين جميع الفئات بنسب عادلة، ولاتكون مرتبطة او مرتهنة لأية فئة. ويمكن في نهاية المدة الانفة الذكر الغاء النسب السابقة الذكر، لا بل تصبح لاغية بحكم الواقع، ويكون الدخول الى كليات القوات المسلحة مفتوحا على قدم المساواة لجميع الطلاب الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للقبول من جميع الفئات ومن جميع الطبقات والاقاليم دونما تمييز بينها لأيّ من الاعتبارات التي سبق ذكرها.

وقد يقوم اعتراض على هذا الاجراء بانه اجراء تعسفيّ، والجواب على ذلك، انه اجراء مؤقت لمدة محدودة لاتتجاوز العشر سنوات، دفعت اليه الضرورة لتصحيح غبن طائفي إثني فاحش نشأ عن تمييز طائفي إثني سابق ظالم ضد الفئات المغبونة استمر قرابة سبعين عاما، وادّى الى فواجع وكوارث منعت تحقيق الديموقراطية وعرقلت تقدم البلاد.

قد تلاقي هذه الخطة، على اغلب الاحتمال، اعتراضا أو مقاومة من جانب الضباط العسكريين والمدنيين الحزبيين السائرين في ركابهم، وغيرهم المستفيدين من التسلط على القوات المسلحة باسم القومية ذات المضمون الطائفي العنصري الضيق. ولكنها خطوة لابد منها لتصحيح الأوضاع في العراق، والقضاء على احتكار الحكم من أقلية استخدمت الجيش وسيلة للتسلط على الحكم وحرمت

الاكثرية الساحقة من الشعب عربا واكرادا وغيرهم من المشاركة العادلة الفعالة فيه.

وقد يقوم اعتراض اخر على هذا الاجراء المقترح بانه، اذا طبّق، سيؤدي الى تفكيك الجيش واضعافه، ذلك لأنه، اي الاجراء المقترح، في رأي المعترضين عليه، سيؤدي الى الاخلال في الانسجام والتجانس، ووحدة الاتجاه والهدف، السائدين بين ضباط الجيش في الوقت الحاضر، ووحدة هيئة ضباط الجيش هي الاساس الذي تقوم عليه وحدة الجيش، ووحدة الجيش هي العنصر الاهم في قوته.

وجوابا على هذا الاعتراض، نتساءل هل المقصود بالوحدة والانسجام والتجانس بين ضباط الجيش، ان يكونوا جميعا من فئة اثنية مذهبية واحدة، تؤلف اقلية من الشعب العراقي؟ وما هو في هذه الحالة موقع افراد الفئات الاخرى، ولاسيما الاكثرية الشيعية العربية والاقلية الكردية الكبيرة فيه ؟ هل سيكونون مجرد عرفاء وجنود فيه تابعين لإمرة اولئك الضباط؟ وهل يجوز ان يكون ضباط الجيش، حصرا أو مايقرب من الحصر، من فئة واحدة تمثل اقلية من الشعب وتكون اكثرية العرفاء والجنود من فئات أخرى؟ هل من الممكن، في مثل هذه الحالة، ان تتحقق وحدة حقيقية، وان يحصل انسجام وتضامن حقيقيين بين الضباط وبين مجموع العرفاء والجنود ؟! ألايمكن ان يؤدي هذا الوضع الى الاخلال في الانسجام والوحدة بين الضباط وبين اكثرية العرفاء والجنود ؟! وفي النهاية بين الجيش والشعب؟ وفي هذا يكمن الخطر الاكبر؟

ثم عندما يقول المعترضون على هذا الاجراء المقترح انه قد يؤدي الى الاخلال في الانسجام والتجانس وفي وحدة الاتجاه والهدف السائدين في هيئة ضباط الجيش في الوقت الحاضر، نتساءل اي هدف واي اتجاه يقصدون؟ هل يقصدون بالهدف او الاتجاه الموحد، الشرعية القومية بمفهومها الضيق السائد لدى هيئة الضباط والذي يقتصر، في الوقت الحاضر، على اقلية من الشعب، ويجعل الحكم والسلطة محصورين فيها وغير منبثقين من ارادة الشعب، والذي كانت نتيجته هذه الدكتاتوريات المتتابعة في العراق، واخرها هذه الدكتاتورية العفوية العاتية الجاهلة

الظالمة؟ أم ان الهدف او الاتجاه الموحدّ الذي ينبغي ان يسود ويلتف حوله الضباط هو الشرعية الديموقراطية الليبرالية التي تعني انبثاق الحكم من ارادة الشعب واشراك جميع فئاته فيه، على اساس يؤمن العدالة والانصاف والحريات الديموقراطية لجميعها، ويجعل من الجيش سورا متماسكا لحمايتها من اي اعتداء اجنبي، كما هو شأن الجيوش في بلاد العالم الديموقراطية.

لقد اصبحت الجيوش في بعض الدول الحديثة، ولاسيما في دول العالم الثالث، العقبة الرئيسية بين عقبات اخرى، في سبيل ترسيخ الحكم الديموقراطي اللبرالي فيها، واصبحت المشكلة الرئيسية كيف يمكن ابعاد هذه الجيوش عن التدخل في السياسة، وتتفاقم هذه المشكلة وتزداد تعقيدا وتتخذ ابعادا خطيرة في المجتمعات المتعددة العروق والأديان والمذاهب، ولاسيما منها المجتمعات والدول التي تكون الاكثرية من ضباط جيوشها، لاسباب وظروف تاريخية، مؤلفة من افراد ينتمون الى فئة واحدة واحيانا الى قبيلة واحدة، ويتخذون منه، اي الجيش، اداة لفرض حكم هذه الفئة على الدولة وعلى الفئات الاخرى. والاجراء المقترح اعلاه يقوم على فكرة ان تأليف هيئة الضباط من فئات متعددة، يقلل من احتمال تدخلهم في السياسة وفرض هيمنة فئة واحدة على الدولة والفئات الاخرى، ويمنع استخدام السلاح للوصول الى السلطة، او لحسم الخلافات الداخلية التي يمكن، ويجب ان تحسم بالوسائل السلميّة والأساليب الديموقراطية، وبحكم القانون لابحكم المدفع والدبّابة .

وقد قرأت مؤخرا في جريدة الحياة التي تصدر في لندن بتاريخ ١٩٩١/٤/١٣، جدولاً صادراً من مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع اللبناني المهندس ميشال المرّ، يتضمن عدد ضباط الجيش اللبناني وتوزيعهم الطائفي في ذلك التاريخ، وفيه يعلّق الوزير على البون الملحوظ في عدد الضباط من رتبة عميد وعقيد بين المسيحيين والمسلمين، قائلا "ان هذا البون سيزول بمرور الزمان نتيجة السياسة الجديدة التي تستهدف بناء جيش وطني «متوازن»." واذا ماقارنا هذا الجدول بالوضع السائد في العراق، حيث تستأثر اقلية صغيرة من الشعب بمعظم رتب ضباط الجيش ومناصبه، وبمعظم رتب ومناصب القوات المسلحة الاخرى، لتبيّنت

لنا بوضوح اسباب تعثر التجربة الديموقراطية في العراق، واسباب الكوارث المستمرة التي نزلت بها منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١، لحد الان، وقد شرحناها في اماكن كثيرة من هذا الكتاب(١).

التوزيع الطائفي لضباط الجيش اللبناني

* رتبة عميد: ٥٠مسيحيا بينهم ٣٥مارونيا و٧ أرثوذكس و٨كاثوليك. و٣٢مسلما بينهم ١٢سنيا و١٥شيعيا و٥دروز.

* رتبة عقيد: ٧٢مسيحيا، بينهم ٤١مارونيا و٢١أرثوذكسيا و١٠كاثوليك. و٥٣مسلما بينهم ٢٢سنيا و٢١شيعيا و١٠دروز.

* رتبة مقدم: ٧٧مسيحيا بينهم ٣٩مارونيا و٢٠أرثوذكسيا و١٨كاثوليكيا. و٦٩مسلما بينهم ٢٢سنيا و٢١شيعيا و٩دروز.

* رتبة رائد: ١٨٨مسيحيا بينهم ١٠٥موارنة و٤٧أرثوذكسيا و٣٦كاثوليكيا. و١٩٢مسلما بينهم ٨٤سنيا و٨٠شيعيا و ٢٨درزيا.

* رتبة نقيب: ٣٨٧مسيحيا بينهم ٢٤٤مارونيا و٨٣أرثوذكسيا و٦٨كاثوليكيا. و٤٥٥مسلما بينهم ٢١٠سنيا و١٩٨شيعيا و٤٧درزيا.

* رتبة ملازم اول وملازم: ٣٤٧مسيحيا بينهم ٢٠٤موارنة و٨٣أرثوذكسيا و٦٠كاثوليكيا. و٣٥٩مسلما بينهم ١٦٨سنيا و١٧١شيعيا و٢٠درزيا.

---

(١) لم يتوفر لدينا احصاء كالذي نشره المهندس ميشال المرّ عن التوزيع الطائفي والاثني لضباط الجيش العراقي. ولكن بالامكان التوصل الى جداول من هذا القبيل اذا مابذلنا الجهد المطلوب في هذا السبيل، وذلك بالرجوع الى الارادات الملكية في العهد الملكي والمراسيم الجمهورية في العهد الجمهوري، والتي كانت تنشر دوما في الوقائع العراقية، وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية، والتي كانت تشتمل على اسماء الضباط المتخرجين في كل دورة من دورات الكلية العسكرية، وكلية الاركان، وكلية الطيران الى غير ذلك والتي يمكن منها التوصل الى معرفة التوزيع الطائفي والاثني للضباط المتخرجين. وقد بذلت شخصيا بعض الجهد في هذا السبيل، اذ استحصلت من جريدة الوقائع العراقية في مكتبة المتحف العراقي في بغداد، على هذه القوائم التي استمرت وزارة الدفاع العراقية تنشرها في الوقائع العراقية الى ١٩٧٠. وبعد هذا التاريخ امتنعت عن نشرها لاسباب سياسية معروفة. هذا بالاضافة الى الاحصاءات الاخرى المتوفرة لدى وزارة الدفاع

باسماء الضباط من مختلف الرتب وفي مختلف المناصب. وهي على الاغلب معلومات واحصائات سرية غير مفتوحة للباحثين العلميين.

الفصل الثاني عشر

علّة العراق الأساسيّة - العلّة الأم

أقلية متحكمة و اكثرية محكومة

تعاني الدولة العراقية منذ تأسيسها في سنة ١٩٢١ ولحد الآن من علة أساسية كانت ولاتزال السبب الرئيس في ماواجهته من متاعب وما حلّ بها من رزايا ونكبات. وهذه العلّة الأساسيّة هي تسلّط اقليّة صغيرة من الشعب العراقي على زمام الحكم واستئثارها به وانفرادها بممارسة سلطاته، وحرمان بقية الفئات، ولاسيما الاكثريّة الشيعيّة العربيّة، والاقليّة الكردية الكبيرة، وهما تؤلفان الاكثرية الكبرى من الشعب العراقي، من المشاركة الحقيقية العادلة، وبعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وماتلاها من ثورات، حرمانها من كل مشاركة بتاتا، في هذا الحكم وفي السلطات التي يمارسها.

كيف تكوّن هذا الوضع الشاذ غير الطبيعي، ومن اوجده، أوساعد على ايجاده، ولماذا استمرّ طوال سبعين عاما، وهو عمر الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١- ١٩٩١) بدون تغيير يذكر، بل بتردٍّ وتغيير نحو الأسوأ؟ هذه هي القضية الأساسية التي طرحناها والتي دار البحث حولها في هذا الكتاب، ومنه تبيّن ان هذه العلّة الأساسية هي المصدر لجميع المشاكل الكبرى التي واجهتها ولاتزال تواجهها الدولة العراقية في الوقت الحاضر.

وفي مقدّمة هذه المشاكل ثلاث مشاكل سياسية رئيسيّة هي كما يلي:

اولها- الحكم الدكتاتوري، أو على الاصح، "التحكّم" الدكتاتوري غير الشرعي الجاثم على صدر العراق منذ ١٤تموز ١٩٥٨ لحد الآن.

ثانيها- تفاقم المشكلة الطائفية ، وتزايد حدّتها.

ثالثها- تفاقم المشكلة الكرديّة وتزايد حدّتها.

هذه المشاكل السياسية الثلاث المتشابكة المترابطة وغيرها من المشاكل الكثيرة الأخرى، لايمكن حل أيّة واحدة منها، في نظرنا، قبل التصدّي للعلّة السياسية الاساسيّة -العلة الأم- التي حددناها فيما تقدّم، والتي تشكّل، في الواقع، تسعين في المائة من مسبّبات المشاكل الثلاث الآنفة الذكروغيرها. أقول مالم تعالج العلّة الأم، أي تسلّط أقلية صغيرة من مجموع الشعب العراقي على الحكم، فلن يكون هناك حل حقيقي لأي من تلك المشاكل ولن تستقيم أحوال العراق، ولن يتحقق فيه أمان ولا استقرار، ولا ازدهار. بل لن تكون هناك دولة عراقيّة بالمعنى الصحيح. وبالمقابل، فان معالجة" العلّة الأم" يعني قطع تسعة اعشار الطريق لمعالجة المشاكل السياسيّة الآنفة الذكر، وانعكاساتها السيئة على احوال البلاد الاقتصاديّة والاجتماعية وانتعاشها وتقدّمها تقدّما حقيقيا.

ولكن معالجة هذه العلّة الأساسية اصبحت بحدّ ذاتها مشكلة من أعقد المشاكل بعد ان حصّنت الأقلية الحاكمة وجودها وحكمها بالاستيلاء على الجيش، وذلك بجعل الاكثريّة الساحقة من ضبّاطه من اتباعها ومنتسبيها، ولذلك أصبح كل تعرّض لحكم الاقليّة الحاكمة لابد أن يصطدم، في نهاية الأمر، بمقاومة ضبّاط الجيش الذين اصبحوا يشكّلون عقبة كأداء في سبيل اصلاح الحكم وتطويره ديموقراطيا. كما كان هؤلاء الضباط السبب الرئيس، بين اسباب أخرى، في تعثّر تجربة الديموقراطية السياسية اللبرالية طيلة عمرها البالغ ثلاثة وثلاثين عاما (١٩٢٥-١٩٥٨)، مع الاعتراف بالاخطاء التي اقترفت بحقّها خلال العهد الملكي، كما كان هؤلاء الضباط المسؤلين عن انهاء هذه التجربة في ١٤تموز ١٩٥٨.

كيف نشأت العلّة الأساسيّة

أولا- التخلف السياسي لشيعة العراق

-------------------------:

نشأت هذه العلة الاساسية من سبب رئيسي واضح هو التخلّف السياسي لشيعة العراق. وقد تجلّى هذا التخلف بصورة خاصة في افتقاد الشيعة، ولاسيما في الفترة التاريخية الحاسمة (١٩٢٠-١٩٢١)، الى زعامة سياسية واعية حكيمة مقدّرة للظروف والاوضاع الموجودة وقتئذٍ، ولوضع العراق بصورة خاصة، ولواقع الشيعة بصورة أخص. زعامة تملك رؤية واضحة لما تريد تحقيقه، وتقديرا واقعيا للعقبات الواقفة في سبيل ذلك، من جهة،وللامكانات المتيسرة لديها للتغلّب على تلك العقبالت من جهة ثانية.

لقد كان هذا التخلّف السياسي الشيعي، لحد كبير، نتيجة مباشرة للحكم التركي العثماني للعراق. فقد كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية لمدة تقارب الاربعمائة سنة (١٥٣٤-١٩١٨)، ماعدا فترتين قصيرتين جدا احتل خلالها الصفويون الايرانيّون، ومن بعدهم نادر شاه، بعض اجزائه ومنها بغداد. وكانت الدولتان العثمانية والايرانية في صراعهما من اجل الاستيلاء على الشرق الاوسط، قد استخدمتا النزعة او النعرة الطائفية المذهبية اداةً سياسية لتحقيق اهدافهما التوسعيّة وشجعتاها أشد تشجيع. فقد اعلن الشاه اسماعيل الصفوي في سنة ١٥٠١م (٩٠٥هـ) المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبا رسميا للدولة الايرانية، وذلك في مقابل تبنيّ الحكومة العثمانية، قبل ذلك، المذاهب السنية، ولاسيّما المذهب الحنفي، مذاهب رسمية للدولة العثمانية، ورفضها الاعتراف بالمذهب الشيعي مذهباً من المذاهب الاسلامية، على الرغم من أن الشيعة كانوا يكوّنون نسبة غير قليلة من رعايا الدولة العثمانية.

وهكذا صيّرت الدولتان المتصارعتان الانتماء المذهبي انتماءً سياسيا، ولهذا

السبب، كانت الحكومة العثمانية تعتبر الشيعة المتواجدين في المناطق التي كانت تحت سيطرتها، ومنها العراق، موالين لايران وغير موالين لها، اي للدولة العثمانية. ولهذا السبب قرّرت استبعاد الشيعة عن مؤسساتها الحكومية ولاسيما مؤسسات الجيش والقوات المسلحة الأخرى. كما منعتهم رسميا من الدخول في المدارس الحكومية، ولاسيما الكليات العسكرية(١) ومدارس الشرطة التي كانت مفتوحة

---

(١) جمعتني الصدفة مرّة بنوري فتاح باشا، وكان في ايامه الاخيرة، في فندق انتركونتننتال-الاردن (Inter Continental Jordan) في عمان في سنة ١٩٧٥، على ما اتذكر، وكان قد ترك بيروت عندما اندلعت الحرب الاهلية هناك وجاء الى عمان. وكان وقتئذ ضعيف الجسم هزيلا وقد تجاوز الثمانين من عمره وقال الحمد لله كنت اتمنى ان ابلغ الثمانين وقد بلغتها وتجاوزتها. فسألته هل إنّ اسرتك من طوزخورماتو كما يقال؟ أجابني كلا، ان أصل اسرتنا من قرية تسعين، وهي من ضواحي مدينة كركوك. فقلت له ولكن سكان قرية تسعين جميعهم شيعة جعفريون. قال لي نعم نحن كنّا في الأصل شيعة جعفريين، فتحولنا من المذهب الشيعي الجعفري الى المذهب السنيّ الحنفي، ولتحولنا هذا قصة. قال: "ان جدّي كان يعمل في كركوك وكانت له معرفة بمتصرف كركوك، وكان شديد الرغبة في ادخال ابنه فتاح، اي والدي، في المدرسة الرشدية لكي يتخرّج منها ويدخل الكلية العسكرية ويتخرّج منها فيصبح ضابطا في الجيش العثماني. فسأل جدّي المتصرف ماذا يتوجّب عليه ان يفعل لكي يحقق امنيته في ادخال ابنه الى الكلية العسكرية؟ اجابه المتصرف ان الدخول في المدرسة الرشدية محظور على الشيعة، وان السبيل الوحيد لادخال ابنه في المدرسة الرشدية هو ان يبدّل مذهبه الشيعي الجعفري بالمذهب الحنفي، ويذهب الى المحكمة ويسجل هذا التبديل فيها، ويحصل منها على شهادة بهذا التبديل، ويقدمها الى مدير المدرسة الرشدية لكي يمكن قبول ابنه تلميذا فيها. ومتى فعل ذلك عندئذ سيبذل المتصرف مافي وسعه لمساعدته". قال نوري فتاح: "فذهب جدي الى المحكمة وسجل تبديل مذهبه الى المذهب الحنفي السني وحصل منها على شهادة بهذا التبديل واخبر المتصرف بذلك. ثم اخذ ابنه الى مدير المدرسة الرشدية الذي سجّله تلميذا فيها، وتخرّج منها ودخل في الكلية العسكرية، وكانت توجد وقتئذ في كركوك كلية او مدرسة عسكرية ، وتخرّج منها بتفوّق، ثم ارسل الى اسطنبول (الاستانة) ودخل في كلية الاركان وتخرّج منها بتفوق، وتدرّج في الجيش العثماني حتى وصل الى رتبة امير لواء التي يتمتع حاملها بلقب باشا. وهكذا اصبح والدي فتاح باشا". ثم قال، هذه هي القصة الحقيقية لاسرتنا. ومنها يتبين ان الشيعة كانوا ممنوعين من الانخراط في المدارس الحكومية.

لجميع الرعايا المسلمين في الدولة العثمانية من جميع الاقوام اتراكا وعربا واكرادا والبانيين وغيرهم، على شرط ان يكونوا من المذاهب السنية. ولهذا السبب لم يكن يوجد بين الضباط العسكريين في الجيش العثماني ولاضابط عسكري شيعي واحد، حسب ماهو معروف. كما منعت الشيعة رسميا من التوظف في الاجهزة الحكومية المدنية. وعندما انهارت الامبراطورية العثمانية إثر الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٨، لم يكن يوجد في جميع الاجهزة الحكومية المدنية التي خلّفتها تلك الامبراطورية وراءها في الاقطار التي كانت تابعة لها، ومنها العراق، ولا موظف مدني شيعي واحد، حسب ماهو معروف.

ولكن الحكم العثماني، من جهة اخرى، افسح مجال العمل للشيعة في غير الحقل الحكومي. أطلق ايديهم في حقول التجارة والصناعة والحرف المختلفة والزراعة وغيرها، يمارسونها ضمن القوانين النافذة بحرية تامة. ولهذا كان الشيعة في اواخر العهد العثماني، يؤلفون قسما غير قليل من البورجوازية التجارية والمالية والصناعية والزراعية في العراق.

كذلك لم يتدّخل ذلك الحكم، ولاسيما في سنيّه الاخيرة، في ممارسة الشيعة لشؤونهم وشعائرهم الدينيّة إلاّ قليلا وبالحد الادنى. وهكذا أفسحَ المجال لتعمير العتبات المقدسة الشيعية في النجف وكربلاء والكاظمية وسامّراء. وهكذا ازدهرت في اواخر عهد الدولة العثمانية، الجامعة الدينية في النجف، واصبحت مقصودة من آلاف الطلاّب الشيعة من جميع ارجاء العالم الاسلامي لدراسة العلوم الدينية والفقهية والعربية والادبية والتاريخية وغيرها. و قد كا ن لهذه الجامعة، في الواقع، فضل كبير في المحافظة على اللغة العربية والتراث العربي في العراق طوال العهد العثماني، وقد اخرجت فطاحل في العلوم الدينية والفقهية وعلم الكلام، وفي الشعر والاداب العربية، تشهد على مجهودهم الكبير وسموّ منزلتهم في هذا الميدان تآليفهم الكثيرة.

كما اصبحت النجف، ولفترة قصيرة سامراء، المقرّ الرسمي للمرجع الاعلى للطائفة الشيعية المنتشرة في ارجاء العالم الاسلامي.

وهكذا كانت نتيجة التمييز والاضطهاد الطائفيين اللذين مارستهما الدولة العثمانية ضد الشيعة وحرمانهم رسميا من التعليم العصري، المدني والعسكري، في المدارس والكليات العصرية الحكومية التي بدأت تؤسسها الحكومة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين(١). وكانت نتيجة هذا الحرمان من التعليم العصري، حرمانهم من المشاركة في اجهزة الحكم العسكرية والمدنية والتمّرس في الشؤون السياسية والادارية وكسب الخبرات فيها، بالاضافة الى حرمانهم من الاتصال بالتيّارات والتطورات الفكرية الثقافية والسياسية في العالم.

وهكذا كان الشعب العراقي عند تأسيس الدولة العراقية، مؤلفا من فريقين: فريق متطور متقدم نسبيا يؤلف اقلية من الشعب العراقي يملك نُخبة متّصلة بالثقافة العسكرية متمّرسة في الشؤون العسكرية وشؤون الحكم والادارة والسياسة، وفريق اخر متخلف يؤلف اكثرية الشعب لايملك مثل هذه النُخبة، محروم من الثقافة العصرية ومن الاعداد والتمّرس والخبرات في هذه الشؤون.

ثانيا- الدور البريطاني في تثبيت حكم الأقلية

:------------------------------

لقد ترك نهوض الشيعة بالدور الاكبر في ثورة ١٩٢٠ الوطنية، والتي قدموا فيها تضحيات كبيرة، بالانفس والاموال، وكبدّوا فيها القوات البريطانية ،باعتراف البريطانيين انفسهم (٢) خسائر فادحة بالانفس والمعدات لم يكونا يتوقعونها، أقول،

----

(١) ولم تكن توجد في العراق مؤسسات تعليمية عصرية أهليّة اي غير حكومية تعوض الشيعة عن هذا الحرمان من التعليم الحكومي العصري كما كانت توجد ،على سبيل المثال، في لبنان على مختلف المستويات، ومنها المستوى الجامعي، كالجامعة الاميريكية في بيرو ت والجامعة اليسوعية. ولم ينفسح المجال للشيعة في العراق ان يؤسسوا مدارس عصرية خاصة عدا المدارس الدينية إلاّ في سنة ١٩٠٨ عندما أسسوا المدرسة الجعفرية في بغداد.

(٢) جاء في الصفحة ٩٩٣ من كتاب ثورة ١٩٢٠ لمؤلفه الدكتور وميض جمال عمر نظمي، وهو

لقد ترك الدور الخطير الذي قام به الشيعة في تلك الثورة أثرا أليما موجعا في نفوس البريطانيين تجاه الشيعة.

وبعد ان اضطرت السلطات البريطانية المحتلة الى الاستجابة لمطلب الثورة الرئيس، وهو اقامة دولة عراقية برأسها ملك عربي مقيّد بدستور ومجلس تشريعي(١)، لم تجد تلك السلطات مجالا لتحقيق اي تفاهم سياسي مع الزعامة السياسية الشيعية (وكان على رأسها المجتهدون الدينيون) حيث اتخذت هذه الزعامة موقفا متصلبًا وأصرّت على رفض اية تسوية او حلول وسطى لاتحقق بالتمام والكمال، الاستقلال التام الناجز للدولة العراقية العتيدة، والانسحاب البريطاني الكامل من العراق، وزوال كل نفوذ او تدخل بريطاني في شؤونها.

اقول ان السلطات البريطانية المحتلة، نتيجة للموقف المتشدد المتصلّب للزعامة السياسية الشيعية، وجدت نفسها امام خيار واحد، وهو التفاهم مع اي فريق كان مستعدا للتفاهم معها على تسوية سياسية وحلول وسطى توفّق بين المصالح البريطانية من جهة، وبين تحقيق الاستقلال تدريجيًا للدولة العراقية المنوي انشاؤها من جهة ثانية. وقد وجدت في الاوساط السنيّة، ولاسيما بين الضباط العسكريين العراقيين المسرّحين من الجيش العثماني السابق، وكذلك في الموظفين المدنيّين العراقيين الذين سبق ان اشتغلوا في الادارة العثمانية السابقة، استعدادا للتفاهم معها على تلك التسوية والحلول الوسطى، لاسيّما وانها، اي السلطات البريطانية،

تابع....
كتاب رائع حقا ودراسة دقيقة عميقة جامعة منصفة، ومن أفضل ماقرأت، وان كانت لاتخلو من هفوات،:"ان ثورة العشرين كلّفت البريطانيين ٩٠٦ قتلى و ٢٤٧٦مفقودا، و ٦٧١جريحا، كما كلّفت الخزينة البريطانية اكثر بكثير مما كلفتها الحركة الحجازية".

(١) لقد اعترفت الانسة كيرترود بيل Miss Gertrude Bell بأنه «لم يكن يدور في خلد أحد ولاحتى حكومة صاحب الجلالة، ان يمنح العرب مثل الحرية التي سنمنحهم اياها الان -نتيجة للثورة-ثورة ١٩٢٠»، صفحة ٣٩٩ من كتاب «ثورة ١٩٢٠» لنفس المؤلف. كذلك قال كلايتون «يمكن القول بان الانتفاضة كانت ثورة حقا وذلك لتأثيرها على الجهاز الصانع للسياسة البريطانية". صفحة ٣٩٩ من نفس الكتاب.

سبق لها أن تعاونت مع نفر منهم في الثورة العربية التي اندلعت، بتحالف معها، في الحجاز في سنة ١٩١٦ . ومما زاد في ترحيب السلطات البريطانيّة المحتلّة بالتعاون مع هذا الفريق من العراقيين، أنّه كان مؤهّلا بالخبرة السياسيّة، والممارسة الاداريّة، والاحاطة والالمام بالشؤون والاوضاع الدوليّة، وبالاطلاع على ظروف القضيّة العربيّة، وقد خبرها بعضهم بنفسه، وعن كثب، في المملكة العربيّة السوريّة التي كانت قد تأسست في سنة ١٩١٩، والتي انتخبت الأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها، والتي انهارت إثر موقعة ميسلون والاحتلال الفرنسي الغاشم لسورية في سنة ١٩٢٠ . ولم يكن يهمّ السلطات البريطانية كون هذا الفريق من العراقيين لايمثّل إلاّ أقليّة من سكان البلاد، بقدر ماكان يهمّها قدرته ،بالتعاون معها، على تأمين مصالحها.

بل ربما كان هذا ميزّة مستحسنة لديها. ذلك أنّ الحكم المستند إلى أقليّة من سكان البلاد يكون، بحكم ظروفه، مضطرا للاعتماد على قوّة تدعمه، ومستعدا للتفاهم معها، اكثر من الحكم المستند الى أكثرية شعبية.

وهكذا اتفّق الفريقان البريطاني والعراقي المتعاون معه، على اقامة الدولة العراقية الحديثة، على اساس هذه التسوية والحلول الوسطى، على ان يكون على رأسها رجل معتدل يتمتّع بالاحترام، مقبول من البريطانييّن والعراقيّين، مستعدّ للسير على مبدأ التسوية والحلول الوسطى. ووقع الخيار ،من جميع الاطراف: البريطانية والعراقية، السنية والشيعية، على الأمير فيصل بن الحسين ليكون ملكا على العراق، وكان أفضل شخص قادر على النهوض بهذه المهمّة العسيرة، أعني مهمة الاشراف على اقامة الدولة الجديدة في العراق. وهكذا كان، وأقيمت الدولة العراقية الحديثة على اساس هذه التسوية والحلول الوسطى. وقد اعتبرها الفريق العراقي، ولاسيما الملك فيصل الأوّل، مرحلة أولى في طريق الاستقلال، على ان تتلوها مراحل أخرى يتكامل فيها استقلال الدولة الحديثة وسيادتها، وتولى الضباط العسكريون والموظفون المدنيّون الانفي الذكر اشغال جميع المناصب المهمّة في جهاز الحكومة الجديدة. واستبعدت ،بطبيعة الحال، الجهة الرافضة للتسوية السياسية

والحلول الوسطى، اعني الجهة الشيعية، من الاشتراك في الحكم وفي مناصبه(١)، بسبب الموقف المتشدّد لزعامتها السياسية اولا، وعدم امتلاكها وقتئذ، للكادر المؤهّل المتمرّس لتولي المناصب الحكومية ثانيا.

وهكذا كان الحكم، في الواقع، منذ تأسيس الدولة العراقيّة الحديثة في سنة ١٩٢١، وبفعل تلك الظروف، حكم فئة واحدة استلمته وأمسكت بزمام السلطة فيه، والتي بدون الشيعة والأكراد، لاتمثل إلا اقلية صغيرة من مجموع الشعب العراقي، وهكذا اصبح الحكم، بصريح العبارة، بفعل الظروف الأنفة الذكر، حكم «أقليّة حاكمة» فرضها البريطانيون المحتلّون على «اكثريّة محكومة»، واستمر كذلك لحد كبير الى الان، اي لمدة سبعين عاما (١٩٢١-١٩٩١).

والسؤال الآن لماذا استمرّ الوضع هكذا طوال هذه المدة، بعد أن تلاشت الظروف التي استوجبته في بادئ الأمر، أي عند تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١؟ أي لماذا استمرت الاقليّة حاكمة، والاكثرية محكومة الى هذا اليوم، اي لمدة سبعين عاما؟ على من تقع مسؤولية هذا الوضع؟

الجواب، ان المسؤولية تقع بالدرجة الاولى على الاقلية الحاكمة التي استغلّت الفرصة التي أتاحتها لها السلطة البريطانية المحتلّة عندما سلّمتها زمام الحكم في سنة ١٩٢١، فاتّبعت، بتشجيع من تلك السلطة، ودون مراعاة لحقوق اكثرية السكان، سياسة ضيّقة طائفية ذات شقين: اولهما ترسيخ اقدامها في الحكم وإحكام

---

(١) و "كان جوهر السياسة البريطانية الجديدة يقوم على تبنّي نصيحة الميجر دكسون التالية(آ):- تعيين الرجال من ذوي الاراء المعتدلة دون غيرهم في المناصب السياسية، وضرب واضطهاد عناصر الثورة في حالة وجودها". صفحة ٢٩٨ من كتاب "ثورة ١٩٢٠" لمؤلفه الدكتور وميض جمال عمر نظمي، طبع وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار ١٩٨٤. الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٥.

(آ) Major H.R.P. Dickson. Letters & Papers, St, Anthonys' College M.E.C, (DS 77. SD 51. 53) Box 2A File 61 P. 18

سيطرتها عليه، وذلك بالتحيّز والمحاباة لمنسوبيها واتباعها، باسناد أهم مناصب الحكم السياسية والادارية لهم تفضيلا على غيرهم(١). وبالنظر لاهمية الجيش (وقد رأينا مبلغ النفوذ الذي تمتّع به ضباطه، والدور الخطير الذي لعبوه في توجيه سياسة الحكم وفي صنع القرارات السياسية وغيرها بعد وفاة الملك فيصل الاول في ٨ أيلول ١٩٣٣)، فقد ركّزت تلك الاقلية الحاكمة اهتمامها للسيطرة عليه، اي على الجيش، بتسهيل دخول شبابها في الكلية العسكرية وفي غيرها من كليات القوات المسلحة وابعاد الاخرين عنها، متابعة بذلك السياسة العثمانية القديمة، حتى اصبحوا بمرور الزمان، يؤلفون الاكثرية الساحقة من اولئك الضباط. وقد تمكّنت تلك الاقلية، بواسطتهم وبنفوذهم من ادامة سيطرتها وتسلّطها علي الحكم خلال العهد الملكي والى الان.

اما الشق الثاني من سياسة تلك الأقلية الحاكمة، فكان التمييز ضد الاكثرية الشيعية العربية في التعيين لمختلف مناصب الحكم ولاسيما الخاصة منها بالجيش ،اعني هيئة الضباط، وذلك بوضع مختلف العراقيل دون انخراط شباب هذه الاكثرية في الكلية العسكرية وفي غيرها من كليات القوات المسلّحة.

اما الاكثرية الشيعية العربية، فانها تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية قد لايقلّ عن القسط الذي تتحمله الاقلية الحاكمة إن لم يَفُقهُ. ومسؤولية الاكثرية الشيعية العربية، او على الاصح، مسئولية زعمائها ورجالها السياسيين، انهم طوال سبعين عاما، وهو عمر الدولة العراقية (١٩٢١-١٩٩١)، لم يتخذوا موقفاً موحداً صريحاً حازماً ازاء سياسة الاقلية الحاكمة وممارساتها الضيّقة، ولم يخرجوا طوال هذه المدة بصيغة سياسية توضح موقفهم ازاء هذا الموضوع وتضع حلاً لمعالجة التمييز ضد الاكثرية . وقد رأينا فيما سبق كيف ان الزعماء والرجال الآنفي الذكر انقسموا في سنة ١٩٣٥ ازاء ميثاق النجف الى ثلاثة فرقاء: فريق أيدّه، وفريق عارضه،

---

(١) لقد رأينا فيما سبق كيف ان الاقلية الحاكمة كانت تفرض المنسوبين اليها على مختلف الألوية (المحافظات) ليكونوا نوابا عن سكانها في المجلس النيابي. (انظر الصفحات١٠٤-١٢٢ من هذا الكتاب).

وفريق لاذ بالسكوت(١). وكانت حجة المتردّدين والمعارضين لاتخاذ موقف صريح حازم من تحكّم الاقلية ومن سياسة التمييز التي كانت تمارسها، هي حرصهم على الوحدة الوطنية وخوفهم من ان يُتهموا بالطائفية وباثارة التطاحن الطائفي(٢)، على حد قولهم، اذا ماشجبوا تلك السياسة واستنكروا ممارساتها وماسببته من ظلم وغبن لاكثرية الشعب. وقد سبق ان بيّنا في صفحات أخرى من هذا الكتاب أن حرص اولئك الزعماء والرجال من الشيعة علي الوحدة الوطنية لم يقابل بحرص مماثل من رجال الاقلية الحاكمة الذين استمروا يمارسون سياسة التفرقة والتمييز ضد اكثرية الشعب الشيعية العربية والكردية بعنف وشراسة تجاوزت في السنين الاخيرة كل الحدود. كان على زعماء ورجال الشيعة ان يصارحوا رجال الاقلية الحاكمة بالضيق الذي كان يعمّ الاوساط الشيعية جراء هذه السياسة الضيّقة وممارساتها الغبيّة، وان يقولوا لهم: اما قومية عربية لاتفرّق بين شيعة وسنّة من العرب، ووطنيّة لاتفرّق بين عرب واكراد وأقوام أخرى، واما سياسة تفرقة وتمييز لابدّ ان تؤدي الى صراعات وانفجارات طائفية وعرقية (إثنيه) تهدّد كيان المجتمع والدولة. وقد رأينا ماجرّته هذه السياسة على بلدنا من ويلات. أما الاكتفاء بالغاء التمييز والتفرقة الطائفية والعرقية(الاثنية) في الدستور وفي القوانين، وممارستها عمليا وبالفعل، خلافا

---

(١) انظر الصفحات ٧١-٧٣ من هذا الكتاب.

(٢) لقد جاء في الكتاب الموجه (سنة ١٩٣٥) من المخالفين لميثاق النجاف، الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، انه، اي الميثاق، يؤدي «حتما الى التطاحن الطائفي». وجاء فيه ايضا: «ونحن لا نكتمكم بان معظم قادة الرأي الذين يعوّل على آرائهم، سواء في الخارج او الداخل، في معالجة الاحوال الراهنة لايرتاحون الى الروح المشبع به الميثاق ولايوافقون عليه بصورة قطعية لانهم يعتقدون انه لايأتي الى البلاد سوى الضرر الفادح.

والسؤال الان، لماذا يؤدي التنديد بالغبن والاجحاف والمطالبة بالحقوق العادلة الى اثارة التطاحن الطائفي والفتنة؟! وهل يكون الثمن لتلاقي الفتنة والتطاحن الطائفي السكوت على خرق مبادئ العدالة والانصاف والمساواة، وتجاهل الغبن والاجحاف؟!

(صفحة ٩٣من الجزء الخامس من كتاب تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة السادسة الموسّعة، للسيد عبد الرزاق الحسني).

للدستور والقوانين، فهذا أمر غير معقول وغير مقبول، ولابد ان يؤدي الى نتائج وخيمة كالتي حدثت في السابق والتي نشاهدها الآن بابشع صورها.

لقد آن الاوان، بعد سبعين عاما من التخبّط والتردّد، ان تحزم الاكثرية الشيعية العربية امرها فتتخذ موقفا صريحا واضحا ازاء الطغيان والتحكم والاستهتار بمقدّرات العراق بصورة عامة، وبحقوق الاكثرية الشيعية العربية بصورة خاصة، من اقلية حاكمة تمكنت، بمعاونة السلطات البريطانية المحتلة، منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ ولحد الآن، من السيطرة على الحكم والاستئثار به وحرمت جميع الفئات، ومنها الاكثرية الشيعية العربية، من المشاركة فيه، ثم الغت في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ القانون الاساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ واطاحت بالنظام الديموقراطي الليبرالي الذي تضمنه ذلك القانون (الدستور)، مهما اقترف من اخطاء ومخالفات في التطبيق، وحولته، الى حكم دكتاتوري قبلي طائفي متعصّب كان في بادئ الامر يتستّر وراء مختلف الشعارات الوطنيّة تارة، والقومية تارة ثانية، والاشتراكية تارة ثالثة، وبعد الانقلابين العسكريين البعثيين في ١٧ و ٣٠تموز ١٩٦٨، مزق القناع وضرب بتلك الشعارات عرض الحائط وظهر على حقيقته العارية حكما قبليًا طائفيا يمينيا متعصبا انتهى بالبلاد الى دكتاتورية فرديّة طائفية متعصبّة مجنونة زجّت البلاد ،بتوجيه وتشجيع من العملاق الاميريكي، في حرب دامية مع الجارة المسلمة ايران، دامت ثماني سنوات لم يكن لها أي موجب ولم يكن للعراق فيها اية مصلحة، ذهب ضحيّتها مئات الالوف من الجنود والمدنيين الابرياء، اطفالا ونساءً ورجالا، ناهيك عن الخسارات المادية التي بلغت مئات المليارات من الدولارات. وصيّرت العراق ذي الامكانات العظيمة، بلدا فقيراً.

ولم تلبث هذه الدكتاتورية الفرديّة المجنونة بعد مدة قصيرة من انتهاء المغامرة الاولى، ان زجّت العراق في مغامرة جديدة هي احتلال الكويت التي ادّت بدورها الى حرب جديدة انتهت بهزيمة شنعاء للجيش العراقي لم ير التاريخ لها مثيلا، كانت نتيجتها تدمير جميع المرافق والانجازات الاعماريّة التي حققتها البلاد خلال سبعين عاما من الجهد والنصب والتعب، وذهب ضحيتها مالايقل عن مائتين وخمسين ألف

عراقي وعراقية اكثريتهم الكبرى من الشيعة اطفالا ونساء ورجالا عدا الذين سيموتون من الجوع والامراض والاوبئة نتيجة تدمير مشاريع الماء ومجاري المياه القذرة.

الفصل الثالث عشر

الحل لمشكلة الحكم في العراق

الخيار الديموقراطي الليبرالي التعدّدي الحرّ

امامنا لحل هذه المشكلة خيار واحد لاغيره: وهو الخيار الديموقراطي الليبرالي التعددي الحر، ويتألف هذا الحل من شقيّن او منطلقين:

اولا- حق الوجود في الوطن

اعتراف جميع الفئات المتواجدة في الوطن العراقي، سواء كانت إثنيه (Ethnic) أو دينية أو مذهبية او غيرها، بحق متساو لكل فئة منها بالوجود في الوطن العراقي، وبالتمتع بالحريات الديموقراطية وبسائر الحقوق الأخرى. فلا يكون لأية فئة منها، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، امتياز على غيرها بالوجود في الوطن، وبالتمسّك بهويتها وذاتيتها، وبالتمتع بالحريات الديموقراطية، وبسائر الحقوق الأخرى. ولايكون لأية فئة منها، سواء كانت صغيرة او كبيرة، وسواء كانت تؤلف اكثرية الشعب، او أقلية منه، حق بالغاء او تقليص وجود الفئات الأخرى، او تهجيرها، او تشريدها، أو إذابتها، أو ابتلاعها، أو ادماجها بغيرها بايّ شكل، أو حرمانها من التمتع بحريّاتها الديموقراطية وبسائر حقوقها الأخرى. وبدون هذا الاقرار المتبادل بحق الوجود في الوطن، وبحق التمسّك بالهويّة، وبالحريات الديموقراطية الخاصة والعامة، وسائر الحقوق الأخرى، لجميع الفئات، لايمكن أن تقوم وحدة وطنية، ولا أن يسود سلام، ووئام، ولا أن تبنى دولة. اذ كيف تتكون وحدة وطنية اذا كانت أيّة واحدة من الفئات تنكر حقوق الفئات الأخرى في الوجود في الوطن، وفي التمتّع بالحريات الديموقراطية وبسائر الحقوق الأخرى فيه. فالوحدة الوطنية هي وحدة تعايش وتواؤم وتوافق وتآلف بين فئات موجودة في الوطن،

تتحسس كل واحدة منها بهويتها، وتعتز بذاتيتها، وتتمسك بها وبسائر حقوقها الأخرى، وتحرص عليها، وتدافع عنها بالقوة اذا اقتضى الأمر. لاوحدة تقوم على إنكار هذه الهويّات او الذاتيات، وانكار حقها بالوجود في الوطن واغتصاب حرياتها، وتهجيرها وتشريدها وابتلاعها أو ادماجها القسري الذي يلغي وجودها تحت شعار التوحيد فيضطرها الى الاستماتة في الدفاع عن وجودها.

وهذه الفئات، سواء منها الإثنيّة، او الدينية، او المذهبية او غيرها، هي حقائق ديموغرافية من صنع التاريخ في بلادنا، وقد مضى على وجود بعضها الآف السنين، وبعضها الآخر مئات السنين، ولايجوز في التفكير، أو العمل، او التنظيم السياسي، انكار وجود هذه الحقائق الديموغرافية، ولاتجاهلها، ولاإهمالها، ناهيك عن التفكير في القضاء عليها والغاء وجودها. كيف يمكن القضاء عليها وهي موجودة في وعي الاشخاص المنسوبين اليها، وتشكّل جزءا من وجودهم وكيانهم؟! ولذلك لايمكن الغاء وجود هذه الحقائق او تغييرها إلاّ بابادة اولئك الاشخاص. وهذا امر مستنكر وغير جائز والتاريخ مليئ بالممارسات والمحاولات الغبيّة الفاشلة التي جرّت لتغيير أو لأبادة مختلف الفئات الإثنية أو الدينية أو المذهبية او غيرها، بابادة المنسوبين اليها، وقد باءت جميعها، في نهاية الأمر بالفشل والخسران المبين. اما اليوم، فان محاولة القضاء على هذه الفئات بمختلف اشكالها وانواعها، هي اكثر بشاعة بعدما مرّ بالبشرية من التجارب في هذا الميدان، وهي أولى ان تبوء بالفشل والخسران وان تعود على صانعيها بالخزي والعار ولعنة الاجيال.

ثانيا- الشرعية السياسية الوحيدة هي الشرعية الديموقراطية الليبرالية التعددية النابعة من ارادة الشعب كما يعبّر عنها بالطرق الديموقراطية المعروفة

أما الشق الثاني من الحل الديموقراطي اللبرالي التعدّدي، فهو اقرار الجميع بان الحكم يجب ان ينبع من ارادة الناس الحرّة، كما يعبّر عنها بالطرق الديموقراطية المعروفة، وان هذه الارادة الحرّة هي منبع الشرعية السياسية، وهي وحدها التي تسبغ على الحكم شرعيّته السياسية، وان الخروج على هذه الارادة الحرة، هو خروج على

الشرعية، وان كل حكم لاينبثق عن هذه الارادة الحرة، هو حكم غير شرعي، وان من حق جميع الافراد، كل حسب مؤهلاته، الاشتراك في الحكم وتولي مناصبه على قدم المساواة، وبدون تحيّز ولاتمييز ولا تفريق بينهم لأيّ اعتبار من الاعتبارات الإثنية أو الدينية أو المذهبية أو غيرها، وانه لايجوز بتاتا حرمان أيّ مواطن من التمتّع بهذا الحق او تفضيل غيره عليه بسبب انتسابه الى أيّة فئة من الفئات أو جماعة من الجماعات العرقية الاثنية او الدينية او المذهبية او أيّة منظمة من المنظمات الحزبية السياسية، او الاقتصادية، او غيرها. لأن هذا الحرمان، او هذا التفضيل، يكون خرقا لميثاق حقوق الانسان، ويكون من حق المحرومين مقاومته بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها القوة، وتصبح الثورة على هذا الحرمان أو الغبن ثورة مشروعة.

وما يقال بحق الافراد، يقال بحق الجماعات او الفئات. اذ يجب اقرار الجميع بانه لايجوز بتاتا ان تحتكر او تنفرد او تستأثر فئة واحدة او جماعة واحدة من الجماعات العرقية الاثنية او الدينية او المذهبية او غيرها بالحكم، الذي يجب ان يكون مفتوحا لمشاركة جميع الفئات والجماعات والاحزاب الآنفة الذكر فيه، على قدم المساواة، بدون تفريق ولاتمييز بينها ولاتحيّز ولامحاباة ولاتفضيل لأية فئة او جماعة على غيرها من الفئات والجماعات والاحزاب. ذلك لأن المشاركة في الحكم في النظام الديموقراطي اللبرالي التعدّدي الحرّ «حق» ملتصق بحق المواطنة، وبحق الوجود في الوطن، و«حق المواطنة» و «حق الوجود في الوطن» يتضمن تلقائيا «حق المشاركة في الحكم» لان «المواطنة» بدون مشاركة عادلة فعّالة في الحكم، تكون مواطنة اشبه بمواطنة «القاصرين» .

وهكذا فان استئثار أيّة فئة او جماعة او حزب بالحكم بسبب ظروف تاريخية او غيرها، وحرمان الفئات او الجماعات او الاحزاب الاخرى من المشاركة العادلة فيه، يجعل من الفئة او الجماعة المستأثرة، وصيًا متسلطًا على الفئات المحرومة التي تصبح فئات «قاصرة» خاضعة لما تقرره الفئة الوصيّة المستأثرة بالحكم. وهذا وضع ترفضه طبيعة الانسان وترفضه مبادئ الحرية والمساواة، كما ترفضه الفئات المغبونة المحرومة وتستنكره اشدّ الاستنكار. واذا كنا نستنكر وصاية شعب اجنبي مُستَعمِر

(بكسر المهم) على شعب اخر مستَعمَر (بفتح الميم) فاحرى بنا ان نستنكر وصاية أية فئة او جماعة في داخل الدولة، تنصب من نفسها وصيّة، او ينصب، اي الحزب، من نفسه وصيًا على الفئات او الجماعات او الاحزاب الاخرى. واذا كنا نستنكر وصاية جماعة او فئة او حزب على الجماعات او الفئات او الاحزاب الأخرى، فاحرى بنا ان نستنكر وصاية فرد واحد ينصب من نفسه بالقوة وصيًا على الفئات والجماعات الأخرى، بل الشعب باجمعه.

غير ان موضوع مشاركة الفئات في الحكم مشاركة عادلة فعّالة، يحتاج الى توضيح. كيف نحقق هذه المشاركة العادلة الفعّالة؟ ان اول خطوة في هذا السبيل هي الاعتراف بان التمييز الطائفي الذي مورس ،عن وعي او غير وعي، خلال السبعين عاما المنصرمة (١٩٢١-١٩٩١) ضد الاكثرية الشيعية العربية وغيرها من الفئات المغبونة، والتحيّز لصالح منسوبي الاقلية الحاكمة، قد احدث خللا في "المعادلة الاجتماعية السياسية" بين الفئات المتواجدة في الوطن العراقي لايمكن احتماله ولايجوز انكاره او تجاهله. ولابد من تصحيح هذا الخلل اذا أريد ارجاع العافية الى البلاد وتحقيق استقرار سياسي وازدهار فيها.

كيف نصحّح هذا الخلل؟ أي كيف نحقق إشراك جميع الفئات في الحكم اشراكا عادلا فعّالا؟ هل نحقّقه باللجوء الى تأسيس نظام سياسي طائفي يوزع مناصب الحكم السياسية والادارية والعسكرية وغيرها، بما فيها مقاعد المجلس النيابي (ومجلس الشيوخ أو الاعيان ان وجد) على مختلف الفئات توزيعا عادلا بحيث يخصّص لكل فئة منها عدد يتناسب مع وزنها العددي، أي مع عدد المواطنين المنسوبين لكل منها بالنسبة الى مجموع السكان؟ ان هذا النظام يؤدّي الى تسييس الفئات او الطوائف الدينية او المذهبية، أي يحيلها الى مؤسسات سياسية قانونية ويجعل الدولة اتحادا فدرالياً بين طوائف سياسية -اي فدرالية طائفية- وبدلا من ان يمهّد السبيل لالغاء الطائفية السياسية ويكون خطوة الى الامام نحو الغائها، فانه يكرّسها تكريساً قانونياً ويعمّق الانقسامات الطائفية ويهدّد الوحدة الوطنية بالتشرذم، ويجعل منها، اي الطوائف الدينية والمذهبية محاور تستقطب ولاء الافراد

المنسوبين اليها ، كما يجعلها الممثلة السياسية لهم والناطقة الرسمية باسمهم والمعبّرة عن امانيهم وإراداتهم.

اي ان هذا الحل يكون على حساب الوحدة الوطنية. ولهذا السبب لايمكن قبوله. المطلوب هو التوصل الى حلّ يحقق، من جهة، العدالة لجميع الفئات، ويزيل الخلل في المعادلة الاجتماعية السياسية بينها ، ومن جهة ثانية يحافظ على الوحدة الوطنية ولايعرّضها لخطر التشرذم.

اذن ماهو الحل؟ الجواب ان الحل الوحيد هو النظام الديموقراطي الليبرالي التعددي بعد تحقيق الشروط المطلوبة لتأمين نجاحه، وبعد ازالة العقبات التي تعترض سبيل ذلك النجاح. وقد تطرقت الي هذا الموضوع في فصول كثيرة من هذا الكتاب ولاسيما في الفصل الحادي عشر "تأمين بعض الشروط الضرورية لنجاح الديمقراطية الليبرالية التعددية في العراق".

اما القضية الكردية، فان الحل الوحيد لها هو الاعتراف في ضمن الدستور العراقي الديموقراطي الجديد الدائم بهويّتها القومية وبلغتها وبتراثها وبحقّها في ان تحكم نفسها بنفسها حكما ذاتيًا ديموقراطيا ليبراليا يمكّنها من ادارة شؤونها المحليّة وانماء ثقافتها ولغتها وتراثها واقتصادها ضمن دولة عراقية ديموقراطية ليبرالية تعدّدية -ذلك انه لايمكن الاطمئنان الى مصير الحكم الذاتي في كردستان العراق اذا لم تعمّ الديموقراطية الليبرالية والحريات الديموقراطية سائر انحاء العراق- فالدكتاتورية الفاشية التي تفرض نفسها بالارهاب على افراد الشعب العراقي وتحرمهم من حقوقهم المشروعة في المشاركة العادلة في الحكم، وتصادر حريّاتهم وأموالهم وتشردهم في بقاع الارض، والتي لاتؤمن بالحكم الديموقراطي الليبرالي، ولا بالحريّات الديموقراطية ، ولا بمبدأ المساواة، هل يعقل أن تتعايش مع نظام ديموقراطي ليبرالي في جزء من الوطن، بينما هي تحرم اكثرية المواطنين من الحقوق التي يوفرها هذا النظام؟ طبعا لا! فالحل الديموقراطي للمشكلة الكردية مرتبط ارتباطا لا إنفكاك عنه بالحل الديموقراطي للعراق بأكمله.

ملحق رقم (١)

رد ناجي السويدي على مذكرة الملك فيصل الأول

ان أهم ماكان يتميّز به الملك فيصل الأول خلال مدة الاثني عشر سنة التي تربع فيها على عرش العراق، ومارس الحكم خلالها، هو ديموقراطيته التي تجلّت في تشاوره باستمرار مع رجال السياسة المعارضين له والمؤيدين. كان كلما جدّ أمر أو حدث حادث، وكلما خطر في باله رأي أومشروع، استدعى مختلف الرجال العاملين في الحقل السياسي، الى بلاطه او بيته، وعرضه عليهم، او تداول بشأنه معهم وطلب اليهم ان يدرسوه بعناية ودقه ويبدوا ملاحظاتهم حوله وتنقيداتهم له.

واهم مثل في هذا الباب، المذكرة التي علّقت عليها في هذا الكتاب، والتي نُشرت في مختلف الكتب، وفي مذكرات بعض الساسة الآنفي الذكر. فقد نشرها علي جودة الأيوّبي في ذكرياته(١) ولكنه لم ينشر ردّه وملاحظاته عليها. لماذا؟ لاأدري. كذلك نشرها ناجي شوكة في ذكرياته(٢)،ونشر معها ردّه وملاحظاته عليها، وقد اعطاني مشكورا الاستاذ المؤرخ السيد عبد الرزاق الحسني، نسخة من ردّ ناجي السويدي، وهاأننا أنشرها مع تعليقي عليه. واخيرا نشرت المذكرة الآنفة الذكر في مذكرات جعفر العسكري(٣) مع ردّه وملاحظاتــــه عليها. وعندما قرأته، اي رد جعفر العسكري، وجدت أنه مطابق حرفيًا لرد ناجي السويدي، الأمر الذي أثار استغرابي. وصرت اتساءل من هو صاحب هذا الرد، ناجي السويدي،أم جعفر العسكري؟فاتصلت بالسيد نجدة فتحي صفوة الذي حقق مذكرات جعفر العسكري وقدّم لها،واخبرته بهذ االأمر وقلت له اني كنت قد حصلت منذ عدة سنين

---

(١) ذكريات علي جودت ١٣٨٧هـ. ١٩٦٧م مطابع الوفاء - بيروت.

(٢) سيرة وذكريات - ثمانون عاما ١٨٩٤-١٩٧٤ مطبعة دار الكتب في بيروت-لبنان ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، طبعة ثانية موسعّة وفريدة.

(٣) مذكرات جعفر العسكري- تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة. دار السلام لندن ١٩٨٨.

على صورة هذا الرد من المؤرخ السيد عبد الرزاق الحسني وهو بتوقيع ناجي السويدي، وهو اكثر انطباقا على اسلوب ناجي السويدي في الكتابة وعلى تفكيره الحقوقي. فاجابني،ان هذا الردّ وجد بين الاوراق التي خلّفها جعفر العسكري وراءه. فقلت له، اغلب الظن ان جعفر العسكري كان قد طلب من ناجي السويدي أن يطلعه على ردّه فاعطاه نسخة منه، وهذا سبب وجود هذه النسخة بين اوراق جعفر العسكري. فوعد الاستاذ لجدة فتحي صفوة ان يدقق في هذا الموضوع توصلاً للحقيقة.

اما توفيق السويدي، فقد نشر مذكراته ولكنه لم ينشر فيها لامذكرة الملك فيصل الآنفة الذكر، ولا ردّه وملاحظاته عليها، وأغلب الظنّ ان توفيق السويدي كان وقتئذ وزيرا مفوّضا في طهران فلم توّجه له نسخة من المذكرة. ولكن توفيق السويدي ألّف كتابا اسمه «وجوه عراقية عبر التاريخ» نشر بعد وفاته، وفيه تقييمه للملك فيصل وسياسته. (١) كما ان صفحات هذا الكتاب تشتمل على فقرات من المراسلات المتبادلة بين رئيس الديوان الملكي وقتئذ، رستم حيدر، الذي كان يعبّر عن رأي الملك فيصل الأول، وبين توفيق السويدي، الذي كان وزيرا للمعارف وقتئذ، والتي، اي تلك المراسلات، تكشف عن وجهة نظر توفيق السويدي، بخصوص مشروع الملك فيصل الأول بتأسيس مدرسة اعداد الموظفين(٢).

أما يس الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني، فان أيًا منهم لم يكتب مذكرات على حد علمي. اما جعفر ابو التمن، فانه ايضا لم يترك اية مذكرات على حد علمي. ولكني اتذكر أن الذي لفت نظري عندما قرأت الملفيّن اللذين جمعا ردود الساسة الآنفي الذكر على مذكرة الملك فيصل الأول، هو أن رد جعفر ابو التمن، كان قصيرا ومختصرا جدا، ربما لم يتجاوز السطرين او الثلاثة أسطر،كذلك،فان السيد محمد الصدر لم يترك على حد علمي اية مذكرات وراءه.

---

(١)وجوه عراقية عبر التاريخ، طبع ونشر مؤسسة رياض الريّس للكتب والنشر لندن ١٩٨٧.

(٢) انظر صفحات هذا الكتاب:٦٦ - ٤٢

لقد اخترت بعض الفقرات من رد ناجي السويدي التي يتبيّن منها طراز تفكيره السياسي وفلسفته في الحكم، وهو تفكير ديموقراطي ليبرالي تعدّدي. ولكن الذي يلفت نظر من يدرس حياته، اي ناجي السويدي، السياسية، انه لم يكن مناضلا من اجل تطبيق هذه الآراء وهذه الفلسفة السياسية. لقد كان ناجي السويدي مفكرا سياسيا بارزا، ولكنه لم يكن مناضلا سياسيا. ولاأدري هل كان قعوده عن النضال من أجل هذه الآراء السياسية وهذه الفلسفة السياسية لأنه لم يكن في قرارة نفسه مؤمنا بها الايمان العميق الجازم الذي يدفعه الى النضال من أجل تحقيقها. لقد عاش ناجي السويدي بعد ان كتب هذا الرد وهذه الملاحظات على مذكرة الملك فيصل الأول، قرابة عشر سنين عايش خلالها مختلف الحركات والتطورات السياسية التي حدثت في العراق وقتئذٍ، ولاسيما منها تدخل الضباط العسكريين في شؤون الحكم وسيطرتهم في نهاية الأمر، عليه وما أدّت اليه هذه السيطرة من نتائج وخيمة. ولم يناضل ضد هذا التدخل العسكري، بل سكت عليه واشترك في الحكم في ظله وتحمّل نتائج اشتراكه فيه.

وعلى كل، يتبين من قراءة هذه الفقرات ومقارنتها بالتطورات المؤسفة المحزنة التي حدثت فيما بعد والتي جلبت هذه الكوارث الفجيعة، والدكتاتوريات المتلاحقة وآخرها هذه الدكتاتورية الفرديّة الحاليّة[1] الرجاء،أقول يتبين لنا مقدار التدهور الذي حصل في الوضع السياسي للعراق، وفي مستوى الحكم والحكّام.

والى القارئ الكريم بعضا من تلك الفقرات:

" تلك الحكومة، التي يجب ان تظهر امامه في جميع اعمالها بأنها منه واليه وأنه شريك معها في الحكم".

"ان الشعب العراقي على اختلاف نزعاته كالشعوب الأخرى، لابد وانه يكره التعنّت في الحكم والاستبداد من قبل الموظفين الذين لهم صلة مباشرة بشؤونه ومقدّراته، وان الشيئ الذي تصبو اليه النفوس والذي اظهر الناس رغبتهم فيه في مواقف عديدة، هو تأسيس الحكومة على اسس تجعلهم يعتقدون بأنهم شركاء معها في الحكم، وأنهم اصبحوا يحكمون

أنفسهم بأنفسهم، وهذا لايتمّ إلا اذا ظهرت الحكومة بالصبغة العراقية المحضة، وكانت اعمالها ومظاهرها الرسمية وتشكيلاتها خالية من طابع قوم أو دين أو مذهب خاص أو تأثير خارجي".

" فيبدأ القوم حينئذ يشعرون بأن خطة الحكومة لاترمي (يقصد لا تهدف) الى اذلال الأمّة واستعبادها، وانما يقصد بها التعاقد معها في سبيل تأييد حقوقها والوصول الى الدرجة التي تؤمّن لها هناءها وسعادتها".

" فالى أن يتيسّر ذلك، والى أن تتغلّب الفكرة العراقية على الفكرة القومية او الدينية او المذهبية، يجب ان يشعر الشيعي والسنيّ وغير المسلم وكذلك العربي وغير العربي، أن حقوقه وتقاليده واوقافه مضمونة ومحترمة وان الحكومة ليست خاصة بفرقة دون سواها.

وامّا التوظّف في الحكومة او حق الانتخاب للمجالس التشريعية والمحليّة، فيجب ان يكون بعيدا عن فكرة الطائفية او المذهبية وان يكون منوطا بالكفاءة والمقدرة الشخصية وبثقة جمهور الناخبين فقط، وان الحكومة ارفع من ان تمارس وظائفها من أجل منفعة شخص او طائفة على حساب او ضرر شخص آخر او طائفة أخرى".

"فبمثل هذه الافكار، يجب ان يتشبّع رجال الدولة وموظفوها وان يسعوا لالقائها في افكار الناس وان يبرهنوا على صحة الاقوال بالاعمال التي يقومون بها الى أن تزول النفرة القديمة المتأصلة في نفوس العراقيين ضد اي حكومة أو سلطة كانت والى ان تتثقف العقول ويستأصل داء الميل الى الرياء والكذب والفوضى من القلوب التي اعتاد اصحابها ان يتذرعوا بها من شر الحكومة التي لم تكن لهم الا بصفة جابي موكّل باغتصاب اموالهم او بصورة حاكم متجبّر او شرطي (جاندرمة) قاس يسومهم سوء العذاب ويذيقهم التنكيل والارهاب ألوانا".

"اني ارى من الانسب ان تجعل الحكومة نفسها فوق القومية والطائفية، وان تترك مسألة التوظيف الى الكفاءة الشخصية، وان تجعل هذه المدرسة المتصورة، محلا لتدريب الاشخاص المقرر استخدامهم في الحكومة بعد اثبات مقدرتهم لدى الفحص من غير تفريق بين القوميات او الطوائف التي ينتسبون اليها وان تطبّق الحكومة هذه الفكرة باخلاص

وصدق حتى لاتتّهم بعد هذا بأنها تظهر امثال هذه الحسيّات بالظاهر وانها تخالفها بالباطن، خدمة لشخص وتأمينا لمنفعة او التزاما لطائفة. كما قيل عنها بحق او بغير حق حتى الان".

"ان الانتخابات العديدة التي جرت خلال السنوات الماضية اثبتت بان رجال الدولة وموظفيها لم تنضج لديهم حتى الآن فكرة الخضوع للقانون وروح الخدمة لحقوق الشعب، كما انها اظهرت عدم قابلية الشعب وعدم اهتمامه في امر الدفاع عن الحقوق التي منحه اياها الدستور ومن جراء ذلك أصبح مجلس النوّاب آلة بيد اي حكومة كانت وأضحى الشعب لايرى اي صبغة تمثيلية له في امثال هذه المجالس، واعتقد ان طريقة الانتخاب الحالية واستمرار المجلس على حالته الراهنة لاترجى منها أي فائدة للبلاد. هذا اذا لم نقل بالاضرار العظيمة التي تنجم عن ذلك. ان قولي هذا لايعني بان الطريقة التي اشتركت في وضعها وايجادها مع اللجنة الخاصة عديمة الفائدة من حيث هي، وانما ظهر لنا بعد التجربة، انها لاتتناسب مع سوية البلاد الاجتماعية وثقافة الموظفين العقلية والمدنية والذي يتحتم على من يهمه مستقبل المملكة ان يفكر مليًا في ايجاد طريقة انتخابية قد تكون اكثر ملائمة لحالة الشعب وتجعل تدخل الموظفين اقل تأثيرا على الناخبين كترك انتخاب الطوائف الى منتسبيها(١) (لان الفكرة التي رمى اليها قانون الانتخاب وجعل النائب ممثلا لجميع الأمة، لم تطبق حقيقة ولم تأت بالفائدة، بل بقيت الطوائف متمسكة بطائفيتها في البلاد وحتى لدى جمعية الأمم). وتخصيص نائب واحد عن كل منطقة انتخابية وابطال الانتخاب الثانوي وجعل الانتخاب على درجة واحدة (وفي هذه الحالة يجب التفريق بين

---

(١) ان اقتراح ناجي السويدي بترك انتخاب نواب الطوئف لمنتسبيها، خطر وخطير للغاية، ذلك انه يؤدي الى شرذمة البلد رسميا لأنه يجعل النائب ممثلا لطائفته، لأنه يكون منتخبا من منتسبيها فقط، لامن جميع المواطنين من جميع الطوائف الموجودين في دائرته الانتخابية ويجعل المجلس النيابي مجلس ممثلين للطوائف الدينية والمذهبية التي تصبح بموجب هذا النظام الانتخابي كيانات رسمية لها مندوبين يمثلونها في المجلس النيابي، لامجلس نواب يمثل وحدة الشعب العراقي بجميع فئاته. اني اعتقد ان ناجي السويدي عندما كتب هذا الاقتراح لم يفكّر فيه بعمق، اذ لايعقل ان تفوت هذه الملاحظات على شخص مفكّر عميق خبير مثل ناجي السويدي. ولكنها فكرة عابرة خطرت في باله فكتبها عى عجل بدون أن يتعمّق فيما تنطوي عليه من مخاطر.

المناطق المدنية والمناطق التي يقطنها العشائر فقط، وتعيين طريقة انتخاب خاصة بكل منها) والاهتمام بالصفات المؤهلة للنيابة مع وجوب تمثيل المهن والمسالك المختلفة في المجلس.. الى غير ذلك من المقترحات*.

نص ردّ ناجي السويدي

على

مذكرة الملك فيصل

قرأت بدقة واعتناء المخطرة التي دونها المقام الاعلى حول شؤون البلد وكيفية تشكيلها وتكوينها والسير بها حسب العوامل والمؤثرات الموجودة فيها. وقد لاحظت فيها اثر القلق على مصير البلاد ومستقبلها الامر الذي كانت ولم تزل تساورني الهواجس وتستولي علي المخاوف من اجله، وقد سبق لي ان اظهرت شكوكي واضطراب افكاري في عدة مواقف سواء كانت رسمية او شخصية من النتائج غير الملائمة التي قد تنجم من الاستمرار على الحال الراهن.

وقد تفاءلت عندما رأيت ان هذا القلق قد اخذ منا مأخذه والجأنا الى التفكير في الطرائق والوسائل الناجعة لازالته او على الاقل لتهوينه اى درجة تخفف الشكوى المحسوسة بين الشعب وتقيم الرضى والطمأنينة مقامها لان الشعور بالخوف والحذر هو السائق الاول لتشخيص الداء وتحري الدواء.

. واني -وايم الله- ليعزّ علي كثيرا ان ارى اي خلل يعثر دولاب العمل في هذه الحكومة او اي نقص قد يؤدي الى تزلزل اسس هذه المملكة التي اعلم واقدر مقادير المساعي والتضحيات التي بذلت في سبيل اخراجها الى حيز الوجود وقد علمتنا التجارب ان الدول لايمكن ان تدوم مالم تكن مؤسسة على اعتبار الشعب ومطمئنة لرغباته. وانه لمن دواعي سروري واغتباطي ان ارى المقام الاعلى مؤيدا لكثير من الاراء والملاحظات التي عرضت لسدته اثناء المحادثات والمباحثات السالفة.

ان قرب انخراط العراق في مسلك العصبة وتصديه لاخذ المسؤولية التامة على عاتقه يقضيان على مراكزه العليا ورجاله -المسؤول منهم وغير المسؤول- ان يمعنوا النظر في اسباب التذمر السائد بين طبقات العراقيين على اختلاف نزعاتهم وان يوجدوا الوسائل الملائمة لرفعه وازالته وان يسرعوا الى تطبيقها وتنفيذها حتى

يشعر الشعب ويعلم الملأ ان القصد من نهوض العراق مركزه في العصبة هو التخلص من الوضع الشاذ والقيام بما يتطلبه الواجب لاجل تشييد بناء المملكة وتأييد حقوق اهلها وسكانها من طبيعية ومدنية وسياسية·

ان وزارة المرحوم عبد المحسن بك السعدون الاخيرة كانت قد تشكلت لاجل القيام بهذه المهمة ولكن الظروف حالت دون تحقيقها وجعلتنا نقف موقفنا الحاضر للتفكير بما يجب عمله وذلك بعد ضياع سنتين كاملتين· ان الوضع الشاذ الذي شكونا من سيئاته كثيرا باستطاعتنا ان نجعله مطيّة نحملها كافة الخطيئات والهفوات التي سببت الشكوى خلال السنوات العشر الماضية بشرط ان يظهر الفرق بارزا بين الموقفين السابق واللاحق وان تبدو تباشير الاصلاح التدريجي عقيب الحصول على التبدل في الموقف السياسي المنشود واذا لم تنتهز هذه الفرصة لتبرير المواقف السابقة واستمرت الحالة على ماهي عليه بعد الدخول الى العصبة ايضا فياضيعة المتاعب وياخيبة الامل·

ان التجارب التي مرت علينا اثناء ممارستنا الاعمال داخل العراق وخارجه قد كونت لدينا فكرة واضحة عن النقائص الاجتماعية البارزة في المجتمع العراقي وعن عدم ملائمة الكثير من القوانين والاسس المنتقلة الينا من زمن الحكم العثماني او من دور الاحتلال· وكذلك عن نقص كبير في القسم المهم من التشكيلات او التأسيسات التي اتخذت او القوانين التي نشرت بعد تشكيل الحكومة العراقية بتأثير من الاستشارة او تحت عوامل وملاحظات سياسية او اجتماعية اخرى وقد حان الوقت لوضع الخطط اللازمة لتبديلها بما هو اكثر ملائمة لقابلية الشعب وافكاره واشد تأثيرا على تأمين رقيه وتقدمه وان رجال العراق البارزين يتحتم عليهم ابداء ارائهم وخلاصة افكارهم حول هذه المواضيع حتى تتجلى الوضعية ويتمكن المقام الاعلى من تثبيت الخطط التي يجب السير عليها في المستقبل القريب وان القدوة الحسنة التي تجلت بوضع هذه المخطرة لمما توجب الشكر والامتنان، وعليه فاني اتقدم بابداء ملاحظاتي حول ماجاء فيها او فيما له مساس بموضوعها:

(١)- انا ايضا ارى ان البلاد المترامية الاطراف التي كانت منقسمة فيما مضى الى ولايات ثلاث متباعدة والتي جمعت اخيرا تحت عنوان(العراق)لتكون وحدة سياسية مستقلة، ينقصها العامل الاساسي الاكبر من اجل السير باطمئنان الى تثبيت دعائم الحكم فيها وهو العنصر الغالب ذو الاحساس والثقافة والفكرة الموحدة. فكان العراق عند انقسامهم الى مختلف العناصر والطوائف فان العنصر الغالب فيه نفسه -بسبب الدعايات المذهبية او الاجتماعية السابقة- ينقسم على نفسه الى سنّة وشيعة والى عشائر وحضر والى شبان متعلمين متجددين واخرين محافظين او مرتجعين الى اخر ذلك من الميول والنزعات المتنوعة. فهذه الحقيقة البارزة تحتم على القائمين بالامر لزوم التفكير في الوسائل المؤدية الى ايجاد شعب عراقي جديد يتقارب في الحس والشعور وفي الميل والرغبة في وقاية الفوائد والمصالح التي تؤمنها له الحكومة وفي الدفاع عن اسباب الرفاه والسعادة التي يقتطفها من نتائج مساعيها تلك الحكومة التي يجب ان تظهر امامه في جميع اعمالها بانها منه واليه وانه شريك معها في الحكم.

ان الشعب العراقي على اختلاف نزعاته كالشعوب الاخرى لابد وانه يكره التعنت في الحكم والاستبداد من قبل الموظفين الذين لهم صلة مباشرة بشؤونه ومقدراته وان الشئ الذي تصبو اليه النفوس والذي اظهر الناس رغبتهم فيه في مواقف عديدة هو تأسيس الحكومة على اسس تجعلهم يعتقدون بانهم شركاء معها في الحكم وانهم اصبحوا يحكمون انفسهم بانفسهم وهذا لايتم الا اذا ظهرت الحكومة بالصبغة العراقية المحضة وكانت اعمالها ومظاهرها الرسمية وتشكيلاتها خالية من طابع قوم او دين او مذهب خاص او تأثير خارجي). (مع الاعتراف بان هذا سوف لايمنع رجال الدولة من ممارسة مراسمهم الدينية او القومية بحسب معتقداتهم او قومياتهم الشخصية) ورجعت بتشكيلاتها الادارية الى العدول عن اصول المركزية المفرط الذي تمسكت به الاستشارة من اجل الوقوف على صغائر الامور وكبارها وربط الناس جميعهم بها الى سياسة

توسيع المأذونية المعتدلة واناطة البعض من الامور والقضايا الشخصية او الاعمال والخدمات المحلية في مجالس القرى والنواحي والاقضية والالوية كل حسب درجته وفتح المجال امام الهيئات العليا من هذه المجالس للاشراف على شؤونها المحلية والمداولة وابداء الرأي والملاحظة الى الحكومة المركزية بشأنها لكي تشعر المناطق الادارية باشتراكها في ممارسة الحكم ولكي تزول عن الافكار والتأثيرات غير الملائمة المنبعثة من الغاء مجالس النواحي والقرى وشلل مجالس الادارة وتحديد حق ادارة البلديات (فيبدأ القوم حينئذ يشعرون بان خطة الحكومة لاترقى الى اذلال الامة واستعبادها وانما يقصد بها التعاقد معها في سبيل تأييد حقوقها والوصول الى الدرجة التي تؤمن لها هناءها وسعادتها).

ان عدم قابلية اكثرية السكان واستعدادهم في الحاضر لممارسة هذه الشؤون لايكون ابدا وسيلة لنزع هذه الحقوق منهم واقامة موظفي الدولة مقامهم في ممارستها بل قد تكون سببا لجعل الحكومة نفسها معلما ومرشدا لهم اثناء مزاولتهم اياها ومراقبا شديدا عليهم لمنعهم من الاساءة في استعمالها وقد تكون ايضا مدارا للتفكير في تعيين حدود هذه الوظائف التي ستناط بهم في بادئ الامر على ان تزاد وتوسع لهم تدريجيا في المستقبل بنسبة التقدم الذي سوف يطرأ على حالتهم ولكن على كل حال يجب البدء حالا بفتح الباب لهم ثم السعي لاقناعهم بان النية متجهة نحو التوسع التدريجي في منحهم هذه الوظائف التي يجب ان يزاولوها بانفسهم حتى لايبقى مجال لدعاة السوء لكي يحمّلوا الحكومة جميع المسؤوليات الصغيرة منها والكبيرة او ان يظهروها لاعين السواد الاعظم الجاهل الذي علاقته بالحكومة محصورة في الغالب بقضاياه واختلافاته البسيطة او مكلفياته المالية الجزئية بصورة الظالم الغاشم المتسلط علي حريته واقواله بل بعكس ذلك ان سواد الشعب سوف يرى ان وجهاءه وزعماءه وقادة افكاره مشتركون مع الحكومة في حسم تلك القضايا وتنفيذ تلك الاحكام فيطمئن ولايجد سبيلا للتذمر والشكوى من الحكومة فقط ومن جهة اخرى نكون قد خطونا خطوة رصينة في سبيل تكوين شعب عراقي يتمكن من القيام بواجباته مباشرة. انا لاانكر الصعوبات التي تعترض تنفيذ هذه

الخطة في بادئ الامر ولكن العزم المقرون بالعلم والمؤيد بالتجربة والاختبار كفيل بانجازها بصورة تدريجية اذا فسح مجال العمل للعراق بعد دخوله حظيرة العصبة.

(٢) اعتقد بأن فكرة الشباب المتعلم هي التي يجب ان يعتنى بها تمام الاعتناء لان اصحابها هم عماد المستقبل ورجاله ولكن من موجبات الاسف ان اكثر افراد هذه الطبقة الشاغلون منهم لمناصب الحكومة وغير الشاغلين تنقصهم التجربة ويعوزهم الاختبار لحالة الطوائف والاقوام والبيئات المكونةللعراق وشعبه منهم قليلوا الاختلاط بالناس ومحرومون من التنقل في ارجاء البلاد لاجل الوقوف على حالتها وحالة سكانها وعلى نزعاتهم المختلفة فالاكثر منهم يستند على مايقرؤه في الصحف والكتب او على مايسمعه من الافواه فيود ان ينسج علي منوال مانسجه رجال الامم والاقوام المجاورة او المتباعدة غيرمفكربان حالةتلك الشعوب تختلف عن حالة شعبنا ووضع حكومتهم ومالديها من قوة لايقاس بحكومتنا وبما لديها من السلاح والعدة بالنسبة للسلاح الموجود لدى الشعب، لذلك ارى انه على جانب عظيم من الحكمة ماورد في المخطرة الثمينة من لزوم التبصر واتخاذ الحيطة في الاجراءات التي ترمي الى زعزعة التقاليد المألوفة وتبديل العنعنات المحترمة بنظر الشعب مرة واحدة مالم تحصل الحكومة على قوة كافية من الوسائط الاجرائية وعدد عظيم من العراقيين المتعلمين والمثقفين الذين يمكنهم تأييدها عند الحاجة للوقوف في وجه اصحاب المطامع الشخصية والافكار المرتجعة الذين لايرغبون في تقدم الشعب في مضمار الحضارة المؤدي الى ازالة نفوذهم وسيطرتهم.



فالى ان يتيسر ذلك والى ان تتغلب الفكرة العراقية على الفكرة القومية او الدينية او المذهبية يجب ان يشعر الشيعي والسني وغير المسلم وكذلك العربي وغير العربي ان حقوقه وتقاليده واوقافه مضمونة ومحترمة وان الحكومة ليست خاصة بفرقة دون سواها).

واما التوظف في الحكومة او حق الانتخاب للمجالس التشريعية والمحلية فيجب ان يكون بعيدا عن فكرة الطائفية او المذهبية وان يكون منوطا بالكفاءة والمقدرة

الشخصية وبثقة جمهور الناخبين فقط وان الحكومة ارفع من ان تمارس وظائفها من اجل منفعة شخص او طائفة على حساب او ضر ر شخص اخر او طائفة اخرى) .

فبمثل هذه الافكار يجب ان يتشبع رجال الدولة وموظفوها وان يسعوا لالقائها في افكار الناس وان يبرهنوا على صحة الاقوال بالاعمال التي يقومون بها الى ان تزول النفرة القديمة المتأصلة في نفوس العراقيين ضد اي حكومة او سلطة كانت والى ان تتثقف العقول ويستأصل داء الميل الى الرياء والكذب والفوضى من القلوب التي اعتاد اصحابهاان يتذرعوا بهامن شرالحكومة التي لم تكن تظهر لهم الا بصفة جابي موكل باغتصاب اموالهم او بصورة حاكم متجبر او شرطي (جندرمة) قاس يسومهم سوء العذاب ويذيقهم التنكيل والارهاق الوانا .

هذا ماخالج ضميري عندما قرأت المقدمة المدرجة في صدر المخطرة المشار اليها وها اني اتقدم بعرض الملاحظات المتعلقة بالمسائل الهامة التي ارتأي انه قد حان الوقت للقيام بتنفيذها :

اولا- الجيش

لقد اتفقت الكلمة على ان العراق في حاجة قصوى الى جيش يستطيع حفظ النظام الداخلي ويتمكن من صد او على الاقل توقيف اي تعرض خارجي يأتي من احدى البلاد المجاورة للعراق الى ان تلتحق القوى المتحالفة من اجل القيام بالدفاع القطعي، ولاجل الحصول على هذه النتيجة كانت الامال متجهة نحو قبول الخدمة الاجبارية وقد ادخلت هذه الامنية في جميع المناهج الوزارية ولكن مع كل الاسف ان الظروف السياسية المتولدة من الوضع الشاذ كما انها لم تفسح المجال اللعراق لاجل تنفيذقانون الخدمةالمذكورةاظن انهاحالت دون اصلاح شكل الجيش الحاضر والاستفادة منه بدرجة تتناسب مع المبالغ العظيمة التي صرفت عليه من خزينة الدولة. اني منذ بدء تشكيل الحكومة العراقية لم اكن قط معارضا في ايجاد جيش قوي يقوم بما تتطلبه منه حاجة البلاد ولكني كنت ولم ازل ادعي بان المبالغ التي تخصص عادة

في كل ميزانية سنوية للجيش في شكله الحالي هي اكثر بكثير مما يتطلبه عدد الوحدات وافرادها. وان الاسس التي وضعت عند تأسيسه قد سير فيها على نمط الجيش البريطاني والاسراف الكبير الذي اشتهر به ذلك الجيش وان المبالغ المرصدة في الميزانية تساعد الرجال العراقيين على تزييد عدد الافراد في الجيش وتكثير معداته واذا التزموا جانب الاقتصاد وصرفوا النظر عن الامور الكمالية وجعلوا الجيش الحاضر ظهرا للشرطة في استتباب الامن وادارة قوية بيد الحكومة لتطبيق قانون الخدمة العامة عند حلول الوقت.

ان هبوط مستوى المعيشة والضيق الاقتصادي يجعلان المتطوع يقبل براتب اقل بكثير مما هو مخصص الآن الى الجندي فيجب انتهاز هذه الفرصة لتزييد وحدات الجيش وعدد افراده قبل فواتها ولانبقى مكتوفي الايدي كما وقع سابقا ثم نعود نكرر الاسف على مرور الوقت وضياع الفرصة، ان تزييد عدد الوحدات والافراد في الايام الاخيرة بالرغم من تنزيل المخصصات في الميزانية من ١٥٠ لك الى ١١٠ لكات لاكبر برهان على فساد النظرية التي تمسك بها اركان الجيش منذ بدء تشكيل الحكومة العراقية والقائلة بعدم «امكان تزييد القوة بدون تزييد المخصصات خلافا للمدعيات التي سردت اليهم في امكان ذلك قبل وقت طويل.

(٣) وضع التقاليد والشعائر الدينية في ميزان واحد -لقد عرضت رأيي فيما تقدم بلزوم معاملة الحكومة لكافة الطوائف على السواء وعدم وضع طابع مذهبي او ديني خاص على اجراءاتها وترك ممارسة هذه الاعمال الى مجالس الطوائف الاسلامية نفسها كما هي متروكة اليوم للطوائف غير المسلمة.

وعليه ارى ان الانسب جعل دائرة الاوقاف غير حكومية وتأسيس مجلس اسلامي سني وتفريق اوقاف الشيعة وربطها بمجلس جعفري خاص وان تناط الاحوال الشخصية الى مفتين او نواب عن المجتهدين تابعين لهذه المجالس كل حسب طائفته كما هي الحال الان لدى الطوائف غير المسلمة وان تترك حماية الشعائر وتعمير المزارات والعتبات وترفيه احوال العلماء وطلاب العلم الى المجالس المذكورة وان

تحتفظ الحكومة بالاشراف عليها وتنفيذ مقرراتها الموافقة للاصول وتأيد اجراءاتها وتشبثاتها الملائمة للمصلحة العامة حتى لاتبقى الحكومة مسؤولة بصورة مباشرة عن كافة النتائج المتعلقة بهذه الامور او عن المسائل التي يتطلبها البعض من هذه الطوائف وليس بالامكان اسعافها بل تكون التبعة ملقاة حينئذ على عاتق المجالس المذكورة التي هي من الطائفة نفسها.

(٤) اني اتمنى انجازتطبيق قانون الاستهلاك بنجاح وزيادة على ذلك ارغب بان تتمكن الحكومة من ايجاد بعض المنابع لضريبة توضع على منتوجات الاغنام لتقوم مقام(الكوده) ايضا لاني اعتقد بامكان تنفيذ هذا المشروع بعد تذليل الصعوبات التي قد تظهر عند تطبيق اصول الاستهلاك الجديد(١).

وبهذه المناسبة اود ان الفت الانظار الى وجوب اعادة النظر في عدد الالوية وملحقاتهاوعدد الموظفين فيها وفيما يمكن تخفيضه من عدد انفار الشرطة والوسائط الاجرائية الاخرى بعد تطبيق اصول الاستهلاك الذي سيخفف عن دوائر الدولة القسم الاعظم من الخدمات الملقاة على عاتقها فتتخلص الخزينة من المصاريف الباهظة الموجودة الان والتي اعتقد ان حالة العراق المالية في المستقبل سوف لاتتحمل الاستمرار على ادائها.

(٥) اتفقت الكلمة منذ زمن بعيد على تقسيم الاراضي وربط الزراع بها وكان (اصدار قانون تمليك الاراضي المغروسة) عربونا لاتمام المشروع الواسع الاخر فالمؤثرات التي حالت دون تنفيذ ذلك القانون اؤمل بانها سوف لاتتمكن من عرقلة المشروع المذكور الذي اظهرت السلطة الاستشارية -لغايات سياسية- عدم ميلها اليه في مواقف عديدة. وليس بالامكان ابداء، ملاحظة في هذا الموضوع قبل الاطلاع على تقرير السير ارنست داوسن الذي سيتخذ اساسا لحل هذه المعضلة(٢).

---

(١)اتخذت طريقة الاستهلاك في جباية حق الحكومة من الاغنام اعتبارا من اول نيسان ١٩٣٩.

(٢)اهمل تقرير السر آرنست دوسن (Sir Ernest Dawson)رغم اعتراف معظم الوزراء بعظيم

(٦) لم اعلم القصد من تأسيس مدرسة الموظفين او لو اعلم لاي قسم من الموظفين المختلفي المسالك ستكون مخرجا . فاذا اريد بان تكون محلا لتدريب الموظفين الاداريين وتمرينهم فلا باس بها وقد تكون اداة صالحة جدا لتزييد مقدرة اولئك الموظفين وتشقيفهم. ولكني اتردد في القول (بانها ستكون مطمنة لكل سكان العراق وستجعلهم يشتركون في خدمات الدولة بصورة متساوية سواء كانوا سنة او شيعة عرب او اكراد)لان الحكومةاذاارادت القيام بهذا التقسيم بين المناطق والطوائف فليس باستطاعتها تأمين المساواة التامة لان الطلاب يختلفون كل الاختلاف لدى الفحص بحسب سعة اطلاعهم وثقافتهم، فالقسم الذي لاينجح لابد وانه سينقص من حصة البعض من تلك الطوائف او المناطق فماذا تكون النتيجة؟ واذا عين هؤلاء المتخرجون من المدرسة في الوظائف وكان سلوك بعض افراد طائفة من الطوائف غير ملائم لمسلكه واريد ان يستغني عنهم الا تختل الموازنة وتتهم الحكومة بالتحيز والمحاباة؟ (اني ارى ان الانسب ان تجعل الحكومة نفسها فوق القومية والطائفية وان تترك مسألة التوظيف الى الكفاءة الشخصية وان تجعل هذه المدرسة المتصورة محلا لتدريب الاشخاص المقرر استخدامهم في الحكومة بعد اثبات مقدرتهم لدى الفحص من غير تفريق بين القوميات او الطوائف التي ينتسبون اليها وان تطبق الحكومة هذه الفكرة باخلاص وصدق حتى لاتتهم بعد ذلك بانها تظهر امثال هذه الحسيات الشريفة بالظاهر وانها تخالفها بالباطن خدمة لشخص او تأمينا لمنفعة او التزاما لطائفة كما قيل عنها بحق او بغير حق الى الان.)

(٧) يجب البدء فورا بتوسيع وتثبيت صلاحيات المجالس الادارية في الملحقات وتأسيس مجالس القرى في مراكز النواحي وملحقاتها واحداث مجالس في مراكز الالوية قد تكون مشابهة للمجالس العامة في الولايات العثمانية السابقة ويمكنني ان اعرض بعض الاسس المتعلقة بهذه المجالس على سبيل المثال:

تابع

فائدته. وهذا مصير جل التقارير الفنية.

(أ) ان القضايا العامة التي لها علاقة مباشرة مع اهل اللواء او القضاء يجب عرضها على مجالس الادارة واناطة تنفيذها بقراراتها وان لاتكون آراء المجالس في هذه الامور ذات صبغة استشارية محضة لتقدير الهام المحصول واحالة المناقصات والمزايدات وتقسيم المياه بين الزّراع وتعيين اوقاتها وتعيين المستخدمين ذوي الصلة المباشرة مع الناس كمأموري الجباية والتعداد والقونطرول وغيرهم،وحسم الاختلافات التي تحدث بين الموظفين المكلفين عند تطبيق القوانين التي تحمل الشعب بعض الخدمات كقانون مكافحة الجراد وقانون الري وقانون استخدام العملة بصورة اجبارية عند الكوارث. . . الى غير ذلك من الوظائف المعدودة في قانون ادارة الالوية او القوانين المالية وغير المالية الاخرى.

ب-يحدث (مجلس لواء) قوامه هيئة مجلس ادارة اللواء واربعة اعضاء من كل من مجالس ادارة الاقضية اثنان منهم من المنتخبين وعضوان من كل مجلس بلدي ومن كل غرفة تجارية او زراعية مشكلة في مركز اللواء او في محلقاتها والنواب المنتخبين من قبل اهالي ذلك اللواء الى مجلس الامة يجتمعون في السنة مرة تحت رئاسة المتصرف للمداولة في الشؤون العامة المختصة باللواء وعرض نتائج مباحثاته على الحكومة واذا ظهرت بوادر النجاح من وجود هذه المجالس واظهرت هيئاتها الكفاءة المطلوبة فيجوز ان تمنح صلاحيات اوسع تتعلق بامور المعارف والصحة والاشغال والري و يمكن ان تكون لها ايرادات ومصارفات خاصة بمقتضى ميزانيات محلية خاصة لاجل القيام بالخدمات التي يتطلبها اللواء والتي لاحاجة الى اناطتها بدوائر الحكومة المركزية التي يجب عليها ان تباشر الشؤون العامة فقط.

ج- تحدث مجالس في مراكز النواحي والقرى تحت رئاسة المدراء والمختارين كما كانت سابقا يناط بها حسم القضايا والمنازعات البسيطة صلحا او حكما لدرجة محدودة والتوسط بين الزراع والفلاحين لحل مسائل الاسقاء والمساعدات وتقسيم الافدنة بينهم وبث الوصايا ونشر التعليمات التي توصي بها او تصدرها الحكومة وتقسيم الخدمات الملقاة على عاتق السكان فيما بينهم بصورة عادلة كمسألة تحكيم السداد وصيانتها والمراشنة في الري ومكافحة الجراد والاشراف على مسائل التلقيح

ضد الامراض السارية وغيرها من الامور الطفيفة والمتعلقة بالاهالي حتى لايضطر هؤلاء الى مراجعة الموظفين في الالوية والاقضية والنواحي عن امثال هذه الامور الصغيرة وتحمل المشقة والتأخر عن العمل بسببها.

و- لدى الحكومة مفتشين اداريين عديدين يجب سوقهم باستمرار الى الملحقات لتفتيش ومراقبة اعمال هذه المجالس بدقة وامعان شديدين لكي يمنعوا مايمكن حدوثه من الاساءة في استعمال هذه السلطات في بادئ الامر ويصلحوا ماقد يتولد من الخطيئات في التطبيق بسبب الجهل فيكونوا معلمين ومرشدين لاعضاء هذه الهيئات ومطمنين لاراء الناس بان الحكومة لم تسلمهم الى اياد ي البعض منهم لكي يسيطروا عليهم ويعيشوا بمقدراتهم. واظن ان تطبيق هذه الاصول في القرى وتوسيعها بين العشائر سوف يخفف في بادئ الامر من شكوى الرؤساء من عدم اشراكهم في امور عشائرهم وفي عين الوقت بسبب الانتخابات التي ستتكرر لانتخاب رؤساء واعضاء هذه المجالس ينجع من بينهم من هو اكثرلياقة شخصية وازيد خدمة للمجتمع.

هـ- من الضروري الاشراك بتعديل قانون العشائر الحالي واناطة حسم القضايا الطفيفة بهذه المجالس، والهامة منها بهيئات خاصة تتألف في مراكز الالوية والاقضية بصورة قانونية كمحاكم خصوصية لحسم هذه المسائل قوامها الحاكم العدلي المحلي واربعة اعضاء ينتخب كل عضوين منهم احد الطرفين من بين العدول الذين ينتخبهم مجلس الادارة لمدة سنة ويبلغ اسماءهم الى الحكام على ان تكون مقررات هذهالهيئات تابعة للتدقيق من الهيئات التي فوقها درجة وان يكون للموظفين الادراريين حق الاعتراض على هذه المقررات وطلب تعديلها او تبديلها من قبل الهيئات التي هي اعلى درجة من الهيئة التي اصدرت الحكم،وبهذه الطريقة نكون قد فرقنا بين القوتين القضائية والاجرائية التي هي من الاسس الهامة لتأمين العدل بين الناس.

(٨) ان الحكومة العراقية منذ تشكلها الى الان قد مارست مهمتها تحت تأثير

معاهدات واحوال شاذة وقوانين وانظمة مختلفة وباستطاعتي ان اسمي البرهة التي مرت عليها بـ(دورة التجارب) لان العراق كما انه ابدل المعاهدات مع الحكومة البريطانية مرات عديدة وعدل وابدل الكثير من القوانين والانظمة بما في ذلك احكام القانون الاساسي الفرعية خلال السنة الاولى من نشره. ان قبول الهيئة التي احضرت لائحة الدستور والمجلس التأسيسي الذي اقره لمبدأ تعديل الامور الفرعية خلال سنة واحدة وامكان اجراء التعديلات الاخرى بعد مرور خمس سنوات على الاقل كان يقصد به افساح المجال للحكومة والشعب ان يراقبا كيفية تطبيقه ويجربا الاشكال والاسس التي وضعت فيه ماقد يظهر خلال ممارستها من فوائد ومحاذير حتى يكون التعديل مفيدا ومستندا على نتائج محسوسة وملموسة وان لاتكون التعديلات التي تدخل على الدستور وليدة الاستعجال او التهيج الفكري قبل الممارسة والتجربة. فبالنظر للتجارب التي مرت وللاسباب التي لاتخفى على، الجميع ارى ان من الضروري ان يعدل الدستور وان تبدل طريقة الانتخاب بتعديل قانونه ايضا. لقد سبق لي ان ابديت ملاحظاتي حول النقاط التي يجب تعديلها في الدستور وقانون الانتخاب وباستطاعتي ان اذكر المهم منها فيما يلي باختصار:

أ- يجب اخراج دائرة الاوقاف من بين دوائر الدولة كما سبقت الاشارة اليه.

ب-جعل الوزراء ضمن موظفي الدولة ومنع اجتماع الوزارة مع النيابة لكي تنقطع التحريكات والمجادلات بين النواب التي يقصد من ورائها الحصول على الكرسي. وحتى لايتهم من يريد الخدمة ويقوم بالمجادلة والمخالفة النزيهة بالسعي للحصول عليه وليتمكن ارباب الاختصاص الذين سبقت لهم الخدمة في شعبات الدولة ان يأتوا الى الوزارة حسب اختصاصهم وان يقوموا بتدبير شؤنها بصورة مرضية ولكي لايبقوا وجلين من اجل مناصبهم فيصبحوا ضعافا ازاء النواب بشرط ان يكون الوزراء مسؤولين في كل وقت امام مجلس النواب وان لايمارس الوزير مهام وظيفته مالم يحصل اولا على ثقة المجلس فاذا لم يوليه اياها لايباشر شؤونها بل يرجع الى وظيفته.

ج-منع الموظف من قبول النيابة قبل مرور مدة لاتقل عن السنة بعد انفكاكه والنائب عن التعيين للوظائف قبل انقضاء تلك المدة بعد زوال صفة النيابة عنه لان المهازل التي وقعت اولا واخرا خلال التنقلات الغريبة بين النواب والموظفين تقضي بسدل الستار على هذه المحنة الهادمة لكيان الدولة.

د- يجب اعادة النظر في مدة اجتماع المجلس السنوي والاوفق ان تكون المدة تشمل السنة جميعها وان تقسم المخصصات السنوية على الشهر يتقاضاها اعضاء المجلس مشاهرة.

واما مسألة حل المجلس فتقيد وتحدد باحوال خاصة وضرورية كحصول الاختلاف بين المجلس وبين وزارتين متعاقبتين على مسألةتعامتواصر كل من الحكومة والمجلس على رأيه وقضت الضرورة بالرجوع الى رأي الامة بطريقة تجديد الانتخاب او اسقاط المجلس لوزارتين بالتعاقب خلال ستة أشهر وظهرت صعوبة في تشكيل وزارة اخرى تتمكن من السير مع المجلس .الخ

هـ- ان الانتخابات العديدة التي جرت خلال السنوات الماضية اثبتت بان رجال الدولة وموظفيها لم تنضج لديهم حتى الان فكرة الخضوع للقانون ور وح الخدمة لحقوق الشعب،كما انها اظهرت عدم قابلية الشعب وعدم اهتمامه في امر الدفاع عن الحقوق التي منحه اياها الدستور ومن جراء ذلك اصبح مجلس النواب آلة بيد اي حكومة كانت واضحى الشعب لايرى اي صبغة تمثيلية له في امثال هذه المجالس واعتقد ان طريقة الانتخاب الحالية واستمرار المجلس على حالته الراهنة لاترجى منهما اي فائدة للبلاد هذا اذا لم نقل بالاضرار العظيمة التي تنجم عن ذلك. ان قولي هذا لايعني بان الطريقة التي اشتركت في وضعها وايجادها مع اللجنة الخاصة عديمة الفائدة من حيث هي وانما ظهر لنا بعد التجربة انهالاتتناسب مع سوية البلاد الاجتماعية وثقافة الموظفين العقلية والمدنية ولذلك يتحتم على من يهمه مستقبل المملكة ان يفكرمليا في ايجاد طريقة انتخابية قد تكون اكثر ملائمة لحالة الشعب وتجعل تدخل الموظفين

اقل تأثيراعلى الناخبين كترك انتخاب الطوائف الى منتسبيها (لان الفكرةالتي رمى اليها قانون الانتخاب وجعل النائب ممثلا لجميع الامةلم تطبق حقيقةولم تأت بالفائدة بل بقيت الطوائف متمسكةبطائفيتهافي البلاد وحتى لدى جمهمة الامم وتخصيص نائب واحد عن كل منطقة انتخابية وابطال الانتخاب الثانوي وجعل الانتخاب على درجة واحدة (وفي هذه الحالة يجب التفريق بين المناطق المدنية والمناطق التي يقطنها العشائرفقط وتعيين طريقة انتخاب خاصة بكل منهما)والاهتمام في الصفات المؤهلة للنيابة مع وجوب تمثيل المهن والمسالك المختلفة في المجلس. . .الى غير ذلك من التفرعات.

(٩) اذا زالت اسباب الشكوى وموجبات التذمر وكانت اعمال الحكومة اقرب الى تطمين رغبات الشعب وكان رجالها ذوي مكانة يستطيعون معها نيل ثقة القسم المهم من الجمهورفان الانتقادات المعقولة منها وغيرالمعقولة وتشويه الحقائق وتضليل الشعب)تخف تدريجيا الى ان تزول ولاتجد اذانا كثيرة صاغية الى التلفيقات وقلوبا مستعدة لتلقي الوساوس وحينئذ تكون اكثرية الناس اشد ميلا الى النقد النزيه واقوى نفرة من التضليل والتهويش.

ولكن اذا استمرت الحالة على ماهو ادعى الى شكوى الجمهور وتذمره واريد بذلك تضييق السبل وسد المنافذ على المنتقدين بوسائل القوة والصرامة فقط نكون حينئذ قد وضعنا قوة التذمر والشكوى تحت الضغط الذي يسوق ولاشك اصحابها الى السعي المستمر والتشكيلات الخفية لايجاد الثغرات التي تمكنهم من التنفيس عما تكنه الصدور وقد تتولد من ذلك انفلاقات هدامة ذات عواقب سيئة على المجتمع وفي التاريخ عبر وامثال كثيرة تؤيد ذلك.

(١٠) اذا تباعد رؤساء القوة الاجرائية عن الاحزاب وانفصلت هذه القوة التشريعية وحصرت مساعيه في مافيه خير البلاد واحترمت القوانين وطبقتها على موظفيها بالعدل والانصاف فان الموظفين سوف يتباعدون كل التباعد عن الحزبيات وسيكونوا

وسائط عاقلة مميزة ونافعة لتنفيذ الاوامر القانونية التي تصدر اليهم والقيام بالواجبات الملقاة على عواتقهم بارادتهم وباختيارهم ولكن اذا كان سير الحكومة نفسها على ما يناقض ذلك فمن المستحيل ان نحصل على موظفين عديمي الحس والشعور كالالة الصماء ينقادون بلا قيد ولاشرط واذا فرضنا امكان الحصول عليهم فسيكون وجودهم اشد ضررا على الحكو مة والبلاد وستكون نتائج اعمالهم من اسوأ العواقب وباستطاعتي ان ادعي بهذه المناسبة ان الاستشاروومن ورائها الحكومة العراقية ثم اشخاص الوزراء وكبار الموظفين هم العامل الاكبر في افساد سلوك الموظفين وانقسامهم وتبلبل افكارهم واخلال وحدتهم وذلك بسبب الصحابات والالتزامات غير المعقولة التي ظهرت في التعيين والترفيع والاغراض والحزازات الشخصية التي تجلت في العزل والتحويل وفي الامثال السيئة التي اتى بها اركان الحكومة وكبار موظفيها خلافا لاحكام الدستور والقوانين والانظمة التي صدرت من قبلهم ورشحت بتوقيعهم.

وعند البحث عن الموظفين، من الضروري ان نفكر بانهم ليسوا بخدام لاي حكومة كانت بل هم خدام العدل والمصلحة العامة المتجلية بشخصية الحكو مة المعنوية. واعضاء عاملون في جسم الدولة لكل منهم وظيفة يقوم بها ضمن الحدود التي تعين اليه في القوانين والانظمة، فالحكومة التي تريد من موظفيها ان يؤدوا اليها الخدمات الحسنة والنافعة يتحتم عليها قبل كل احد مراعاة القوانين وملاحظة المصلحة العامة في الاوامر التي تصدرها اليهم وان تكون لهم قدوة حسنة في التمسك بالفضيلة والاعتدال في السلوك وفي حسن السيرة مع الخلق.

واما الملاحظات الواردة في المخطرة السامية حول الامور الاقتصادية والزر اعية فهي ذات قيمة عظيمة واتمنى من كل قلبي ان ارى الحكومة العراقية ساعية بكل جد واجتهاد لتحقيقها وبهذه الوسيلة يمكنني ان اشير الى المنهج الاقتصادي الذي قبلته وزارتنا سنة ١٩٣٠ لكي يطبق في السنوات التالية والذي حالت دون تطبيقه بل

حالت دون قراءته مرة اخرى من قبل رجال الدولة المسؤولين او الى لائحة قانون (حقوق ووجائب الزراع) التي تركت في زوايا الاهمال وادعو الله ان يقرن هذه الملحوظات بالنتائج الحسنة الفعلية وان لاتكون كامثالها من التمنيات والمباحثات السابقة التي بقيت بالاقوال من غير ان تظهر لها اي نتيجة محسوسة.

بغداد في اذار سنة ١٩٣٢

ناجي السويدي

ملحق رقم (٢)

المؤسسة العسكرية الأمنيّة - ؟

كان المفروض بعد انحسار الحكم العثماني وتأسيس الدولة العراقية وزوال الحظر الذي كان مفروضاً في ذلك العهد على قبول الشيعة في المدارس الحكومية، ومنها المدرسة الرشدية، والكلية العسكرية، أقول كان المفروض بعد تأسيس الجيش العراقي ان تتطوّر تدريجياً هيئة ضباطه فتصبح مؤلفة من ضبّاط ينتسبون بنسب معقولة الى جميع الفئات الطائفيّة والإثنيّة (ETHNIC) التي يتألف منها المجتمع العراقي. ولكن هذا التطور لم يتحقق لحد الآن على الرغم من مرور سبعين عاما على تأسيس الدولة العراقية. فلا تزال الأغلبيّة الساحقة من ضباط المؤسسة العسكرية -الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى- لاتزال من حيث التركيب الطائفي، كما كانت منذ اوائل تشكيل الجيش العراقي، مؤلفة من غالبيّة ساحقة سنيّة، وأقليّة ضئيلة شيعيّة. فما هو السبب ياترى؟ هل كان السبب لأن الشيعة لم يرغبوا في الانضمام الى الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلحة العراقية الأخرى، فامتنعوا عن طلب الانضمام اليها ؟ أم انهّم طلبوا الانضمام اليها ولكن عراقيل مختلفة وضعت في سبيل انضمامهم اليها ؟ لقد تبين مما سبق شرحه في هذا الكتاب، وفي كتابي الاخر "تاريخ في ذكريات العراق"(١) ان الجهات المسؤولة عن قبول الطلاب في الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلّحة الأخرى، كانت في الواقع تضع مختلف العراقيل امام انضمام الشباب الشيعي اليها، وذلك تنفيذاً لسياسة يبدو أنّها كانت مرسومة من قبل الفئة الحاكمة، وفي أغلب الظن، بتأييد من الجهة البريطانية التي كانت تؤيّدها، وكانت تلك السياسة تقضي بابعاد الشباب الشيعي، قدر الامكان، عن الانضمام الى الكليّات والمدارس الآنفة الذكر، حفاظا على التركيب الطائفي لهيئة ضباط

---

(١) الصفحات ٢٣٧-٢٤٣ من كتاب "تاريخ في ذكريات العراق" الجزء الاول الصادر في بيروت سنة ١٩٨٢.

الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى. والسبب في ذلك، كما سبق أن شرحنا، هو تخوّف رجال الاقليّة الحاكمة المستأثرين بالحكم من أن يفلت زمامه من ايديهم، اذا ماتغيّر التركيب الطائفي لضباط الجيش والقوات المسلحة العراقيّة الأخرى.

أما تأييد السلطات البريطانية لهذه السياسة، فانه كان نابعاً من تخوّف تلك السلطات من التشدّد الشيعي وتأثيره على سياسة التسوية والحلول الوسطى التي كانت تلك السلطات قد توصلت اليها مع الفئة العراقية الحاكمة آنذاك.

وكل هذه المعارضة، سواء من الفئة الحاكمة، او من السلطات البريطانيّة المؤيدة لها والمتعاونة معها، لانضمام الشيعة الى الكلية العسكرية وغيرها من مدارس تخريج الضباط العسكريين ،كل هذه المعارضة كانت تجري خلافا لسياسة الملك فيصل الأول وتفكيره. وقد كان يسعى جاهدا لتسهيل انضمام الشباب الشيعي الى الكلية العسكرية بحيث فتح فيها قسماً تمهيدياً (او احتياطيا على حد تعبيره)(١)، من اجل انضمام ابناء العشائر، واغلبها شيعية، لكي يمكّنهم من إكمال دراستهم الثانوية فيه، اي في الصف التمهيدي، تمهيداً لادخالهم في الكلية العسكرية، لأنه كان يرى بثاقب بصره، ان إبعاد الشيعة الذين يكوّنون اكثرية سكان العراق، والاكثرية الساحقة من عرب العراق، عن الانضمام الى كليات تخريج الضباط العسكريين خطأ لايجوز استمراره، لان استمراره لابد أن يؤدي في نهاية الأمر الى اختلال في التوازن السياسي للدولة العراقية، كما حصل في الواقع، وكما نشاهد آثاره في الوقت الحاضر ماثلة امام أعيننا.

وهكذا استمر ،كما قلنا، التركيب الطائفي للمقبولين في الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلّحة، كما كان عليه منذ اوائل تأسيس الدولة العراقية: اكثرية ساحقة سنية وأقليّة ضئيلة شيعية.

---

(١) انظر صفحة ٤١ من هذا الكتاب.

اما التركيب الاثني (ETHNIC) لأولئك المقبولين، فانه لم يطرأ عليه تغيير يذكر، واستمرّ كذلك الى منتصف او اواخر الثلاثينات. وبعد ذلك ،ونتيجة انتشار موجة القومية العربية العقائدية بين هيئة الضباط العرب المشار اليها، بدأ تغيّر يظهر في التركيب الاثني (ETHNIC) للمقبولين في الكليات الآنفة الذكر. اذ اخذت تتناقص، أو بقيت ثابتة على حالها،نسبة المقبولين من الاكراد والتركمان وغيرهم، بينما بدأت تتزايد بسرعة نسبة واعداد المقبولين من الشباب العرب، واكثريتهم الساحقة من ابناء السنّة. اما نسبة المقبولين من شباب الاكثرية الشيعية العربية في الكلية العسكرية وغيرها، فقد بقيت على حالها ضئيلة محدودة.

وهكذا ازداد بمرور الزمان عدد الضباط العسكريين المتخرجين من ابناء السنّة العرب حتى اصبحوا يشكّلون الاكثرية الساحقة من ضباط الجيش العراقي. فقد تخرّج من الكلية العسكرية خلال دورات (١٩٣٢-١٩٤١) ألف وعشرة ضباط عسكريين. وبلغ عدد الضباط العسكريين الذين تخرّجوا من نفس تلك الكلية مابين (١٩٤١-١٩٧٠) خمسة الآف ضابط عسكري . وبالامكان معرفة تركيبهم الطائفي والاثني من قراءة الارادات الملكية في العهد الملكي، والمراسيم الجمهورية في العهد الجمهوري، التي كانت تصدر باسمائهم والتي كانت تنشر في جريدة الوقائع العراقية، وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية، والمحفوظة نسخ منها لدى مكتبة المتحف العراقي في بغداد. ومنها سيتبيّن ان نسبة الضباط الشيعة من بينهم ضئيلة جدا.

اما الجنود فانه لم يكن هناك لدى الفئة الحاكمة كبير تخوّف من تركيبهم الطائفي. فقد كانت اكثريتهم الكبرى منذ اول تشكيل الجيش العراقي في سنة ١٩٢١ من الجنود المتطوعين الشيعة. وكان هذا أمرا طبيعيًا بسبب كون الشيعة يؤلفون اكثرية سكان العراق وقرابة ثمانين بالمائة من عرب العراق، واستمروا يؤلفون اكثرية الجنود بعد تشريع قانون الخدمة الوطنية (التجنيد الاجباري) في سنة ١٩٣٤، وبعد تنفيذه في سنة ١٩٣٥، وحتى بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، والى مابعد ثورة ٨شباط ١٩٦٣. ثم بدأ تحسّس وتخوّف ينتشران في اوساط الفئة التي

استولت على الحكم: اعني عبد السلام عارف وجماعته، من التركيب الطائفي لجنود الجيش العراقي وأن شعورا قد انتشر في تلك الاوساط بضرورة اجراء تغيير تدريجي في التركيب الطائفي للجنود ايضا وذلك بزيادة عدد الجنود من ابناء الطائفة السنيّة العربية. وقد زوّدني احد الاصدقاء بمنشور صادر من وزارة الدفاع العراقية حول هذا الموضوع، وهو يدلّ دلالة واضحة على مبلغ هذا التحسّس والتخوّف. واليكم نصه حرفيًا:

"وافقت مديرية الادارة بكتابها السري للغاية ٤٩٧٨ في ١٩٦٤/٦/١٠ المعطوف على كتاب مديريّة الحركات العسكرية السري للغاية ١٢٣٤ في ١٩٦٤/٥/٢١ على فتح باب التطوع على صنف المشاة لقبول (٦٠٠٠) ستة الآف متطوع على ان يفضّل قبول المتطوعين من أبناء العشائر الساكنة في مناطق "الفلوجة - الرمادي- تكريت- السعدية- جلولاء- الشرقاط- الشورة- گراره -كركوك (عشائر العبيد) على ان يلاحظ مايلي:

١- بذل الجهود الصادقة من قبلكم من قبل ضابط التجنيد في حثّ المواطنين وتشويقهم على الانخراط في سلك الجيش المقدس وبعث النخوة العربيـة فيـهم على أن يتم ذلك بمساعدة السلطات الادارية في كل منطقة ومعاونة المختارين والعمد الذين يلزم... بمعرفة ضباط اللجان والموظفين الاداريين وافهامهم أهميّة هذا التطوع وضرورته في الوقت الحاضر لاجل تشجيع مواطنيهم على الاقبال عليه.

٢- محاولة تبسيط الاجراءات الى الحد الذي لايخالف القانون والنظام. ولتحقيق ذلك يطلب من كافّة ضباط اللجان الاتصال بالدوائر ذات العلاقة لترويج وتسهيل معاملات المتطوعين واعطائها الاسبقية سواء كان ذلك الاتصال شخصيا او رسميا مع اعلامنا عندما يشعرون باي تهاون او اهمال من قبلهم في هذا الشأن.

٣- يجري التطوع وفقا لاحكام قانون الدفاع الوطني ونظام التطوّع والشروط والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.

٤- تقوم كل لجنة بتطويع منتسبيها ومن هم في منطقتها بالاستناد لتسجيل نفوسهم وتفتح لذلك سجلات للتطوع خاصة بهم على ان يلاحظ تنظيم اضبارة خاصة لكل متطوع

---

(١) كتاب Army Officers in Arab Politics & Society. Page330 مطبعة الجامعات. القدس.

تحتوي على وثائق ومستمسكات تطوّعه.

٥- يساق المتطوعون الى مراكز التدريب التابعة لقيادة الفرقتين الثانية، والرابعة حسب رغبة التطوع.

٦- اخبارنا اسبوعيا بموقف المتطوعين لكل لجنة على حدة.

٧- الاتصال بمديّريتنا عن كل مايتعلّق بهذا الموضوع لاجل التدخل في تذليل الصعوبات والمشاكل التي قد تجابه ضباط اللجان.

٨- يستمرّ قبول المتطوعين بالنسبة لمناطق التجنيد المفتوح التطوّع ولاتأثير لهذا العدد على الاعداد المطلوب قبول تطوعها.

التطورات التي حدثت في المؤسسة العسكرية بعد ١٩٧٠

ولكن اهم التطورات في المؤسسة العسكرية هي التي حدثت بعد سنة ١٩٧٠ عندما قررت وزارة الدفاع الامتناع عن نشر المراسيم الجمهورية بتعيين الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلحة العراقية في الواقائع العراقية، وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية، لأنّ الفئة التي استولت على الحكم وقتئذٍ كانت عازمة على اجواء تغييرات أساسية جوهرية في الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى ولم تكن تريد الكشف عنها. ولكن كنه هذه التغييرات والتطورات امسى واضحاً لكل ذي عينين: إنّه ايجاد مؤسسة عسكرية موالية لنظام الحكم القائم ولشخص رئيسه، مهمّته الرئيسة حمايتها واحكام قبضتهما وسيطرتهما على الشعب والدولة وقمع كل حركة انتقاض قد تنشب عليهما. وهكذا قسمت المؤسسة العسكرية الى عدة تشكيلات واودعت لكل تشكيلة مهمة خاصة بها.

اولهما القوات الخاصة ولانعرف في الواقع لا عدد افرادها ولا تركيبها. ولابد استنتاجاً، انها مؤلفة، ضباطاً وجنوداً، من أبناء الفئة الحاكمة، ومن المقربين من صدام، ولابد ان قسماً كبيراً منهم من أبناء تكريت. وهذه القوات الخاصة هي

المكلفة بالدرجة الاولى بحماية شخص صدام الذي يغدق عليها مايشاء من أموال الدولة بدون حدود ولاحساب.

ويأتي بعدها الحرس الجمهوري ولابد، استنتاجاً أيضاً، انه مؤلف كلياً، جنوداً وضباطاً، من أبناء الفئة أو الطبقة الحاكمة -من أبناء تكريت والموصل وبغداد، ومن أبناء سنجقي دجلة والفرات اللذين سيأتي ذكرهما، ومن أبناء العشائر الوارد ذكرها في منشور وزارة الدفاع الذي سبق أن نشرنا نصه. ويندر وجود ضباط أو جنود من غير أبناء الفئة الحاكمة فيه. وهو، أي الحرس الجمهوري الذي يُجهّز بأحدث الاسلحة والمعدات وأكثرها فتكاً. ومهمته بالدرجة الاولى حماية نظام الحكم المتسلط بالأرهاب وقمع كل انتفاضة أو تململ عليه. ويغدق صدام حسين عليه ايضاً من أموال الدولة مايشاء بودن حدود أو حساب.

ويأتي بعد الحرس الجمهوري الجهاز الواسع جداً من التشكيلات الامنية والاستخباراتية وهي مؤلفة في هيئة ضباطها،على الاغلب،من نفس الفئة أو الطبقة الحاكمة التي تتألف منها هيئة ضباط القوات الخاصة والحرس الجمهوري. أما جنود هذه التشكيلات فربما كانت خليطاً من هذه الفئة ومن فئات أخرى من المنظمين في حزب البعث. وهذا الجهاز الامني الاستخباراتي هو الذي اقترف ويقترف مآثم التعذيب والتقتيل وغير ذلك.

وآخر هذه التشكيلات هو الجيش الشعبي، وجنوده خليط من عامة الناس ومن جميع الفئات. إنه جيش المدعوين للخدمة الوطنية في سابق الازمان، ولكنه أضحى جيش المكرهيّن على خدمة النظام الحاكم الذي استخدمه حطباً للحروب وطعاماً للمعارك، كما حدث في الحرب العراقية الايرانية وفي حرب الخليج. وكان من المفروض ان يكون ضباط هذا الجيش من ابناء الفئة أو الطبقة الحاكمة على جارى العادة. ولكن نظراً لتوسّع المؤسسة العسكرية توسعاً كبيراً جداً نتيجة الحرب العراقية الايرانية، ولعدم توفّر العدد المطلوب من رجال الفئة الحاكمة ليكونوا ضباطاً لهذا الجيش الشعبي، فقد اضطر الحكم، مكرهاً، أن يفسح المجال لتكوين ضباط لهذا الجيش من غير ابناء الفئة او الطبقة الحاكمة. علماً بان الطبقة العليا من

ضباط هذا الجيش الشعبي بقيت مؤلفة من ابناء الفئة أو الطبقة الحاكمة. وهكذا ازدادت نسبة الضباط من غير أبناء الفئة أو الطبقة الحاكمة. ولكن كم بلغت هذه الزيادة؟ لاندري.

يقول البعض، وهو غير متأكد مما يقول، أن نسبة الضباط من غير أبناء الفئة أو الطبقة الحاكمة أصبح يقدر بين ١٥٪ و ٢٠٪ من مجموع الضباط العسكريين في المؤسسة العسكرية. وهذه النسبة الجديدة، اذا صحّت، فانها تكون مؤلفة، على الاغلب، من ضباط ذوي رتب واطئة. وهي، أي النسبة الجديدة معرضة للتخفيض بسرعة، عند الحاجة بأحالة قسم كبير من هؤلاء الضباط الصغار الى التقاعد، كما حدث في الواقع إثر اندلاع الانتفاضة الشعبية في سنة ١٩٩١.

ولكن الأمر الاخطر هو أنّ المؤسسة العسكرية اصبحت مقسّمة الى قسمين:- قسم خاص بالفئة أو الطبقة الحاكمة مؤلف، ضباطاً و جنوداً، من ابنائها، ولأنّهم من ابنائها، فانهم الموكلون او المكلّفون بحماية النظام الحاكم القائم والامتيازات التي تتمتع بها هذه الطبقة الحاكمة، ولاسيما استئثارها بالحكم من دون أكثرية الشعب. ولذلك فان هذا القسم من الجيش مغلق بوجه رجال الفئات الأخرى، لأنهم لايقبلون بهذا الاستئثار بالحكم ولا يقبلون بهذه الامتيازات ولأنهم لايؤتمنون بالدفاع عنها.

اما القسم الآخر من جيش المؤسسة العسكرية، قسم عامة الناس، الجيش الـ -جيش المستضعفين المحكومين- فانه، في حساب النظام الحاكم والطبقة الحا لايُعتَمد عليه ويُعتبر خطراً عليهم. ولذلك عند ماتدق ساعة الخطر، كما حدثت انتفاضة ١٩٩١ في جنوب العراق و وسطه وشماله، فان الخطوة الاولى التي يخطوه النظام الحاكم لحماية نفسه هي تسريح ما يتبقّى من جنود هذا الجيش الشعبي وإحالة ضباطه الى التقاعد، لكي ينفرد في الميدان القسم الخاص المؤلف من القوات الخاصة ومن الحرس الجمهوري ومن التشكيلات الامنيّة والاستخبارية الذين يشكلون دعامة النظام ودرعه الواقي اذا ما ألمّت به ملّمة.

لقد اثبتت حرب الخليج ان الهم الاول لنظام الحكم القائم هو الحفاظ على وجوده في وجه اي انتقاض أو انتفاضة شعبية تندلع ضده. ولذلك فقد احتفظ في بغداد

وتكريت وامر. ـ رحيرها من الاماكن الستراتيجية بقسم كبير، ان لم يكن القسم الاكبر، من افضل ماعنده من جيوش، وأفتك ماعنده من معدات واسلحة، لهذه الاهداف القمعية ولم يزج بها في الحرب الآنفة الذكر، وانما زج بدلاً منها بالجيش الشعبي الذي أعده ليكون -كما سبق ان قلنا- حطباً للحروب وطعاماً للمعارك. وهذا ماحدث. فقد تمكن صدام من قمع هذه الانتفاضات الشعبية بسهولة ووحشية وقسوة تفوق كل تصور، بسبب الاسلحة الفتاكة من مدافع ودبابات وحوامات وغيرها التي كان صدام قد زودها هذه التشكيلات الموالية له ولنظام حكمه.

تكريت ـ ب
وكيف تسلطت على الدولة

كانت تكريت قرية صغيرة فقيرة، وكانت في بدأ تأسيس الدولة العراقية مركزا لناحية تكريت الادارية، التابعة لقضاء سامراء التابع للواء (محافظة) بغداد. وكانت الوسيلة الرئيسية لمعيشة سكانها، بالاضافة الى الزراعة ورعاية الاغنام، نقل مختلف منتوجات منطقة العراق الشمالية الى بغداد بواسطة نهر دجلة وكانت واسطة النقل "الاكلاك" (جمع كلك) المؤلفة من جذوع الاشجار التي كانت تقطع من غابات المنطقة الجبلية. وكانت هذه الجذوع تُشدّ بعضها الى بعض وتعوّم على القرب المنفوخة وتوضع فوقها مختلف المنتوجات (من فحم وفستق و . .) وتنحدر مع الماء الى بغداد في رحلة قد تستغرق عدة اسابيع. وبعد وصول الاكلاك الى بغداد يباع ماعليها من منتوجات ثم تُفسّخ فتباع الجذوع التي كانت تُستعمل وقتئذٍ في بناء سقوف المنازل البغدادية، وكذلك تباع القرب. وبعد ان يصفّي الناقلون اعمالهم يقفلون راجعين الى تكريت بعد ان يتزودوا بمختلف البضائع والحاجات من اسواق بغداد، بانتظار السنة القادمة ليعيدوا الكرّة من جديد.

وكان بعض رجال هذه القوافل النهرية يتخلّفون عن الرجوع الى تكريت ويفضّلون البقاء في بغداد ويستقرّون على الاغلب في الجانب الغربي منها -الكرخ-. وبمرور الزمان، تكونت جالية تكريتية ونشأ في الكرخ حيّ سمي باسمهم -حي التكارتة-. وبطبيعة الحال استفاد ابناؤهم من فرص التعليم التي كانت توفّرها مدينة بغداد. وبالنظر لأنهم من ابناء السنّة، فلم يجابهوا أية صعوبة في الانضمام الى المدارس الحكومية-الرشدية ثم العسكرية، وغيرها من المدارس الأخرى التي كانت وقتئذ -اي في العهد العثماني- محرّمة على ابناء الشيعة.

وكان حال هؤلاء التكارتة حال سائر الوافدين الى مدينة بغداد من الريف والقرى الواقعة في ما كان يسمّى "سنجق دجلة" وهي المدن والقرى التي كانت تقع على سواحل نهر دجلة امتدادا من مدينة بغداد شمالا الى سامراء (باستثناء مدينة بلد الشيعية)، فالدور، فتكريت، فالشرقاط، فالموصل، وكذلك في ماكان يسمى

"سنجق الفرات" وهي المدن والقرى التي تقع على سواحل نهر الفرات الى الشمال من بغداد ابتداء من الفلوجة. فالرمادي، فهيت، فكبيسه، فراوه، فعانه... الخ وقد كان لهذه الهجرة من السنجقين الآنفي الذكر الى بغداد اكبر الاثر على مصير الحكم في الدولة العراقية ،كما سنرى. ولكن الذي ميّز تكريت عن غيرها من المدن والقرى الآنفة الذكر، حادث لم يتمكّن سكان تلك المدن والقرى من الاستفادة منه بالمقدار الذي استفاد منه ابناء تكريت.

بعد تأسيس الدولة العراقية، برز من بين التكريتيين الموجودين في بغداد ثلاثة اشخاص لعبوا دورا اساسيا في تحقيق التسلّط التكريتي على العراق وفي تأسيس ماأصبح في الواقع "حكما تكريتيا"، تطوّر حتى اصبح بعد ذلك "حكما صداميا". ويأتي في مقدمة هؤلاء الاشخاص الثلاثة مولود مخلص الذي لعب دورا اساسيا في تحقيق هذا التسلّط. اما الشخصان الآخران فهما سعيد التكريتي، ويوسف عز الدين الناصري.

لقد كنت اعرف واحدا من هؤلاء الاشخاص الثلاثة معرفة شخصيّة، هو يوسف عز الدين الناصري. اما الشخصان الآخران اعني مولود مخلص وسعيد التكريتي، فلم تكن لي معرفة شخصية باي منهما. لقد كان مولود مخلص ضابطا عسكريا في العهد العثماني، وكان زميلا لنوري السعيد في كلية اسطنبول الحربية (١٩٠٣-١٩٠٦) وقد اشترك في الثورة العربية التي اندلعت في الحجاز في سنة ١٩١٦ وابلى فيها بلاء حسنا وجرح ثماني مرات وكان من المقربين من الملك فيصل الاول ويتمتع بعطفه. وقد عُيّن بعد تأسيس الدولة العراقية، متصرفا (محافظا) للواء (محافظة) كربلاء، ثم أنتخب نائبا في مجلس النواب، ثم أنتخب رئيسا له، ثم عُيّن عضوا في مجلس الاعيان. وكان عضوا في الحزب الوطني الذي كان يرأسه الزعيم الوطني جعفر ابو التمن (١٩٢٢-١٩٢٥).

اما سعيد التكريتي، فقد كان ضابطا عسكريا وكان في وقت من الاوقات سكرتيرا لوزارة الدفاع. اما يوسف عز الدين الناصري فقد ربطت بيني وبينه في وقت من الاوقات معرفة شخصية بسبب الوظيفة التي كان يشغلها كل منّا. فقد

كنت اشغل وظيفة سكرتارية وزارة المعارف (١٩٣١-١٩٣٤) عندما كان يوسف عز الدين الناصري مديرا لمنطقة معارف بغداد. وكان رجلا متواضعا دمث الاخلاق طيّب المعشر محمود السيرة. وقد خدم هؤلاء الثلاثة قرية تكريت التي يرجع اليها اصلهم خدمة صادقة لاتقدّر.

كان فقر تكريت الحافز الذي مكّنها من تبوّأ المكانة التي تبوأتها فيما بعد. فقد تأسست فيها مدرسة اولية تكاملت بمرور الزمان حتى اصبحت مدرسة ابتدائية كاملة ذات ستة صفوف. وكانت هذه المدرسة موضع رعاية الاشخاص الثلاثة، ولاسيما منهم يوسف عز الدين الناصري، الذي كانت المدرسة تابعة لمنطقته -منطقة معارف بغداد- وقد كان يهتم بامرها ويوفر لها كل ماتحتاجه. وبمرور الايام ضاقت صفوفها بعدد التلاميذ المسجلين فيها، وازداد عدد المتخرجين منها زيادة كبيرة، ولم يكن في وسعهم متابعة دراستهم في بغداد بسبب الفقر والعوز الذي كان يعاني منه اباؤهم. ولم يكونوا مستعدين للرجوع الى مهنة الزراعة والرعي. واصبحوا في حيرة من امرهم وبدا لهم وكأنهم يواجهون طريقا مسدودا.

وفي يوم من الايام خلال العشرينات، قررت وزارة المعارف تأسيس دار في بغداد لتهيئة معلمين للتعليم في المدارس الاولية او الريفية التي كانت عازمة على تأسيسها في مختلف قرى الريف العراقي. وكانت في حاجة ماسّة الى معلمين لها، وقررت ان يُقبل في هذه الدار (١) خريجوا الدراسة الابتدائية فيمضون فيها ثلاث سنوات يفوزون عند تخرجهم في نهايتها بشهادة تعتبر قريبة في مستواها من شهادة الدراسة المتوسطة. وكان المقبولون ،كما سبق ان قلنا، يتعهدون عند قبولهم فيها ان يخدموا بعد تخرجهم منها في التعليم في المدارس الاولية الريفية ضعف مدة الثلاث سنين التي يمضونها في دراستهم، اي ست سنوات، وذلك مقابل انفاق الحكومة على تعليمهم واسكانهم والباسهم واطعامهم. وهكذا تدفّق عدد كبير من خريجي مدرسة تكريت الابتدائية على الدار المذكورة التي كانت في الواقع مخرجا

----

(١)انظر صفحة ٤١ من هذا الكتاب.

لهم وحلاً لمشكلتهم.

وكما قلنا سابقا، قرر الملك فيصل الاول في اواخر العشرينات، في سنة ١٩٢٧، أو بعدها (لااعرف التاريخ بالضبط) ان يفتح قسما تمهيديا (احتياطيا على حد تعبيره(اي الملك فيصل الاول) في الكلية العسكرية لابناء العشائر او غيرهم ممن اكملوا الدراسة المتوسطة او مايعادلها ولم يكملوا الدراسة الثانوية لعدم توفر مدرسة ثانوية في مناطقهم (محافظاتهم)، على ان تكون مدة الدراسة فيه، اي القسم التمهيدي، سنتين، يفوز الناجحون في نهايتهما بشهادة الدراسة الثانوية او مايعادلها، وذلك بغية اعدادهم للدخول في الكلية العسكرية. وكان التلميذ يلتحق خلال السنتين في قسم داخلي اسوة بطلاب الكلية العسكرية. وكان هدف الملك فيصل من فتح هذا القسم التمهيدي، ربط العشائر، ولاسيما الشيعية منها- بالجيش. ولكن هذا المشروع مات بموت الملك فيصل. فلم يُقبل في هذا الصف من ابناء العشائر إلا عددمحدود جدا ربما لايتجاوز اصابع اليد، الأمر الذي ازعج الملك فيصل في وقته، كما يتبين بوضوح من كتابه الموجه الى وزارة الدفاع: ماهو السبب في فشل المشروع؟هل كان السبب لان المشروع لم يلاق ترحيبا في اوساط ضباط الجيش فتلكأوا في قبول ابناء العشائر في ذلك القسم؟ لاندري.

غير ان هذه الفرصة الذهبية التي أتاحها فتح هذا القسم في الكلية العسكرية، لم تفت على معلمي المدارس الريفية من ابناء تكريت. وكيف تفوت عليهم وبواسطتها ينتقل الواحد منهم من معلم منسيٍّ في قرية نائيةالى ضابط في الجيش العراقي، فتتفتّح امامه افاق لاحدّ لها، كما حصل بالفعل، فاصبح احدهم رئيسا للوزراء وآخر رئيسا للجمهورية. وهكذا سارعوا الى اغتنام هذه الفرصة فتقدّموا بعرائض الى وزارة المعارف يطلبون فيها اعفاءهم مما كان قد بقي عليهم من مدة الست سنوات التي كانوا قد تعهدوا ان يخدموا خلالها في التعليم في المدارس الاولية الريفية. وامتنعت وزارة المعارف في بادئ الأمر عن الاستجابة لطلباتهم لسبب وجيه هو انهم كانوا يدرّسون في مدارس اولية ريفية معظمها ذات معلم واحد. فاذا أعفي المعلم من تعهّده تضحى المدرسة الريفية بدون معلّم وعندئذٍ،

تضطر ادارة المعارف الى اغلاقها حتى تجد معلماً/محل المعلم المعفي من مدة تعهده. ولكن جهود العين مولود مخلص لدى وزير المعارف ولدى رئيس الوزراء، تمكنت من التغلب على معارضة وزارة المعارف التي وافقت في نهاية الأمر على اعفاء المعلمين الآنفي الذكر من المدد المتبقية من تعهداتهم. وهكذا انضموا الى القسم التمهيدي (الاحتياطي) والتحقوا بالقسم الداخلي يتعلمون ويعيشون على حساب الحكومة وبعد نجاحهم في نهاية السنتين اللتين امضوهما فيه، اي القسم الداخلي، دخلوا الكلية العسكرية وتخرجوا منها ضباطا في الجيش العراقي. ولا اعرف بالضبط عدد الذين اغتنموا هذه الفرصة ولكن اعتقد انه كان كبيرا أوجد لهم وزنا ونفوذا في اوساط هيئة ضباط الجيش العراقي. ولا بد انه كان من بينهم طاهر يحيى وأحمد حسن البكر ورشيد مصلح وغيرهم.

وهكذا اراد الملك فيصل الأول شيئا، وتحقق شيئ آخر.

في سنة ١٩٥٢ اسس حزب البعث العربي الاشتراكي فرعاً له في بغداد وأخذ يبث دعوته بين العراقيين وانتمى اليه عدد منهم من مختلف الفئات الدينية والمذهبية والاقليمية ولم يكن يغلب عليه في بادئ الأمر طابع أية من الفئات الآنفة الذكر. وتم انتخاب فؤاد الركابي، وهو شاب عربي شيعي من مدينة الناصرية في لواء المنتفك سكرتيراً للحزب. وكان اكثر المنتمين اليه من المدنيين. ثم اخذت دعوته تنتشر بين ضباط الجيش العراقي فانتمى اليه عدد منهم كان من بينهم احمد حسن البكر وحرذان عبد الغفار، وهما من تكريت، وصالح مهدي عماش وحسن النقيب وعبد الستار عبد اللطيف ومنذر الونداوي ومحمد علي السباهي وغيرهم وعدد آخر من الضباط الشبان وكثير منهم من ابناء تكريت.

وقد غيّر انتماء الضباط العسكريين الى الحزب في وضعه تغييراً كبيراً. فاصبحوا، اي الاعضاء العسكريون، بمرور الوقت، هم اصحاب الكلمة النافذة فيه. ثم اندلعت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي استولى بواسطتها على الحكم في العراق الضباط العسكريون الذين فجروها، الأمر الذي زاد في نفوذهم في كل مكان في

العراق وفي جميع المؤسسات، ومنها حزب البعث. وهكذا تسلط بمرور الوقت الاعضاء العسكريون، وقسم غير قليل منهم، ولاسيما البارزون منهم، كأحمد حسن البكر، من ابناء تكريت. وقد تجلى تسلط التكريتيين على الحزب في ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، إذ أصبح احدهم -أحمد حسن البكر- رئيساً للوزراء. واخيراً تم استيلاؤهم في ١٨ ثم في ٣٠ تموز ١٩٦٨ على الحكم استيلاءً تاماً بصيرورة أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة.

أما كيف استولى صدام على الحكم فتلك قصّة أخرى.

